

كشف أكاذيب القسيس

(زكريا بطرس وأمثاله)



حول القرآن الكريم



روايات تاريخية وحديثية تحقق لأول مرة

الأدلة القطعية على أن القرآن بجميع قراءاته الصحيحة نقل بطريق التواتر المفيد لليقين من عهد أصحاب رسول الله ﷺ إلى اليوم - كيف نزل القرآن على سبعة أحرف؟ وهل هي موجودة اليوم في المصاحف؟ لماذا لم يكلف النبي ﷺ الصحابة بجمع القرآن في حياته؟ هل فقدت آيات عند جمع القرآن في عهد أبي بكر؟ هل حذفت بعض قراءات القرآن من المصحف في عهد عثمان؟ لماذا أحرق عثمان المصاحف عام ٢٥هـ؟ هل أنكر ابن مسعود أن المعوذتين من القرآن؟ هل اعترف بعض الصحابة بتحريف القرآن وضياع كثير منه؟ هل عجز المسلمون عن تفسير معنى الحروف المقطعة التي في أوائل السور؟ كذبة أن الحجاج الثقفي غير آيات في المصحف.. وموضوعات أخرى كثيرة

تأليف الشيخ عبد الله رمضان موسى
كلية الشريعة

الأثرية للتراث
دهوك العراق
هاتف مصر / ٠١١٨٧٣٧٦٠٥

سلسلة كشف أكاذيب أعداء الإسلام بالوثائق المُصَورة (١)

كشْف أكاذيب القِسيس

(زكريا بطرس وأمثاله)

حول القرآن الكريم

روايات تاريخية وحديثية تُحَقَّق لأول مرة

الأدلَّة القطعيَّة على أن القُرآن بجميع قراءاته الصَّحيحة نُقل بطريق التَّواتُر المُفيد لليقين من عهد أصحاب رسُول الله ﷺ إلى اليوم - كيف نزل القرآن على سبعة أحرف؟ وهل هي موجودة اليوم في المصاحف؟ لماذا لم يكلف النبي ﷺ الصحابة بجمع القرآن في حياته؟ هل فقدت آيات عند جمع القرآن في عهد أبي بكر؟ هل حُذفت بعض قراءات القرآن من المصحف في عهد عثمان؟ لماذا أحرق عثمان المصاحف عام ٢٥هـ؟ هل أنكر ابن مسعود أن المُعوذتين من القرآن؟ هل اعترف بعض الصحابة بتحريف القرآن وضياع كثير منه؟ هل عجز المسلمون عن تفسير معنى الحروف المقطعة التي في أوائل السور؟ كذبة أن الحجاج الثقفي غيّر آيات في المصحف.. وموضوعات أخرى كثيرة

تأليف الشيخ/

عبد الله رمضان موسى

كلية الشريعة

الأثرية للتراث

دهوك العراق

الطبعة الأولى للكتاب

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

يطلب في جمهورية مصر العربية من جوال/ ٠١٠٥٢٥٥١٤٠ وجوال/ ٠١١٨٧٣٧٦٠٥

الناشر: الأثرية للتراث / دهوك - العراق .

البريد الإلكتروني : Mosa٨٨٨@Gawab.Com (أو) Moosa٨٨٨@Hotmail.Com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة الـمُؤَلِّف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين.

أما بعد:

حين بدأتُ في دراسة عِلْم أصول الفقه منذ أكثر من عشرين عامًا – عَلِمْتُ أن المسلمين لا يَقْبَلُون في دِينهم إلا ما ثَبَتَ وصَحَّ عن رسول الله ﷺ؛ بأنْ يُنْقَل إليهم من طريق موثوق به، لا من مصدر مجهول أو غَيْر موثوق به، وإلا كانوا كحاطبٍ خَرَجَ ليجمع الحَطَبَ من الغابة في ظلام الليل، وهو لا يرى الأفاعي والعقارب التي فيه؛ فتوشك أن تلدغه .

وقد روى الإمام أبو بكر البيهقي بإسناده في «المدخل إلى السنن الكبرى» عن الإمام الشافعي أنه قال: (مثل الذي يطلب العلم بلا حُجَّة ، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري)[1]. انتهى

وكُلنا نعلم ما يقوم به القسيس الخسيس زكريا بطرس وأمثاله من الطعن في القرآن الكريم وفي رسول الله ﷺ؛ في محاولة يائسة منهم لِصَدِّ الناس عن الإسلام.

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢١١)، الناشر: دار الخلفاء – الكويت، تحقيق: د. محمد ضياء، الطبعة: ١٤٠٤هـ.

لكنهم عجزوا عن الإتيان بشيء صحيح عن الإسلام يخدم هدفهم ، فذهبوا يَتَخَبَّطون كالذي به مَسٌّ من الشيطان ، فأخذوا يجمعون الحكايات المكذوبة والروايات الباطلة التي لا إسناد لها ، ولا أصل لها، بل ولجئوا إلى التزوير في تلك الروايات؛ لخدمة هدفهم؛ ثم يعرضونها على الشاشة أمام المشاهدين؛ لتشويه الصورة الحقيقية للإسلام!

وهذا الكتاب - الذي بين يديك الآن - كُتِب لِيَفْضح كذبهم وتزويرهم، وليكشف وَجْهَهم القبيح أمام الناس، بإذن الله تعالى.

ولماذا تَصَدَّى هذا القِسِّيس الخَسِيس لقيادة حَمْلة الافتراءات الكاذبة؟

هذا القسيس الخسيس اجتمعت فيه عدة صفات تُؤَهِّله لذلك، منها:

١ - **أنه كذَّاب في أصْل عادته**، حتى أنَّا رأينا أنَّ والده كان ينبغي أن يُسَمِّيه «كَذَّابِيَّة بُطْرُس»؛ وليس «زكريا بطرس»، والباب السابع فيه أمثلة كثيرة على ذلك.

٢ - **أنه اجتمع فيه الغباء مع الجهل**، وعلى ذلك أمثلة كثيرة، منها قوله في (الحلقة ١٠٧ : الدقيقة ٨): (جاء في «الفصل للوصل الْـمَرْج في النقل» لابن ثابت البغدادي). انتهى كلامه

قلتُ: وهذا غاية الغباء والجهل؛ لأن الكتاب اسمه: **«الفَصْل لِلْوَصْل الْـمُدْرَج في النقل»**، فهناك كلام لأحد الرواة تم إدراجه وإدخاله - بطريق الخطأ - في كلام منقول عن الرسول ﷺ، هذا الكلام الْـمُدْرَج قام الخطيب البغدادي بِفَصْله عن الكلام المنقول عن الرسول ﷺ أو المنقول عمن بعد الرسول ﷺ، فكان اسم كتابه: **«الفَصْل لِلْوَصْل الْـمُدْرَج في النقل»**.

وهذا يؤكد أن هذا القسيس الخسيس لا يَفْهَم ما في كُتُب أهل العلم، فَهُو لا يَعْرف كيف يقرأ، ولا يَفْهَم ما يقرؤه، وإنما الواقع - كما ذَكَر هو في حلقاته هذه - أنه يبحث بالكمبيوتر في برنامج مكتبة التراث الإسلامي، ثم ظهر لنا أنه إنما يبحث ليعثر على الروايات الباطلة التي حَذَّرنا منها علماء الحديث على مدار التاريخ الإسلامي؛ ليستخدمها في تشويه صورة الإسلام، فإنْ لم يجد فيها ما يخدم هدفه فإنه يبحث عن نصوص يمكِنه تحريفها وتزويرها؛ لتشويه صورة الإسلام، كما هو مُوَضَّح بالوثائق الْمُصَوَّرة في الباب السابع من كتابنا هذا الذي بين يَدَيْك الآن.

٣ - **أنه مُنحرف أخلاقيًا وشاذ جنسيًا**، متهم باغتصاب الأطفال، والزنا بالفتيات، وقد اشتهر ذلك عنه، وانتشرت على الإنترنت - وغيره من وسائل الإعلام - صُوَر الوثائق التي تُثْبت ذلك، ونُشِر ذلك في عدة صُحُف مشهورة، منها: جريدة «المصريون»، وجريدة «الطريق»، وجريدة «الأسبوع»، وجريدة «الفجر».

وتجدون صُور هذه الصحف في الجزء الثاني من هذه السلسلة «كشف أكاذيب القسيس زكريا بطرس وأمثاله حول رسول الله ﷺ» والذي سَيَصْدُر مع هذا الجزء الذي بين يَدَيْك في وقت واحد إنْ شاء الله تعالى ومعهما الجزء الثالث: «كشف أكاذيب القسيس زكريا بطرس وأمثاله حول رضاع الكبير».

ونكتفي الآن بعرض صورة من الصفحة الأولى لصحيفة «الفجر»:



زة.. والجبلى يعترف بتوطن إنفلوانزا الطيور فى مصر

الفجر

رئيس التحرير
عادل حمودة

تطاول على الرسول وزوجاته بالباطل

وثيقة كنسية تتهم زكريا بطرس بالشذوذ الجنسى

ة للانتخابات المقبلة فى نقابات المحامين الفرعية

وفيما يلي صورة من الوثيقة التي انتشرت، واشتهرت، وفضحت هذا القسيس الخسيس، وقد حاول في إحدى حلقات برنامجه «حوار الحق» تبرئة نفسه مما جاء في هذه الوثيقة، فما زاده ذلك إلا فضيحة فوق فضيحته:

1- فى 10 /1999/05 جائتنى شكوى من فلتن علي خيرى من شعب كنيسه القديس الانبا ابرام بيرايتون تشكو فيها من اعتداء القمص زكريا بطرس على ابنها جورج يوسف اسكندر بان وضع يديه بطريقه غير لائقه على اعضاء الطفل الحساسه والقلفط عليها . وهددت بان تبلغ الشرطه ألاستراليه لو لا انى قمت بتهدئتها حتى لا تكون فضيحه للكنيسه المصريه فى الجرائد الاستراليه وهذا ما اشرت له فى رساله سابقه أرسلت لحضرتكم فى الرساله المرسله لنيافتكم بتاريخ 1999/05/14

2- فى 2001/02/28 أبلغنى أحد المخلصين من شعب كنيسه القديس الانبا ابرام بان القمص زكريا بطرس أتى بفتاه من اصول اسيويه وقام بضيافتها فى احد الغرف الملحقه بالكنيسه و أخبر الشعب بأنها فتاه من اندونسيا مسلمه تريد ان تكون مسيحيه وان اهلها بطردها وليس لها مأوى وستقوم الكنيسه بضيافتها الى ان ندبر لها مسكن . لكن بعد هذا اكتشفت ان الفتاه تلك ليست مسلمه وليست من اندونيسيا بل هى باغيه من الفلبين . وانا تقوم باصطحاب عشاقها الى المسكن داخل الكنيسه بعلم القمص زكريا بطرس وانه يأخذ مقابل منها لما تفعله . غير مبالى بحرمه بيت الله ولا أى شئ

3- فضائح أسرته التى تجلب لنا نحن الشعب القبطى الخزى والعار حيث قامت ابنته جوليت باقامه نادى للعرى . وابنه بنيامين أصبح ملاحقاً من الشرطه الاستراليه بسبب تورطه فى تجارة المواد المخدره

وها هي الوثيقة كاملة:

بسم الآب والابن والروح القدس إله واحد آمين

Our ref :-01/12/2002

صاحب النيافة الحبر الجليل / الأنبا بيشوي مطران دمياط وسكرتير المجمع المقدس ورئيس دير القديسة الشهيدة دميانة

[illegible] (1 تي 4:1)

صاحب النيافة نرجوك بنعمة رب المجد يسوع أن تريح هذا الشعب من القس زكريا بطرس فقد تعب الشعب منه ما لا يطاق. فقد اشتكى منه الشعب من أفعاله التي لا تليق برجل اللاهوت.

1- في 10/05/1999 جاءني شكوى من قبل عائلة [illegible] من شعب كنيسة القديس الأنبا ابرام [illegible] تشتكي فيها من احتكام القس زكريا بطرس على ابنها جورج يوسف [illegible] بأن وضع يده بطريقة غير لائقة على أعضاء الطفل الحساسة والتلفظ عليها. وهددت بأن تبلغ الشرطة الاسترالية [illegible] حتى لا تكون فضيحة للكنيسة المصرية في الجرائد الاسترالية. وهذا ما اضطرني لعمل رسالة سابقة أرسلت لحضرتكم في الرسالة المرسلة لنيافتكم بتاريخ 1999/05/14

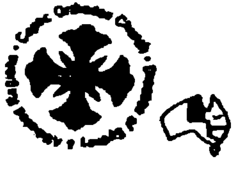
2- في 2001/02/28 أبلغني أحد المخلصين من شعب كنيسة القديس الأنبا ابرام بأن القس زكريا بطرس أتى بفتاة من أصول أسيوية وقام بتعميدها في أحد الغرف الملحقة بالكنيسة وأخبر الشعب بأن هذه الفتاة من اندونيسيا مسلمة تريد أن تكون مسيحية وأن أهلها طردها وليس لها مأوى وستقوم الكنيسة بإعالتها إلى أن نجد لها مسكن. لكن بعد هذا اكتشفت أن الفتاة [illegible] ليست مسلمة وليست من اندونيسيا بل هي [illegible] من الفلبين. [illegible] الكنيسة بعلم القس زكريا بطرس [illegible] ولا أي شيء

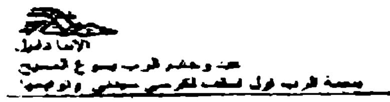
3- [illegible] التي لجأت لنا من الشعب القبطي [illegible] حيث [illegible] ابنته [illegible] وابنه [illegible] أصبح ساخطاً من الشرطة الاسترالية بسبب تورطه في تجارة المواد المخدرة

وابنه [illegible] في [illegible]

وهناك العديد من المشاكل والتي [illegible] وقد [illegible] إلى [illegible] وصاحب الغبطة والقداسة قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية [illegible] واتخاذ القرار فيه فلا [illegible] في وجوده ولا حتى أي من شعب كنيسته

ونتضرع إلى الرب يسوع المسيح بأن يرشدكم إلى القرار السليم





الأنبا دانيال

عبد وخادم الرب يسوع المسيح

بنعمة الرب أول أسقف لكرسي سيدني وتوابعها

Coptic Orthodox Church • Diocese of Sydney & Affiliated Regions

[illegible] • Phone [illegible] • Fax [illegible] • Mob [illegible]

Email [illegible] • Web [illegible]

وسائر الوثائق الْـمُصَوَّرة تجدونها في الجزء الثاني من هذه السلسلة:

«كشف أكاذيب القسيس زكريا بطرس وأمثاله حول رسول الله ﷺ»، بعون الله تعالى.

تنبيهات مُهِمَّة

التنبيه الأول:

عند نقل تحذيرات أئمة الحديث من أحد الرواة فإننا نُكثر من نَقْل تصريحاتهم؛ ليتأكد لكم أنه قد طعن فيه جَمْعٌ كبير من أئمة الحديث، وحذَّروا من رواياته على مَرِّ العصور وطوال التاريخ الإسلامي، بدايةً من أئمة الحديث الذين كانوا في زَمَنِه.

وهدفنا من ذلك - أيضًا - أن يقول القارئ بعد قراءتها:

«كل هذه التصريحات لكل هؤلاء الأئمة في كل هذه المراجع - قد أخفاها القسيس الكذاب الخبيث الْـمُزَوِّر عن المشاهدين؟!! ما أشد خُبْثه وكذبه وتزويره وتضليله!».

التنبيه الثاني:

القسيس الخسيس يتكلم كثيرًا بالعاميَّة، لذلك لم نَهْتَم بتصحيح أخطاءه النَّحْوية، وإنما حاولنا تعديل قليل من كلماته؛ ليسهل كتابتها وقراءتها، مثل قوله:

(هو انت اللي بتألِّف القرآن؟! ولَّا دَه في اللوح المحفوظ؟ حاجة غريبة أوِي!).

فكتبناها هكذا: (هل أنت تؤلف القرآن؟! أَمْ هذا في اللوح المحفوظ؟ حاجة غريبة جِدًّا!).

التنبيه الثالث:

نظرًا إلى كثرة النصوص المنقولة، كان لا بد من اختصار العبارات التي لا تتعلق

بالمعنى المراد، ووضعنا مكانها نقطتين فقط هكذا (..)، وشَرَطْنا في ذلك شرطين :

الشرط الأول: ألَّا تكون العبارات المحذوفة مُؤَثِّرة في المعنى.

الشرط الثاني: أن ننقل نَصَّ كلام الأئمة بحروفه، كما بالمثال التالي:

قال الإمام الذهبي : (أَحْمَدُ بنُ مَنِيعِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَغَوِيُّ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَة، أَبُو جَعْفَرٍ البَغَوِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ. وَأَصْلُهُ مِنْ مَرْوَ الرُّوذ. رَحَلَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ «المُسْنَدَ». حَدَّثَ عَنْ: هُشَيْمٍ، وَعَبَّادِ بنِ العَوَّام، وَسُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وَمَرْوَانَ بنِ شُجَاعٍ، وَعَبْدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، وَعَبْدِ الله بنِ المُبَارَكِ، وَهَذِهِ الطَّبَقَةِ، فَمَنْ بَعْدَهُم.

حَدَّثَ عَنْهُ: السِّتَّةُ، لَكِنَّ البُخَارِيَّ بِوَاسِطَةٍ، وَسِبْطُهُ مُسْنِدُ وَقْتِهِ أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ، وَعَبْدُ الله بنُ نَاجِيَةَ، وَيَحْيَى بنُ صَاعِدٍ، وَإِسْحَاقُ بنُ جَمِيلٍ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.

وَثَّقَهُ صَالِحٌ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّينَ وَمائَةٍ). انتهى

قلتُ: لنفترض أننا نريد بيان تاريخ مولد هذا الإمام، وأنه ثقة، فسننقل كلام الإمام الذهبي هكذا : (أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ.. الثِّقَةُ ..، وَثَّقَهُ: صَالِحٌ جَزَرَةُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سِتِّينَ وَمائَةٍ). انتهى

وكما تَرَوْن أننا التزمنا بِنَقْل نَصِّ كلام الإمام الذهبي بِحُرُوفه .

التنبيه الرابع:

يشتمل هذا الكتاب على سبعة أبواب، وهي كما يلي:

الباب الأول: مُقَدِّمات من عِلْم أُصُول الحديث وعِلْم أُصُول الفِقْه.

الباب الثاني : نزول القرآن على سَبْعة أَحْرُف- معناه والْحِكْمة منه.

الباب الثالث: مَرَاحِل كتابة الْمُصْحَف مِن عَهْد النبي ﷺ إلى عَهْد عثمان ﷺ، وبَيَان فَسَاد شُبهات أعداء الإسلام في ذلك.

الباب الرابع: إِبْطَال الشُّبهات حَوْل مَوْقِف ابن مسعود مِن الْـمُصْحَف ونَسْخ الْـمَصَاحِف في عَهْد عثمان رضي الله عنه.

الباب الخامس: النَّسْخ في القرآن الكريم والْـحِكْمَة فِيه، وبَيَان فَسَاد شُبهات النَّصارى حَوْله.

الباب السادس: الأَدِلَّة القَطْعِيَّة عَلَى أن الْقُرْآن بِجَمِيع قِرَاءاته الصَّحِيحَة نُقِل بِطَرِيق التَّوَاتُر الْـمُفِيد لِلْيَقِين؛ مِنْ عَهْد أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ والتابِعِين إِلَى يَوْمِنَا هذا.

الباب السابع: كَشْف أكاذيب الْقِسِّيس الْـخَبِيث الْـمُزَوِّر حَوْل القرآن الكريم (بِالْوَثائِق الْـمُصَوَّرَة).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



مُقَدِّمات من عِلْم مُصْطَلَح الحديث

سأكتفي في الْـمُقَدِّمات الحديثية- في هذا الكتاب - بِذِكْر معلومات مُيَسَّرة يتحقق بها الْـمُراد، ومَنْ أراد التفصيل والتدقيق فَلْيَرْجِع إلى كُتُب عِلْم مُصْطَلَح الحديث.

ويتضمن هذا الباب خمس مُقَدِّمات:

الْـمُقَدِّمة الأولى: **أهمية الإسناد في شريعة رب العالمين، والتَّثَبُّت في قبول الأخبار.**

الْـمُقَدِّمة الثانية: حُكْم رواية الْـمُدَلِّس.

الْـمُقَدِّمة الثالثة: الْـمُرْسَل.

الْـمُقَدِّمة الرابعة: الْـمُدْرَج.

الْـمُقَدِّمة الخامسة: هل يُشْتَرَط - عند الْـحُكْم بصحة حديث أو ضَعْفه - أن يكون قد تكلم عليه علماء الحديث السابقين؟

وإليكم تفصيل ذلك:

المُقَدِّمة الأولى

أهمية الإسناد في شريعة رب العالمين والتَّثَبُّت في قبول الأخبار

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الإسناد في شريعة رب العالمين.

المطلب الثاني: لماذا اشتملت بعض كُتُب الحديث - وغيرها - على روايات ضعيفة، ولَـمْ تقتصر على الصحيحة؟

المطلب الثالث: لماذا لَـمْ يتجنَّب العالِم كِتابَة الأحاديث التي لا يثق في رُواتها؟

المطلب الرابع: عِلْم الحديث من عجائب الدنيا التي اخْتَصَّ الله بها المسلمين.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: أهمية الإسناد في شريعة رب العالمين:

قرأتُ - حين كنتُ صغيرًا - في تفسير الإمام ابن كثير، فوجدته ينقل أسانيد الأحاديث هكذا: «حدثنا فلان عن فلان عن فلان ..».

فدار في ذهني هذا السؤال: لماذا لا يختصر؛ بأنْ يحذف هذا الإسناد، ويَذْكُر قول رسول الله ﷺ مباشرة؟!

ثم بدأتُ في دراسة عِلْم أصول الفقه منذ أكثر من عشرين عامًا، فَعَلِمْتُ أهمية هذا الإسناد في شريعة رب العالمين.

قال الإمام مُسْلم في مقدمة صحيحه: (بَاب: بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِن الدِّينِ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَن الثِّقَاتِ، وَأَنَّ جَرْحَ الرُّوَاةِ بِمَا هُوَ فِيهِمْ جَائِزٌ؛ بَلْ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِن الْغِيبَةِ الْمُحَرَّمَةِ؛ بَلْ مِن الذَّبِّ عَن الشَّرِيعَةِ الْمُكَرَّمَةِ ..

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»)[١].

وقال الحافظ شمس الدين السخاوي في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: (قال ابن المبارك: «الْإِسْنَادُ مِن الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»، وفي رواية عنه: «مَثَل الذي يطلب أمْر دِينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم» .. وعن الثوري، قال: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكُن معه سلاح، فبأي شيء يقاتِل؟!»)[٢]. انتهى

قلتُ: وقد بدأ الاهتمام بالإسناد من الجيل الأول؛ جيل أصحاب رسول الله ﷺ، فها هو جابر بن عبد الله ﷺ- صاحب رسول الله ﷺ - بَلَغه أن أحد أصحاب رسول الله ﷺ حَدَّث بحديث عن رسول الله ﷺ، وكان جابر لم يسمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ، فقَرَّر الرحيل – مَسِيرة شَهْر – إلى بَلَد هذا الصحابي؛ ليسأله عن هذا الحديث!

قال الإمام البخاري في كتابه «صحيح البخاري»: (وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

---

(١) صحيح مسلم (١/١٤)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث(٣/٤)، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٣هـ.

مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ)[١]. انتهى

وروى الإمام البخاري هذه القصة في كتابه «الأدب المفرد»[٢] عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قال جابر رضي الله عنه: (فَابْتَعْتُ بَعِيرًا، فَشَدَدْتُ إِلَيْهِ رَحْلِي شَهْرًا، حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ، فَإِذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ، فَبَعَثْتُ إِلَيْهِ أَنَّ جَابِرًا بِالْبَابِ .. فَقَالَ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ؟، فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَخَرَجَ فَاعْتَنَقَنِي.

قُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي، لَمْ أَسْمَعْهُ، خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ أَوْ تَمُوتَ.

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللهُ الْعِبَادَ ..»)[٣]. الحديث.

واستمر حال الأُمَّة على ذلك، ويوضح ذلك غاية التوضيح ما قاله الإمام

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٤١)، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

(٢) الأدب المفرد (ص٣٣٧)، تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣) قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ١/ ١٧٤ »:: (لَهُ طَرِيق أُخْرَى أَخْرَجَهَا الطَّبَرَانِيُّ فِي مُسْنَد الشَّامِيِّينَ، وَتَمَّام فِي فَوَائِده .. وَإِسْنَاده صَالِح).

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني في كتابه «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، ص٣٧١، حديث رقم: ٧٤٦»: (حَسَن).

وذكره الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم: ١٦٠»، ثم قال: (إسناده حَسَن).

الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، قال:

(لَسْنَا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل .. ولو لو يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له، لَظهَر في هذه الأُمَّة مِن تبديل الدِّين ما ظهر في سائر الأمم .. حتى لا يتهيأ أن يُزاد في سُنَّة من سنن رسول الله ﷺ «ألِف» ولا «واو»، كما لا يتهيأ زيادة مِثْله في القرآن، فحفِظت هذه الطائفة السُّنَن على المسلمين، وكَثُرت عنايتهم بأمر الدِّين، ولولاهم لقال مَن شاء بما شاء ..

فُرْسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قَطْع المفاوز والقفار على التنعم في الديار والأوطان في طلب السُّنَن في الأمصار .. والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفى الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لِئَلَّا يُدْخِل مُضِل في السُّنَن شيئًا يُضِل به، وإنْ فَعَل فَهُم الذَّابُّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدِّين ..

وإن من التفتيش والبحث عن هذا الشأن ..: حدثنا إسحق بن أحمد القطان بتنيس، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن غالب، قال: حدثنا نصر بن حماد، قال: «كنا بباب شُعبة ومعى جماعة، وأنا أقول لهم: حدثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، في الوضوء عن النبي ﷺ .. فلطمني شُعبة لطمة، ودخل الدار، ومعه عبد الله بن إدريس .. فقال عبد الله: إنك لطمت الرجل!

فقال: إنه لا يدري ما يُحَدِّث؛ إنى سمعت أبا إسحاق يُحَدِّث بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء، فقلتُ لأبي إسحاق: مَن عبد الله بن عطاء هذا؟ ..

فقال مسعر: إن عبد الله بن عطاء حي بمكة.. فخرجتُ مِن سَنَتي إلى الحج؛ ما أريد إلا الحديث، فأتيتُ مكة، فسألتُ عن عبد الله بن عطاء، فدخلتُ عليه، فإذا فتى شاب، فقلت: أي شيء حدثني عنك أبو إسحاق ؟ فقال لي: نعم.

قلت: لَقِيتَ عقبة بن عامر؟ قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حدثنيه.

فأتيتُ مالك بن أنس - وهو حاج - فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لي: ما حَجَّ العام.

فلما قضيتُ نُسكي مضيتُ إلى المدينة، فأتيتُ سعد بن إبراهيم، فسألته عن الحديث، فقال لي: هذا الحديث مِن عندكم خَرَج.

فقلت له: كيف ؟ قال: حدثني زياد بن مخراق ..

فَقَدِمْتُ البصرة، فأتيتُ زياد بن مخراق، فسألته عن الحديث ..

قال: حدثني شهر بن حوشب.

قلتُ: دَمر على هذا الحديث ؛ والله لو صح هذا الحديث كان أحب إلَـيَّ مِن أهْلي ومالي» ..

فهذا كان دأب شعبة في تفتيش الأخبار والبحث عن سقيم الآثار ..

سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: «جاء يحيى بن معين إلى عفان؛ ليَسْمع منه كُتُب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: .. حدثني سبعة عشر نَفْسًا عن حماد بن سلمة. فقال: والله لا حَدَّثْتُك.

فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكي. فقال: شأنك.

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال: سمعتها على الوجْه من سبعة عشر نَفْسًا، وأنت الثامن عشر.

فقال: وماذا تصنع بهذا ؟ فقال: إن حماد ابن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أُمَيِّز خطأه مِن خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء، عَلِمْتُ أن الخطأ من حماد نَفْسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، عَلِمْتُ أن الخطأ مِنْه لا مِن حماد، فأُمَيِّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخْطِئَ عَلَيْه ..

فهذه عناية هذه الطائفة بحفظ السُّنَن على المسلمين، وذَب الكذب عن رسول رب العالمين، ولولاهم لَتَغَيَّرت الأحكام عن سننها حتى لم يكُن يَعرف أحد صحيحها من سقيمها، والْـمُلزق بالنبي ﷺ والموضوع عليه - مما روى عنه الثقات والأئمة في الدين). انتهى كلام الإمام ابن حبان.

المطلب الثاني: لماذا اشتملت بعض كُتُب الحديث - وغيرها - على روايات ضعيفة، ولَـمْ تقتصر على الصحيحة؟!

مِن علماء المسلمين مَن اشترط أن يضع في كتابه الأحاديث التي ثبتت صحتها فقط؛ كـ «صحيح البخاري»، ومن علماء المسلمين من كان اهتمامه بجمع كل الروايات التي وصلت إليه وتدوينها، ثُم يتبقى الحكم على هذه الروايات من حيث الصحة والضعف، وقد يموت هذا الإمام قبل فحص هذه الروايات والحكم عليها؛ لكنه قد وفَّر الكثير من الوقت على غيره من العلماء؛ حيث قاموا بفحص الكثير من هذه الروايات، وحَكَموا عليها من جهة الثبوت أو عدمه.

وقد صرح بذلك أئمة الحديث، فها هو الإمام الحافظ زين الدين العراقي

(٧٢٥-٨٠٦هـ) يقول في أَلْفِيَّته في السِّيرَة النبوية[١]:

وليعلمِ الطالبُ أنَّ السِّيَرَا ... تَجمَعُ ما صحَّ وما قدْ أُنْكِرَا
والقصدُ ذكرُ ما أتى أهلُ السِّيَرْ ... بهِ وإنْ إسنادُهُ لمْ يُعْتَبَرْ
فإنْ يكنْ قدْ صحَّ غيرُ ما ذُكِرْ ... ذكرتُ ما قد صحَّ منهُ واسْتُطِرْ

يعني أن كُتُب السِّيرة تجمع الروايات الصحيحة والروايات المنكرة التي أنكرها الحفاظ، فقصْدهم ذِكْر ما رواه أهل السِّيَر ، حتى وإن كان إسناده لا يُعْتَبَر، يعني الإسناد لم يصح؛ لأنه لم يأت من طريق موثوق به.

ولنقرأ على سبيل المثال ما ذكره الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في مقدمة موسوعته التاريخية «تاريخ الرسل والملوك» .

وقد صرح القسيس الخسيس زكريا بطرس بأن الإمام الطبري هو شيخ المفسرين، حيث قال في «الحلقة ٢٥: الدقيقة ١٢» من برنامج «أسئلة عن الإيمان»:

(الطبري هو شيخ المفسرين). انتهى

يقول الإمام محمد بن جرير الطبري في مقدمة موسوعته التاريخية «تاريخ الرسل والملوك»: (ولْيَعْلَم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذِكْره فيه مما شرطت أني راسمه فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مُسْنِدها إلى رُواتها فيه .. فما يَكُن في كتابي هذا مِن خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يَسْتَنْكره قارئه أو يستشنعه سامعه؛ مِن أجْل أنه لم يَعْرف له وَجْهًا

(١) ألفية السيرة النبوية (ص٢٩)، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، الناشر: دار المنهاج، تحقيق: السيد محمد بن علوي.

في الصحة ولا معنىً في الحقيقة - فَلْيَعْلَم أنه لم يُؤْت في ذلك مِن قِبَلِنا؛ وإنما أُتِيَ مِن قِبَل بعض ناقِلِيه إلينا، وأنَّا إنما أَدَّيْنا ذلك على نَحْو ما أُدِّيَ إلَيْنا)(١). انتهى

قلتُ: فالإمام الطبري يوضح المنهج الذي اعتمده في كتابه هذا في سَرْد الروايات والأخبار، فالإمام الطبري يُسْنِد الروايات والأخبار إلى رواتها؛ وذلك بأنْ يقول: «روى فُلان، أخبرنا فلان، حدثنا فلان»، والإمام الطبري يريد أنْ يقول لنا: إذا قرأ شخص خبرًا في كتابي هذا واستنكره واستشنعه، فهذا ليس بسببي؛ بل السبب ممن نقل إلينا هذا الخبر، فلينظر القارئ في الراوي، فإن كان ثقة، قَبِل خبره، وإن لم يَكُن ثقة، رفض هذا الخبر.

فالإمام الطبري إنما يحكي ويروي ما بَلَغه من أخبار وروايات، سواء صحت أو لم تصح. هو هنا إنما يجمع ويُدَوِّن ما وَصَل إليه مِن أخبار، ولكن في بعض الأحيان كان الإمام الطبري يحكم على بعض الأخبار بالصحة أو الضعف إذا تَيَسَّر له ذلك، فمثلا نجده يقول في نَفْس كتابه هذا:

(صَحَّ الخبر عن رسول الله ﷺ بما حدثني به يونس بن عبد الأعلى)(٢). انتهى

فَحَكَم عليه بأنه حديث صحيح.

وقد يموت هذا العالم قبل فحص هذه الروايات والْحُكْم عليها ، وقد يحكم هذا العالم على بعض الروايات، ويموت قبل الإكمال، وقد يقتصر على تجميع الروايات فقط وتدوينها ويكتفي بذلك؛ اعتمادًا على أن القارئ يمكنه بسهولة الحكم

(١) تاريخ الطبري (١/١٣)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) تاريخ الطبري (١/٢٨).

على رواية محدَّدة عن طريق مراجعة أحوال الرواة في كُتُب الْـجَرْح والتعديل التي تهتم ببيان: هل الراوي ثقة؟ أَمْ سيئ الحفظ؟ أَمْ غَيْر ذلك؟

فأحوال الرواة مُسَجَّلة في كُتُب مُخْتَصَّة بذلك، وكذلك تواريخ ولادتهم ووفياتهم ورحلاتهم وشيوخهم وتلاميذهم والحوادث التي تَعَرَّضوا لها، وغَيْر ذلك.

ونَذكُر من هذه الكُتُب على سبيل المثال: كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، وكتاب «العِلَل ومَعْرِفَة الرِّجال» للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)، كتاب «مَعْرِفَة الثِّقَات» للإمام أبي الحسن العجلي (١٨١-٢٦١هـ)، وكتاب «الْـمَجْرُوحِين من الْـمُحَدِّثِين والضعفاء والمتروكين» للإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ)، وكتاب «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» للإمام مُحَمَّد بن عَبْدِ اللهِ الرَّبَعِيِّ (٢٩٨-٣٧٩هـ) المشهور بـ «ابْن زَبْرٍ».

فهذه المراجع المتخصصة كَشَّافٌ يكشف لك أحوال الرواة الذين نقلوا الأخبار؛ لِتَعْرِف: هل هُم ممن يوثق بهم؟ أَمْ لَا؟

وأذكر لَكُم مثالا افتراضيًّا يوضح ذلك:

لِنَفْتَرِض أن أحد علماء الحديث السابقين أعطانا كتابين:

الكتاب الأول فيه: (حدَّثنا أبو بَحْر أن إبراهيم أخبره أنه سمع مالك بن أنس يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ..).

الكتاب الثاني فيه: (قال الإمام أحمد بن حنبل: «أبو بحر كذاب»، وقال الإمام البخاري: «أبو بحر ليس بثقة»).

فالكتاب الثاني هو الكَشَّاف الذي يكشف لك أحوال الرواة الذين نقلوا الحديث الموجود في الكتاب الأول، وبه يتضح أن هذا الحديث ليس صحيحًا وأنه لَـمْ يَثْبُت أن رسول الله ﷺ قاله؛ لأنه لَـمْ يَنْقله إلينا إلَّا رجُل كذاب.

ولذلك فقد حذر الإمام جلال الدين السيوطي من حذف أسانيد الروايات؛ وذلك لأن عَدَم ذِكْر إسناد الرواية يؤدي إلى اختلاط الروايات الصحيحة بالضعيفة وعدم التمييز بينها.

وفي ذلك يقول السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (أَلَّفَ في التفسير خَلَائق، فاختصروا الأسانيد، ونَقَلوا الأقوال بَتْرًا؛ فَدَخَل من هنا الدخيل، والْتَبَسَ الصحيح بالعليل .. ثُم يَنْقل ذلك عَنْه مَنْ يجيء بَعْده؛ ظانًّا أنَّ له أَصْلًا)[1]. انتهى

ما الذي يَفْعله أعداء الإسلام؟

يتجاهلون الكتاب الثاني «الكَشَّاف»، ويقتصرون على قراءة الكتاب الأول، فيقولون لنا: لقد وجدنا في كُتُبكم حديث عن الرسول فيه كذا وكذا، وهذا يطعن في الإسلام!

لقد دخلوا في مكان مُظْلِم «الكتاب الأول» تاركين الكشَّاف وراء ظَهْرهم «الكتاب الثاني» الذي كان سيضيء لهم؛ ليعرفوا هل رسول الله ﷺ قال ذلك حقًّا؟ أَمْ إنما زعمه رجُل كذاب لا يُوثق بما ينقله؟

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٠٠)، الناشر: دار الفكر - لبنان، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

إن الله تعالى قد حَفِظ دين الإسلام بمثل هَذَيْن الكتابين معًا: كتاب فيه الأخبار عن رسول الله ﷺ، وكتاب «كشاف» يكشف لنا الصحيح والضعيف، ويُمَيِّز الثابت من غَيْر الثابت عن رسول الله ﷺ.

المطلب الثالث: لماذا لَمْ يتجنَّب العالِم كِتابَة الأحاديث التي لا يثق في رُواتها؟

لهذا فوائد كثيرة، نذكر منها ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى:

أن هذا العالِم قد يَجْهَل حال أحد رواة الحديث؛ لأنه ليس مِن بَلَده، لكن قد يكون هناك كثير من علماء الحديث الذين يعلمون أن هذا الراوي ثقة، إلا أنهم لَمْ يَصِل إليهم حديثه هذا، فَحِين يسمعون الحديث من هذا العالِم، أو يقرءونه في كتابه، فإنهم يعلمون صحة هذا الحديث، فلو كان هذا العالم حَذَف الحديث مِن كتابه، لضاع حديث صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ، فهذا من حِفظ الدِّين؛ لذلك كَتَب العالِم الحديث في كتابه وإنْ كان يَجْهَل حال الراوي؛ لأنه إنْ كان لا يعلم حاله الآن فمن الممكن أنْ يَطَّلِع – هو أو غَيْره من أهْل الحديث – على حال هذا الراوي بعد ذلك.

الفائدة الثانية:

جاء في كتاب «الْمَجْروحين من الْمُحَدِّثين والضعفاء والمتروكين» للإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): (رَأَى أحمد بن حنبل ﷺيحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة «مَعْمَر عن أبان عن أَنَس» .. فقال أحمد بن حنبل له: تكتب صحيفة «معمر عن أبان عن أنس» وتَعْلَم أنها موضوعة؟! فلو قال لك

القائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه ؟!

قال: .. أَكْتُب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس، وأحفظها كُلها، وأَعْلَم أنها موضوعة؛ حتى لا يجيء إنسان فيجعل بَدَل أبان ثابتًا، ويَرْويها عن معمر، عن ثابت، عن أَنَس، فأقول له: كذبت، إنما هي أبان؛ لَا ثابت).

الفائدة الثالثة:

قد يكون أحد رُواة الحديث سيئ الحفظ، فيُخشى أنْ يكون أخطأ في نَقْل بعض كلمات الحديث، ومع ذلك يُكْتَب حديثه؛ لاحتمال أنْ يَطَّلِع بعد ذلك – هذا العالم أو غَيْره من أهْل الحديث – على طريق آخر لنفس هذا الحديث - يوضح أن الراوي لَمْ يُخْطئ في النَّقْل، وأنه نَقَل الحديث مضبوطًا كما سمعه، وقد يَطَّلِع على طريق ثالث ورابع، وكلها تتفق على نَقْل الحديث بنفس اللفظ أو قريب منه، فيتقوَّى الحديث بذلك ويُحْكَم له بالثبوت، وإنْ كل طريق من هذه الطُّرُق لا يكفي بمفرده للحكم بالثبوت، فلو أنَّ كل عالم حَذَف من كتابه الحديث الذي رواه كل واحد من هؤلاء، لضاع هذا الحديث.

وهذا مثال للتوضيح:

لنفترض أن لك ثلاثة أصدقاء: إسماعيل وحماد وحسن ، كل منهم يتصف بالصدق والجد ، ولكن ذاكرته ضعيفة وتركيزه كذلك .

فإذا أخبرك إسماعيل – مَثَلًا – بأنه سمع في نشرة الأخبار أن شهر رمضان سيبدأ غدًا ، فهل ستثق بخبره وتبدأ الصوم غدًا ؟

إنك ستكون في شك من صحة هذا الخبر؛ لأنك تَعْلَم أن إسماعيل ضعيف التركيز ، وبالتالي قد يكون سمع أو فَهِم خطأ ، أو أنه لم يتابع النشرة من بدايتها فلم

يُدرك بداية الكلام ، أو غير ذلك من الأسباب التي تُورث الشك في صحة خبره؛ وبذلك فإنك لا تستطيع الاعتماد على خبر إسماعيل بمفرده.

في هذه الحالة فإنك ستتصل بصديقيك حماد وحسن؛ لتسألهما هل سَمِعَا نشرة الأخبار؟ أَمْ لَا ؟

فإذا أخبراك بأنهما أيضًا سَمِعَا النشرة بأن شهر رمضان سيبدأ غدًا، فإنك حينئذ تكون قد تأكدت من أن إسماعيل لم يخطئ فيما حكاه لك.

فَخَبَر إسماعيل أو حماد أو حسن بمفرده غَيْر مقبول عندك؛ لأن كُل واحد منهم غَيْر ضابط لِمَا يَسْمعه ويحكيه ، ولكن اجتماعهم على حكاية نفس الخبر يُكسِب الخبر قُوَّة ، ويعطيك الثقة في الاعتماد عليه، والعمل على وَفْقِهِ

المطلب الرابع : عِلْم الحديث من عجائب الدنيا التي اخْتَصَّ الله بها المسلمين:

إنَّ عِلْم الحديث يتضمن قواعد نَقْد المرويات والحكايات، والْحُكْم عليها تصحيحًا وتضعيفًا، والتمييز بين ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ وما لَـمْ يَثْبُت.

إن هذا العلم وهذه القواعد من عجائب الدنيا؛ فإنه لا يوجد إلَّا عند المسلمين فقط، وقد حفظ الله بـ[illegible]ـينه الحق «الإسلام».

وفيما يتعلق بالقرآن الكريم:

فقد وَصَل إلينا بطريق التواتر الذي يفيد اليقين والتصديق الجازم (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا: الباب السادس، بعنوان: «الأدلة القَطْعِيَّة على تَواتُر القرآن بجميع قراءاته الصحيحة المشهورة»، صفحة: ٢٤٠).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المُقَدِّمة الثانية

حُكْم رواية الْمُدَلِّس

يتضمن هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: ذِكْر مثال افتراضي؛ لتقريب معنى «التدليس».

المطلب الثاني: حُكْم رواية الْمُدَلِّس.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: ذِكْر مثال افتراضي؛ لتقريب معنى «التدليس»:

أقرب طريق لبيان معنى التدليس هو ذِكْر مثال افتراضي، والغرض من المثال ليس عَرْض تعريف دقيق للتدليس، وإنما الغرض منه أن يتصور القارئ كيف يَحْدث التدليس، وذلك يجعل فَهْم معنى «التدليس» وأنواعه سهْلًا.

لنفترض أن عندنا ثلاثة أشخاص يعيشون في عَصْر واحد وفي بلد واحد: الطالب سعد ذو الذاكرة القوية واللسان الصادق، والشيخ حاتم، وفوزي المشهور بسوء الحفظ.

الطالب سعد حضر عدة دروس للشيخ حاتم، ويحكي لأقاربه ومعارفه ما يسمعه من شيخه حاتم، فيقول لهم: سمعت شيخي حاتم قال كذا .. حدثني الشيخ حاتم بكذا ..

ذات مرة قال فوزي لسعد: سمعت الشيخ حاتم قال كذا ..

سعد لَـمْ يسمع ذلك بنفسه من الشيخ حاتم، لكن فوزي أخبره به، وبذلك يكون فوزي هو الواسطة التي نقلت هذا الكلام من الشيخ حاتم إلى سعد.

أراد سعد أن يحكي هذا الكلام لأقاربه ومعارفه، فماذا يجب عليه أن يقول؟

الدقة تقتضي أن يقول لهم: أخبرني فوزي أنه سمع الشيخ حاتم يقول كذا ..

هذا اسمه: «الإسناد»؛ يعني: سعد قام بإسناد الكلام إلى قائله.

لكن سعد لم يفعل ذلك.

قال سعد لهم: الشيخ حاتم قال كذا ..

أو قال لهم: أنقل لكم عن الشيخ حاتم أنه قال كذا ..

سعد لَـمْ يذكر اسم فوزي؛ إما من باب الاختصار، أو لأي سبب آخر.

أقارب سعد سيتوهمون أنه سمع هذا الكلام بنفسه من الشيخ حاتم مباشرة؛ وسبب وقوعهم في هذا الوَهْم هو أنه حذف اسم فوزي من الإسناد، لقد حذف الواسطة التي بينه وبين الشيخ حاتم.

هذا الذي فَعَله سعد يُسَمَّى «تَدْلِيس»، وهذه الرواية التي حكاها تُسَمَّى «مُدَلَّسَة».

فالتدليس من الإخفاء؛ وسعد قد أَخْفَى اسم فوزي ولم يَذْكُره.

لو صَرَّح سعد لأقاربه بأن فوزي هو الذي نقل إليه هذا الكلام عن الشيخ حاتم، فإنهم لن يَتَلَقوا هذا الخبر بالتصديق؛ لأنهم يَعْلمون أن فوزي سيئ الحفظ،

ويغلط فيما يحكيه.

لكنهم أخذوا خبر سعد بثقة؛ لأنهم تَوَهَّموا أنه سمعه بنفسه من الشيخ حاتم مباشرة.

إذا افترضنا أن أقاربه اكتشفوا بعد ذلك أن فوزي هو الذي نقل إلى سعد كلام الشيخ حاتم، فماذا سيكون مَوْقِفهم من سعد بعد ذلك؟

سيقولون له: لماذا لم تُصَرِّح لنا بأن فوزي هو الذي نقل لك هذا الكلام عن الشيخ حاتم؟ لقد جعلتنا نَتَوَهَّم أنك سمعته بنفسك من الشيخ حاتم؛ فأخذنا الكلام بثقة وتصديق، إننا لن نثق بعد ذلك في أي خبر تنقله إلينا ولن نصدقه إلا إذا صَرَّحْت لنا أنك سمعته بنفسك من الشيخ.

فصار الحال بين سعد وأقاربه كالتالي:

إذا قال لهم سعد: «حدثني الشيخ حاتم» و«سمعت الشيخ حاتم»، فإنهم يَقْبلون كلامه بثقة.

أما إذا قال سعد: «قال الشيخ حاتم» أو: «سأنقل لكم عن الشيخ حاتم أنه قال كذا»، فإنهم لا يَقْبلون كلامه ولا يثقون به.

المطلب الثاني: حُكْم رواية الـمُدَلِّس:

التدليس في الإسناد عَرَّفه الإمام صلاح الدين العلائي في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، فقال: (يروي الراوي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه بلفظ «عن» أو «قال» أو «ذكر» ونحو ذلك مما يوهم الاتصال ، ولا يصرح بـ

«حدثنا» ولا «أخبرنا» ولا «سمعت»)[١]. انتهى

قلتُ: فالمدلس لا يقول: «أخبرنا فلان» ولا «حدثنا فلان» ولا «سمعت فلانا»، وإنما يقول مثلا: «قال فلان»، أو«عن فلان»، أو «ذكر فلان» ويكون لم يسمعه منه بنفسه.

وقال صلاح الدين العلائي أيضًا: (التدليس أَصْله التغطية والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ مُوهم للاتصال وهو لم يسمعه منه)[٢]. انتهى

فما حُكْم رواية الْـمُدَلِّس؟

من المقَرَّر في علم مصطلح الحديث أن الراوي الثقة المدلس لا تُقبل روايته إلا إذا صرح بالسماع ، كأنْ يقول: «حدثنا فلان» أو «سمعتُ فلانًا» .

أما إذا قال: «عن فلان»، فحينئذ لا تُقبل روايته هذه ، ويكون إسنادها ضعيفا؛ لأنه يُحتمل أنه أخفى راويا ضعيفًا بينه وبين مَن نقل عنه الرواية.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم»: (المدلس لا يُحْتَج مِنْ حديثه إلا بما قال فيه: «حدثنا» أو غيره من الألفاظ الـمُبَيِّنَة لسماعه)[٣].

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص٩٧)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط. الثانية، ١٩٨٦م.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص٩٨).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص٢٢٤)، تحقيق: د. موفق عبد الله، نشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٨ هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (عَنْعَنَة الْـمُدَلِّس عِلَّةٌ في الْـخَبَر)[١]. انتهى

وقال الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي (ولد ٣٩٢هـ) في كتابه الموسوعي في علم الحديث «الكفاية في علم الرواية» عَمَّن دَلَّس الحديث:

(العلماء .. ذَمُّوا مَن دَلَّسَه، والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه. فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه)[٢]. انتهى

قلتُ: فقد اشتهرت تصريحات جَمْع من كبار علماء الحديث بتضعيف رواية المدلس ورفضها وفساد الاستدلال بها، ويبدو أن هذا الاشتهار قد دفع الإمام ابن عبد البر إلى أن قال في مقدمة كتابه الموسوعي «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»:

(اعْلَم - وفَّقك الله - أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كُتُب مَن اشترط الصحيح في النقل منهم ومَنْ لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطًا ثلاثة وهي: عدالة المحَدِّثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضًا مجالسةً ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس.

والإسناد المعَنْعَن: فلان عن فلان عن فلان عن فلان..

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٧)، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الثالثة- ١٤١٥هـ.

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص٣٥٧)، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة، تحقيق: إبراهيم حمدي.

وقد أعْلَمْتُك أن المتأخرين من أئمة الحديث والمشترطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك، وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله؛ إلا أنْ يكون الرجل معروفا بالتدليس فلا يُقْبَل حديثه حتى يقول: «حدثنا» أو «سمعت»، فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا)[1]. انتهى كلام الإمام ابن عبد البر.

قلتُ: تفصيل الكلام حول هذا الإجماع يُنْظَر في كتب علوم الحديث.

والسؤال الآن: ما الذي يقرره العقل عند التعامل مع الشخص المدلس؟

الجواب: الشخص الذي عَلِمْنَا مِن حاله أنه يوهمنا أن فلانًا أخبره بخبر ما، ثُم نكتشف بعد ذلك أنه لم يسمع منه بنفسه هذا الخبر، وأن هناك بينهما شخصًا مجهولا هو الذي نقل إليه الكلام، والمدلس قد أَخْفَى هذا الشخص المجهول، فالعقل يُقَرِّر هنا عدم قبول خبر هذا المدلس إلا إذا صرح بأنه سمع بنفسه الخبر من الشيخ الذي ينقل عنه، هذا إذا كان هذا المدلس ثقة أَصْلا فيما يُصَرِّح فيه بالسماع.

فهذا هو الذي يُقَرِّره العقل السليم.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٣)، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري.

الْمُقَدِّمة الثالثة

الْمُرْسَل

والكلام هنا في مطلبين:

المطلب الأول: تعريف «الْمُرْسَل».

المطلب الثاني: حُكْم الْمُرْسَل.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: تعريف «الْمُرْسَل»:

قال الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) في كتابه «الكفاية في عِلْم الرواية»: (مَعرفة ما يستعمله أصحاب الحديث من العبارات في صِفة الإخبار وأقسام الجرح والتعديل مختصرًا: وَصْفهم للحديث بأنه «مُسْنَد» يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين مَن أَسْنَد عنه .. واتصال الإسناد فيه أن يَكُون كل واحد مِن رُواته سَمِعه ممن فَوْقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره ..

وأما الْمُرْسَلُ: فهو ما انقطع إسناده، بأنْ يَكُون في رُواته مَن لَمْ يَسْمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ)[1]. انتهى

---

(١) الكفاية في عِلْم الرواية (ص٢١).

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في مُقَدمة كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (فقيل للحديث الذي قُطع إسناده وبَقِيَ غَيْر مُتصل: «مُرْسَل» أيْ: كُل طائفة منهم لَمْ تَلْقَ الأخرى ولا لَحِقَتْها ..

ويجوز أيضًا أنْ يَكُون «الْمُرْسَلُ» مِن قَوْلهم: «ناقة مرسال» أيْ: سريعة السَّيْر .. فكأن الْمُرْسِل للحديث أَسْرَع فيه عجلًا، فَحَذَف بَعْض إسناده)[1].

مثاله ما ذكره الإمام ابن كثير في تفسيره، قال: (ذَكَرَ كَثِير مِن الْمُفَسِّرِينَ هَهُنَا قِصَّة الْغَرَانِيق .. وَلَكِنَّهَا مِنْ طُرُق لَهَا مُرْسَلَة، وَلَمْ أَرَهَا مُسْنَدَة مِنْ وَجْه صَحِيح ..

عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْر، قَالَ: قَرَأَ رَسُول الله ﷺ بِمَكَّة النَّجْم .. »)[2]. انتهى

قلتُ: سَعِيد بْن جُبَيْر من التابعين، فهو ليس من أصحاب رسول الله ﷺ، فسعيد وُلِد عام ٤٦هـ[3]، يعني بعد وفاة رسول الله ﷺ بأكثر من ثلاثين عامًا، فليس هناك اتصال بين سعيد والرسول ﷺ لكي يَسْمع منه، بل هناك انقطاع بينهما.

والسؤال الآن: إذا كان هناك انقطاع بين سعيد والرسول ﷺ، فَمَن الذي أخبر سعيد بن جبير بهذه القصة؟!

سعيد لَمْ يَذْكُر اسم الراوي الذي أخبره بهذه القصة، فسعيد حَذَف اسم

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٣-٢٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٣٠)، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ١١)، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.

الراوي ولم يَذْكُره، وهذا الراوي الْـمَحْذوف قد يكون كذَّابًا، وقد يكون سيئ الحفظ كثير النسيان؛ لا يضبط ما يسمعه.

فنقول: هذه رواية مُرْسَلَة؛ إسنادها فيه انقطاع، فتكون بذلك مَجْهُولة الْـمَصْدَر، أيْ أنَّ مَصْدَرها مَجْهول، أو الذي نَقَلَها مَجْهُول.

المطلب الثاني: حُكْم الْـمُرْسَل:

جاء في مقدمة «صحيح مسلم»: (الْـمُرْسَلُ - مِن الرِّوَايَاتِ - فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ)[١].

وقال الإمام الحافظ ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث: (اعْلَم أنَّ حُكْم الْـمُرْسَل حُكْم الحديث الضعيف .. وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالْـمُرْسَل والْـحُكْم بِضَعْفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حُفَّاظ الحديث ونُقَّال الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم.

وفي صَدْر «صحيح مسلم»: «الْـمُرْسَل فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

وابن عبد البر - حافظ الْـمَغْرِب - ممن حَكَى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث)[٢].

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٣٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٥٣-٥٤)، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في مُقَدمة كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (فبِاتصال الإسناد عُرِف الصحيح من السقيم، وصان الله هذه الشريعة عن قَوْل كل أفَّاك أثيم، فلذلك كان الإرسال في الحديث عِلَّةً يُتْرَكُ بها ويُتَوَقَّف عن الاحتجاج به بسببه؛ لِمَا في إبْهَام الْمَرْوِي عنه مِن الغَرَر)[1].

وقال الإمام محيي الدين النووي في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» في أصول الحديث: (الْمُرْسَل حديث ضعيف عند جماهير الْمُحَدِّثين)[2].

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٢).

(٢) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (ص٣٥)، الناشر: دار الكتاب العربي، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الْمُقَدِّمة الرابعة

الْـمُدْرَج

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «الْـمُدْرَج» مع ذِكْر مثال للتوضيح.

المطلب الثاني: طُرُق معرفة الْـمُدْرَج.

المطلب الثالث: مثالان مُهِمان لتوضيح الْـمُدْرَج في روايات ابن شهاب الزهري.

المطلب الرابع: تصريح كبار أئمة الحديث بأن الزهري كانت عادته أنْ يُدْرِج في أحاديثه كلمات يُرْسلها دُون إسناد أو يقولها مِن عند نفْسه.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: تعريف «الْـمُدْرَج»:

قال الإمام الحافظ ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث: (النوع العشرون: مَعْرفة «الْـمُدْرَج» في الحديث، وهو أقسام:

منها: ما أُدْرِج في حديث رسول الله ﷺ مِن كلام بَعْض رُواته بأَنْ يَذْكُر الصحابي أو مَنْ بَعْده - عقيب ما يَرْويه من الحديث - كلامًا مِن عند نَفْسه؛ فيَرْوِيه مَن بَعْده موصولًا بالحديث، غَيْر فاصِل بينهما بِذِكْر قائِله، فيَلْتَبِس الأَمْر فِيه عَلَى مَن لا يَعْلَم حقيقة الحال، ويَتَوَهَّم أنَّ الجميع عن رسول الله ﷺ.

ومن أمثلته المشهورة: ما رويناه في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية .. عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ عَلَّمه التَّشَهُّد في الصلاة، فقال: ..)[١]. انتهى

قلتُ: أفْضل طريق لتوضيح هذا الكلام هو ذِكْر مثال بأسلوب واضح مُبَسَّط، وهو المثال الذي ذكره الإمام ابن الصلاح:

رَوَى أبو داود الطيالسي عن زُهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر .. عن عبد الله ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ أنه أَخَذ بِيَدِه فَعَلَّمه التشهد في الصلاة: (التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا اله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. إذا فَعَلْتَ هذا فقدْ قَضَيْتَ صَلاتك، فإنْ شِئْت أنْ تَقُوم فَقُمْ، وإنْ شئت أنْ تَقْعُد فاقْعُد)[٢].

وقد ذَكَر الخطيب البغدادي (٣٩٢- ٤٦٣هـ) في كتابه «الفصل للوصل الْمُدْرَج في النقل» أن سَبْعَة رواة آخَرِين نَقَلُوا عن زهير هذا الحديث هكذا بهذا اللفظ[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٥).

(٢) مسند أبي داود الطيالسي(ص٣٦، حديث رقم:٢٧٥)، تأليف: سليمان بن داود أبي داود الطيالسي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

(٣) قال الخطيب البغدادي في كتابه «الفصل للوصل الْمُدْرَج في النقل»: (كذا روى هذا الحديث أبو سليمان بن داود الطيالسي عن أبي خيثمة زهير بن معاوية الجعفي، ووافقه عليه: موسى بن داود الضبي، وأبو النضر هاشم بن القاسم الكناني، ويحيى بن أبي بكر الكرماني، وأبو غسان =

فإذا سألتُ أحدكم الآن: مَنْ قائل هذه العبارة: (إذا فَعَلْتَ هذا فقدْ قَضَيْتَ صَلاتك، فإنْ شِئْت أنْ تَقُوم فقُمْ، وإنْ شئت أنْ تَقْعُد فاقْعُد)؟

سيكون جوابكم: القائل هو رسول الله ﷺ.

فأقول لَكُم: إليكم المفاجأة التالية:

رَوَى عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن الحر .. (أخذ النبي ﷺ بِيَد ابن مسعود في التشهد: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله». ثم قال ابن مسعود: «إذا فرغت من هذا، فقد فرغت من صلاتك، فإن شئت فاثبت، وإن شئت فانصرف»)[1].

وكذلك رَوَى شبابة بن سوار، عن زهير، عن الحسن بن الحر .. عن عبد الله بن مسعود، قال: (أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فَعَلَّمني التشهد: «التحيات لله .. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله». قال عبد الله: «فإذا قلت ذلك، فقد قضيت ما عليك من الصلاة، فإنْ شِئْت أنْ تَقُوم فَقُمْ، وإنْ شئت أنْ تَقْعُد فاقْعُد»)[2].

مالك بن إسماعيل النهدي، وأحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وعلي بن الجعد البغدادي، فرووه سَبْعَتهم عن زهير كرواية أبي داود عنه).

ثم ذكر الخطيب البغدادي هذه الروايات تفصيلًا.

(١) الفصل للوصل الْمُدْرَج في النقل (١/ ١١١)، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، الناشر: دار الهجرة - الرياض، تحقيق: محمد مطر الزهراني، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ.

(٢) الفصل للوصل الْمُدْرَج في النقل (١/ ١١٠).

قلتُ: فَظَهَر بذلك أن هذه العبارة «فإنْ شِئْت أنْ تَقُوم فَقُمْ، وإنْ شئت أنْ تَقْعُد فاقْعُد» إنما هي من كلام عبد الله بن مسعود، وأن الرواية الأُولى خطأ؛ لأن الراوي قام بدمج كلام ابن مسعود مع كلام رسول الله ﷺ، ولم يَفْصِل بينهما، ولَـمْ يُمَيِّز بينهما، فنتج عن ذلك أنكم تَوَهَّمْتُم أن الكلام كُله لرسول الله ﷺ.

فنقول: عبارة «فإذا قلت ذلك، فقد قضيت ما عليك من الصلاة، فإنْ شِئْت أنْ تَقُوم فَقُمْ، وإنْ شئت أنْ تَقْعُد فاقْعُد» مُدْرَجَة، يعني أدْرَجَها الراوي في كلام رسول الله ﷺ، يعني أدْخَلَها في مَتْن الحديث وهي ليست من الحديث؛ بل هي من كلام ابن مسعود رضي الله عنه.

وفي ذلك يقول الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ) في أَلْفِيَّته في علوم الحديث:

الْـمُدْرَجُ: المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ الْـمُدْرَجُ: المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرْ

ثم شرحه في كتابه «شرح التبصرة والتذكرة» وذكر مثال فقال: (المدرجُ في الحديثِ أقسامٌ: القسمُ الأولُ منه: ما أُدرجَ في آخرِ الحديثِ من قولِ بعضِ رواتِهِ - إمَّا الصحابيُّ أو مَنْ بَعْدَهُ - موصولاً بالحديثِ؛ من غيرِ فَصْلٍ بين الحديثِ وبين ذلك الكلامِ بِذِكْرِ قائِلِه؛ فيلتبسُ على مَنْ لا يَعْلم حقيقةَ الحالِ، ويتوهمُ أنَّ الجميعَ مرفوعٌ . مثالُهُ: ما رواهُ أبو داودَ .. أنَّ رسولَ الله ﷺ أخذَ بيدِ عبدِ الله، فعلَّمَنا التشهدَ في الصلاةِ ..

قالَ الحاكمُ: قولُهُ: «إذا قُلتَ» هذا مدرجٌ في الحديثِ من كلامِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ .

وكذا قالَ البيهقيُّ في «المعرفةِ»: قد ذهبَ الحُفَّاظُ إلى أنَّ هذا وهمٌ وأنَّ قولَهُ: «إذا فعلتَ هذا، أو قضيتَ هذا، فقد قَضَيْتَ صَلاتَكَ» من قولِ ابنِ مسعودٍ، فأُدْرِجَ في الحديثِ.

وكذا قال الخطيبُ في كتابهِ الذي جمعهُ في الـمُدرجِ: إنّها مُدْرَجَةٌ.

وقالَ النَّوويُّ في «الخُلاصة»: اتّفقَ الحفَّاظُ على أنّها مُدرجةٌ ...

ورواهُ شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ عنهُ، فَفَصَلَهُ وبيَّنَ أنَّهُ مِنْ قولِ عبدِ الله)[1].

ورواه الإمام الدارقطنيُّ في «السنن»، وقالَ: (شَبَابَةُ ثِقَةٌ، وَقَدْ فَصَلَ آخِرَ الْحَدِيثِ؛ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ أَدْرَجَ آخِرَهُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ .. وَقَدْ تَابَعَهُ غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، فَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ كَذَلِكَ، وَجَعَلَ آخِرَ الْحَدِيثِ مِنْ كَلامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ)[2].

المطلب الثاني: طُرُق معرفة الـمُدْرَج:

يتضح من المثال السابق أننا اكتشفنا الـمُدْرَج من خلال أحد الرواة الثقات؛ حيث فَصَل كلام الرسول ﷺ عن كلام ابن مسعود رضي الله عنه، فَظَهرت بذلك أهمية جَمْع كل طُرُق الحديث.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٤-٢٩٦)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٢م.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٥٣)، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم.

وفي ذلك يقول الإمام مُسْلِم في كتابه «التمييز»: (فَبِجَمْع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض؛ تَتَمَيَّز صَحِيحها مِن سَقِيمها)[١].

وقال الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (السبيل إلى مَعْرفة عِلَّة الحديث أن يَجْمَع بَيْن طُرُقه، وينظر في اختلاف رُواته، ويَعْتَبِر بمكانهم من الحفظ، ومَنْزِلَتهم في الإتقان والضَّبْط)[٢].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «الْـمُوقظة» في علم مصطلح الحديث: (الْـمُدْرَج: هي ألفاظ تقعُ من بعض الرواة متصلةً بالمَتْن، لا يبِينُ للسامع إلا أنها من صُلْبِ الحديث، ويَدلُّ دليل على أنها من لفظِ راوٍ، بأنْ يأتيَ الحديثُ مِن بعضِ الطُرُق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا)[٣].

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «النكَت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (قد يكون المدرج من قول الصحابي أو التابعي أو من بعده ..

والطريق إلى معرفة ذلك من وجوه: .. الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل

---

(١) التمييز (ص٢٠٩)، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥)، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان.

(٣) الْـمُوقظة (ص٥٣-٥٤)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، طبعته: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.

المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه بأنْ يضيف الكلام إلى قائله ..

وفي الجُمْلة: إذا قام الدليل على إدراج جُملة مُعَيَّنة .. فإنَّ سبب ذلك: الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل؛ فيجيء مَن بَعْده فيرويه مُدْمجًا مِن غَيْر تفصيل؛ فيقع ذلك ..

والطُرُق إلى معرفة كَوْنه مُدْرَجًا: أنْ تأتي رواية مُفَصَّلة للرواية المدرجة، وتَتَقَوَّى الرواية المفصلة بأنْ يرويه بعض الرواة مقتصِرًا على إحدى الجملتين)[(١)].

وقال في كتابه «نُزْهَة النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلحِ أَهلِ الأَثَر»: (ويُدْرَكُ الإِدراجُ بِوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المُدْرَجِ مِمَّا أُدْرِجَ فيه، أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي، أَو مِن بعضِ الأئمَّةِ المُطَّلعينَ)[(٢)].

وقال الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (١٢٦٨ - ١٣٣٨هـ) في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: (ولا يسوغ الحكم بالإدراج إلا إذا وُجِد ما يدل عليه ..

ومن ذلك: تصريح بعض الرواة بالفصل؛ وذلك بإضافته لقائله، ويتقوَّى باقتصار بعض الرواة على الأصْل)[(٣)].

---

(١) النكَت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨١٢-٨٣٦).

(٢) نُزْهَة النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر (ص١١٦)، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤١١)، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة.

المطلب الثالث: مثالان مُهمان لتوضيح الـمُدْرَج في روايات ابن شهاب الزهري:

المثال الأول:

قال الإمام ابن حبان في كتابه «الثقات»: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ بِعَسْقَلانَ، حدثنا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، حدثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أنبأنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

«أَوَّلُ مَا ابْتُدِئَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الْوَحْيِ - الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ يَرَاهَا فِي النَّوْمِ .. حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ، فَجَاءَهُ الْـمَلَكُ فِيهِ .. ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ .. فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ بِمَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى .. وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيُ فَتْرَةً، حَتَّى حَزِنَ رَسُولُ الله ﷺ حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا لِكَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ كَيْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهَا فَيُرَى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ الله حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ، وَتَقَرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الْوَحْيِ، غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ الْجَبَلِ، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ)[1].

والآن أسألكم:

من قائل هذا الكلام: (حَزِنَ رَسُولُ الله ﷺ حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا لِكَيْ يَتَرَدَّى مِنْ

(١) الثقات (١/ ٤٨-٥١)، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم البستي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ كَيْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهَا ..)؟

سيكون جوابكم: عائشة هي التي قالت ذلك.

فأقول لكُم: إليكم المفاجأة التالية:

جاءت هذه الرواية في «صحيح البخاري» هكذا: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ: « أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الْوَحْيِ - الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ .. حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ .. ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ .. فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى .. وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيُ فَتْرَةً، حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا بَلَغَنَا - حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ ..)[1].

والسؤال الآن:

هل لاحظتم هذه العبارة: (حَزِنَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا بَلَغَنَا - حُزْنًا .. الخ.)؟

مَن قائل هذه العبارة وما بعدها؟

أجاب عن هذا السؤال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، قال: (إِنَّ الْقَائِلَ «فِيمَا بَلَغَنَا» هُوَ الزُّهْرِيّ، وَمَعْنَى الْكَلَام: «أَنَّ فِي جُمْلَة مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ خَبَر رَسُول الله ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّة»، وَهُوَ مِنْ بَلَاغَات الزُّهْرِيّ، وَلَيْسَ

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٢٥٦١، حديث رقم: ٦٥٨١).

مَوْصُولًا ..

وَوَقَعَ عِنْد ابْن مَرْدُوَيْهِ فِي التَّفْسِير مِنْ طَرِيق مُحَمَّد بْن كَثِير عَنْ مَعْمَر بِإِسْقَاطِ قَوْله: «فِيمَا بَلَغَنَا» .. فَصَارَ كُلّه مُدْرَجًا عَلَى رِوَايَة الزُّهْرِيّ وَعَنْ عُرْوَة عَنْ عَائِشَة، وَالْأَوَّل هُوَ الْـمُعْتَمَد)[1]. انتهى

وعَلَّق الشيخ الألباني على كلام الحافظ ابن حجر في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم: ٤٨٥٨»، فقال: (يعني: أنه ليس بموصول، ويؤيده أمران:

الأول: أن محمد بن كثير هذا ضعيف؛ لسوء حفظه ..

والآخر: أنه مخالف لرواية عبد الرزاق: حدثنا معمر ... التي مَيَّزت آخِر الحديث عن أَوَّله، فجعلته مِن بلاغات الزهري). انتهى

ولتوضيح ذلك نقول:

الكلام المذكور في هذه الرواية ينقسم قسمين:

القسم الأول: كلام عائشة ﵂، وينتهي بقولها: «ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ»، وقد رواه ابن شهاب الزهري بإسناد متصل هكذا: «الزهري عن عروة عن عائشة»، فعائشة أخبرت عروة، ثم حكاه عروة للزهري.

القسم الثاني: كلام الزهري: وقد أشار الزهري إلى بدايته بقوله: «فِيمَا بَلَغَنَا»،

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٢/ ٣٥٩-٣٦٠)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ولَـمْ يَذْكر الزهري مَن الذي أبْلَغَه بحكاية الحزن ومحاولة الانتحار!! فهذا كلام ليس له إسناد متصل، مَصْدره مجهول؛ لأن الزهري لَـمْ يسمع من عائشة ﵂، فقدْ ماتت عائشة عام ٥٧هـ، بينما وُلد الزهري عام ٥٨هـ أو قَبْله بقليل.

وقول الزهري: «فِيمَا بَلَغَنَا» يُسمَّى عند علماء الحديث «بلاغات الزهري»، وهي تلك الروايات الْـمُرْسَلَة (الْـمُنقطِعة) التي لا يَذْكُر فيها الزهري اسم الذي أخبره بها؛ فهي رواية مَجْهولة الْـمَصْدَر.

فماذا فعل راوي رواية ابن حبان وابن مَرْدُوَيْه؟

قام الراوي بِحَذْف عبارة: «فيما بلغنا»؛ وبذلك أصبح الكلام كله الذي قبل عبارة «فيما بلغنا» والذي بعدها كأنه مِن كلام عائشة ﵂، أي أن الراوي قد قام بإدخال وإدْراج كلام الزهري في كلام عائشة.

والراوي قد يفعل ذلك إما من باب الاختصار، أو لسوء حِفْظه وضَعْف ضَبْطه وعدم إتقانه.

بل إن الزهري نَفْسه كان أحيانًا يذكر لَفْظ الحديث، ثُم يُتْبع ذلك بكلام من عند نَفْسه دُون أن يُنبه على ذلك بعبارة «فيما بلغنا» أو بأي تنبيه؛ فيَتَوَهَّم السامع أن الكلام كُله داخل في الحديث! وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب السادس.

كيف عَلِمْنا ذلك؟

يُعْرَف ذلك من خلال جَمْع طُرُق الحديث، فنجد منها طريق أو أكثر من رواية الثقات الْـمُتْقنين الذين يَفْصِلون مَتْن (مُحْتَوى) الحديث من كلام الزهري، ويُمَيِّزون كل منهما عن الآخر.

ولذلك نجد الإمام البخاري في صحيحه - في موضع آخر - يذكر هذا الحديث إلى عبارة «ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ» وتوقف عندها.

وكذلك الإمام مسلم في صحيحه توقف بعد قول ورقة بن نوفل: «وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا».

المثال الثاني:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» في إحدى الروايات: (قَوْله: .. «بَلَغَنَا أَنَّ النَّبِيّ ﷺ حَمَى النَّقِيع » .. الْقَائِل هُوَ ابْن شِهَاب [الزهري] .. وَهُوَ مُرْسَل أَوْ مُعْضل)(١). انتهى

المثال الثالث:

جاء في «سُنَن النسائي»: (عنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أَعْتَمَ رَسُولُ الله ﷺ لَيْلَةً بِالْعَتَمَةِ، فَنَادَاهُ عُمَرُ ﷺ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ. فَخَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ، وَقَالَ: مَا يَنْتَظِرُهَا غَيْرُكُمْ. وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ. ثُمَّ قَالَ: صَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ»)(٢).

والآن أسألكم:

من قائل هذا الكلام: (صَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ)؟

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥/ ٤٥).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٧٤)، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت -، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان، سيد كسروي حسن، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ-١٩٩١م.

سيكون جوابكم: رسول الله ﷺ هو الذي قال ذلك.

وأسألكم أيضًا:

من قائل هذا الكلام: (وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْـمَدِينَةِ)؟

سيكون جوابكم: عائشة هي التي قالت ذلك.

فأقول لَكُم: إليكم المفاجأة التالية:

كُل ذلك إنما هو من كلام ابن شهاب الزهري، فحين جَمَع علماء الحديث كل طُرُق هذا الحديث وألفاظه – اكتشفوا أن ذلك من كلام الزهري، قاله الزهري من عند نَفْسه دُون أنْ يَذْكر مَن الذي أخبره بذلك، فهو كلام مُرْسل لا إسناد له، كما أنه كلام تم إدْراجه في حديث رسول الله ﷺ بطريق الخطأ من الراوي.

وفي ذلك يقول الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ – ٧٩٥هـ) في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (خَرَّجه النسائي .. فجعله من قول النبي ﷺ، وهذا غير محفوظ؛ والظاهر أنه مُدْرَج من قول الزهري)[1]. انتهى

ثُم ذكر الحافظ زين الدين ابن رجب الأدلة على ذلك، فقال: (وقد خَرَّج هذا الحديث مُسْلم بدون هذا الكلام في آخِره ..

وقد خَرَّجه البخاري قَبْل هذا من حديث عقيل كذلك ..

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٨٢-٣٨٣)، الناشر: دار الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، تحقيق: مجموعة من دار الحرمين، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

وقد خَرَّجه الطبراني .. وفيه: «وكانوا يُصَلونها»[1]، وهذا يُبَيِّن أنه مُدْرَج.

وعند مسلم فيه زيادة أخرى مُرْسَلَة: «قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ الله ﷺ للصَّلَاةِ. وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ».

وهذا يدل على أن في هذا الحديث ألفاظًا أَرْسَلها الزهري، وكانت تلك عادته؛ أنه يُدْرِج في أحاديثه كلمات يُرْسِلها أو يَقُولها مِن عِنْده)[2]. انتهى كلام ابن رجب.

قلتُ: فبلاغات الزهري مسألة مشهورة معلومة عند علماء الحديث؛ تلك البلاغات الْـمُرْسَلَة (الْـمُنقطِعة) التي لا يَذْكُر فيها الزهري اسم الذي أخبره بها؛ فمَصْدرها مجهول.

المطلب الرابع: تصريح كبار أئمة الحديث بأن الزهري كانت عادته أنْ يُدْرِج في أحاديثه كلمات يُرْسلها دُون إسناد أو يقولها مِن عند نفسه:

إليكم بعض تصريحاتهم:

---

(١) رواية النسائي هكذا: (ثُمَّ قَالَ: صَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ)، وهذا يُوهِم أنه من كلام النبي ﷺ؛ لكن أخرجه الإمام الطبراني في «مسند الشاميين» هكذا: (وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب غسق الليل إلى ثلث الليل الأول).

وليس معقولًا أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ، فظهر بذلك أن هذا ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام الزهري، لكن الراوي لم يُبَيِّن ذلك، أو أن الزهري هو الذي لَمْ يُبَيِّن ذلك حين كان يروي الحديث.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٨٣).

١ - قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: («وَالْعَسِيف: الْأَجِير» وَهَذَا التَّفْسِير مُدْرَج فِي الْخَبَر، وَكَأَنَّهُ مِنْ قَوْل الزُّهْرِيّ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ عَادَته أَنَّهُ كَانَ يُدْخِل كَثِيرًا مِن التَّفْسِير فِي أَثْنَاء الْحَدِيث كَمَا بَيَّنْته فِي مُقَدِّمَة كِتَابِي فِي الْـمُدْرَج)[1]. انتهى

وقال الحافظ ابن حَجَر - أيضًا - في كتابه «النكَت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (في كتاب الصلاة لأبي حاتم ابن حبان قال: «.. قال أبو عبد الله أحمد ابن حنبل: كان وكيع يقول في الحديث «يعني كذا وكذا»، وربما حذف «يعني» وذَكر التفسير في الحديث».

وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرا وربما أَسْقَط أداة التفسير؛ فكان بعض أقرانه ربما يقول له: «افْصِل كلامك مِن كلام النبي ﷺ».

وقد ذكرت كثيرًا من هذه الحكايات، وكثيرًا من أمثلة ذلك في الكتاب المذكور، واسمه «تقريب المنهج بترتيب المدرج»، أعان الله على تكميله وتبييضه)[2].

قلتُ: حين يروي الزهري حديثًا ويريد تفسير كلمة منه فإنه يقول: هذه تَعْنِي كذا، أو: معناها كذا.

وأحيانًا كان يذكر تفسير الكلمة مباشرة دُون أن يوضح أن هذا من تفسيره هو، فيَتَوَهَّم السامع أن تفسير الكلمة من ضمن مُحْتَوى الحديث نَفْسه، يعني من كلام النبي ﷺ أو من كلام الصحابي ﷺ راوي الحديث.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٢/ ١٣٩).

(٢) النكَت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٢٩).

٢ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «العِلَل»: (سألتُ أبي عن حديث .. فقال أبي: «.. هذا الكلام من كلام الزهري؛ لأنه قد روى بهذا الإسناد عن عمر كلام في الطلاء، وروى عن الزهري - قولَه - هذا الكلام، فاستدللنا أن هذا الكلام ليس هو من كلام عمر، وأنه كلام الزهري.

وقد كان الزهري يُحَدِّث بالحديث، ثُم يقول عَلَى إِثْرِه كلام، فكان أقوام لا يَضْبطون، فجعلوا كلامه في الحديث، وأمَّا الحُفَّاظ وأصحاب الكُتُب فكانوا يُمَيِّزون كلام الزهري من الحديث».

فذكَرتُ هذا الحديث لأبي زرعة؟ فقال: «الذي عِنْدي أن هذا كُله كلام الزهري».

وذَكَر نَحْو ما قال أبي في بيان عِلَّة هذا الحديث)[1]. انتهى

٣ - وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي (٢٣٨ - ٣٢١هـ) في كتابه «شرح مُشْكِلِ الآثار»: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ [الزهري] أَنَّ عَلِيَّ بن حُسَيْنٍ أخبره أَنَّ عَمْرَو بن عُثْمَانَ أخبره عن أُسَامَةَ بن زَيْدٍ أَنَّهُ قال:« يا رَسُولَ الله، أَتَنْزِلُ في دَارِكَ غَدًا بِمَكَّةَ؟ فقال: وَهَلْ تَرَكَ لنا عَقِيلٌ من رِبَاعٍ أو دُورٍ. وكان عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هو وَطَالِبٌ ولم يَرِثْ جَعْفَرٌ وَلاَ عَلِيٌّ رضي الله عنهما لأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ..».

فَتَأَمَّلْنَا قَوْلَهُ ﷺ: «هل تَرَكَ لنا عَقِيلٌ من رِبَاعٍ أو دُورٍ»، فَوَجَدْنَاهُ مَوْصُولاً بِهِ في

---

(١) العلل (٤/ ٤٦٠-٤٦٢)، تحقيق: د. خالد الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى -١٤٢٦هـ.

هذا الحديث: «وكان عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هو وَطَالِبٌ؛ لأَنَّهُمَا كَانَا كَافِرَيْنِ ولم يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلاَ عَلِيٌّ؛ لأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ».

فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذلك من كَلاَمِ الزُّهْرِيِّ؛ لأَنَّهُ كان يَخْلِطُ كَلاَمَهُ كَثِيرًا بِحَدِيثِهِ حتى يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ منه؛ وَمِنْ أَجْلِ ذلك قال له مُوسَى بن عُقْبَةَ: «افْصِلْ كَلاَمَكَ من كَلاَمِ النبي ﷺ»، مع أَنَّا قد أَحَطْنَا عِلْمًا أَنَّ ذلك ليس من كَلاَمِ النبي ﷺ)[1].

٤ - وقال الخطيب البغدادي (٣٩٢- ٤٦٣هـ) في كتابه «الفصل للوصل الـمُدْرَج في النقل»: (كان موسى بن عقبة يقول للزهري: «افْصِلْ كَلاَمَكَ من كَلاَمِ النبي ﷺ»؛ لِـمَا كان يُحَدِّث به مِن حديث رسول الله ﷺ فيخلطه بكلامه)[2].

٥ - وقال الحافظ زين الدين ابن رجب (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (هذا يدل على أن في هذا الحديث ألفاظًا أَرْسَلها الزهري، وكانت تلك عادته؛ أنه يُدْرِج في أحاديثه كلمات يُرْسِلها أو يَقُولها مِن عِنْده)[3]. انتهى

قلتُ: وقد ذكرنا تفصيل كلام الحافظ ابن رجب في «المطلب الخامس: المثال الثالث» في كتابنا هذا (صفحة: ٤٧).

---

(١) شرح مُشْكِلِ الآثار (٦/ ٣١١)، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

(٢) الفصل للوصل الـمُدْرَج في النقل (١/ ٣٣٠).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٤/ ٣٨٣)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

وقال الحافظ زين الدين ابن رجب - أيضًا - في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (فإنَّ الزهري كان كثيرًا يَرْوي الحديث، ثُم يُدْرِج فيه أشياء؛ بَعْضها مَرَاسيل، وبعضها مِن رَأْيه وكلامه)[1]. انتهى

قلتُ: فبلاغات الزهري مسألة مشهورة معلومة عند علماء الحديث؛ تلك البلاغات الْـمُرْسَلَة (الْـمُنقطِعة) التي لا يَذْكُر فيها الزهري اسم الذي أخبره بها؛ فمَصْدرها مجهول.

٦ - قال تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ) في موسوعته «طبقات الشافعية الكبرى»: (الزهري كان كثير الإرسال، ثُم كان يُفْصِح بالإسناد بعد الإرسال، بل رُبما أَرْسل ثُم أفصح بإسناد لا يُقْبَل؛ مِن أَجْل ذلك أَهْدَر الإمام المطلبي [الشافعي] مُرْسَلَاته، وذَكر ﷺ في مثال عوارِها: حديثَه في الضحك في الصلاة مُرْسلًا، ثُم وِجْدانه إيَّاه إنما رواه عن سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم ضعيف. ثم قال: «.. إرسال الزهري ليس بشيء؛ وذاكَ أنَّا نَجِده يَرْوِى عن سليمان بن أرقم».. قلتُ: وإنما ردَّ إرساله عند الإطلاق لاحتمال أن يكون طَوَى ذِكْر مَن لو أَفْصَح به لَرَدَدْنَاه، كَمَا فَعَل في حديث الضحك؛ فإنه طَوَى ذِكْر سليمان، وهو ضعيف)[2]. انتهى كلام السبكي.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٨/ ١٢)، الناشر: دار الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦هـ.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٠)، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: دار هَجَر - ١٤١٣هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. محمود الطناحي - د. عبد الفتاح الحلو.

الْمُقَدِّمة الخامسة

هل يُشْتَرَط - عند الْحُكْم بصحة حديث أو ضَعْفه - أن يكون قد تكلم عليه علماء الحديث السابقين؟

عند الْحُكْم بصحة حديث أو ضَعْفه لا يُشْتَرَط أن يكون قد تكلم عليه علماء الحديث السابقين، ونكتفي بِذِكْر بعض تصريحات جَمْع مِن كبار أئمة الحديث:

١ - **الإمام الحافظ ابن كثير**: قال في كتابه «اختصار علوم الحديث»: (وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء - ما يتمكن المتبحِّر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفْسِد، ويجوز له الإقْدام على ذلك، وإنْ لَـمْ يَنُص على صحته حافِظٌ قَبْله)[1]. انتهى

٢ - **الحافظ زين الدين العراقي**: قَرَّر الحافظ زين الدين العراقي أنه يجوز للمُتَمَكِّن أن يُصَحِّح حديثًا لَـمْ يُصَحِّحه علماء الحديث الْـمُتَقَدِّين، وقال في كتابه «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح»: (هو الذي عليه عَمَل أهْل الحديث؛ فقد صَحح جماعة مِن المتأخِّرين أحاديث لَـمْ نجد لمن تَقَدَّمَهم فيها تصحيحًا)[2].

---

(١) اختصار علوم الحديث (ص٢٥)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد شاكر، ط: الأولى.

(٢) التقييد والإيضاح (ص٢٣)، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن عثمان.

٣ - الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ): قال في كتابه «النكَت على كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث: (الكتاب المشهور .. كـ «سُنَن النسائي» مَثَلًا .. فإذا رَوَى حديثًا ولم يُعَلِّله، وجمع إسناده شروط الصحة، ولم يَطَّلِع الْمُحَدِّث الْمُطَّلِع فيه عَلَى عِلَّة، ما المانع من الْحُكْم بصحته ولو لم يَنُص على صحته أحدٌ من المتقدِّمين؟! ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح.

هذا لا يُنازِع فيه من له ذوق في هذا الفَن)[1]. انتهى

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا: (إذا بَلَغ الحافظ المتأهِّل الجهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك الْمَتْن مِن مَظَانه، فَلَمْ يجِدْه إلا مِن تلك الطريق الضعيفة، فما المانع له مِن الْحُكْم بالضَّعْف بِنَاءً على غَلَبَة ظَنِّه؟!

وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جَزَم بأنَّ فُلانًا تَفَرَّد به، وعَرف المتأخِّر أنَّ فُلَانًا المذكُور قد ضُعِّف بتضعيف قادِح، فما الذي يمنعه مِن الْحُكْم بالضَّعْف؟!)[2]. انتهى

٤ - الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ): قال في كتابه «تَدْريبُ الرَّاوِي في شَرْح تَقْريب النَّواوي»: (قَبُول التصحيح من المتقدمين ورَدُّه من المتأخرين - قد يَسْتَلْزِم رَدَّ ما هو صحيح، وقبول ما ليس بصحيح؛ فكَم مِن حديث حَكَمَ بصحَّته إمامٌ متقدِّم، اطَّلع المتأخِّر فيه عَلَى عِلَّة قادِحَة، تمنع مِن الحكم

(١) النكَت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) النكَت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٨٧).

بِصِحَّته)[1]. انتهى

٥ - **الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢هـ)**: قال في كتابه «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد»: (فصل: في جواز تصحيح الحديث وتضعيفه في هذه الأعصار: إذا عرفت ما قررناه، فاعلم أنه لا مانع لمن وَجد في هذه الأعصار حديثًا لم يسبق عليه كلام إمام من الأئمة بتصحيح ولا غيره فتتبع كلام أئمة الرجال في أحوال رواته، حتى حصل له من كلامهم ثقة روايته أو عدمها، فجزم بأيهما على الحديث كما جزم من قبله من أئمة التصحيح والتضعيف من مثل البخاري وغيره، ومستنده في ذلك مستند مَن قَبْله كما أوضحناه .. بل هو كالقدماء في ذلك، وحينئذ فيكون مجتهدا فيما حكم بصحته مثلا؛ فإنه كما أنه لا محيص عن القول بأن تصحيح الأئمة الأولين اجتهاد؛ فإنه إنما بنوه على ما بلغ إليهم من أحوال الرواة، ففرعوا عليه التصحيح، وجعلوه عبارة عن ثقة الرواة وضبطهم، كذلك لا محيص عن القول بأن ما صححه من بعدهم إلى يومنا هذا - أو ضعفوه أو حسنوه - حُكمه حُكم ما قاله الأولون من الأئمة؛ إذ الأصل في الكل واحد؛ وهو قبول إخبار مَن سَلَف عن أحوال الرواة وصفاتهم)[2]. انتهى

٦ - **الشيخ ناصر الدين الألباني**: سُئل الشيخ الألباني عن كَوْنه قد يحكم على بعض الأحاديث - من حيث الصحة والضعف - بأحكام لَـمْ يَسْبقه إليها أحد؛ أي

---

(١) تَدْرِيبُ الرَّاوِي (١/ ١٤٧)، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة- الرياض.

(٢) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص٥٨) تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.

أن بعض أحكامه لَـمْ يُصَرِّح بها علماء الحديث السابقين، فأجاب الشيخ الألباني عن ذلك، فقال في مقدمة كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة، صفحة رقم: ب»[1]:

(أما بالنسبة للحفاظ المتقدمين: فالسبب يعود إلى أمرين أساسيين: الأول: أن الإنسان من طبعه الخطأ والنسيان، لا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين، فقد ينسى المتقدم ويسهو، فَيَسْتَدْرِك عليه المتأخِّر، وقديمًا قالوا: كَمْ تَرَك الأول للآخِر.

فالحكْم حينئذ للدليل والبرهان، فَمَعَ أيهما كان – اتُّبع.

والآخَر وهو الأهم: أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تَتَبُّع الطُرُق من دواوين السُّنَّة لحديث ما، فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفته بشواهده ومتابعاته .. وعلى تضعيف إسناد ظاهره الصحة؛ لأن تَتَبُّعه للطُرُق كَشَف له عن عِلَّة قادِحة فِيه – كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس وغيرهما– ما كان لِيَظْهَر له ذلك لَوْلَا تَتَبُّعه للطُرُق، وهذا أمْر مذكور في عِلْم مصطلح الحديث). انتهى

---

(١) الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

الباب الثاني

نُزُول القرآن عَلَى سَبْعَة أَحْرُف

مَعْنَاه والْحِكْمَة مِنْه

هذا الباب يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف.

المبحث الثاني: معنى الأحرف السبعة.

المبحث الثالث: هل كل كلمة أو آية في القرآن لها سبعة قراءات؟

المبحث الرابع: الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف.

المبحث الخامس: هل ما زلنا نحتاج إلى تنوع القراءات؟

المبحث السادس: معاناتي الشخصية حِين كنْتُ جاهلًا بالقراءات.

المبحث السابع: هل قد يَخْفَى وَجْه التيسير في إحدى قراءات آية معينة؟

المبحث الثامن: الأحرف السبعة دليل على أن القرآن من عند الله تعالى.

المبحث التاسع: الأحرف السبعة دليل على فضل أُمة الإسلام.

المبحث العاشر: كيف أُنزل القرآن على سبعة أحرف فقط مع أن قبائل العرب أكثر من ذلك؟

المبحث الحادي عشر: هل القراءات السبْع هي الأَحْرُف السبْعَة؟

وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول

نزول القرآن على سبعة أحرف

روى الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ للبخاري - عن عُمَر بن الْخَطَّابِ ﷺ، قال: (سَمِعْتُ هِشَامَ بن حَكِيم بن حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رسول الله ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رسول الله ﷺ؛ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رسول الله ﷺ.

فَقُلْتُ: كَذَبْتَ؛ فَإِنَّ رسول الله ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رسول الله ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا.

فَقَالَ رسول الله ﷺ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ». فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ.

فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ». ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ». فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي. فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»)[١].

---

(١) صحيح البخاري(٤/ ١٩٠٩، حديث رقم: ٤٧٠٦)، صحيح مسلم (١/ ٥٦٠، رقم: ٨١٨).

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (كَانَ سَبَب اخْتِلَاف قِرَاءَتهمَا أَنَّ عُمَر حَفِظَ هَذِهِ السُّورَة مِنْ رسول.الله ﷺ قَدِيمًا .. وَلِأَنَّ هِشَامًا مِنْ مُسْلِمَة الْفَتْح[1]، فَكَانَ النَّبِيّ ﷺ أَقْرَأَهُ عَلَى مَا نَزَلَ أَخِيرًا؛ فَنَشَأَ اخْتِلَافهمَا مِنْ ذَلِكَ، وَمُبَادَرَة عُمَر لِلْإِنْكَارِ مَحْمُولَة عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ حَدِيث «أُنْزِلَ الْقُرْآن عَلَى سَبْعَة أَحْرُف» إِلَّا فِي هَذِهِ الْوَقْعَة)[2].

قلتُ: وسنذكر عدة أمثلة لتوضيح كيفية تنوع القراءات لسورة الفرقان:

١ - ﴿تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الفرقان: ٢٥]: تُقرأ «تَشَقق» بتخفيف الشين، وتُقرأ «تَشَّقق» بتشديد الشين.

٢ - ﴿سِرَٰجًا﴾ [الفرقان: ٦١]: تُقرأ «سُرُجًا»، وتُقرأ « سِرَاجًا».

٣ - ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان:٦١]: تُقرأ « أن يَذْكُر»، وتُقرأ « أن يَذَّكَّر ».

٤ - ﴿ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ ﴾ [الفرقان: ٦٧]: تُقرأ « يُقتِروا » بضم الياء وكسر التاء، وتُقرأ « يَقتِروا » بفتح الياء وكسر التاء، وتُقرأ « يَقتُروا » بفتح الياء وضم التاء.

٥ - ﴿ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الفرقان:٢٥]: تُقرأ « ونُنْزِلُ الملائكةَ »، وتُقرأ « ونُزِّلَ الملائكةُ ».

إنما ذكرنا عدة أمثلة لكي يعرف القارئ كيفية تنوع القراءات التي أنزل الله بها القرآن؛ مراعاة لتنوع ألسنة العرب ولهجاتهم كما سيأتي بيانه تفصيلًا، فلا يَتَوَهَّم القارئ أن اختلاف القراءات معناه وجود آيات متناقضة، فهذا مستحيل أنْ يحصل.

---

(١) يقصد أنه أسْلَم يوم فتح مكة.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٦).

المبحث الثاني

معنى الأحرف السبعة

قد تعددت اجتهادات أهل العلم لتفسير معنى قوله ﷺ: «هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ؛ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ».

وفيما يلي نقتصر على ذِكْر المعنى الصحيح، مُسْتَدِلين على ذلك بتصريحات جماعة من كبار أئمة الإسلام، فنبدأ بِذْكر تصريحاتهم، ثم نُتْبِعُها ببيان الخلاصة.

١ - **الخليل بن أحمد** (١٠٠ - ١٧٠هـ): قال: (معنى قوله: «سبعة أَحْرُف» سبع قراءات، و«الحرف» هاهنا: القراءة)[1].

١ - **الإمام ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥هـ)**: قال في كتابه «مقاييس اللغة»: («الحَرْف» وهو الوجْه. تقول: هو مِن أمرِه على حَرْفٍ واحد، أي: طريقة واحدة. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ «الحج ١١». أي: على وجه واحد. وذلك أنّ العبد يجبُ عليه طاعةُ ربِّه تعالى عند السّرّاء والضرّاء، فإذا أطاعَه عند السّرّاء وعَصاه عند الضرّاء، فقد عَبَدَه على حرفٍ. ألا تراه قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ «الحج ١١»)[2].

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٢٧٤).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٤٢)، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

قلتُ: هذا يعني أن «الحرف» في لغة العرب قد يأتي بمعنى الطريقة أو الوَجْه أو القراءة، فيكون قوله ﷺ: «هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ؛ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ» معناه: أُنزل على سبعة طُرُق للقراءة، أو: على سبعة أَوْجُه للقراءة، أو: على سبعة قراءات. وستأتي زيادة توضيح لذلك.

٣ – الإمام أبو نصر الجوهري (المتوفى ٣٩٣هـ): قال في كتابه «الصحاح في اللغة»: (قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ «الحج:١١» قالوا: على وَجهٍ واحد، وهو أَنْ يَعْبُدهُ على السَّرَّاءِ دون الضَّرَّاء)[1].

٤ – الإمام أبو منصور الأزهري (٢٨٢ – ٣٧٠هـ): قال في كتابه «تهذيب اللغة»: (كُل كلمة تُقْرَأُ على وُجُوهٍ مِنَ القُرْآنِ تُسمى: حَرْفًا)[2].

٥ – الإمام ابن سِيدَه (٣٩٨ – ٤٥٨هـ): قال في كتابه «المحكم والمحيط الأعظم»: (الحَرْفُ: القراءة التي تُقْرأ على أَوْجُه)[3].

٦ – وجاء في «لسان العرب» وهو من أشهر وأكبر مراجع لغة العرب:

---

(١) الصحاح في اللغة (٤/ ١٣٤٢)، الناشر: دار العلم للملايين، تحقيق: أحمد عطار، الطبعة: الثانية/ بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٢) تهذيب اللغة (٥/ ١٠)، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٣٠٦)، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

(كلُّ كلمة تُقْرَأُ على الوجوه من القرآن تُسمى حَرْفًا ..

ابن سِيدَه: والحَرْفُ القِراءة التي تُقْرَأُ على أَوْجُه ..

وقال الزجاج: .. حقيقته أنه يعبد الله على حرف، أَي: على طريقة في الدين؛ لا يدخُل فيه دُخُولَ متمكّن، فإن أَصابه خير اطمأَنّ به، أَي: إن أَصابه خِصْبٌ وكثُرَ مالُه وماشِيَتُه اطْمَأَنَّ بما أَصابه ورضِيَ بدينه، وإن أَصابته فِتْنَةٌ - اخْتِبارٌ بِجَدْبٍ وقِلَّة مالٍ - انقلب على وجهه، أَي: رجع عن دينه إلى الكفر وعِبادة الأَوْثان)[1].

٧ - الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ): قال في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع»:

(فأما معنى الأحرف التي أرادها النبي ﷺ هاهنا فإنه يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يكون يعني بذكر أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات؛ لأن «الأحرف» جَمْع «حَرْف» .. والحرف قد يُراد به «الوَجْه» بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ ﴾ «الحج:١١» الآية، فالمراد بالحرف ههنا: الوجه الذي تقع عليه العبادة.

يقول جل ثناؤه: ومِنَ الناس مَنْ يعبد الله على النعمة تصيبه والخير يناله .. فإنْ تغيرت حاله وامتحنه الله بالشدة في عيشه والضر في بدنه .. تَرَكَ عبادة ربه، وكَفَر به.

---

(١) لسان العرب (٩/ ٤٢)، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

فهذا عَبَدَ اللهَ – سبحانه وتعالى – على وَجْه واحد، ومَذْهَب واحد، وذلك معنى الحرف. فلهذا سمى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفا؛ على معنى أن كل شيء منها وَجْه على حدته غير الوَجْه الآخر.

والوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون ﷺ سمى القراءات أَحْرُفا على طريق السعة، كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه .. فلذلك سمى النبي ﷺ القراءة حَرْفا وإنْ كان كلاما كثيرا؛ من أَجْل أن منها حرفا قد غُير نَظْمُه أو كُسِر أو قُلِب إلى غَيْره أو أُمِيل أو زِيدَ أو نُقِصَ منه، فخاطب ﷺ مَنْ بالحضرة وسائر العرب في هذا الخبر – مِنْ تسمية القراءة حَرْفا – لِمَا يستعملون في لغتهم، وما جَرَتْ عليه عادتهم في منطقهم، كما بيناه؛ فَدَل على صحة ما قُلْناه)[١].

انتهى كلام الحافظ أبي عمرو الداني.

وقال الإمام أبو عمرو الداني أيضا: (المراد بالسبعة أَحْرُف: سَبْعَة أَوْجُه مِن اللغات؛ كنحو اختلاف الإعراب، والحركات والسكون، والإظهار والإدغام، والمد والقصر، والفتح والإمالة، والزيادة للحرف ونقصانه، والتقديم والتأخير، وغير ذلك)[٢].

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص٣٥-٣٨) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف، رسالة دكتوراه عام ١٤٠٦هـ بجامعة أم القرى – كلية الشريعة – السعودية، إعداد: عبد المهيمن عبد السلام الطحان، وانظر أيضا كتاب: الأحرف السبعة للقرآن (ص٢٧-٣٠)؛ فهو جزء من كتاب «جامع البيان» لنفس المحقق.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص٥٣) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف، الأحرف السبعة للقرآن (ص٥٢).

قلتُ: نلاحظ أن الإمام أبا عمرو الداني قد أَدْخَل الزيادة والنقص - وغيرها - في مُسَمى: «اللغات»؛ وذلك لأنه صرح بأنها «أَوْجُه مِن اللغات».

وكمثال على الزيادة والنقص[1]: قوله تعالى: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ «التوبة: ١٠٠»، بينما نفس الآية في قراءة أخرى هكذا: ﴿ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾.

٨ - الإمام أبو الحسن ابن بطال (المتوفى ٤٤٩هـ): قال في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (قد أكثر الناس في تأويل هذا الحديث .. وأحسن ما رأيتُ فيه ما نقله أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ)[2].

(١) قال الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام (١٥٠ - ٢٢٤هـ) في كتابه «فضائل القرآن»: (هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار .. مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه، ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ بمصحف، ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها. إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم؛ كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده: قوله: ﴿ فإن الله الغني الحميد ﴾؛ فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين «هو» . وأما سائرها فَعَلَى ما أَعْلَمْتُك، ليس لأحد إنكار شيء منها ولا جَحْده. وهي كلها عندنا كلام الله).

وقال أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «العواصم من القواصم، ص٣٥٨»: (اختلف القُراء في زيادة أربعين حَرْفًا، منها: واو، وألف، وياء. وأما كَلِمة فلَم تكن إلا في حرفين؛ أحدهما في «التوبة»، والآخر في «الحديد»: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] بزيادة «هو» .. وهذا أمر يَسِير).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٢٩-٢٣٠)، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية/ الرياض - ١٤٢٣هـ.

ثم نقل ابن بطال كلام الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المذكور سابقا.

٩ – **الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ)** نقل كلام الإمام أبي عمرو الداني السابق، ثم قال: (وكِلَا الوجهين محتمل؛ إلا أن الأول محتمل احتمالًا قويا في قوله ﷺ: «سبعة أحرف» أي: سبعة أَوْجُه وأنحاء.

والثاني محتمل احتمالا قويا في قول عمر ﷺ في الحديث: «سمعت هشاما يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول ﷺ» أي: على قراءات كثيرة)[1].

١٠ – **الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ)**: قال في كتابه «شرح السنة»: (وأَظْهَر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف: اللغات، وهو أن يقرأه كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والإتمام، والهمز، والتليين، وغير ذلك من وجوه اللغات؛ إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة ..

ولا يكون هذا الاختلاف داخلًا تحت قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾«النساء: ٨٢»؛ إذْ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء فيما يوافق لغته مِنْ غَيْر توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة، وكلها كلام الله نزل به الروح الأمين على الرسول ﷺ، يدل عليه قوله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل علي سبعة أحرف» فجعل الأحرف كلها مُنَزلة ..

وكان الأمر على هذا حياة رسول الله ﷺ، وبَعْده كانوا يقرءون بالقراءات التي

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: على الضباع.

أَقْرَأَهُم رسول الله ﷺ ولقنهم بإذن الله عز وجل)[١].

١١ – الإمام أبو بكر الآجري (المتوفى ٣٦٠هـ): قال في كتابه «الشريعة»: (نزل هذا القرآن على رسول الله ﷺ على سبعة أحرف، ومعناها: على سبع لغات، فكان رسول الله ﷺ يُلَقن كل قبيلة من العرب القرآن على حسب ما يحتمل من لغتهم؛ تخفيفا من الله تعالى بأمة محمد ﷺ)[٢].

قلتُ: من الـمُحْتَمل أنه ﷺ كان يُلَقن كل قبيلة من العرب القرآن على حسب ما يحتمل من لغتهم ولهجتهم، أو بما يَسْهُل عليهم من لُغة ولهجة غيرهم من القبائل الأخرى. وستأتي زيادة توضيح لذلك.

١٢ – الإمام أبو الوليد الباجي (٤٠٣-٤٧٤هـ): قال في كتابه «المنتقى – شرح موطأ مالك»: (أَعْلَمَهُمَا أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ تَيْسِيرًا عَلَى الْأُمَّةِ فِي تِلَاوَتِهِ، يُرِيدُ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - سَبْعَ قِرَاءَاتٍ وَسَبْعَةَ أَوْجُهٍ؛ لِأَنَّ «الْوَجْهَ»: الطَّرِيقَةُ الَّتِي يَكُونُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا، وَتُسَمَّى فِي اللُّغَةِ «حَرْفًا»، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ: «فُلَانٌ يَقْرَأُ بِحَرْفِ أَبِي عَمْرٍو، وَيَقْرَأُ بِحَرْفِ نَافِعٍ» يُرِيدُونَ بِذَلِكَ: قِرَاءَتَهُ وَطَرِيقَتَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ إنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى هِشَامٍ قِرَاءَةً قَرَأَ هُوَ بِخِلَافِهَا، فَجَوَّزَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «إنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْحَرْفُ «الْقِرَاءَةَ» لَمَا كَانَ مَا قَالَهُ جَوَابًا لَهُمْ)[٣].

---

(١) شرح السُّنَّة (٤/ ٥٠٧-٥١٠)، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، الناشر: المكتب الإسلامي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

(٢) الشريعة (١/ ٤٧١)، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دار النشر: دار الوطن – الرياض – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبد الله بن عمر.

(٣) المنتقى (٢/ ٤١١)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر، الطبعة:
=

١٣ – شمس الدين الكرماني (٧١٧ – ٧٨٦هـ): قال في كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: (قوله: «سبعة أحرف» أي: سبع لغات .. وقيل: الكيفيات)[١].

١٤ – الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ – ٨٥٢هـ): قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (قَوْله: «بَاب أُنزِلَ الْقُرْآن عَلَى سَبْعَة أَحْرُف» أَيْ: عَلَى سَبْعَة أَوْجُه، يَجُوز أَنْ يُقْرَأ بِكُلِّ وَجْه مِنْهَا، وَلَيْسَ الْمُرَاد أَنَّ كُلّ كَلِمَة وَلَا جُمْلَة مِنْهُ تُقْرَأ عَلَى سَبْعَة أَوْجُه، بَلْ الْمُرَاد أَنَّ غَايَة مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عَدَد الْقِرَاءَات – فِي الْكَلِمَة الْوَاحِدَة – إِلَى سَبْعَة)[٢].

ثم قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر عدة أحاديث: (هَذِهِ الْأَحَادِيث تُقَوِّي أَنَّ الْمُرَاد بِالْأَحْرُفِ: اللُّغَات أَوْ الْقِرَاءَات، أَيْ: أُنزِلَ الْقُرْآن عَلَى سَبْع لُغَات أَوْ قِرَاءَات، وَالْأَحْرُف جَمْع «حَرْف» ..

فَعَلَى الْأَوَّل[٣]: يَكُون الْمَعْنَى: عَلَى سَبْعَة أَوْجُه مِن اللُّغَات؛ لِأَنَّ أَحَد مَعَانِي «الْحَرْف» فِي اللُّغَة: «الْوَجْه»؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ «الحج ١١».

=

الأولى/ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٣/ ١٧٢)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٣).

(٣) يقصد به تفسير الأحرف باللغات.

وَعَلَى الثَّانِي[١]: يَكُون المُرَاد مِنْ إِطْلَاق «الحَرْف» عَلَى الْكَلِمَة مَجَازًا؛ لِكَوْنِهِ بَعْضهَا)[٢].

١٥ - أبو العلاء المباركفوري (المتوفى ١٣٥٣هـ): قال في كتابه «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»: (« إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»؛ أي: على سبعة أَوْجُه، يجوز أن يقرأ بكل وَجْه منها)[٣].

---

(١) يقصد به تفسير الأحرف بالقراءات.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٤).

(٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٨/ ٢١٢)، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

المبحث الثالث

هل كل كلمة أو كل آية في القرآن لها سبعة قراءات؟

قوله ﷺ: «الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» ليس معناه أن كل كلمة – أو كل آية – في القرآن أنزلها الله بسبعة قراءات، وإنما معناه: أن التوسعة قد تصل إلى هذا العدد.

قال الحافظ ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (لَيْسَ الْمُرَاد أَنَّ كُلّ كَلِمَة – وَلَا جُمْلَة – مِنْهُ تُقْرَأ عَلَى سَبْعَة أَوْجُه، بَلْ الْمُرَاد أَنَّ غَايَة مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عَدَد الْقِرَاءَات – فِي الْكَلِمَة الْوَاحِدَة – إِلَى سَبْعَة)[١].

وقال أيضا: (لَوْ كَانَ الْمُرَاد أَنَّ كُلّ كَلِمَة مِنْهُ تُقْرَأ عَلَى سَبْعَة أَوْجُه، لَقَالَ مَثَلًا: «أُنْزِلَ سَبْعَة أَحْرُف»، وَإِنَّمَا الْمُرَاد أَنْ يَأْتِي فِي الْكَلِمَة وَجْه أَوْ وَجْهَانِ أَوْ ثَلَاثَة أَوْ أَكْثَر؛ إِلَى سَبْعَة)[٢].

وقال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ – ٦٦٥هـ) في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز» بعد حديث الأحرف السبعة: (ومعنى جميع ذلك أنه نزل منه ما يُقرأ على حرفين، وعلى ثلاثة، وعلى أكثر من ذلك إلى سبعة أحرف؛ توسعة على العباد)[٣].

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ٢٣).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ٢٨).

(٣) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، (ص٨٤).

المبحث الرابع

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

لقد صرح رسول الله ﷺ بالحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف من عند الله تعالى، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(يَا أُبَيُّ، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقرأ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي.

فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي.

فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)(١).

وروى الإمام الترمذي عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: (لَقِيَ رسول الله ﷺ جِبْرِيلَ فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ؛ مِنْهُمُ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ .. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ).

قال الإمام الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)(٢).

وقال الشيخ الألباني: (حسن صحيح)(٣).

---

(١) صحيح مسلم(١/ ٥٦١، حديث رقم:٨٢٠).

(٢) سنن الترمذي (٥/ ١٩٤، حديث رقم:٢٩٤٤)، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٣) صحيح وضعيف الترمذي (٣/ ١٧٦، حديث رقم: ٢٩٤٤)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

وكذلك روى الإمام ابن حبان في صحيحه عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: (لَقِيَ رسول الله ﷺ جِبْرِيلَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ رسول الله ﷺ: إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ؛ مِنْهُمُ الْغُلامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي. قَالَ: مُرْهُمْ فَلْيَقْرَءوا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)(١).

وهذا الحديث صححه الشيخ الألباني(٢).

والحكمة من نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف قد أدركها علماء المسلمين في كل عصر من العصور، وصرحوا بها؛ فقد كانت ظاهرة لهم ظهور الشمس في وضح النهار.

وفيما يلي ننقل لكم بعض تصريحاتهم على مدار التاريخ الإسلامي، وقد أكثرنا من النقولات؛ بسبب طعن القسيس الكذاب الخبيث «زكريا بطرس» في إنزال الله تعالى للقرآن على سبعة أحرف:

١ – الإمام ابن قُتَيْبَة (٢١٣-٢٧٦هـ): قال في كتابه «تأويل مُشْكل القرآن»:

---

(١) صحيح ابن حبان (٣/ ١٤، حديث رقم: ٧٣٩)، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٢) قال الشيخ الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ٢/ ١٥٥ برقم ٧٣٦»: (صحيح). الناشر: دار باوزير، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

وقال شعيب الأرنؤوط في «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ٣/ ١٤»: (إسناده حسن). الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

(يُيَسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره: أن أمره بأن يُقْرِئ كل قوم بِلُغتهم وما جرَتْ عليه عادتهم .. الْأَسَدِيّ يَقْرَأ: ﴿ تِعْلمون ﴾ .. و﴿ تِسْود وجوه ﴾ و﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾«يس: ٦٠».. وَالتَّمِيمِيّ يَهْمِز، وَالْقُرَشِيّ لَا يَهْمِز..

ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِر أن يزول عن لغته وما جَرَى عليه اعتياده طِفْلًا وَنَاشِئًا وَكَهْلًا – لاشتد ذلك عليه، وعَظُمَتْ المحنة فيه، ولم يُمْكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم مُتسعا من اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين)[1].

٢ – مكي بن أبي طالب (٣٥٥- ٤٣٧هـ): قال في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (الله عز وجل لم يجعل على عباده حَرَجا في دينهم، ولا ضَيق عليهم فيما افترض عليهم. وكانت لغات مَن أنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان كل صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغة أخرى إلا بعد تكلف ومئونة شديدة، فيَسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن .. ليقرأ كل قوم على لغتهم، على ما يَسْهل عليهم مِن لغة غيرهم، وعلى ما جَرَت به عادتهم.

فقوم جرت عادتهم بالهمز، وقوم بالتخفيف، وقوم بالفتح، وقوم بالإمالة، وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم، وغير ذلك.

فتفصح كل قوم، وقرءوا على طبعهم ولُغتهم ولُغة مَن قَرُب منهم، وكان في

---

(١) تأويل مُشْكل القرآن (ص٣٩-٤٠)، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: السيد صقر، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

ذلك رفق عظيم بهم، وتيسير كثير لهم)[١].

٣ - الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ): قال في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع»: (وأما وَجْه إنزال القرآن هذه السبعة أحرف .. فإنما أُنزل علينا توسعة من الله تعالى على عباده، ورحمة لهم، وتخفيفا عنهم عند سؤال النبي ﷺ إياه لهم .. لِعِلمه ﷺ بما هُم عليه من اختلاف اللغات، واستصعاب مفارقة كل فريق منهم الطبع والعادة في الكلام إلى غيره . فخفف تعالى عنهم، وسهل عليهم، بأنْ أقرهم على مألوف طَبْعهم وعادتهم في الكلام)[٢].

٤ - الإمام أبو الحسن ابن بطال (المتوفى ٤٤٩هـ): قال في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (وأما وَجْه إنزال القرآن على هذه السبعة الأحرف، وما أراد الله بذلك؟ فإنما ذلك تَوْسِعة مِن الله على عباده، ورحمة لهم، وتخفيفًا عنهم؛ لِمَا هُم عليه من اختلاف اللغات، واستصعاب مُفارقة كل فريق منهم لِطبعه وعادته في الكلام إلى غيره، فخفف الله عنهم بأن أقرأهم على مألوف طَبْعهم وعادتهم في كلامهم)[٣].

٥ - الإمام أبو الوليد الباجي (٤٠٣-٤٧٤هـ): قال في كتابه «المنتقى – شرح موطأ مالك»: (ظَاهِرَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ تَيَسُّرًا عَلَى مَنْ أَرَادَ قِرَاءَتَهُ؛ لِيَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِمَا تَيَسَّرَ عَلَيْهِ، وَبِمَا هُوَ أَخَفُّ عَلَى طَبْعِهِ،

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٨٠-٨١)، الناشر: دار نهضة مصر، تحقيق: عبد الفتاح شلبي.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص٣٨) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف، الأحرف السبعة للقرآن (ص٣١).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٣٠).

وَأَقْرَبُ إِلَى لُغَتِهِ؛ لِمَا يَلْحَقُ مِن الْـمَشَقَّةِ بِذَلِكَ الْـمَأْلُوفِ مِن الْعَادَةِ فِي النُّطْقِ)[١].

٦ - الإمام أبو العباس القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦هـ): قال في كتابه «المُفْهِمْ لِمَا أشْكلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ مُسْلِمْ»: (ولو ضُيِّق على الناس حتى يقرأ كلٌّ بلغةٍ واحدةٍ؛ شقَّ ذلك عليهم، وحُرِجُوا؛ لأنهم كانوا يُكلَّفون أن يخرجوا عن أسلوب طباعهم وعاداتهم في كلامهم)[٢].

٧ - شهاب الدين أبو شامة المقدسي (٥٩٩-٦٦٥هـ): قال في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز» بعد حديث الأحرف السبعة:

(إنما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب .. فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة أو تخفيف الهمز أو الإدغام أو ضم ميم الجمع أو صلة هاء الكناية أو نحو ذلك فكيف يُكَلف غيره؟ .. فَهُم في ذلك بمنزلة الألثغ والأرت، لا يكلف ما ليس في وسعه)[٣].

٨ - الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١-٨٣٣هـ): قال في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (أما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليُسر بها، والتهوين عليها؛ شرفًا لها وتوسعة ورحمة .. وكانت العرب الذين

---

(١) المنتقى (٢/ ٤١١).

(٢) المُفهِمْ لِمَا أشْكلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ مُسْلِمْ (٢/ ٤٤٧-٤٥٠).

(٣) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٩٠)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

نزل القرآن بِلُغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويَعْسر على أحدهم الانتقال من لُغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يَقْدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لاسيما الشيخ والمرأة، ومَن لم يقرأ كتابًا كما أشار إليه ﷺ . فلو كُلفوا العدول عن لُغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يُستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلفِ وتأبى الطباع .. هذا يقرأ ﴿خَبِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ بالترقيق، والآخر يقرأ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ بالتفخيم، إلى غير ذلك)[1].

٩ - **أبو الحسن النوري الصفاقُسِي (١٠٥٣-١١١٨هـ): قال في كتابه «غيث** النفع في القراءات السبع»:

(حِكمة إتيانه على سبعة أحرف: التخفيف والتيسير على هذه الأمة .. فلو كلفوا كلهم النطق بِلُغة واحدة لَشَق ذلك عليهم وتعسر؛ إذْ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوا عليه وأَلِفوه من الكلام إلا بعبء شديد وجهد جهيد، ولو مع الرياضة الطويلة وتذليل اللسان؛ كالشيخ والمرأة)[2].

١١ - **الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى١٣٦٧هـ): قال في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»**: (الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأُمة الإسلامية .. فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥).

(٢) غيث النفع (ص٢٦٥-٢٦٦)، تأليف: أبي الحسن علي بن سالم الصفاقسي، رسالة دكتوراة بكلية الدعوة وأصول الدين (١٤٢٦هـ)- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، تحقيق: سالم محمد الزهراني، إشراف: د. شعبان إسماعيل.

اللهجات، ونبرات الأصوات، وطريقة الأداء، وشُهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، على رغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحد بينها اللسان العربي العام. فلو أخَذَت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد لَشَق ذلك عليها؛ كما يشق على القاهري منا أن يتكلم بِلَهْجة الأسيوطي مَثَلا ،وإنْ جَمَع بيننا اللسان المصري العام)[1].

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٠٣)، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر - لبنان ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م

المبحث الخامس

هل ما زلنا نحتاج إلى تنوع القراءات؟

نقلنا تصريحات أئمة الإسلام بحِكمة إنزال الله تعالى للقرآن الكريم على سبعة أحرف، وهذه التصريحات لم تكن تتحدث عن مرحلة تاريخية انتهت، فما زال المسلمون في كل عصر من العصور يحتاجون بشدة إلى هذه القراءات التي أنزلها الله تعالى، فكلام أئمة القراءات عن الحكمة ليس كلامًا نظريًّا؛ بل هو كلام عملي تطبيقي يحقق التيسير على الأمة الإسلامية.

وفي ذلك يقول الإمام الوليد الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤ هـ) في كتابه «المنتقى – شرح موطأ مالك»: (ظَاهِر قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ تَيَسُّرًا عَلَى مَنْ أَرَادَ قِرَاءَتَهُ؛ لِيَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِمَا تَيَسَّرَ عَلَيْهِ، وَبِمَا هُوَ أَخَفُّ عَلَى طَبْعِهِ وَأَقْرَبُ إِلَى لُغَتِهِ؛ لِمَا يَلْحَقُ مِن الْمَشَقَّةِ بِذَلِكَ الْمَأْلُوفِ مِن الْعَادَةِ فِي النُّطْقِ، وَنَحْنُ الْيَوْمَ – مَعَ عُجْمَةِ أَلْسِنَتِنَا وَبُعْدِنَا عَنْ فَصَاحَةِ الْعَرَبِ – أَحْوَجُ)[1].

قلتُ: فها هو الإمام أبو الوليد الباجي – في القرن الخامس الهجري – يُصرح بشدة حاجته إلى هذه القراءات.

وكذلك يقول الإمام القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «العواصم من القواصم»: (لا أكسر باء ﴿بُيُوت﴾ ولا عَيْن ﴿عُيُون﴾؛ فإنَّ

(١) المنتقى (٢/ ٤١١).

الخروج من كَسْر إلى ياء مضمومة لم أَقْدر عليه .. ولا أضم هاء «عليهم» و«إليهم» وذلك أخف)[١].

قلتُ: ها هو القاضي ابن العربي يُصرح بشدة حاجته إلى القراءة المروية بضم الباء من كلمة ﴿بُيُوتِ﴾ وضم العين من كلمة ﴿عُيُون﴾؛ لأنه من الشاق عليه جدًّا أن يقرأ القراءة المروية بكسر الباء من «بِيوت» وكسر العين من «عِيون».

بينما نجد عند قبيلة أخرى من العرب الأسهل عليهم قراءة الكلمتين بكسر الباء والعين.

لذلك كان من رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل القراءتين؛ تيسيرًا على عباده، ورفْعًا للمشقة عنهم.

وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين ابن الجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (فقرأ بضم الباء من «البيوت» و«بيوت» .. أبو جعفر والبصريان وورش وحفص .. وقرأ بكسر العين من «العيون» و«عيون» .. ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان)[٢].

(١) العواصم من القواصم (ص٣٦٣)، الناشر: دار التراث – القاهرة، تحقيق: د. عمار الطالبي.

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٦).

المبحث السادس

معاناتي الشخصية حِين كنْتُ جاهلًا بالقراءات

قرأتُ – حين كنت صغيرًا – كتابا مُبَسطًا عن التجويد، وعلمتُ منه أن اللام تُنطق بترقيق إلا إذا كانت في لفظ الجلالة «الله» فَلَهَا حالات. وتلقيت – في المساجد – عدة دروس في التجويد لكن دون التطرق إلى تفاصيل أكثر من ذلك. وهكذا قضيتُ فترة من حياتي لا أعلم سوى ذلك.

فكنتُ حين أقول: «صَلَّى الله عليه وسلم» أجد مَشَقَّة كبيرة ومعاناة من أجْل أن أنطق اللام مُرَققة من كلمة «صلى»، فكنت أضطر إلى إعادة النطق عدة مرات لكي أنجح في نطقها بترقيق.

وسبب الصعوبة هو أن الصاد من «صلى» تُنطق مغلظة (يعني مُفَخمة)، واللام من لفظ الجلالة «الله» تُنطق مغلظة أيضا، فكيف يستطيع لساني أن ينطق بلام «صلى» مرققة بينما قبلها مغلظ، وبعدها مغلظ؟

وقريب من ذلك كلمة «صَلْصَـٰل»؛ لصعوبة النطق بلام مرققة بين صادين.

من الصعب جدًّا انتقال لساني من النطق بتفخيم إلى ترقيق إلى تفخيم، أي: النطق بترقيق بين تفخيمين.

وهكذا استمرت معاناتي فترة من الزمن، وأنا لا أستطيع ترويض لساني على النطق بترقيق بين تفخيمين، إلى أن شاء الله تعالى أن أبدأ في دراسة القراءات، وكانت

المفاجأة!!

يقول الإمام ابن الجَزَري في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو: «صلى» .. فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة .. والوجهان في «الكافي» .. و«الشاطبية»)[١].

وقد جاء في «الشاطبية- حِرْزَ الْأَمَانِي»[٢]:

وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لاَمٍ لِصَادِهَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلا
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاتِهِمْ وَمَطْلَعِ أَيْضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلا

ويشرحها الإمام أبو شامة في كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني» فيقول: (منهم من يُعَبر .. عن التغليظ بـ «التفخيم»، ثُم: التغليظ إشباع الفتحة في اللام .. وقوله: «لصادها» أي: لأجل الصاد الواقعة قبلها .. أي: إذا تنزل أحد هذه الأحرف الثلاثة قبل اللام المفتوحة، غُلظت اللام ..

«إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاتِهِمْ» أي شرط تأثير هذه الحروف الثلاثة - وهي الصاد والطاء والظاء - في التغليظ في اللام المفتوحة أن تكون مفتوحة أو ساكنة .. فمثال الصاد المفتوحة «الصلاة»)[٣].

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ١١٣).

(٢) الشاطبية- حِرْزَ الْأَمَانِي (ص٥٧)، تأليف: القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، دار النشر: دار الكتاب النفيس - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني (١/ ٢٦٢)، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر، تحقيق: إبراهيم عوض.

وجاء في كتاب «الكافي في القراءات السبع» للإمام أبي عبد الله الرعيني (٣٩٢-٤٧٦هـ): (أن وَرْشًا فخم لام «صلصال»؛ لوقوعها بين الصادين)[١].

قلتُ: ففرحتُ كثيرًا؛ لأني علمتُ أن «صلى» و«صلصال» يمكنني قراءتهما بلام مغلظة، وزالت عني المشقة التي عانيتُ منها فترة من الزمن.

وامتلأ قلبي فرحا وسرورًا؛ لإنزال الله تعالى القرآن الكريم على سبعة أحرف؛ ليقرأ كل قوم بما يَسْهُل على لسانهم من هذه القراءات التي أنزلها الله تعالى على رسوله ﷺ.

حينها أدركتُ صدق قول الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ): في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (أما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة، .. فلو كُلفوا العدول عن لُغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يُستطاع .. هذا يقرأ «خبيرًا» و«بصيرًا» بالترقيق، والآخر يقرأ «الصلاة» و«الطلاق» بالتفخيم، إلى غير ذلك)[٢].

هل أدركتم الآن أن كلام الأئمة عن حكمة إنزال القرآن على سبعة أحرف ليس كلاما نظريا، بل إنه كلام منطلق من واقع عملي؟

هل أدركتم الآن كم كان رسول الله ﷺ رءوفا رحيما بالمسلمين حين قال: (أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرأْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي .. فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)؟

(١) الكافي في القراءات السبع (ص٧١)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: أحمد الشافعي، الطبعة: الأولى/ ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥).

المبحث السابع

هل قد يَـخْفَى وَجْه التيسير في إحدى قراءات آية معينة؟

تقدير المشقة يَعرفها صاحبها الذي يُعاني منها، وقد لا تظهر لي؛ لجهلي بما اعتاده غيري من قبائل العرب، فإدراكي لِـمَا يجدونه من مشقة - يعتمد على معرفتي بما اعتاده لسانهم.

فالإنسان الذي يجد النطق بلفظٍ ما سهل جدًّا على لسانه - نجده يتساءل متعجبًا: كيف يجد أحد من الناس مشقة عند نُطق هذا اللفظ؟!

وعند بداية النظر في قراءة ما قد لا نُدْرك أين التيسير؟

لكن عند التأمل نجد وَجْه التيسير يظهر ظهورًا لا شك فيه، ولنذكر مثالًا:

في سورة التوبة «آية: ١٠٠»: ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾.

وفي قراءة ثانية لنفس الآية: ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾.

عند بداية النظر لم يظهر لي وجه التيسير في القراءة الثانية، لكن عند التأمل في الفرق بين القراءتين نجدُ ما يلي:

في القراءة الأولى: كلمة «تجرِي» ننطق الراء مكسورة، ثم بعدها مباشرة كلمة «تَحتها» تبدأ بتاء مفتوحة، وعند نطق «تجرِي تَحتها» سينتقل اللسان من النطق بالكسرة إلى النطق بالتاء المفتوحة، يعني سينتقل من الكسر إلى الفتح مباشرة، يعني

من أسفل إلى أعلى.

في القراءة الثانية: كلمة «تجرِي» ننطق الراء مكسورة، ثم بعدها مباشرة كلمة «مِنْ» تبدأ بميم مكسورة ثم نون ساكنة، ثم بعدها «تَحتها» تبدأ بتاء مفتوحة، وعند نطق «تجرِي مِنْ تَحتها» سينتقل اللسان من النطق بالكسرة إلى قُرْب النطق بالسكون ثم إلى النطق بالفتح، يعني سينتقل من الكسر إلى قُرْب السكون ثم إلى الفتح.

وانتقال اللسان من الكسر إلى قُرْب السكون سهل، ثم انتقال اللسان من قُرْب السكون إلى الفتح سهل، لكن يصعب على البعض أن ينتقل من الكسر إلى الفتح مباشرة.

ويشبه هذا من يجد مسافة كبيرة بين درجتين من درجات السلالم (الكسر والفتح)، فيضع بينهما درجة وسطى (السكون) ليسهل عليه الصعود.

وقد رأينا الإمام أبو بكر بن العربي يُصرح بأنه لم يستطع أن ينطق عين مكسورة ثم بعدها ياء مضمومة في كلمة «عِيُون»، فلسانه لا يستطيع أن ينتقل مباشرة من الكسر إلى الضم.

كذلك هناك من يجد مشقة في الانتقال من الكسر إلى الفتح في قراءة «تجرِي تَحتها».

والآن يمكنكم أن تتصوروا المشقة العظيمة التي سيجدها من كان القرآن كله على غير ما اعتاده لسانه!!

فسبحان الله الرحمن الرحيم الرءوف بعباده، الذي أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف؛ ليقرأ كل قوم بالقراءة التي تَسْهُل على لسانهم!!

وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (الاعتراض الثالث: يقولون: إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة .. والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم، أو في إبدال حركة بأخرى، أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير؛ فإن القراءة بأحدها لا توجب مشقة يسأل النبي ﷺ المعافاة منها ويقول: «إن الأمة لا تطيق ذلك» ويطلب التيسير على الأُمة بإبدال حرف، أو تغيير فِعْل من الماضي إلى الأمر، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ..

ونُجيب: بأنا لا نُسَلم خفاء الرخصة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم، أو في إبدال حركة بأخرى، أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير. كيف والرخصة في ذلك ظاهرة أيضا؟

بل هي ظاهرة فيما كان دونها؛ وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة والحرف والحركة والترتيب بين الكلمات والحروف. وهذا نشاهده نحن ونحسه في تَيَسر أو تَعَسر بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق دون صفات أخرى. فالبعض يَسْهُل عليه التفخيم دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يَصْعُب عليه ذلك ويَسْهُل عَكْسُه. فكيف إذا تغيرت الكلمات أو الحروف، أو الحركات، أو الترتيب؟!)[1].

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١١٧).

المبحث الثامن

الأحرف السبعة دليل على أن القرآن من عند الله تعالى

كلما فكرتُ في مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف، وفي وجود سبعة قراءات في بعض مواضع من القرآن الكريم دون أي تعارض بينها، بل كلها تصب في مَـجْرَى واحد، ازداد يقيني بأن هذا القرآن الكريم لا يمكن أن يكون إلا من عند الله العظيم القدير الحكيم العليم، وازداد يقيني باستحالة أن يقدر إنسان على الإتيان بشيء من ذلك.

إذْ كيف يستطيع إنسان أن يُراعِي اختلاف أَلْسِنَة قبائل العرب ولهجاتهم ولغاتهم، فيأتي بالآية بسبعة قراءات كلها تَصُب في مَـجْرَى واحد دون أي تعارض أو تناقض بينها، مع المحافظة في كل قراءة على وُجوه الإعجاز في الآية من حيث البلاغة وغيرها؟!!

يقول الإمام ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر» وهو يتكلم عن حِكمة الأحرف السبعة: (ومنها ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة؛ إذْ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف؛ بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة وبرهان قاطع

على صدق مَنْ جاء به ﷺ)[١].

ويقول الإمام الشاطبي (المتوفى٧٩٠هـ) في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة: (كان للعرب في لسانهم عُرْف مستمر .. من شأنها الاستغناء ببعض الألفاظ عما يرادفها أو يقاربها، ولا يُعَد ذلك اختلافًا ولا اضطرابًا إذا كان المعنى المقصود على استقامة، والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ، وفي هذا المعنى من الأحاديث وكلام السلف العارفين بالقرآن كثير .. لأن معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة لا تفاوت فيه بحسب مقصود الخطاب، كـ: ﴿ مَالِكِ ﴾ و﴿ مَلِكِ ﴾ «الفاتحة: ٤» .. ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾، ﴿لَنُبَوِّيَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ «العنكبوت: ٥٨». إلى كثير من هذا؛ لأن جميع ذلك لا تفاوت فيه بحَسب فَهْم ما أُرِيدَ مِن الخطاب)[٢].

وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْحُرُوفَ السَّبْعَةَ الَّتِي أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا - لَا تَتَضَمَّنُ تَنَاقُضَ الْمَعْنَى وَتَضَادَّهُ .. وَهَذَا كَمَا فِي الْقِرَاءَاتِ الْـمَشْهُورَةِ «رَبَّنَا بَاعَدْ» وَ﴿ بَعِّدْ ﴾، ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا ﴾ و«إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا يُقِيمَا»..وَنَحْوِ ذَلِكَ..كَقَوْلِهِ: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ وَ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾، وَ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ وَ﴿ يُكَذِّبُونَ ﴾، وَ«لَمَسْتُمْ» وَ﴿ لَٰمَسْتُمُ﴾، و«حَتَّى يَطْهُرْنَ» وَ«يَطَّهَّرْنَ» وَنَحْوِ ذَلِكَ ..

وَأَمَّا مَا اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ وَإِنَّمَا يَتَنَوَّعُ صِفَةُ النُّطْقِ بِهِ؛ كَالْهَمَزَاتِ وَالْمَدَّاتِ وَالْإِمَالَاتِ وَنَقْلِ الْحَرَكَاتِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَالِاخْتِلَاسِ وَتَرْقِيقِ اللَّامَاتِ

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٥٢).

(٢) الموافقات (٢/ ٨٣)، تحقيق: عبد الله دراز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

وَالرَّاءَاتِ أَوْ تَغْلِيظِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُسَمَّى: «الْقِرَاءَاتِ الْأُصُولَ»، فَهَذَا أَظْهَرُ وَأَبْيَنُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَنَاقُضٌ، وَلَا تَضَادٌّ)(١).

وقال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صِدْق مَن جاء به وهو رسول الله ﷺ؛ فإن هذه الاختلافات في القراءة – على كثرتها – لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كُله – على تنوع قراءاته – يُصَدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في عُلُو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم.

وذلك – من غير شك – يفيد تَعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعجز إذا قُرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلم جرًّا. ومِن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف.

ولا ريب أن ذلك أَدَل على صدق محمد ﷺ؛ لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناح جمة في الإعجاز، وفي البيان على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾)(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩١-٣٩٢)، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الثانية.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٠٥-١٠٦).

المبحث التاسع

الأحرف السبعة دليل على فضل أُمة الإسلام

يقول الإمام ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العَشْر» وهو يتكلم عن حِكمة الأحرف السبعة: (ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لَفْظَة لفظة، والكشف عن صِيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكًا ولا تسكينًا، ولا تفخيمًا ولا ترقيقًا، حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوُت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فِكْر أُمة من الأمم، ولا يُوصل إليه إلا بإلهام بارئ النسم.

ومنها ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية، وإعظامًا لقدر أهل هذه الملة الحنيفية، وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قَطْعًا بِوَصْله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لَكَفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لَوَفت..

ومنها ظهور سر الله في تَوَليه حِفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزل بأوفى

البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يُخْل عصرًا من الأعصار، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سببًا لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليلًا على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور)[١].

(١) النشر في القراءات العَشْر (١/ ٥٣-٥٤).

المبحث العاشر

كيف أُنزل القرآن على سبعة أَحْرُف فقط مع أن قبائل العرب أكثر من ذلك؟

الجواب: هناك العشرات من القبائل العربية، وكل قبيلة لها لُغَتها ولهجتها وعاداتها في النطق، لكن من المؤكد وجود ما يلي:

١ – وجود مساحة مشتركة بين لغات هذه القبائل، وكمثال على ذلك نجد أن عددا كبيرا من هذه القبائل يشتركون في النطق بكلمة «الصراط» بالصاد، بينما تُنْطَق في لغة قريش بالسين هكذا: «السراط».

٢ – القبيلة الواحدة قد تتميز عن غيرها في بعض من لغتها أو لهجتها، كتميز قريش بالنطق بكلمة «الصراط» بالصاد دون العديد من قبائل العرب، وقد يكون من الصعب على هذه القبيلة أن تنطق بغير لُغتها ولهجتها في هذه الكلمة.

٣ - – القبيلة الواحدة قد تتميز عن غيرها في بعض من لغتها أو لهجتها، لكن قد يكون من السهل على هذه القبيلة أن تنطق بغير لُغتها ولهجتها في بعض المواضع، فيمكنها مثلًا في بعض المواضع أن تنطق وَفْق لُغة قبيلة أخرى في يُسْر وسهولة.

فيتلخص لنا ثلاث حالات:

الأولى: الاشتراك بين القبائل في أشياء من لُغاتها أو لهجاتها.

الثانية: تميز القبيلة الواحدة عن غيرها في أشياء، مع صعوبة النطق بغيرها.

الثالثة: تميز القبيلة الواحدة عن غيرها في أشياء، مع سهولة النطق بغيرها.

وقد عَلِم الله سبحانه وتعالى أن بعض المواضع يكفي فيها وجود قراءتين فقط بحيث يتمكن جميع العرب من النطق في يُسر وسهولة دون مشقة، بينما مواضع أخرى تحتاج إلى خمس قراءات مثلا .

وكذلك عَلِم الله تعالى أن أقصى عدد من القراءات يَلْزَم ليتمكن جميع العرب من النطق في يُسر وسهولة دون مشقة – هو سبع قراءات.

ففي الموضع الواحد لا يمكن أن يزيد عدد وجوه القراءة عن سبعة أَوْجُه، لكن ممكن أن يَقِل بحسب ما تتحقق به الكفاية – في هذا الموضع - لتسهيل القراءة على قبائل العرب المتنوعة.

قال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ – ٦٦٥هـ) في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز» بعد حديث الأحرف السبعة: (فلما انتهى إلى سبعة وَقَف، وكأنه ﷺ عَلِم أنه لا يحتاج من ألفاظه لَفْظَة إلى أكثر من ذلك)[1] .

كيف اختلفت قراءة عُمَر عن قراءة هشام وَهُمَا من قبيلة واحدة؟!

نذكر جوابين عن هذا السؤال:

الجواب الأول:

ذكره أبو الحسن النوري الصفاقُسِي (١٠٥٣-١١١٨هـ) في كتابه «غيث النفع في القراءات السبع» فقال: (فإنْ قُلْت: .. عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا

(١) المرشد الوجيز (ص٩٠)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

في قراءة سورة الفرقان وهُمَا قرشيان لغتهما واحدة!

قُلْتُ: لا يَلْزَم مِن كَوْنهما مِن قبيلة واحدة أنْ تَكُون لُغَتهما واحدة؛ فقد يكون قُرشيا مَثَلا ويَتَرَبى في غَيْر قَوْمه، فيتعلم لُغَتهم ويتكلم بها، وهو كثير فيهم.

وفي الحديث: «أنا أَعْرَبكم؛ أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بَكْر»، وفيه أيضًا: «أنا أَعْرَب العرب؛ وُلدت من قريش، ونشأت في بني سعد..»[1].

وقال الإمام ابن عطية (٤٨١-٥٤٢هـ) في مقدمة تفسيره: (النبي ﷺ قُرَشِي، واسْتُرْضِع في بَنِي سَعْد، ونَشَأ فيهم)[2]. انتهى

قلتُ: فلا يوجد دليل على كَوْن لسان عمر.بن الخطاب هو نفسه لسان هشام.بن حكيم رضي الله عنهما، فالرسول ﷺ من قريش - مِثْلهما - لكنه نشأ في بني سعد.بن بكر، وأَخَذ لسانهم.

وكذلك الإمام الشافعي؛ فإنه من قريش، لكنه خرج من مكة ولَزِم قبيلة هُذَيْل وأخذ لُغتها ولسانها.

وفي ذلك يقول شهاب الدين ياقوت الحموي (٥٧٤-٦٢٦هـ) في كتابه «معجم الأدباء»: (قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: .. خرجتُ عن مكة، فلزمْتُ هذيلًا في البادية؛ أتَعَلم كلامها وآخذ طبعها، وكانت أفصح العرب.. فبقيتُ فيهم

(١) غيث النفع (١/ ٢٦٧).

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٥)، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي.

سبع عشرة سنة، أَرْحل برحيلهم وأَنْزل بنزولهم، فَلَما رجعْتُ إلى مكة جَعلْتُ أنشد الأشعار، وأَذْكر الآداب، والأخبار، وأيام العرب)[1]. انتهى

الجواب الثاني:

ذكره الإمام ابن عطية (٤٨١-٥٤٢هـ) في مقدمة تفسيره، فقال: (فلو كانت لُغتهم واحدة – بأنْ نفرضهم جميعا من قبيلة واحدة – لَـمَا كان اختلافهم حُجة على من قال: «إن القرآن أنزل على سبع لغات»؛ لأن .. عساه قد أقرأه ما ليس من لغته واستعمال قبيلته)[2]. انتهى

قلتُ: فمن الـمُحْتَمل أن يكون الرسول ﷺ كان – في المدينة – يقرأ سورة الفرقان على رجُل أو جماعة من قبيلة عربية غير قريش، وكان ﷺ يقرأ السورة عليهم بقراءة توافق لُغتهم ولهجتهم وعادتهم في النطق؛ لأن الله تعالى أنزلها هكذا تسهيلا عليهم ورحمة بهم، وصادف ذلك أن كان هشام بن حكيم حاضرا يسمع، فوجد هذه القراءة سَهْلة لا تصعب عليه وإنْ لم تكُن على وَفْق لسان قريش.

إنما المقصود أن نوضح أن هذا ممكن ومُحْتمل الحدوث، فيظهر بذلك فساد جَعْل الخلاف بين عمر وهشام دليلا قَطْعيًّا على عدم صحة تفسير الأحرف السبعة بسبعة أوجه من اللغات.

---

(١) معجم الأدباء (٥/ ١٩١-١٩٢)، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٥).

الخلاصة:

هذا الذي يريد أن يجعل كَوْن عمر وهشام من قريش دليلًا جازمًا على تطابق لسانهما- نقول له:

عليك أن تُثْبت أولًا ما يلي:

١ - عليك أن تُثْبت أنَّ هشامًا لم يحصل معه مثل ما حصل مع رسول الله ﷺ حيث نشأ في غير قريش، حيث نشأ في بني سعد وتعلم لسانها.

٢ - عليك أن تُثْبت أنَّ هشامًا لم يحصل معه مثل ما حصل مع الشافعي حيث نشأ في قريش لكنه لازم قبيلة هُذيل وأخذ لسانها.

٣ - عليك أن تُثْبت أنَّ هشامًا لم يحصل معه الاحتمال الذي ذكره الإمام ابن عطية؛ والذي ذكرنا مثالا له.

فظهر بذلك فساد الاستدلال بِكَوْن عمر وهشام – رضي الله عنهما – من قبيلة واحدة.

المبحث الحادي عشر

هل القراءات السبْع هي الأَحْرُف السبْعَة؟

لابد من ذِكْر ما يلي؛ لكي يظهر المراد بكل منهما والفرق بينهما:

أولاً:

ذكرنا أن الصحابة ﷺ اتفقوا على نسخ المصاحف بحيث تشتمل على ما لم تُنسخ تلاوته من الأحرف السبعة التي أنزل الله عليها القرآن الكريم، ثم أرسلوا هذه المصاحف إلى بلاد المسلمين.

ثم جاء مِن بعدهم أئمة اهتموا بتلقي هذه القراءات، لكنهم لم يُلزِموا أنفسهم بالثبات على قراءة حرف واحد من الأحرف السبعة، بل قاموا باختيار ما يناسبهم من كل حرف من هذه الأحرف السبعة.

ولنذكر أمثلة توضح ذلك من سورة الفاتحة:

اختار الإمام عاصم قراءة «مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ»، وقراءة «عَلَيْهِمْ» بكسر الهاء.

بينما اختار الإمام حمزة قراءة «ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ»، وقراءة «عليهُم» بضم الهاء.

واختار الإمام يعقوب قراءة «مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ»، وقراءة «عليهُم» بضم الهاء.

واختار الإمام ابن كثير قراءة «ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ»، وقراءة «عَلَيْهِمْ» بكسر الهاء.

وهكذا فعل سائر الأئمة القراء، فأصبح لكل منهم اختياراته التي اختارها.

يعني من الممكن أن يكون هناك آلاف من الأئمة القراء، ولكل منهم اختياراته الخاصة من الأحرف السبعة.

وكان منهم من يكون له أكثر من اختيار، فيقرأ بهذا مرة، وبالاختيار الآخر مرة أخرى.

فهذا الإمام الكِسَائي رُوِي عنه أنه كان يقرأ «مالك»، وكذلك يقرأ «ملك».

قال أبو بكر الأصبهاني (٢٩٥-٣٨١هـ) في كتابه «المبسوط في القراءات العَشْر»: (قال الكسائي: أقرأ «ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ» و«مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ». يعني أنه كان يقرأ بالوجهين؛ بالألف وغير الألف)[1].

وقال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ) في كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني» عن قراءتَي «مالك» و«ملك»: (القراءتان صحيحتان ثابتتان .. وأما قراءة «ملك» بغير ألف فرُوِيَت أيضًا عن النبي ﷺ، وقرأ بها جماعة من الصحابة والتابعين فَمَنْ بَعْدهم .. وأنا أستحب القراءة بهما؛ هذه تارة وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نَقْلُه، والعمل به)[2].

---

(١) المبسوط في القراءات العَشْر (ص٨٦)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (١/ ٧٠).

ثانيا:

لَـمْ يُنْكِر أحد مِن هؤلاء الأئمة ما اختاره الآخرون؛ لأنهم يعلمون جيدا أن هذه مجرد اختيارات من الأحرف السبعة التي أنزل الله عليها القرآن الكريم.

وفي ذلك يقول الإمام القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه «العواصم من القواصم»: (وما مِن القراء واحد إلا وقد قرأ بما قرأ به الآخر، وإنما هذه اختياراتهم)(١).

وقال الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠-٦٧١هـ) في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (هذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار .. وأَقْرَأ به، واشتهر عنه، وعُرِف به، ونُسِب إليه .. ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أَنْكره، بل سوغه وجوزه. وكل واحد من هؤلاء السبعة رُوِيَ عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح)(٢).

ثالثا:

ثم جاء أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥ – ٣٢٤هـ) - وهو من كبار أئمة القراءات في عصره - فقام بتأليف كتابه «السبعة»، واقتصر فيه على ذِكْر اختيارات سبعة أئمة فقط من أئمة الأمصار المشاهير.

---

(١) العواصم من القواصم (ص٣٦٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٦)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الناشر: دار الشعب – القاهرة.

قال أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ) في كتابه «السبعة - في القراءات»: (فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام، خلفوا في القراءة التابعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميت، وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار)[١].

قلتُ: وبسبب ذلك تَوَهم بعض الجهلة أن قراءات هؤلاء السبعة هي الأحرف السبعة، ولم يعلموا أنه يوجد عدد كبير جدا من الأئمة القراء المشاهير غير هؤلاء السبعة، وكذلك لم يعلموا أن قراءات هؤلاء السبعة - وغيرهم - ما هي إلا مجرد اختيارات من الأحرف السبعة.

وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب (٣٥٥- ٤٣٧هـ) في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (وقد ذَكَر الناس مِن الأئمة في كُتُبهم أكثر من سبعين ممن هو أعْلَى رُتْبَة وأَجَل قَدْرًا مِن هؤلاء السبعة)[٢].

وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْـمُعْتَبَرِينَ أَنَّ «الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ» الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَيْهَا لَيْسَتْ هِيَ قِرَاءَاتِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْـمَشْهُورَةَ، بَلْ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ قِرَاءَاتِ هَؤُلَاءِ هُوَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بن مُجَاهِدٍ، وَكَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ بِبَغْدَادَ؛ فَإِنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَجْمَعَ الْـمَشْهُورَ مِنْ قِرَاءَاتِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ وَالشَّامِ؛ إذْ هَذِهِ الْأَمْصَارُ الْخَمْسَةُ هِيَ الَّتِي

(١) السبعة (ص٨٧)، تأليف: أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي، الناشر: دار المعارف - مصر، تحقيق: شوقي ضيف.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات (ص٣٦)، الناشر: دار نهضة مصر، تحقيق: عبد الفتاح شلبي.

خَرَجَ مِنْهَا عِلْـمُ النُّبُوَّةِ مِنْ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ، وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ مِن الْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَسَائِرِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ.

فَلَمَّا أَرَادَ ذَلِكَ جَمْعَ قِرَاءَاتِ سَبْعَةِ مَشَاهِيرَ مِنْ أَئِمَّةِ قُرَّاءِ هَذِهِ الْأَمْصَارِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِعَدَدِ الْحُرُوفِ الَّتِي أُنْزِلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، لَا لِاعْتِقَادِهِ - أَو اعْتِقَادِ غَيْرِهِ مِن الْعُلَمَاءِ - أَنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةَ هِيَ الْحُرُوفُ السَّبْعَةُ، أَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ الْـمُعَيَّنِينَ هُم الَّذِينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِغَيْرِ قِرَاءَتِهِمْ . وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ: لَوْلَا أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ سَبَقَنِي إلَى حَمْزَةَ لَجَعَلْت مَكَانَهُ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيَّ إمَامَ جَامِعِ الْبَصْرَةِ وَإِمَامَ قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ فِي رَأْسِ الْمِائَتَيْنِ)[١].

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٠).

الباب الثالث

مَرَاحِل كتابة الـمُصْحَف مِن عَهْد النبي ﷺ إلى عَهْد عثمان ﷺ

وبَيَان فَسَاد شُبهات أعداء الإسلام في ذلك

يتضمن هذا الباب عشرين مبحثًا:

المبحث الأول: المدة التي استمر فيها نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ.

المبحث الثاني: الحكمة من نزول القرآن مُفَرَّقًا على ثلاث وعشرين سنة.

المبحث الثالث: نزول القرآن مُفَرَّقًا دليل على أنه من عند الله تعالى.

المبحث الرابع: ترتيب نزول الآيات ونَسْخ التلاوة.

المبحث الخامس: هل كان العرب يعتمدون على الحفظ؟ أم على الكتابة؟

المبحث السادس: هل كان النبي ﷺ يحتاج إلى تكليف الصحابة بجمع القرآن في حياته؟

المبحث السابع: القرآن محفوظ في صدور المسلمين من عهد النبي ﷺ إلى اليوم.

المبحث الثامن: استحالة تحريف حَرْف واحد من القرآن، أو حَرَكة الحَرْف مِن فَتْحَة وغَيْرها.

المبحث التاسع: كل آيات القرآن الكريم كُتِبَت في حياته ﷺ.

المبحث العاشر: هل وَصَل كُل الوحي القرآني إلى كل الصحابة في حياة النبي ﷺ؟

المبحث الحادي عشر: جَمْع القرآن مكتوبًا في عَهْد أبي بكر الصديق ﷺ عام ١٢هـ.

المبحث الثاني عشر: المصادر التي اعتمدت عليها لَجْنة الْجَمْع بقيادة زيد بن

ثابت.

المبحث الثالث عشر: مهام لَجْنة جَمْع القرآن في عَهْد أبي بكر الصديق ﷺ.

المبحث الرابع عشر: نَسْخ الْـمَصاحف في عَهْد عثمان ﷺ عام ٢٥هـ.

المبحث الخامس عشر: سبب اختلاف قراءات القرآن بين أهل الشام وأهل العراق في عَهْد عثمان ﷺ عام ٢٥هـ.

المبحث السادس عشر: بيان أن عثمان ﷺ إنما نَسَخ القرآن من الصحف التي جمعها أصحاب رسول الله ﷺ في عهد أبي بكر ﷺ.

المبحث السابع عشر: مهام لَجْنة نسخ المصاحف في عَهْد عثمان ﷺ.

المبحث الثامن عشر: بيان أن عثمان ﷺ نَقَل كل الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن إلا ما نُسخت تلاوته.

المبحث التاسع عشر: بيان إجماع الصحابة على المصحف الذي نسخه عثمان ﷺ.

المبحث العشرون: زَيْد ﷺ وَجَدَ آيتي التوبة وآية الأحزاب مكتوبة في جَمْع أبي بكر ﷺ عام ١٢هـ.

وفيما يلي تفصيل ذلك.

المبحث الأول

المدة التي استمر فيها نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ

قضى رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة في مكة قبل الهجرة، ثم هاجر وأقام بالمدينة عشر سنوات.

وفي ذلك يقول الإمام ابن كثير في «فضائل القرآن» : (أما إقامته بالمدينة عشرًا، فهذا ما لا خلاف فيه، وأما إقامته بمكة بعد النبوة، فالمشهور ثلاث عشرة سنة؛ لأنه ﷺ أوحي إليه وهو ابن أربعين سنة، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة على الصحيح)[١].

ولم ينزل القرآن الكريم بجملته مرة واحدة على رسول الله ﷺ، وإنما أنزله الله تعالى مُفَرَّقًا على مدار ثلاث وعشرين سنة.

ومن ذلك ما جاء في «صحيح البخاري» عن عَائِشَةَ أُمِّ الْـمُؤْمِنِينَ ﷺ، قالت: (إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِن الْـمُفَصَّلِ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ، نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: «لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ»؛ لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الْخَمْرَ أَبَدًا. وَلَوْ نَزَلَ «لَا تَزْنُوا»؛ لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الزِّنَا أَبَدًا. لَقَدْ نَزَلَ

---

١١) فضائل القرآن(ص٣٦)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ.

بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ - وَإِنِّي لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ - ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾، وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ)[١].

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قَوْله: «حَتَّى إِذَا ثَابَ» .. أَيْ: رَجَعَ. قَوْله: «نَزَلَ الْحَلَال وَالْحَرَام»: أَشَارَتْ إِلَى الْحِكْمَة الْإِلَهِيَّة فِي تَرْتِيب التَّنْزِيل، وَأَنَّ أَوَّل مَا نَزَلَ مِن الْقُرْآن الدُّعَاء إِلَى التَّوْحِيد، وَالتَّبْشِير لِلْمُؤْمِنِ وَالْمُطِيع بِالْجَنَّةِ وَلِلْكَافِرِ وَالْعَاصِي بِالنَّارِ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّت النُّفُوس عَلَى ذَلِكَ أُنْزِلَت الْأَحْكَام، وَلِهَذَا قَالَتْ: «وَلَوْ نَزَلَ أَوَّل شَيْء لَا تَشْرَبُوا الْخَمْر، لَقَالُوا: لَا نَدَعهَا» وَذَلِكَ لِمَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ النُّفُوس مِن النَّفْرَة عَن تَرْك الْمَأْلُوف)[٢].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩١٠، حديث رقم: ٤٧٠٧).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٠).

المبحث الثاني

الحكمة من نزول القرآن مُفَرَّقًا على ثلاث وعشرين سنة

رواية عائشة ﵂ السابقة فيها شيء من هذه الحكمة، ونذكر – فيما يلي – آيتين توضحان ذلك:

الآية الأولى:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾.«الإسراء:١٠٦»

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (نَزَلَ مُفَرَّقًا مُنَجَّمًا عَلَى الْوَقَائِع إِلَى رسول الله ﷺ فِي ثَلَاث وَعِشْرِينَ سَنَة .. ﴿ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ :أَيْ: مَهَل)[1].

وقال الإمام الواحدي في تفسيره: (﴿ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾: تُؤَدةٍ وَتَرسُّلٍ؛ ليفهموه)[2].

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨هـ - ٥٩٧) في تفسيره «زاد المسير في علم التفسير»: (قوله تعالى: ﴿ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ .. والمعنى: على تُؤدة

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٦٩).

(٢) الوجيز في تفسير القرآن العزيز (٢/ ٦٥٠)، تأليف: علي بن أحمد الواحدي أبي الحسن، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت – ١٤١٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صفوان عدنان.

وترسُّل؛ ليتدبَّروا معناه)[١].

وقال الإمام الشوكاني (١١٧٣- ١٢٥٠هـ) في تفسيره «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»: (أنزلناه منجمًا مفرّقًا لما في ذلك من المصلحة، ولو أخذوا بجميع الفرائض في وقت واحد؛ لنفروا ولم يطيقوا)[٢].

وقال الإمام أبو حيّان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ) في تفسيره «البحر المحيط»: (﴿ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ على حسب الحوادث من الأقوال والأفعال)[٣].

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾. «الفرقان: ٣٢».

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (يَقُول تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ كَثْرَة اعْتِرَاض الْكُفَّار وَتَعَنُّتهمْ وَكَلَامهمْ فِيمَا لَا يَعْنِيهِمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ أَيْ: هَلَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَاب الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْهِ جُمْلَة وَاحِدَة .. فَأَجَابَهُم الله تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا نَزَلَ مُنَجَّمًا فِي ثَلَاث وَعِشْرِينَ سَنَة بِحَسَبِ الْوَقَائِع وَالْحَوَادِث، وَمَا

---

(١) زاد المسير في علم التفسير(٥/ ٩٧)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.

(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير (٣/ ٢٦٤)، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٣) البحر المحيط (٦/ ٨٥)، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.

يُحْتَاج إِلَيْهِ مِن الْأَحْكَام؛ لِيُثَبِّت قُلُوب الـمُؤْمِنِينَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾)[١].

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨ – ٥٩٧هـ) في تفسيره «زاد المسير في علم التفسير»: (فقال الله عز وجل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: أنزلناه كذلك متفرِّقًا ..﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾: أي: لنُقَوِّي به قلبَك فتزداد بصيرة، وذلك أنه كان يأتيه الوحي في كل أمر وحادثة، فكان أقوى لقلبه، وأنور لبصيرته، وأبعد لاستيحاشه)[٢].

وقال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ نُقَوِّي بِهِ قَلْبك فَتَعِيه وَتَحْمِلهُ .. وَلِأَنَّ مِن الْقُرْآن النَّاسِخ وَالْـمَنْسُوخ، وَمِنْهُ مَا هُوَ جَوَاب لِمَنْ سَأَلَ عَنْ أُمُور ، فَفَرَّقْنَاهُ لِيَكُونَ أَوْعَى لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَيْسَر عَلَى الْعَامِل بِهِ ؛ فَكَانَ كُلَّمَا نَزَلَ وَحْي جَدِيد زَادَهُ قُوَّة قَلْب)[٣].

وقال الإمام أبو الليث السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ) في تفسيره «بحر العلوم»: (﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ يعني: ليحفظ ويقوى به قلبك، ونفرحك، كُلما دخل قلْبه الغم نزلت عليه آية وآيتان، فيفرح بها . ويقال: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ يعني: ليكون قبوله على المسلمين أسهل؛ لأنه لو أنزلت الأحكام والشرائع كلها جملة واحدة، شق على المسلمين قبولها)[٤].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٣١٨).

(٢) زاد المسير في علم التفسير (٦/ ٨٨).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٢٨).

(٤) بحر العلوم (٢/ ٥٣٧)، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، الناشر: دار الفكر – بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.

وقال سراج الدين ابن عادل (المتوفى ٧٧٥هـ) في تفسيره «اللباب في علوم الكتاب»: (قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ الآية .. هذا جواب عن شبهتهم، وبيانه من وجوه:

.. ثالثها: أنه تعالى لو أنزل الكتاب جملة واحدة لنزلت الشرائع بأسرها دفْعة على الخلق، فكان يثقل عليهم ذلك. فلما نزل مفرقًا منجمًا، نزلت التكاليف قليلًا قليلًا، فكان تحملها أسهل .

ورابعها: أنه إذا شاهد جبريل حالًا بعد حال، يَقْوَى قلْبه بمشاهدته على أداء ما حمل، وعلى الصبر على عوارض النبوة، وعلى احتمال الأذى وعلى التكاليف الشاقة ..

وسادسها: كان القرآن ينزل بحسب أسئلتهم ووقائعهم، فكانوا يزدادون بصيرة)[١].

وقال الإمام الشوكاني (١١٧٣ـ ١٢٥٠هـ) في تفسيره «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»: (نزلناه لنقوّي - بهذا التنزيل على هذه الصفة - فؤادك، فإن إنزاله مفرّقًا منجمًا على حسب الحوادث أقرب إلى حفظك له، وفهمك لمعانيه، وذلك من أعظم أسباب التثبيت ..

قال النحاس: وكان ذلك - أي: إنزال القرآن منجمًا - من أعلام النبوّة؛ لأنهم لا يسألونه عن شيء إلّا أجيبوا عنه، وهذا لا يكون إلّا من نبيّ، فكان ذلك تثبيتًا لفؤاده وأفئدتهم)[٢].

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٤/ ٥٢٧)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: أولى- ١٩٩٨م.

(٢) فتح القدير (٤/ ٣٧).

المبحث الثالث

نزول القرآن مُفَرَّقًا دليل على أنه من عند الله تعالى

لا أجد أفضل من أن أنقل لكم كلام الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»، فقد أفاد فيه وأجاد، وقد بدأ كلامه بذكر بعض ما ذكرناه سابقًا من حكمة نزول القرآن مُفَرَّقًا، فأتى بفوائد.

قال الشيخ الزرقاني: (الحكمة الثالثة: مسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها، فكلما جد منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقه. وتنتظم هذه الحكمة أمورًا أربعة:

أولها: إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول ﷺ. سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته. كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ «الإسراء:٨٥» وقوله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴾ «الكهف: ٨٣».. أم كانت لغرض التنور ومعرفة حكم الله؛ كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ «البقرة: ٢١٩».. ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾ «البقرة: ٢٢٠»..

ثانيها: مجاراة الأقضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها.. منها قوله سبحانه في سورة النور: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ﴾ «النور:١١» إلى قوله سبحانه: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ

﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ «النور:٢١»..

ثالثها: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه. ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها متكافئًا معها في زمانها.. اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا﴾ «التوبة:٢٥»..

رابعها: كشف حال أعداء الله المنافقين، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي والمسلمين كيما يأخذوا منهم حذرهم، فيأمنوا شرهم، وحتى يتوب من شاء منهم .. كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات..

الحكمة الرابعة:

الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ، ولا كلام مخلوق سواه.

وبيان ذلك: أن القرآن الكريم تقرؤه من أوله إلى آخره، فإذا هو مُحْكَم السرد دقيق السبك، متين الأسلوب، قوي الاتصال ..

وهنا نتساءل: كيف اتسق للقرآن هذا التأليف المعجز؟! وكيف استقام له هذا التناسق المدهش؟! على حين أنه لم يتنزل جملة واحدة، بل تنزل آحادًا مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عامًا..

ونقرأ دليلًا ساطعًا على مصدر القرآن وأنه كلام الواحد الديان ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ «النساء:٨٢».

وإلا فحدثني بربك كيف تستطيع أنت، أم كيف يستطيع الخلق جميعًا أن يأتوا بكتاب محكم الاتصال والترابط، متين النسج والسرد، متآلف البدايات والنهايات، مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجيء كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تَبَعًا لها ومتحدثًا عنها: سببا بعد سبب، وداعية إثر داعية، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي، وتغاير ما بين تلك الأسباب ومع تراخي زمان هذا التأليف وتطاول آماد هذه النجوم إلى أكثر من عشرين عاما؟!

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي يستلزمان في مجرى العادة التفكك والانحلال، ولا يدعان مجالًا للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام.

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضًا نزل مفرقًا منجمًا ولكنه تم مترابطًا محكمًا.. ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عامًا، ولكن تكامل انسجامه بداية وختاما.

أليس ذلك برهانًا ساطعًا على أنه كلام خالق القوى .. العليم بما كان وما سيكون، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون؟

.. وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد يأتيه الوحي بالقرآن نجماً بعد نجم، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم، وينتظم ويتآخى، ويأتلف ويلتئم، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت، بل يُعْجِز الخلق طُرّاً بما فيه من انسجام ووحدة وترابط: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ «هود:١».

وإنه ليستبين لك سر هذا الإعجاز إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن، ولا على قريب من هذا النمط، لا في كلام الرسول ﷺ، ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء.

خذ مثلًا حديث النبي ﷺ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه، لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة لدواع متباينة في أزمان متطاولة، فهل في مكنتك ومكنة البشر معك أن ينظموا من هذا السرد الشتيت وحدة كتابًا واحدًا يصقله الاسترسال والوحدة من غير أن ينقصوا منه، أو يتزيدوا عليه، أو يتصرفوا فيه؟

ذلك ما لن يكون ولا يمكن أن يكون، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث، ويخرج للناس بثوب مرقع، وكلام مُلَفق، ينقصه الترابط والانسجام، وتعوزه الوحدة والاسترسال، وتمجه الأسماع والأفهام.

إذن فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجمًا بأنه كلام الله وحده، وتلك حكمة جليلة الشأن تدل الخلق على الحق في مصدر القرآن: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1] «الفرقان:٦».

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٤٢-٤٥).

المبحث الرابع

ترتيب نزول الآيات ونَسْخ التلاوة

كانت هناك آيات تنزل ثم ينسخ الله تعالى تلاوتها بعد ذلك، فلا تُكتب في المصحف - بعد نسخها - ولا يُصلى بها، ولا يُتعبد بتلاوتها؛ كآية رجم الزاني المُحصن (سيأتي بيانه صفحة٢٢٠)، كما جاء في «صحيح البخاري»: (قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: «لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ الله» فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ ..)[1].

وكانت السورة قد تنزل غير مكتملة الآيات كَسُورة الأحقاف مثلًا، ثم تنزل بعدها سُوَر أخرى، ثم ينزل الوحي بآية ويأمر بوضعها في مكان محدد في سورة الأحقاف التي سبق نزول بعض آياتها، ويتضح ذلك بالمثال التالي:

صَرَّح عامة علماء التفسير بأن سورة الأحقاف مَكِّيَّة؛ يعني نزلت في مكة قبل الهجرة إلى المدينة.

وقد ثبت بسند صحيح[2] - في «مسند أحمد» و«صحيح ابن حبان» وغيرهما -

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٢٥٠٣، حديث رقم: ٦٤٤١).

(٢) مسند أحمد (٦/ ٢٥، حديث رقم: ٢٤٠٣٠)، صحيح ابن حبان (١٦/ ١١٩، حديث رقم: ٧١٦٢) واللفظ لابن حبان: (عَنْ عَوْفِ بن مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، قَالَ: انطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا كَنِيسَةَ الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عِيدِهِمْ، وَكَرِهُوا دُخُولَنَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ رسول الله =

أن الآية العاشرة من سورة الأحقاف قد نزلت في عَبْد الله بن سَلَام الذي أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة.

=

ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ، أَرُونِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلا يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا الله، وَأَنِّي رسول الله، يُحْبِطُ الله عَنْ كُلِّ يَهُودِيٍّ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الْغَضَبَ الَّذِي غَضِبَ عَلَيْهِ».

قَالَ: فَأَمْسَكُوا، وَمَا أَجَابَهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ ثَلَّثَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «أَبَيْتُمْ، فَوَالله إِنِّي لأَنَا الْحَاشِرُ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَأَنَا الْمُقَفِّي، آمَنْتُمْ أَوْ كَذَّبْتُمْ».

ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّى دَنَا أَنْ يَخْرُجَ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا يَقُولُ: «كَمَا أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ». قَالَ: فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: «أَيُّ رَجُلٍ تَعْلَمُونِي فِيكُمْ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ ؟» قَالُوا: «مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِينَا رَجُلٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ الله، وَلا أَفْقَهُ مِنْكَ، وَلا مِنْ أَبِيكَ مِنْ قَبْلِكَ، وَلا مِنْ جَدِّكَ قَبْلَ أَبِيكَ». قَالَ: «فَإِنِّي أَشْهَدُ لَهُ بِالله أَنَّهُ نَبِيُّ الله الَّذِي تَجِدُونَهُ فِي التَّوْرَاةِ». قَالُوا: «كَذَبْتَ». ثُمَّ رَدُّوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا لَهُ شَرًّا، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كَذَبْتُمْ، لَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ، أَمَّا آنِفًا، فَتُثْنُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَثْنَيْتُمْ، وَأَمَّا إِذَا آمَنَ كَذَّبْتُمُوهُ، وَقُلْتُمْ مَا قُلْتُمْ، فَلَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ».

قَالَ: فَخَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلاثَةٌ: رسول الله ﷺ، وَأَنَا، وَعَبْدُ الله بن سَلامٍ، فَأَنْزَلَ الله فِيهِ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ ﴾ [الأحقاف: ١٠] الآية).

قال الشيخ الألباني في كتابه «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ١٠/٢٣٨»: (إسناده صحيح، وصححه الحاكم والذهبي والسيوطي في «الدر المنثور»).

وقال الإمام الطبري في تفسيره: (الأَخْبَار قَدْ وَرَدَتْ عَنْ جَمَاعَة مِنْ أَصْحَاب رسول الله ﷺ بِأَنَّ ذَلِكَ عُنِيَ بِهِ عَبْد الله بن سَلَام، وَعَلَيْهِ أَكْثَر أَهْل التَّأْوِيل ا وَهُمْ كَانُوا أَعْلَم بِمَعَانِي الْقُرْآن ا وَالسَّبَب الَّذِي فِيهِ نَزَلَ ا وَمَا أُرِيدَ بِهِ).

وبذلك تكون سورة الأحقاف قد نزلت في مكة باستثناء الآية العاشرة، ثم لم تنزل الآية العاشرة إلا بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة.

وفي ذلك يقول الإمام السيوطي في تفسيره «الدر المنثور»: (أَخْرَج عبد بن حميد وابن المنذر عن محمد بن سيرين قال: كانوا يرون أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾«الأحقاف:١٠». قال: والسورة مكية، والآية مدنية.

قال: وكانت الآية تنزل فيؤمر النبي ﷺ أن يضعها بين آيتي كذا وكذا في سورة كذا، يرون أن هذه منهن)[١].

وقال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (يَجُوز أَنْ تَكُون الْآيَة نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ وَتُوضَع فِي سُورَة مَكِّيَّة ، فَإِنَّ الْآيَة كَانَتْ تَنْزِل فَيَقُول النَّبِيّ ﷺ: [ضَعُوهَا فِي سُورَة كَذَا])[٢].

---

(١) الدر المنثور (٧/ ٤٣٩)، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣م.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ١٨٨).

المبحث الخامس

هل كان العرب يعتمدون على الحفظ؟ أَمْ على الكتابة؟

في واقعنا المعاصر نجد الكتابة أسهل كثيرًا من الحفظ، فنحن نحتفظ برسائل الأهل والأصدقاء وبالكتب المطبوعة دون أن نحفظها، ولو حاولنا حفظ جميع ذلك فسنجد مشقة عظيمة، مع استهلاك قدر كبير من الوقت والجهد، فلو تم تكليف أحدكم بحفظ أنساب أفراد عائلته فقط (فلان بن فلان بن فلان .. إلى الجد التاسع عشر) بما في ذلك زوج خالته وزوج عمته – فسيعجز عن ذلك.

فما بالكم لو طُلب من أحدكم حفظ أنساب جميع أفراد مدينته التي يعيش فيها؟!

كأني أسمع العديد منكم يقولون: ولماذا كل هذه المشقة؟ ألا يكفينا الاحتفاظ بالأوراق المكتوبة والرجوع إليها عند الحاجة؟

لن نضيع الوقت والجهد في حفظ المكتوب.

بل والعديد منكم يقولون: لا طاقة لنا بحفظ كل ذلك، فمن السهل جدا الإمساك بورقة وقلم وكتابة كل ذلك وغيره، أما الحفظ: فلا.

الآن نحن نتفق على أن غالب اعتمادنا إنما هو على الكتابة، فقدرتنا على الحفظ ضعيفة.

لكن العرب في عصر رسول الله ﷺ كانوا على العكس من ذلك، اعتمادهم إنما

كان على الحفظ في الذاكرة، فوسائل الكتابة عندهم لم تكن بتلك السهولة المتوفرة الآن. كانوا يكتبون على أنواع من العظام والحجارة الرقيقة والجلود والجريد - كما سيأتي في «صحيح البخاري» - بعد بذل الكثير من الجهد والوقت في تجهيز هذه الوسائل للكتابة.

وكان منهم من لا يعرف القراءة والكتابة أصلًا، فكان اعتمادهم على الحفظ في الذاكرة، فيحفظون ما يسمعونه بمجرد سماعه من المرة الأولى دون الحاجة إلى إعادته على أسماعهم.

فنجدهم يحفظون آلاف الأبيات من الشعر، ويحفظون أنساب كل أفراد قبيلتهم، بل وأنساب أفراد القبائل الأخرى، وغير ذلك مما هو معلوم مشهور، ونحن نعجز عنه.

ولن أذكر هنا مثالًا من الصحابة أو ممن بعدهم من التابعين في القرن الأول الهجري، وإنما سأذكر مثالا ممن أتى بعدهم من أتباع التابعين ممن عاشوا في القرن الثاني الهجري:

فها هو سعيد بن عبد العزيز (٩٠ - ١٦٧هـ) يقول عنه الإمام شمس الدين الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (سعيد بن عبد العزيز الإمام، فقيه أهل دمشق .. مولده سنة تسعين، وكان يقول: «ما كَتَبْتُ حديثًا قط»، يعني كان يحفظ .. وقال يحيى بن معين: هو حُجَّة. وقال أحمد بن حنبل: ليس بالشام أصح حديثًا منه. وقال الحاكم: هو لأهل الشام كمالك لأهل الحجاز في التقدم والفقه)[1].

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٩)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى.

وقال الإمام الذهبي أيضًا في كتابه «الكاشف»: (سعيد بن عبد العزيز التنوخي مفتي دمشق وعالمها .. قال أبو مسهر: سمعته يقول: ما لي كتاب. وقال النسائي: ثقة ثَبْت. مات ١٦٧هـ من أبناء الثمانين)[١].

قلتُ: فإذا كان هذا هو حال أتباع التابعين من حيث قوة الحفظ، فما بالكُم بالصحابة والتابعين في القرن الأول الهجري؟!

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٤٤٠)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن- جدة، ١٩٩٢م.

المبحث السادس

هل كان النبي ﷺ يحتاج إلى تكليف الصحابة بجمع القرآن في حياته ؟

كان أصحاب رسول الله ﷺ يسمعون منه القرآن الكريم، فيثبت في ذاكرتهم، ويحفظونه بقلوبهم، ويتعبدون بتلاوته آناء الليل كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾ «الفرقان:٦٤»، وقوله تعالى: ﴿ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ «آل عمران:١١٣»، وقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَٰخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ «الزمر:٩».

وكانوا طوال فترة الدعوة في مكة قبل الهجرة - يتعرضون لأشد أنواع التعذيب والقتل، ثم بعد الهجرة يتعرضون باستمرار للمؤامرات والتحالفات للقضاء على الدولة المسلمة الناشئة.

ففي هذه الظروف إذا كان أصحاب رسول الله ﷺ يحفظون القرآن بقلوبهم ويقومون به الليل، فما حاجتهم إلى استهلاك الوقت والجهد في تجهيز وسائل الكتابة وكتابته؟ أليست الدعوة في أمس الحاجة إلى كل هذا الوقت والجهد؟

بل قد يضطر الكاتب إلى إعادة كتابة السورة في وسيلة جديدة من وسائل الكتابة عدة مرات، وذلك لأسباب، منها:

١ - بسبب نسخ تلاوة عدة آيات كانت قد نزلت، فيضطر الصحابي إلى إعادة كتابة السورة دون هذه الآيات المنسوخة.

٢ – بسبب نزول آيات، ثم مجيء الأمر بوضعها في مكان محدد بين آيات أخرى من سورة سبق نزولها، كما سبق بيانه في الآية العاشرة من سورة الأحقاف، فيضطر الصحابي إلى إعادة كتابة السورة لوضع هذه الآيات في ترتيبها الجديد الذي أمر به الوحي.

وخاصة أن الوحي – بعد الهجرة إلى المدينة – قد ينزل بالآية بسبعة أوجه للقراءة؛ مراعاة لاختلاف لغات العرب ولهجاتهم وعاداتهم في النطق، التي يشق عليهم تغييرها، مما قد يتطلب كتابة السورة سبع مرات، حيث تُكتب في كل مرة وَفْق حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم كما سيأتي بيانه.

هذا مع احتمال إعادة كتابة كل ذلك مرة أخرى إذا نُسخت تلاوة بعض آيات من السورة، ثم إعادة كتابة كل ذلك مرة أخرى إذا نزلت آية أو أكثر وأمر الوحي بوضعها وسط آيات من سورة معينة.

ففي كل ذلك لابد من إعادة كتابة السورة – بالأحرف السبعة – وَفْق الترتيب الجديد.

لَكُم أن تتخيلوا ضخامة الوقت والجهد المستهلكين في توفير وسائل الكتابة – من العظام والأحجار الرقيقة والجريد والجلود – وتجهيزها للكتابة؛ لملاحقة كل هذه التطورات؟!

فاحتمال النسخ ونزول آيات جديدة – لم ينقطع إلا بوفاة رسول الله ﷺ.

الخلاصة:

في ضوء ما سبق تتضح لنا الحكمة في كونه ﷺ لم يأمر أصحابه بجمع القرآن في حياته ﷺ؛ فإنهم يحفظونه بقلوبهم، ويتعبدون بتلاوته آناء الليل، فلا حاجة لهم إلى

جمعه في مكان واحد مكتوبًا.

وإليكم بعض تصريحات كبار أهل العلم:

١ - **قال الإمام الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ) في كتابه «أعلام السنن في شرح صحيح البخاري»**: (القرآن كان مجموعًا كله في صدور الرجال أيام حياة رسول الله ﷺ .. ويُشبه أن تكون العلة في تَرْك النبي ﷺ جمع القرآن في مصحف واحد .. أن النسخ كان قد يَرِد على المنزل منه؛ فيرفع الشيء بعد الشيء من تلاوته .. إلى أن خُتم الدين بوفاة رسول الله ﷺ، ثم قيض لخلفائه الراشدين - عند الحاجة إليه - جمعه بين الدفتين ويسر لهم حصره كله باتفاق من إملاء الصحابة، وإجماع من آرائهم حين لم يكن بقي للنسخ منه مترقب)[1].

وقال الإمام الخطابي أيضًا: (إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته أَلْـهَم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأُمة، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر .. وقد كان القرآن كُتِب كله في عهد رسول الله ﷺ؛ لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مُرَتب السور)[2].

٢ - **قال الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) في كتابه «شَرْح السُّنَّة»**: (فَثَبَت أن القرآن كان مجموعًا محفوظًا كله في صدور الرجال أيام حياة النبي ﷺ.

---

(١) أعلام السنن في شرح صحيح البخاري (٢/ ٣٣٧)، تأليف: أبي سليمان الخطابي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢) نقله عنه الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن، ١/ ١٦٠».

ويُشْبه أن يكون النبي ﷺ إنما تَرَك جَمْعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يَرِد على بعضه، ويرفع الشيء بعد الشيء من تلاوته، كما ينسخ بعض أحكامه، فلو جمعه ثم رُفعت تلاوة بعضه أدى ذلك إلى الاختلاف، واختلاط أمر الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وَفق لجمعه الخلفاء الراشدين)(١).

٣- قال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ) في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (قال البيهقي في كتاب «المدخل»: واعْلَم أن القرآن كان مجموعًا كله في صدور الرجال أيام حياة رسول الله ﷺ ..

كان مثبتا في صدور الرجال، مكتوبًا في الرقاع واللخاف والعسب .. ويُشْبِه أنْ يكون رسول الله ﷺ إنما لم يجمعه في مصحف واحد لما كان يَعْلم من جواز وُرُود النسخ على أحكامه ورسومه، فلما ختم الله دينه بوفاة نبيه ﷺ، وانقطع الوحي، قيض لخلفائه الراشدين - عند الحاجة إليه - جمعه بين الدفتين.

قال: وقد أشار الشيخ أبو سليمان الخطابي - رحمه الله تعالى - إلى جُمْلة ما ذكرناه، وذكره أيضا غيره من أئمتنا، والأخبار الثابتة المشهورة ناطقة بجميع ذلك)(٢).

٤ - قال الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) في كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»: (اعْلَم أن القرآن العزيز .. في زمن النبي ﷺ على ما هو في المصاحف اليوم؛ ولكن لم يكن مجموعًا في مصحف، بل كان محفوظًا في صدور الرجال، فكان

---

(١) شَرح السُّنَّة (٤/ ٥١٨-٥١٩).

(٢) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٦٦-٦٧)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

طوائف من الصحابة يحفظونه كله، وطوائف يحفظون أبعاضا منه، فلما كان زمن أبي بكر الصديق ،ﷺ وقُتِل كثير من حَمَلة القرآن، خاف موتهم واختلاف مَنْ بعدهم فيه؛ فاستشار الصحابة ﷺ في جَمْعه في مصحف، فأشاروا بذلك، فكتبه في مصحف، وجعله في بيت حفصة أم المؤمنين ﷺ .. ذلك المجموع الذي عند حفصة الذي أجمعت الصحابة عليه ..

وإنما لم يجعله النبي ﷺ في مصحف واحد؛ لما كان يتوقع من زيادته ونَسخ بعض المتلو، ولم يَزَل ذلك التوقع إلى وفاته ﷺ، فلما أَمِنَ أبو بكر وسائر أصحابه ذلك التوقع واقتضت المصلحة جَمْعه فَعَلُوه ﷺ)[1].

٥ - **قال نظام الدين الحسن النيسابوري في تفسيره للقرآن الكريم «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»** عن الصحابة: (كان منهم مَنْ يعتمد على حفظه فلا يكتب على ما كان من عادة العرب في حفظ أنسابها وأشعار شعرائها من غير كتابة. ومنهم مَنْ كان كتبها في مواضع مختلفة من قرطاس وكتف وعسب؛ ثقة منهم ما كانوا يعهدونه مِنْ جِد المسلمين في حِفْظ القرآن، فلا يرون بأكثرهم حاجة إلى مصحف ينظر فيه. فلما مضى رسول الله لسبيله، وجند المهاجرون والأنصار أجنادًا، فتفرقوا في أقطار الدنيا، واستحرّ القتل في بعضهم - كما مر - خِيفَ حينئذ أن يتطرق إليه ضياع؛ فأمروا بجمعه في المصحف)[2].

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن (ص٩٦)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، الناشر: الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٣م.

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٢٨)، تأليف: الحسن بن محمد النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

المبحث السابع

القرآن محفوظ في صدور المسلمين من عهد النبي ﷺ إلى اليوم

قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ «العنكبوت:٤٩».

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (هَذَا الْقُرْآن آيَات بَيِّنَة وَاضِحَة .. يَحْفَظهُ الْعُلَمَاء، يَسَّرَهُ الله عَلَيْهِمْ حِفْظًا)[١].

قلتُ: وثبت في «صحيح مسلم» أن الله تعالى قال للنبي ﷺ: (إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ)[٢] الحديث.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة الإسلام – طوال التاريخ الإسلامي – بأن المسلمين إنما يعتمدون على صدورهم في حفظ القرآن؛ وليس على المصاحف:

١ – قال الإمام ابن كثير (٧٠٠ – ٧٧٤هـ) في تفسيره: (فِي [صَحِيح مُسْلِم] يَقُول الله تَعَالَى: «إِنِّي مُبْتَلِيك، وَمُبْتَلٍ بِك، وَمُنَزِّل عَلَيْك كِتَابًا لَا يَغْسِلهُ الْمَاء، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ» أَيْ: لَوْ غَسَلَ الْمَاء الْمَحَلّ الْمَكْتُوب فِيهِ لَمَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلّ .. لِأَنَّهُ مَحْفُوظ فِي الصُّدُور، مُيَسَّر عَلَى الْأَلْسِنَة، مُهَيْمِن عَلَى الْقُلُوب)[٣].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤١٨).

(٢) صحيح مسلم (٤/ ٢١٩٧، حديث رقم: ٢٨٦٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٤١٨).

٢ - وقال الإمام الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ) في كتابه «غريب الحديث»: (قوله: «لا يغسله الماء» يريد أن القرآن وإن مُحِيَ رَسْمُه بالماء وغُسل لم يذهب عن الصدور، ولم يُنْسَخ حِفْظُه من القلوب، وكان أهل الكتب المتقدمة لا يكاد الواحد منهم يجمع كتابه حِفْظا بِقَلْبِه)[١].

٣ - وقال الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) في كتابه «شَرْح السُّنَّة»: (قوله: «أنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء» أي: لا ينمحي أبدا، بل هو محفوظ في صدور الذين أوتوا العلم)[٢].

٤ - وقال القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «أحكام القرآن»: (هَذِهِ الْمَصَاحِفُ إنَّمَا كَانَتْ تَذْكِرَةً لِئَلَّا يَضِيعَ الْقُرْآنُ، فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَإِنَّمَا أُخِذَتْ بِالرِّوَايَةِ؛ لَا مِن الْمَصَاحِفِ)[٣].

٥ - وقال القاضي عياض أبو الفضل (٤٧٦ - ٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم»: (وأما قوله: «أنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء ..» فيحتمل أن يشير إلى أنه أودعه قلبه، وسهل عليه حفظه، وما في القلوب لا يخشى عليه الذهاب بالغسل . ويحتمل أن يريد الإشارة إلى حفظه وبقائه على مر الدهر)[٤].

---

(١) غريب الحديث (١/ ٣٤٩)، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٢، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

(٢) شَرْح السُّنَّة (١٤/ ٤٠٨).

(٣) أحكام القرآن (٢/ ٦١٣)، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٤) إكمال المعلم (٨/ ٣٩٥)، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة: الأولى-١٩٩٨م.

٦ - وقال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨- ٥٩٧هـ) في كتابه «غريب الحديث»: (قوله: «لا يَغْسِلُه الماءُ» يعني: محفوظٌ في الصُّدوُر، وكانت كُتُبُ القُدَمَاءِ لا يحفظونها؛ فإذا غُسِلَ الكِتَابُ، ذَهَبَ ما فِيهِ)[1].

٧- وقال مجد الدين ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ) في كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر»: («كِتَابا لَا يَغْسِله الْـمَاءُ ..» أرادَ أنه لَا يُمْحَى أبدًا؛ بل هو مَحْفوظ فِي صُدُور الذّين أُوتُوا العِلْم ..وكانت الكُتُب المُنَزَّلة لا تُجْمَع حِفْظا وإنَّما يُعْتَمد في حِفْظها على الصُّحف، بخلاف القرآن؛ فإن حُفَّاظَه أضْعافٌ مُضَاعَفَة لصُحُفِه)[2].

٨ - وقال الإمام أبو العباس القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦هـ) في كتابه «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»: (قوله: «وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء».. فلو غُسلت المصاحف لَـمَا انغسل من الصدور)[3].

٩ - وقال أبو إسحاق الجعبري (٦٤٠-٧٣٢هـ) في كتابه «كنز المعاني في شرح حرز الأماني»: (قال أبو عبيد: لا يُؤخذ القرآن إلا من أفواه الشيوخ)[4].

(١) غريب الحديث (٢/ ١٥٦)، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد المعطي أمين.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٦٧)، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد - الطناحي.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ١٦٣)، الناشر: دار ابن كثير- بيروت/ دار الكلم الطيب -بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤) كنز المعاني في شرح حرز الأماني (١/ ٧٥)، رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة (١٤٢٠هـ)، تحقيق: يوسف محمد شفيع.

١٠ - وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (الِاعْتِمَادُ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ عَلَى حِفْظِ الْقُلُوبِ لَا عَلَى الْـمَصَاحِفِ)(١).

١١ - وقال الإمام ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العَشْر»: (إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة)(٢).

١٢ - وقال الإمام محب الدين النويري (٨٠١ - ٨٥٧هـ) في «شرح طيبة النشر»: (الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط)(٣).

١٣ - وجاء في «الإتقان في علوم القرآن» للإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ): («أنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء» أي: لا يبطله ولا يقلعه من أوعيته الطيبة ومواضعه؛ لأنه وإنْ غسله الماء في الظاهر، لا يغسله بالقلع من القلوب)(٤).

١٤ - وقال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (إن المعول عليه وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار)(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠٠).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٦).

(٣) مخطوط شرح طيبة النشر للنويري (لوحة ١٥/ الوجه أ).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٤٠٥).

(٥) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٥٣).

المبحث الثامن

استحالة تحريف حَرْف واحد من القرآن أو حَرَكة الحَرْف مِن فَتْحَة وغَيْرها

قال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (فالمسلمون عندهم نقل متواتر عن نبيهم بألفاظ القرآن .. وأيضا فالمسلمون يحفظون القرآن في صدورهم حِفْظا يستغنون به عن المصاحف كما ثبت في الصحيح الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ربي قال لي: إني منزل عليك كتابا لا يغسله الماء تقرأه نائما ويقظان» يقول: ولو غسل بالماء من المصاحف لم يُغْسَل من القلوب، كالكتب المتقدمة فإنه لو عُدِمت نُسَخها لم يوجد مَنْ ينقلها نَقْلًا متواترا محفوظة في الصدور، والقرآن ما زال محفوظا في الصدور نَقْلا متواترا، حتى لو أراد مُرِيد أن يُغَير شيئا من المصاحف وعَرَض ذلك على صبيان المسلمين؛ لَعَرَفوا أنه قد غير المصحف؛ لحفظهم للقرآن مِنْ غَيْر أنْ يقابلوه بمصحف، وأنكروا ذلك.

وأهل الكتاب يَقْدر الإنسان منهم أن يكتب نُسَخًا كثيرًا من التوراة والإنجيل، ويُغَير بعضها، ويعرضها على كثير من علمائهم، ولا يعرفون ما غير منها .. ولهذا لما غير من نسخ التوراة رَاجَ ذلك على طوائف منهم، ولم يَعْلَموا التغيير)[1]. انتهى

ويقول الإمام السخاوي في كتابه «جمال القراء»: (لو أراد بعض ولاة الأمر في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ١٣)، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٤هـ.

زماننا هذا أن ينزع القرآن – والعياذ بالله – من أيدي الأُمة، أو شيئا منه، ويعفي أثره لم يستطع ذلك .. لا يَقْدر على أن ينتزع من أيديها ما اشتهر بينها وتداولته النقلة، واستمرت على تلاوته الألسِنة حتى يصير نَسْيًا مَنْسِيا .. بعد أن كان يعرفه الكبير والصغير، والذكر والأنثى؛ هذا من الـمُحَال في مَجْرَى العادة)[١].

وقال الإمام ابن الـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العَشْر»: (إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة .. ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله، أقام له أئمة ثقات .. بذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقوه من النبي ﷺ حرفًا حرفًا، لم يهملوا منه حركة ولا سكونًا ولا إثباتًا ولا حذفًا، ولا دَخَل عليهم في شيء منه شك ولا وَهْمٌ)[٢].

قلتُ: وأكتفي بِذِكْر مثالين واقعيين:

المثال الأول:

ذكرناه في كتابنا هذا (الباب السادس – المبحث التاسع، صفحة ٢٩٩).

المثال الثاني:

ذات يوم كان ابني يحفظ القرآن، ويُسَمِّع إحدى السُّوَر، فأمسكتُ بالمصحف؛ لأتابع معه، وأُصَحِّح له ما يُخْطِئ فيه، فلمَّا رآني ابني وأنا أمسك المصحف، قال لي

(١) جمال القراء (١/ ٢٣٦، ٢٣٩)، الناشر: مكتبة التراث – مكة المكرمة، تحقيق: د. علي البواب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

(٢) النشر في القراءات العَشْر (١/ ٦).

مُتَعَجِّبًا: (أنت غير حافظ؟!).

فسبَّب لي ذلك إحراجًا، فقرَّرْتُ أن أراجع حِفْظي للسورة أوَّلًا قَبْل أنْ أراجعها مع ابني.

وذات يوم كان عندي أحد أقربائي، فانشغلْتُ عنه قليلًا، فوجدته أَمْسَك المصحف، وأخذ يراجع حِفْظه لبعض السُّوَر، فسألته عن السبب، فحَكَى لي عما حدَثَ بينه وبين ابنه الصغير، وهو نفْس الذي حدَثَ بيني وبين ابني الصغير أيضًا!

هذا هو شأن أطفال المسلمين!

والحمد لله رب العالمين.

المبحث التاسع

كل آيات القرآن الكريم كُتِبَت في حياته ﷺ

على الرغم من العوائق التي ذكرناها إلا أن أصحاب رسول الله ﷺ - من شدة عنايتهم بالقرآن الكريم - لم يتركوا آية واحدة إلا وكتبوها بجميع أَوْجُه قراءتها التي نزلت بها من عند الله تعالى؛ سواء كان ذلك بأمر من النبي ﷺ، أو من عند أنفسهم.

فقد ثبت في «صحيح البخاري» عَن الْبَرَاءِ قَالَ: (لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ «النساء:٩٥» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ادْعُ لِي زَيْدًا وَلْيَجِئْ بِاللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ وَالْكَتِفِ ..، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ..)[١] الحديث.

بل إن كل آية من آيات القرآن الكريم قد كتبها أكثر من صحابي؛ إلا ثلاث آيات فقط وُجِدت مكتوبة عند صحابي واحد.

فقد ثبت في «صحيح البخاري» عن زَيْد بن ثَابِتٍ قَالَ: (لَمَّا نَسَخْنَا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَؤُهَا، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رسول الله ﷺ شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾)[٢] «الأحزاب: ٢٣».

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٣٩) (حديث رقم:٤٩٩٠)، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد عبد الباقي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٠هـ.

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٢٧٧، حديث رقم:٤٧٨٤)، الناشر: المكتبة السلفية.

إنهم يحفظون الآية بقلوبهم؛ لأنهم سمعوها من رسول الله ﷺ، لكن زيد بن ثابت لم يجدها مكتوبة إلا عند خزيمة ﷺ.

وكذلك ثبت في «صحيح البخاري» أن زيد بن ثابت وجد عند أبي خزيمة آيتين من سورة التوبة ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾ «التوبة:١٢٨» إلى آخرهما.

فكون زيد بن ثابت يصرح بأنه فَقَد آيتي سورة التوبة وآية سورة الأحزاب ولم يجدهما إلا عند واحد – يدل على أن كل آية من آيات القرآن الكريم – باستثناء هذه – وجدها زيد مكتوبة عند كثير من أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الإمام الخطابي: (قَدْ كَانَ الْقُرْآن كُلّه كُتِبَ فِي عَهْد النَّبِيّ ﷺ، لَكِنْ غَيْر مَجْمُوع فِي مَوْضِع وَاحِد، وَلَا مُرَتَّب السُّوَر)[١].

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (كَانَ الْقُرْآن مَكْتُوبًا فِي الصُّحُف، لَكِنْ كَانَتْ مُفَرَّقَة)[٢].

وقال الحارث المحاسبي في كتابه «فَهْم السنن»: (كتابة القرآن ليست بمحدثة؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقا في الرقاع والأكتاف والعسب)[٣].

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري،٩/ ١٢»، والسيوطي في «الإتقان،١/ ١٦٠».

(٢) فتح الباري (٩/ ١٣).

(٣) نقله عنه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن،١/ ٢٣٨»، وكذلك نقله الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن،١/ ١٦٣».

المبحث العاشر

هل وَصَل كُل الوحي القرآني إلى كل الصحابة في حياة النبي ﷺ؟

ليس من الْـمُتَصَوَّر أنه كلما نزلت آية أن يقوم الرسول ﷺ بجمعِ كل الصحابة من جميع البلاد ليقرأ عليهم هذه الآية بنفسه ﷺ، وإنما يكفي أن يسمعها منه ﷺ جَمْع كبير من الصحابة يصل إلى حد التواتر الذي يفيد القطع واليقين، ومعنى التواتر هو أن العادة تدل على أنه من المستحيل أن يتفق مثل كل هؤلاء على الكذب فيما يُخبرون به عن رسول الله ﷺ.

ثم يقوم أفراد هذا الجمع الكبير بإبلاغ غيرهم، فالشاهد منهم يُبلغ الغائب.

والسؤال الآن: هل هذا البلاغ وصل لجميع الصحابة في جميع البلاد؟

والجواب: كان من الممكن أن يسمع أحد الصحابة سورة معينة من رسول الله ﷺ، ثم يسافر هذا الصحابي إلى بلد معينة للدعوة إلى الإسلام فيها.

ثم ينزل الوحي بعد ذلك بنسخ تلاوة آية أو أكثر من تلك السورة، وقد ينزل بآية أو أكثر ويأمر بوضعها في تلك السورة، وهذا سيؤدي إلى تغييرات في السورة من جهة الآيات التي استقر الأمر على تلاوتها، ومن جهة ترتيب الآيات وَفْق ما يأمر به الله عز وجل.

وقد ثبت في صحيحي البخاري ومسلم – واللفظ للبخاري – أن النبي ﷺ قال في العام الذي تُوفي فيه: (إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي الْقُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ

عَارَضَنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ)[١].

وثبت في «صحيح البخاري» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (كَانَ يُعْرَضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنُ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ)[٢].

فالنتيجة هي أن ذلك الصحابي لن يعلم بهذه التغييرات؛ لذلك فهو سيقرأ تلك السورة وَفْق ما سمعه من رسول الله ﷺ قبل أن يسافر، وهذا معناه أنه سيقرأ السورة بما فيها الآيات التي نُسخت تلاوتها، كذلك سيقرأ السورة دون الآيات التي نزلت مؤخرا؛ فتكون الصحُف التي عنده قد كُتِبت فيها السورة بآياتها المنسوخة ودون آياتها التي نزلت مؤخرا.

وينتج عن ذلك أن أهل هذا البلد - الذي سافر إليه الصحابي ﷺ- سيتلقون السورة هكذا من هذا الصحابي، كذلك قد يتلقاها منه من كان موجودا في هذا البلد في ذلك الوقت – لتجارة أو غيرها – وإن لم يكن من أهل البلد. ثم إن من هؤلاء من سيغادر هذا البلد، فلا يتيسر له رؤية هذا الصحابي مرة أخرى.

لنتصور الآن أن هذا كان هو حال بعض الصحابة الذين تفرقوا في البلاد في حياة النبي ﷺ، فمنهم من استمر على عدم عِلْمه بالسورة في وضعها الأخير، حيث لم يتيسر له من يُبَلغه بذلك، ومنهم مَنْ تيسر له أن يعلم بالآيات التي نُسخت تلاوتها وبالآيات التي نزلت مؤخرا؛ لكنه لم يتيسر له مقابلة بعض من تَلَقى منه السورة قديما ليبلغهم بهذه التغييرات.

---

(١) صحيح البخاري(٢/ ٥٣٤، حديث رقم: ٣٦٢٤)، المكتبة السلفية، صحيح مسلم (٤/ ١٩٠٥، حديث رقم: ٢٤٥٠).

(٢) صحيح البخاري(٣/ ٣٤١، حديث رقم: ٤٩٩٨)، المكتبة السلفية.

المبحث الحادي عَشْر

جَمْع القرآن مكتوبًا في عَهْد أبي بكر الصديق ﷺ عام ١٢هـ

قُتل يوم اليمامة سنة ١٢هـ – في خلافة أبي بكر الصديق ﷺ– عدد كبير من القراء الحافظين للقرآن الكريم، فخشي عمر بن الخطاب ﷺ أن يتكرر ذلك مستقبلا ويأتي زمان ينعدم فيه القراء الحفاظ؛ فأشار على أبي بكر الصديق ﷺ بجمع القرآن كله مكتوبا، والاحتفاظ به مجموعا مكتوبا في مكان واحد.

فاتفق الصحابة ﷺ على ذلك، وقامت لجنة منهم بجمع القرآن كله - بأحرفه السبعة - مما كُتب بين يدي رسول الله ﷺ، ومطابقته بالمحفوظ في صدورهم، وتم الاحتفاظ به عند أبي بكر الصديق ﷺ؛ خليفة المسلمين يومئذ.

ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عَنْ زَيْدِ بن ثَابِتٍ ﷺ - وكان ممن يكتب الوحي لرسول الله ﷺ - قَالَ: (بَعَثَ إِلَيَّ أَبو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَد اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ فِي الْـمَوَاطِنِ كُلِّهَا؛ فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ.

قُلْتُ [القائل هو أبو بكر]: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟

فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَالله خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ الله صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ عُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ.

قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ.

قَالَ زَيْدٌ: فَوَالله لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِن الْجِبَالِ مَا كَانَ بِأَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا كَلَّفَنِي مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ.

قُلْتُ [القائل هو زيد]: كَيْفَ تَفعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَالله خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجَعَتِي حَتَّى شَرَحَ الله صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ الله لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَيَا؛ فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِن الْعُسُبِ وَالرِّقَاعِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، فَوَجَدْتُ فِي آخِرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ إِلَى آخِرِهَا مَعَ خُزَيْمَةَ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ، فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا، وَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَيَاتَهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ الله عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتَهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ الله، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ)[1].

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قَوْله: «مَقْتَل أَهْل الْيَمَامَة» أَيْ: عَقِب قَتْل أَهْل الْيَمَامَة . وَالْمُرَاد بِأَهْلِ الْيَمَامَة هُنَا مَنْ قُتِلَ بِهَا مِنْ الصَّحَابَة فِي الْوَقْعَة مَعَ مُسَيْلِمَة الْكَذَّاب، وَكَانَ مِنْ شَأْنهَا أَنَّ مُسَيْلِمَة اِدَّعَى النُّبُوَّة وَقَوِيَ أَمْره بَعْد مَوْت النَّبِيّ ﷺ .. فَجَهَّزَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْر الصِّدِّيق خَالِد بن الْوَلِيد فِي جَمْع كَثِير مِن الصَّحَابَة، فَحَارَبُوهُ أَشَدّ مُحَارَبَة، إِلَى أَنْ خَذَلَهُ الله وَقَتَلَهُ، وَقُتِلَ فِي غُضُون ذَلِكَ مِن الصَّحَابَة جَمَاعَة كَثِيرَة قِيلَ: سَبْعمِائَةِ، وَقِيلَ أَكْثَر..

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٣٤٠-٣٤١، حديث رقم: ٧١٩١)، الناشر: المكتبة السلفية.

قَوْله: «مِن الْعُسُب» .. جَمْع «عَسِيب» وَهُوَ جَرِيد النَّخْل، كَانُوا يَكْشِطُونَ الْخُوص وَيَكْتُبُونَ فِي الطَّرَف الْعَرِيض . وَقِيلَ: «الْعَسِيب»: طَرَف الْجَرِيدَة الْعَرِيض الَّذِي لَمْ يَنْبُت عَلَيْهِ الْخُوص ..

قَوْله: «وَاللِّخَاف» .. جَمْع «لَخْفَة» .. قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي رِوَايَته: هِيَ الْحِجَارَة الرِّقَاق . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: صَفَائِح الْحِجَارَة الرِّقَاق ..

وَوَقَعَ فِي رِوَايَة شُعَيْب «وَالْأَكْتَاف» جَمْع «كَتِف»، وَهُوَ الْعَظْم الَّذِي لِلْبَعِيرِ أَوْ الشَّاة، كَانُوا إِذَا جَفَّ، كَتَبُوا فِيهِ)[١]. انتهى

وقال الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي»: (إنما جَمَعَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ.. لِأَبِي بَكْرٍ فِي زَمَانِهِ.. لِئَلَّا يَذْهَبَ الْقُرْآنُ بِذَهَابِ الْقُرَّاءِ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ: «يَذْهَبُ الْعِلْمُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِذَهَابِ الْعُلَمَاءِ»، فَلَمَّا تَحَصَّلَ مَكْتُوبًا صَارَ عُدَّةً لِمَا يُتَوَقَّعُ عَلَيْهِ . .. كَانَ جَمْعُ أَبِي بَكْرٍ لَهُ لِئَلَّا يَذْهَبَ أَصْلُه)[٢].

وقال الإمام ابن كثير في «فضائل القرآن» : (نعلم بالضرورة أنه لم يبق من القرآن مما أداه الرسول ﷺ إليهم إلا وقد بلغوه إلينا، ولله الحمد والمنة، فكان الذي فَعَلَه الشيخان أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما- من أكبر المصالح الدينية وأعظمها، مِنْ حِفْظهما كتاب الله في الصحف؛ لئلا يذهب منه شيء بموت مَنْ تَلَقَّاه عن

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٤).

(٢) عارضة الأحوذي (١١/ ٢٦٣-٢٦٦)، الناشر: دار الكتب العلمية، أحكام القرآن (٢/ ٦٠٩-٦١١).

رسول الله ﷺ)[١].

وقال الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) في كتابه «شَرْح السُّنَّة»: (الصحابة ﷺ جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على رسوله ﷺ من غير أنْ زادوا فيه أو نقصوا منه شيئا، والذي حملهم على جمعه ما جاء بيانه في الحديث، وهو أنه كان مفرقا في العسب واللخاف وصدور الرجال؛ فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حَفَظَته، ففزعوا فيه إلى خليفة رسول الله ﷺ، ودعوه إلى جمعه، فرأى في ذلك رأيهم، فأمر بجمعه في موضع واحد باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ مِن غير أنْ قدموا شيئا أو أخروا ..

فَثَبَت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على الترتيب الذي هو في مصاحفنا)[٢].

---

(١) فضائل القرآن (ص٦٤).

(٢) شَرح السُّنَّة (٤/ ٥٢١).

المبحث الثاني عشر

المصادر التي اعتمدت عليها لَجْنة الْجَمْع بقيادة زيد بن ثابت

ثَبَت في رواية «صحيح البخاري» السابقة: (فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِن الْعُسُبِ، وَالرِّقَاعِ، وَاللِّخَافِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ).

وقوله: «وَصُدُورِ الرِّجَالِ» معناه: مع صدور الرجال، أي: أجمعه من هذه الوسائل المكتوبة مع مطابقة ذلك بالمحفوظ في صدور الرجال.

فـ «الواو» في قوله: «وَصُدُورِ الرِّجَالِ» هي واو المعية، معناها «مع».

يقول الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قَوْله: «وَصُدُور الرِّجَال» .. الْوَاو بِمَعْنَى «مَعَ»، أَيْ: أَكْتُبهُ مِن الْـمَكْتُوب الْـمُوَافِق لِلْمَحْفُوظِ فِي الصَّدْر)[١].

قلتُ: وقد جاء في «لسان العرب» في بيان معنى «الواو»: (وقد تكون بمعنى «مَعْ» لِـمَا بينهما من المناسبة؛ لأن «مَع» للمصاحبة، كقول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ أنا والساعةَ كهاتَيْنِ ..»؛ أي: مَع الساعةِ)[٢].

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٥).

(٢) لسان العرب (٦/ ٤٩٤٢)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، تحقيق: مجموعة، طبعة: الأولى/ ١٤٠٦هـ-١٩٨١م.

قلتُ: والذي يوضح أن «الواو» هنا بمعنى «مع» هو ما ثبت في «صحيح البخاري» عن زَيْد بن ثَابِتٍ، قَالَ: (فَقَدتُ آيَةً مِن الأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الـمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا، فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الـمُصْحَفِ)(١).

فهذا يوضح أن زيد بن ثابت ﷺلم يكن يكتفي بالمحفوظ في الصدور، وإنما كان لابد من وجود الآية مكتوبة ومطابقة للمحفوظ في الصدور.

وقال مكي بن أبي طالب في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (وأما قول زيد بن ثابت: «جمعت القرآن من صدور الرجال» فإنما معنى ذلك أنه استوثق فيما نقل بحفظ غيره مع حفظه)(٢).

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (فَلَمْ يَأْمُر أَبُو بَكْر إِلَّا بِكِتَابَةِ مَا كَانَ مَكْتُوبًا، وَلِذَلِكَ تَوَقَّفَ عَنْ كِتَابَة الْآيَة مِنْ آخِر سُورَة بَرَاءَة حَتَّى وَجَدَهَا مَكْتُوبَة، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحْضِرهَا هُوَ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ .. وَكَانَ الْقُرْآن مَكْتُوبًا فِي الصُّحُف، لَكِنْ كَانَتْ مُفَرَّقَة، فَجَمَعَهَا أَبُو بَكْر فِي مَكَان وَاحِد)(٣).

وقال الحارث المحاسبي (المتوفى ٢٤٣هـ). في كتابه «فَهْم السنن»: (كتابة القرآن

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٠٤، حديث رقم: ٤٠٤٩) الناشر: المكتبة السلفية.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات (ص١٠٢).

(٣) فتح الباري (٩/ ١٣).

ليست بمحدثة؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقا في الرقاع والأكتاف والعسب، فإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعا، وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجِدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشر فجمعها جامع، وربطها بخيط؛ حتى لا يضيع منها شيء)[1].

---

(١) نقله عنه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن،١/ ٢٣٨» تأليف: محمد ابن بهادر بن عبد الله الزركشي، الناشر: دار المعرفة - بيروت ، تحقيق: محمد إبراهيم الطبعة: ١٣٩١هـ. وكذلك نقله الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن،١/ ١٦٣».

المبحث الثالث عشر

مهام لَجْنة جَمْع القرآن في عَهْد أبي بكر الصديق رضي الله عنه

كانت مهام هذه اللجنة جَمْع كل القرآن بأحرفه السبعة، مع مراعاة العرْضَة الأخيرة التي عرضها جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ؛ لكي لا تُكتب آيات أو قراءات نُسخت تلاوتها، ولكي تُكتب السور بآياتها كاملة مرتبة وَفْق هذه العرضة الأخيرة.

قال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ – ٦٦٥هـ) في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز» بعد حديث الأحرف السبعة: (صار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السَّنَة التي توفي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه به جبريل - عليه السلام- في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين)[١].

وقال الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) في كتابه «شَرْح السُّنَّة»: (فجمع الله سبحانه وتعالى الأُمة .. على مصحف واحد هو آخر العرضات من رسول الله ﷺ؛ كان أبو بكر الصديق أمر بكتابته جَمْعًا بعد ما كان مفرقًا في الرقاع بمشورة الصحابة حين استحر القتل بقُرَّاء القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حَمَلَته، فأمر بجمعه في مصحف واحد)[٢].

---

(١) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٨٥).

(٢) شَرْح السُّنَّة (٤/ ٥١١).

وقال الإمام ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العَشْر»: (لا شك أن القرآن نُسخ منه وغُير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة .. الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم يُنسخ)[1].

قلتُ: ومن الخطأ أن يجزم إنسان بأن العرضة الأخيرة لم تشتمل إلا على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤هـ) في شرحه لـ «صحيح البخاري»: (يمكن أن يُقال: إنه ﷺ سمعها من جبريل في عرضات سبع، أو في واحدة وأَوْقَفَه على المواضع المختلف فيها)[2].

وقال أيضا: (غرض أبي بكر كان جمع القرآن بجميع حروفه ووجوهه التي نزل بها، وهي على لغة قريش وغيرها)[3].

وقال الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (إن أبا بكر ﷺ كان قد جمعه أولًا عَلى السبعة الأحرف التي

---

(١) النشر في القراءات العَشْر (١/ ٣٢).

(٢) التوضيح لابن الملقن (٢٤/ ٣٢)، تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي - المعروف بابن الملقن، الناشر: وزارة الأوقاف- قطر، تحقيق: دار الفلاح، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

(٣) التوضيح لابن الملقن (٢٢/ ٤٤٢).

أذن الله عز وجل للأُمة في التلاوة بها، ولم يَخص حَرْفًا بعينه)[١].

وقال شمس الدين الكرماني (٧١٧ - ٧٨٦هـ) في موسوعته «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: (الصحف كانت مشتملة على جميع أحرفه ووجوهها التي نزل بها؛ على لغة قريش وغيرهم)[٢].

وقال: (الصحف كانت مشتملة على جميع أحرفه ووجوهه التي نزل بها)[٣].

ومن المعلوم أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، فهناك من الصحابة من تَلَقى سورة الفاتحة من رسول الله ﷺ بأحد هذه الأحرف السبعة، فكَتبها هكذا في إحدى وسائل الكتابة المتوفرة من جريد أو عظام أو أحجار رقيقة أو غيرها.

وهناك من الصحابة من تلقى سورة الفاتحة من رسول الله ﷺ بحرف آخر من هذه الأحرف السبعة، فكتبها هكذا في إحدى وسائل الكتابة المتوفرة.

والذي يدل عليه مجموع الروايات الصحيحة هو أن لجنة الجمع - بقيادة زيد بن ثابت ﷺ- اقتصر عملها على نسخ هذه القراءات من هذه الوسائل التي كُتبت فيها؛ فينسخون سورة الفاتحة - بالقراءة الأولى - في صحيفة، وينسخون سورة الفاتحة - بالقراءة الثانية - في صحيفة أخرى، وهكذا إلى أن يتم نسخ سورة الفاتحة بجميع قراءاتها التي نزل بها الوحي.

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١٢٣)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: محمد قمحاوي.

(٢) الكواكب الدراري (١٩/ ٧).

(٣) الكواكب الدراري (٢٤/ ٢٣٠).

فعملهم اقتصر - فقط - على أن يجمعوا في الصُحُف كل القراءات المتواترة الثابتة التي كُتبت مُسبقًا متفرقة في حياة النبي ﷺ، فتُكتب سورة الفاتحة في صحيفة بحيث تحتوي على قراءة ﴿ مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، ثم تُكتب مرة ثانية في صحيفة أخرى بحيث تحتوي على قراءة ﴿ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، وهكذا.

وستأتي الروايات الصحيحة التي تدل على أن كتابة الكلمة برسم واحد محتمل لعدة قراءات ثابتة - لم يحصل إلا في عهد عثمان ﷺ.

المبحث الرابع عشر

نَسْخ الْمَصاحف في عَهْد عثمان رضي الله عنه عام ٢٥هـ

في عام ٢٥هـ قام خليفة المسلمين عثمان بن عفان رضي الله عنه بِنَسْخ عدة مصاحف من الصحف التي تمت كتابتها في عَهْد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم أَرْسل هذه المصاحف إلى بلاد الشام والعراق والحجاز، وفي المبحث التالي بيان السبب الذي دَفَعَه إلى ذلك.

المبحث الخامس عشر

سبب اختلاف قراءات القرآن بين أَهْل الشام وأَهْل العراق في عَهْد عثمان ﷺ عام ٢٥هـ

جاهد المسلمون لفَتْحِ أرْمِينِية وَأَذْرَبِيجَان في خلافة عثمان بن عفان ﷺ عام ٢٥هـ، وأثناء جهادهم هذا التقى المسلمون من أَهْل الشَّامِ وأَهْلِ الْعِرَاقِ، ففوجئوا باختلاف قراءاتهم للقرآن الكريم.

فما سبب هذا الاختلاف؟

قلتُ سابقًا: إنه كان من الممكن أن يسمع أحد الصحابة سورة معينة من رسول الله ﷺ، ثم يسافر هذا الصحابي إلى بلد معينة للدعوة إلى الإسلام فيها.

ثم ينزل الوحي بعد ذلك بنسخ تلاوة آية أو أكثر من تلك السورة، وقد ينزل بآية أو أكثر، ويأمر بوضعها في تلك السورة، وهذا سيؤدي إلى تغييرات في السورة من جهة الآيات التي استقر الأمر على تلاوتها، ومن جهة ترتيب الآيات وَفْق ما يأمر به الله عز وجل.

فالنتيجة هي أن ذلك الصحابي لن يعلم بهذه التغييرات؛ لذلك فهو سيقرأ تلك السورة وَفْق ما سمعه من رسول الله ﷺ قبل أن يسافر، وهذا معناه أنه سيقرأ السورة بما فيها الآيات التي نُسخت تلاوتها، كذلك سيقرأ السورة دون الآيات التي نزلت مؤخرًا؛ فتكون الصحُف التي عنده قد كُتِبت فيها السورة بآياتها المنسوخة ودون

آياتها التي نزلت مؤخرا.

وينتج عن ذلك أن أهل هذا البلد - الذي سافر إليه الصحابي ﷺ- سيتلقون السورة هكذا من هذا الصحابي، كذلك قد يتلقاها منه من كان موجودا في هذا البلد في ذلك الوقت – لتجارة أو غيرها – وإن لم يكن من أهل البلد. ثم إن من هؤلاء من سيغادر هذا البلد، فلا يتيسر له رؤية هذا الصحابي مرة أخرى.

وإليكم مثالان ينتجان عن ذلك:

المثال الأول:

هو مثال افتراضي، فلنتصور أن أحد الصحابة – في مكة قبل الهجرة - سمع سورة الأحقاف من الرسول ﷺ قبل نزول الآية العاشرة منها (سبق تفصيل ذلك صفحة ١١٥)، ثم سافر هذا الصحابي إلى العراق، فسمع أهل العراق منه سورة الأحقاف دُون الآية العاشرة.

بينما صحابي آخر سمع سورة الأحقاف من الرسول ﷺ بعد أن اكتملت السورة بنزول الآية العاشرة في المدينة بعد الهجرة، ثم سافر هذا الصحابي إلى الشام، فسمع منه أهل الشام سورة الأحقاف مكتملة الآيات بما في ذلك الآية العاشرة.

ماذا سيحدث حين يتقابل أهل العراق مع أهل الشام؟

سيقرأ أهل الشام السورة بالآية العاشرة، فيعترض عليهم أهل العراق ويقولون لأهل الشام: أنتم قُمتم بزيادة كلام في السورة ليس من عند الله (يقصدون الآية العاشرة) فكيف تتجرءون على فِعْل ذلك؟!!

فيرد عليهم أهل الشام ويقولون: بل أنتم الذين حذفتم الآية العاشرة من

السورة وهي من كلام الله تعالى، فكيف تتجرأون على فِعْل ذلك؟!!

المثال الثاني:

لنتصور أيضا أن أحد الصحابة سمع من الرسول ﷺ السورة التي فيها آية رجم الزاني الـمُحصن، ثم سافر هذا الصحابي إلى العراق قبل أن ينزل الوحي بنسخ تلاوة هذه الآية، فسمع منه أهل العراق السورة بما في ذلك آية الرجم.

بينما صحابي آخر سمع نفس السورة من الرسول ﷺ بعد أن نزل الوحي بنسخ تلاوة آية الرجم، وبذلك فإن الصحابي سيسمع السورة وليس فيها آية الرجم، ثم سافر هذا الصحابي إلى الشام، فسمع منه أهل الشام هذه السورة وليس فيها آية الرجم.

ماذا سيحدث حين يتقابل أهل العراق مع أهل الشام؟

سيحدث نفس الاختلاف الذي ذكرناه في المثال الأول الخاص بسورة الأحقاف.

ذكرنا سابقا أن الصحف التي جمع فيها أبو بكر الصديق ﷺالقرآن كانت وَفْق العرضة الأخيرة التي تمت بين جبريل عليه السلام ورسول الله ﷺ؛ فكانت فيها السور مكتملة الآيات، وليس فيها ما نُسخت تلاوته.

المشكلة التي حدثت بين أهل العراق وأهل الشام - نشأت بسبب أن هذه الصحف تم الاحتفاظ بها عند أبي بكر الصديق ﷺ ولم يتم نسخها ونشرها في البلاد الإسلامية، ثم بعد وفاة أبي بكر احتفظ بها عمر بن الخطاب، ثم انتقلت إلى ابنته حفصة رضي الله عنهم جميعًا.

فَجَمْع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ - عام ١٢هـ - إنما كان الهدف منه جمع القرآن كله في مكان واحد؛ حفاظًا عليه، وكان ذلك خشية أن يأتي زمان يموت فيه جميع الحفاظ والقراء أثناء الجهاد لنشر الإسلام.

ومشكلة الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام لم تكن قد ظهرت قَبْل عَهْد عثمان بن عفان عام ٢٥هـ.

وبعد ظهور هذه المشكلة وجد عثمان بن عفان ﷺ الحاجة شديدة إلى نسخ هذه الصحف - التي جُمِع فيها القرآن في عهد أبي بكر ﷺ- ونشرها في البلاد الإسلامية، والتخلص من الصحف المتفرقة في تلك البلاد والتي كُتبت فيها السور غير مكتملة الآيات، أو التي كتبت فيها آيات منسوخة التلاوة.

وكذلك التخلص من أي مصحف يكون قد كتب فيه الصحابي القرآن مع تفسير بعض كلماته؛ وذلك خشية أن يأتي زمان ينشأ فيه بعض الجهلة - ممن لا يُتقنون لغة العرب - فيتوهمون أن هذا التفسير من ضمن الآية.

جاء في «صحيح البخاري» عن أَنَس بن مَالِكٍ: (أَنَّ حُذَيْفَةَ بن الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ.

فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ.

فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بن ثَابِتٍ وَعَبْدَ الله بن الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بن الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بن الْحَارِثِ بن هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ.. وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ)[1].

قال شمس الدين الكرماني (٧١٧ – ٧٨٦هـ) في كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: (فإنْ قُلْت: كيف جاز إحراق القرآن؟ قلتُ: المحروق هو القرآن المنسوخ، أو المختلط بغيره من التفسير .. وفائدته أنه لا يقع الاختلاف فيه، جزاه الله تعالى أحسن الجزاء ورضي عنه)[2].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨، حديث رقم: ٤٧٠٢).

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٩/ ٩).

المبحث السادس عشر

بيان أن عثمان ﷺ إنما نَسَخ القرآن من الصُّحُف التي جمعها أصحاب رسول الله في عَهْد أبي بكر ﷺ

أَمَر عثمان بن عفان ﷺ بتشكيل لجنة من كبار أصحاب رسول الله ﷺ، وكانت مهمة هذه اللجنة هي نَسْخ القرآن الكريم من الصحف التي جمعها أصحاب رسول الله ﷺ في عهد أبي بكر عام ١٢هـ والتي كانت محفوظة عند أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب ﷺ.

نعم؛ إنما نسخوا القرآن من هذه الصحف دون أن ينقصوا منه حرفا واحدا.

فهذا هو صريح ما جاء في «صحيح البخاري»: (فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بن ثَابِتٍ وَعَبْدَ الله بن الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بن الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بن الْحَارِثِ بن هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ)[1].

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة المسلمين:

١ - قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (وقد أَجْمع الصحابة على نَقْل المصاحف العثمانية من الصحف التي

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨، حديث رقم: ٤٧٠٢).

كتبها أبو بكر، وأجمعوا على تَرْك ما سِوَى ذلك)[١].

٢ - وقال الإمام البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) في كتابه «دلائل النبوة» عن زيد بن ثابت ؓ: (الآيات .. كانت مثبتة في الصدور، مكتوبة في الرقاع واللخاف والعسب، فجمعها منها في صحف بإشارة أبي بكر وعمر، ثم نَسَخ - ما جمعه في الصحف - في مصاحف بإشارة عثمان بن عفان)[٢].

٣ - وقال الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) في كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»: (اعلم أن القرآن العزيز .. كان محفوظًا في صدور الرجال .. فلما كان زمن أبي بكر الصديق ؓ وقُتِل كثير مِنْ حَمَلَة القرآن .. فاستشار الصحابة في جَمْعه في مصحف، فأشاروا بذلك، فكتبه في مصحف، وجعله في بيت حفصة أم المؤمنين.

فلما كان في زمن عثمان ؓ وانتشر الإسلام، خاف عثمان وقوع الاختلاف .. فَنَسَخ من ذلك المجموع الذي عند حفصة - الذي أجمعت الصحابة عليه - مصاحف وبعث بها إلى البلدان، وأمر بإتلاف ما خالفها)[٣].

٤ - وقال الإمام ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ) في « فضائل القرآن »: (الكتب المجتمعة وكانت عند حفصة ؓ، فلما جمعها عثمان ؓ في المصحف، ردها إليها .. هي بعينها الذي كتبه، وإنما رتبه)[٤].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٩).

(٢) دلائل النبوة (٧/ ١٤٧-١٤٨)، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية ودار الريان، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة: الأولى-١٩٨٨م.

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن (ص٩٦).

(٤) فضائل القرآن (ص٨٥).

٥ - وقال الحافظ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤هـ) في شرحه لـ «صحيح البخاري»:
(عثمان ﷺ لم يصنع في القرآن شيئا، وإنما أخذ الصحف التي حفظها عُمَر عند حفصة .. فكتب منها مصاحف، وسيرَها إلى الأمصار)[1].

٦ - وقال الإمام محب الدين النويري (٨٠١ - ٨٥٧هـ) في «شرح طيبة النشر»:
(إنما أمرهم «عثمان» بالنسخ من المصحف؛ ليستند مصحفه إلى أصل أبي بكر المستند إلى أصل النبي ﷺ، وعَيَّن زيدًا لاعتماد أبي بكر وعمر عليه، وضم إليه جماعة مساعدة له)[2].

(١) التوضيح لابن الملقن (٢٢/ ٤٤٢).

(٢) مخطوط شرح طيبة النشر (لوحة ١٥/ ب).

المبحث السابع عشر

مهام لَجْنة نسخ المصاحف في عَهْد عثمان ﷺ

العمل الرئيسي لهذه اللجنة انحصر في مهمتين اثنتين فقط:

المهمة الأولى:

نَسْخ القرآن من الصحف التي جمعها الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، وقد نقلنا تصريحات أئمة الإسلام بذلك فيما سبق.

وهذه الصحف كانت مشتملة على ما لم تُنسخ تلاوته من الأحرف السبعة التي أنزل الله عليها القرآن الكريم، وستأتي تصريحات بذلك بعد قليل.

المهمة الثانية:

تحديد رسم لكل كلمة من كلمات القرآن التي لها عدة قراءات ثابتة، فيحددون كيفية كتابة الكلمة بحيث تحتمل كل هذه القراءات، ولنذكر لكم أمثلة لتوضيح ذلك:

المثال الأول:

قرأ رسول الله ﷺ ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ «الحجرات:٦»، وكذلك قرأ ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَثَبَّتُوا﴾، فَحَدَّد الصحابة رَسْم الكلمة بدون نقط هكذا: ﴿فىٮٮوا﴾.

وبذلك أصبح هذا الرسم ممكن أن يقرأه القارئ ﴿ فَتَبَيَّنُوٓا ﴾ وكذلك يمكن أن يقرأه ﴿ فَتَثَبَّتُوا ﴾، فالرسم محتمل للقراءتين.

وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ) في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (خرج جماعة من الصحابة .. إلى ما افتتح من الأمصار؛ ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ .. فلما كتب عثمان المصاحف، وجَّهَها إلى الأمصار .. قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وُجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف .. وكان المصحف إذْ كتبوه لم ينقطوه .. فتَمَكن لأهل كل مصر أن يقرءوا الخط على قراءتهم التي كانوا عليها مما لا يخالف صورة الخط.

فقرأ قوم مصحفهم: «من كل حدب» بالحاء والباء؛ على ما كانوا عليه. وقرأ الآخرون: «من كل جدث» بالجيم؛ على ما كانوا عليه)[1].

المثال الثاني:

في سورة الفاتحة قرأ رسول الله ﷺ ﴿ مالك يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، وكذلك قرأ ﴿ ملك يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، فكتب الصحابة القراءتين في الصحف- في عهد أبي بكر ﷺ- فكبر حجم الصحف.

لكن هذه اللجنة – في عهد عثمان ﷺ- حددت رسم الكلمة هكذا ﴿ مَٰلِكِ ﴾ وهذا الرسم يمكن أن يقرأه القارئ ﴿ ملك ﴾، وكذلك يمكن أن يقرأه ﴿ مالك ﴾

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٨، ٦٨)، الناشر: دار نهضة مصر، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي.

بتقدير الألف بعد الميم؛ يعني باعتبار أن هناك أَلِف تقديرية بعد الميم، فأصبح الرسم ﴿ مَٰلِكِ﴾ يحتمل القراءتين[١].

وكذلك أصبح حجم الصحف أقل.

وفي ذلك يقول الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (إِذَا كَانَ الخَطُّ وَاحِدًا وَاللَّفْظُ مُحْتَمَلًا،كَانَ ذَلِكَ أَخْصَرَ فِي الرَّسْمِ)[٢].

المثال الثالث:

في سورة الفاتحة قرأ رسول الله ﷺ ﴿ الصراط ﴾ وكذلك قرأ ﴿ السراط ﴾، فكتب الصحابة القراءتين في الصحف- في عهد أبي بكر ﷺ- فكبر حجم الصحف.

لكن هذه اللجنة – في عهد عثمان ﷺ- حددت رسم الكلمة هكذا ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ وهذا الرسم يمكن أن يقرأه القارئ ﴿الصراط﴾ وكذلك يمكن أن يقرأه ﴿السراط﴾ ؛ فالقارئ إذا نطق بتفخيم فسينطق بالصاد، وإذا نطق بترقيق فسينطق بالسين[٣]، فأصبح هذا الرسم ﴿ الصراط ﴾ يحتمل القراءتين.

وحين يكون الرسم هكذا ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ فالقارئ إذا قرأ بالصاد فستكون قراءته

---

(١) قال شهاب الدين أبو شامة في كتابه «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص١٣٣»: (المصاحف اتفقت على كتابة «ملك» فيها بغير ألف، فاحتمل أن يكون مراده كما حذفت من «الرحمن» و«إسمعيل» و«إسحق» وغير ذلك)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠٠).

(٣) الْـمَخْرَج مختلف؛ لكن إنما ذكرت التفخيم والترقيق لزيادة التوضيح فقط.

موافقة للرسم، وإذا قرأ بالسين فستكون قراءته موافقة لأصل الكلمة في لغة العرب؛ لأن أصل الكلمة في لغة العرب بالسين.

جاء في «لسان العرب»: (السِّراطُ: السبيل الواضح. و«الصِّراط» لغة في «السراط» .. وإِن كانت السين هي الأَصل)(١).

والسؤال الآن:

ماذا تَصْنَع اللجنة إذا لم تستطع تحديد رسم يحتمل جميع القراءات الثابتة؟

هنا تضطر اللجنة إلى عمل مصحفين، فتكتب القراءة الأولى في المصحف الأول، بينما تكتب القراءة الثانية في المصحف الثاني، ثم يرسلون المصحف الأول إلى أهل البلد الذين يقرءون بالقراءة الأولى التي كُتبت فيه، ويرسلون المصحف الثاني إلى أهل البلد الذين يقرؤون بالقراءة الثانية التي كتبوها فيه.

وبذلك يكون أهل كل بلد عندهم مصحف فيه القراءة التي تلقوها من البداية عن أصحاب رسول الله الذين نزلوا ببلدهم ونقلوا إليهم القرآن الكريم بأحد أحرفه السبعة التي أوحى الله بها إلى رسوله ﷺ.

وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ) في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (خرج جماعة من الصحابة .. إلى ما افتتح من الأمصار؛ ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ،

---

(١) لسان العرب (٧/ ٣١٣).

فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.

فلما كتب عثمان المصاحف، وجَّهَها إلى الأمصار .. قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وُجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف .. وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط[1]، ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر)[2].

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قَالَ ابْنُ أَبِي هِشَام: إِنَّ السَّبَب فِي اخْتِلَاف الْقِرَاءَات السَّبْع وَغَيْرهَا أَنَّ الْجِهَات الَّتِي وُجِّهَتْ إِلَيْهَا الْمَصَاحِف كَانَ بِهَا مِن الصَّحَابَة مَنْ حَمَلَ عَنْهُ أَهْل تِلْكَ الْجِهَة، وَكَانَتْ الْمَصَاحِف خَالِيَة مِن النُّقَط وَالشَّكْل. قَالَ: فَثَبَتَ أَهْل كُلّ نَاحِيَة عَلَى مَا كَانُوا تَلَقَّوْهُ سَمَاعًا عَن الصَّحَابَة؛ بِشَرْطِ مُوَافَقَة الْخَطّ، وَتَرَكُوا مَا يُخَالِف الْخَطّ؛ امْتِثَالًا لِأَمْرِ عُثْمَان الَّذِي وَافَقَهُ عَلَيْهِ الصَّحَابَة)[3].

ولنذكر مثالا يوضح ذلك:

في الآية رقم (١٠٠) من سورة التوبة: يقرأها أهل مكة: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾؛ فهكذا تلقَّاها أهل مكة من أصحاب رسول الله ﷺ.

---

(١) فالآيات التي نُسخت تلاوتها لم تُكتب في المصحف؛ لذلك فهي غير موجودة في خط المصحف، لذلك ستسقط من قراءة الأمصار كلها، فلن يقرأها أحد منهم.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٨-٤٩)، الناشر: دار نهضة مصر، تحقيق: عبد الفتاح شلبي.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ٣١).

بينما يقرؤها أهل الشام والعراق هكذا: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾؛ فهكذا تلقَّاها أهل الشام والعراق من أصحاب رسول الله ﷺ.

ولا تستطيع اللجنة تحديد رسم واحد يحتمل القراءتين؛ لذلك كتبوا القراءة الأولى في مصحف وأرسلوه إلى أهل مكة؛ لأن هذه هي قراءة أهل مكة.

بينما كتبت اللجنة القراءة الثانية في مصحف آخر وأرسلوه إلى العراق والشام.

قال الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (في مصحف أهل مكة ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ .. بزيادة «مِنْ»، وفي سائر المصاحف بغير «مِنْ»)[1].

قلتُ: وإليكم بعض تصريحات لكبار أئمة الإسلام، فيها زيادة توضيح لما ذكرناه:

١ - قال الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» أيضا: (فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد[2] في المصاحف. قلت: السبب في ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ لَـمَّا جمع القرآن في المصاحف، وثَبَتَ عنده أن هذه الحروف من

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١٠٨).

(٢) قال الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ) في كتابه «العواصم من القواصم، ص٣٥٨»: (اختلف القراء في زيادة أربعين حرفا، منها: واو، وألف، وياء. وأما كَلِمة فلَم تكن إلا في حرفين؛ أحدهما في «التوبة» والآخر في «الحديد» ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ بزيادة «هو» .. وهذا أمر يسير).

عند الله عز وجل كذلك منزلة ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعَلِم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلا بإعادة الكلمة مرتّين .. ففرقَها في المصاحف لذلك، فجاءت مُثْبَتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها؛ لكي تُحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل، وعلى ما سُمعت من رسول الله ﷺ، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار)[1].

٢ - **وقال أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ)** في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (ما لا يحتمله المرسوم الواحد فُرق في المصاحف، فكتب بعضها على رسم قراءة، وبعضها على رسم قراءة أخرى، وأمثلة ذلك كله معروفة عند العلماء بالقراءات)[2].

٣ - **وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)** في «مجموع الفتاوى»: (مِنْ أَسْبَابِ تَرْكِهِمْ الْمَصَاحِفَ أَوَّلَ مَا كُتِبَتْ غَيْرَ مَشْكُولَةٍ وَلَا مَنْقُوطَةٍ؛ لِتَكُونَ صُورَةُ الرَّسْمِ مُحْتَمِلَةً لِلْأَمْرَيْنِ كَالتَّاءِ وَالْيَاءِ وَالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَهُمْ يَضْبِطُونَ بِاللَّفْظِ كِلَا الْأَمْرَيْنِ، وَيَكُونُ دَلَالَةُ الْخَطِّ الْوَاحِدِ عَلَى كِلَا اللَّفْظَيْنِ الْمَنْقُولَيْنِ الْمَسْمُوعَيْنِ الْمَتْلُوَّيْنِ)[3].

قلتُ: قوله: «وَهُمْ يَضْبِطُونَ بِاللَّفْظِ كِلَا الْأَمْرَيْنِ» يقصد أن القراءة مضبوطة

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١١٨).

(٢) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٨٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠٢).

عندهم بطريق السماع لفظا، لذلك فإن عدم وجود نقط أو تشكيل لا يسبب لهم مشكلة؛ لأنهم يحفظون القراءات سماعًا.

٤ - **وقال الإمام ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ)** في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل؛ لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين)[١].

٥ - **وقال الإمام محب الدين النويري (٨٠١ - ٨٥٧هـ)** في «شرح طيبة النشر»: (وجردت هذه المصاحف كلها من النقط والشكل؛ ليحتملها ما صح نَقْله، وثَبَتَتْ تلاوته عن النبي ﷺ؛ لأن الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط)[٢].

والسؤال الآن:

ماذا تَصْنع اللجنة إذا لم يتفق أعضاؤها على تحديد رسم للكلمة؟

قال الإمام ابن كثير في «فضائل القرآن»: (فجلس هؤلاء النفر يكتبون القرآن نسخًا، وإذا اختلفوا في وَضْع الكتابة على أي لغة، رجعوا إلى عثمان)[٣].

قلتُ: وحين رجع أعضاء اللجنة إلى أمير المؤمنين وصاحب رسول الله ﷺ - عثمان بن عفان ﷺ- قام بتوجيههم لكيفية التصرف في مثل هذا الموقف.

فقد جاء في «صحيح البخاري»: (وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: «إِذَا

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٣).

(٢) مخطوط شرح طيبة النشر للنويري (لوحة ١٥/ الوجه أ).

(٣) فضائل القرآن (ص٧١).

اخْتَلَفْتُمْ[١] أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِن الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ». فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْـمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ)[٢].

ذكرنا أن دور اللجنة في عهد عثمان ﷺكان اختيار رسم للكلمة بحيث يحتمل القراءات الثابتة المتواترة عن رسول الله ﷺ.

فإذا اتفقت اللجنة على رسم، فَبِهَا ونعمَتْ.

وإذا اختلف أعضاء اللجنة في تحديد الرسم، فلتُكتب الكلمة على وَفْق لسان قريش.

ولنذكر مثالًا افتراضيًّا يوضح ذلك:

إذا افترضنا أن أعضاء اللجنة - عند كتابتهم لسورة الفاتحة – اختلفوا: هل يكتبون «الصراط» ؟ أم «السراط»؟

فالحل هو أن يكتبوها بما يتفق مع لسان قريش، وقريش تنطقها بالصاد، فبذلك

---

(١) أعضاء اللجنة كانوا ينقلون القراءات من الصحف التي جُمعت في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، لذلك لا يُتصور أبدا أن يختلفوا في ذلك؛ كيف يختلفون وَهُمْ ينسخون من الصحف؟!!

إنما يُتصور أن يختلفوا فيما هو موضع لتبادل الرأي بينهم، وهُمْ لم يتبادلوا الرأي إلا في تحديد الرسم المناسب للكلمة؛ ليحتمل كل قراءاتها الثابتة بقدر الإمكان.

كما أن قول عثمان ﷺ: «فاكتبوه» يدل على أن الخلاف إنما كان في طريقة كتابة الكلمة.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨، حديث رقم: ٤٧٠٢).

سيكتبونها: «الصراط».

قال شهاب الدين الدمياطي (المتوفى ١١١٧هـ) في كتابه «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر»:

(اختلف في «الصراط، وصراط» ..

بالسين .. وهي لغة عامة العرب ..

بالصاد .. وهي لغة قريش)[١].

قلتُ: وإنما كان القرار النهائي – عند الاختلاف – هو الكتابة برسم يتفق مع لسان قريش؛ لأن القرآن في أول نزوله في مكة قبل الهجرة إنما نزل على لسان قريش.

وفي ذلك يقول الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (أُنزِلَ أَوَّلًا بِلِسَانِ قُرَيْش، ثُمَّ سَهَّلَ عَلَى الْأُمَّة أَنْ يَقْرَءُوهُ بِغَيْرِ لِسَان قُرَيْش، وَذَلِكَ بَعْد أَنْ كَثُرَ دُخُول الْعَرَب فِي الْإِسْلَام، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وُرُود التَّخْفِيف بِذَلِكَ كَانَ بَعْد الْهِجْرَة كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيث أُبَيّ بن كَعْب: «أَنَّ جِبْرِيل لَقِيَ النَّبِيّ ﷺ وَهُوَ عِنْد أَضَاة بَنِي غِفَار، فَقَالَ: إِنَّ الله يَأْمُرك أَنْ تُقْرِئ أُمَّتك الْقُرْآن عَلَى حَرْف، فَقَالَ: أَسْأَل الله مُعَافَاته وَمَغْفِرَته، فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيق ذَلِكَ» الْحَدِيث أَخْرَجَهُ مُسْلِم. وَأَضَاة بَنِي غِفَار .. هُوَ مُسْتَنْقَع الْمَاء كَالْغَدِيرِ .. وَهُوَ مَوْضِع

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص١٦٣)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

بِالْـمَدِينَةِ النَّبَوِيَّة، يُنْسَب إِلَى بَنِي غِفَار .. لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا عِنْده)[١].

وماذا بعد انتهاء اللجنة من كتابة المصاحف؟

الجواب تجدونه في قول الإمام ابن كثير في تفسيره: (هذه المصاحف .. كتبها زيد بن ثابت .. ثم قُرِئت على الصحابة بين يدي عثمان، ثم نفذت إلى الآفاق ﷺ).

وسيأتي الكثير من تصريحات كبار أئمة الإسلام بأن الصحابة اتفقوا جميعًا على هذا المصحف (انظر كتابنا هذا: صفحة ٣٥١).

(١) فتح الباري (٩/ ٢٨).

المبحث الثامن عشر

بيان أن عثمان ﷺ نَقَل كل الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن إلا ما نُسخت تلاوته

انظر كتابنا هذا (صفحة ٤٥٤).

المبحث التاسع عشر

بيان إجماع الصحابة على المصحف الذي نسخه عثمان ﷺ

انظر كتابنا هذا (صفحة ٣٥١).

المبحث العشرون

زَيْد ﷺ وَجَدَ آيتي التوبة وآية الأحزاب مكتوبة في جَمْع أبي بكر عام ١٢هـ

لفهم هذا المبحث فَهْمًا صحيحًا دون خَلْط أو وَهْم – لابد من التفصيل التالي:

عندنا ثلاثة أحاديث منفصلة رواها الإمام البخاري في صحيحه:

الحديث الأول:

جاء في «صحيح البخاري»: (عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بن ثَابِتٍ .. قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَعِنْدَهُ عُمَرُ .. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: .. كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ فَتَتَبَّعِ الْقُرْآنَ، فَاجْمَعْهُ ..

فَقُمْتُ فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرِّقَاعِ، وَالْأَكْتَافِ، وَالْعُسُبِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ «أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ» لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ إِلَى آخِرِهِمَا..)[1].

قلتُ: قصة زيد هذه حكاها ابْنُ السَّبَّاقِ للزُّهْرِيِّ، وفيها تصريح بأَنَّ زَيْدَ بن ثَابِتٍ ﷺ وجد آيَتَيْ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ حين جمع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٢٤٠، حديث رقم: ٤٦٧٩)، الناشر: المكتبة السلفية.

الحديث الثاني:

جاء في «صحيح البخاري»: (.. حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ «الزُّهْرِيّ»، أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بن زَيْدِ بن ثَابِتٍ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بن ثَابِتٍ ﷺ يَقُولُ: فَقَدْتُ آيَةً مِنْ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ كُنْتُ أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾، فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ)[1].

وفي رواية أخرى في «صحيح البخاري» بلفظ: (فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَؤُهَا لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ)[2].

قلتُ: قصة زيد هذه حكاها خَارِجَةُ بن زَيْدِ بن ثَابِتٍ للزُّهْرِيِّ، وليس فيها بيان زمن وقوعها: هل هي في عهد أبي بكر ﷺ؟ أَمْ في عهد عثمان ﷺ؟

الحديث الثالث:

جاء في «صحيح البخاري»: (.. حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ «الزُّهْرِيّ»، أَنَّ أَنَسَ بن مَالِكٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ حُذَيْفَةَ بن الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّأْمِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيجَانَ .. فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ .. فَأَمَرَ زَيْدَ بن ثَابِتٍ وَعَبْدَ الله بن الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بن الْعَاصِ ..

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٠٤، حديث رقم: ٤٠٤٩)، الناشر: المكتبة السلفية.

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٢٧٧، حديث رقم: ٤٧٨٤)، الناشر: المكتبة السلفية.

فَنَسَخُوهَا فِي الْـمَصَاحِفِ ..)[١].

قلتُ: قصة زيد هذه حكاها أَنس بن مَالِكٍ للزُّهْرِيِّ، وليس فيها أي شيء يتعلق بقصة آية الأحزاب المذكورة في الحديث الثاني.

ويتلخص لنا بذلك ثلاثة أحاديث حُكيت للزهري في أوقات مختلفة:

الحديث الأول: فيه قصة زيد ﷺ مع أبي بكر ﷺ وقصة آيتي سورة التوبة، حكاهما ابْنُ السَّبَّاقِ للزُّهْرِيِّ.

الحديث الثاني: فيه قصة زيد مع آية الأحزاب، حكاها خَارِجَةُ بن زَيْدِ بن ثَابِتٍ للزُّهْرِيِّ.

الحديث الثالث: فيه قصة زيد ﷺ مع عثمان ﷺ فقط، حكاها أَنس بن مَالِكٍ للزُّهْرِيِّ.

ويتلخص لنا بذلك ثلاث قصص حُكيت للزهري:

فظهر بذلك أن إسناد قصة آية الأحزاب هو غير إسناد قصة نسخ عثمان ﷺ للقرآن، فأنس بن مالك ﷺ هو الذي حكى للزُّهْرِيِّ قصة جمع عثمان ﷺ للقرآن، ولم يَأْت فيها أي شيء يتعلق بقصة آية الأحزاب، فقصة آية الأحزاب لم يذكرها أنس بن مالك أصلا.

ويتأكد بذلك عدم وجود أي دليل على أن قصة آية الأحزاب كانت في عهد عثمان ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨، حديث رقم: ٤٧٠٢).

والأدلة الصحيحة تُشير إلى أن قصة آية الأحزاب إنما كانت وقت جَمْع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ.

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ ابن كثير في « فضائل القرآن »: (وأما ما رواه الزهري، عن خارجة، عن أبيه في شأن آية الأحزاب وإلحاقهم إياها في سورتها .. إنما هذا كان حال جمع الصِّدِّيق الصُّحُف كما جاء مُصَرَّحًا به في غير هذه الرواية عن الزهري، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت.

والدليل على ذلك أنه قال: «فألحقناها في سورتها من المصحف» وليست هذه الآية مُلْحَقة في الحاشية في المصاحف العثمانية .. وأما المصاحف العثمانية الأئمة فأَشْهَرها اليوم الذي في الشام بجامع دمشق عند الركن شرقي المقصورة المعمورة بذكر الله، وقد كانت قديمًا بمدينة طبرية، ثم نُقل منها إلى دمشق في حدود ثمان عشرة وخمسمائة، وقد رأيته كتابًا عزيزًا جليلًا عظيمًا ضخمًا بخط حَسَن مُبين قوي؛ بحبر محكم في رِق أظنه من جلود الإبل)[١].

وقال الملا علي القاري (المتوفى ١٠١٤هـ) في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: («فألحقناها في سورتها في المصحف» .. يُرَاد بـ «المصحف» الصُّحُف الأولى التي كُتبت في الجمْع الأول)[٢].

قلتُ: رواية الزهري التي قال الإمام ابن كثير أن فيها التصريح بأن قصة آية

---

(١) فضائل القرآن (ص٨٦و ٨٩).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ١٠٨)، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

الأحزاب كانت وقت جمع أبي بكر الصديق ﷺ للقرآن - لسنا في حاجة لبحث صحة إسنادها؛ لأنه يكفينا عدم وجود إسناد صحيح متصل إلى زيد بن ثابت يفيد أن فقده لآية الأحزاب كان في الجمع الثاني الذي كان في خلافة عثمان، فليس في الروايات الصحيحة شيء من ذلك، فهذه دعوى ساقطة؛ لأنها لا دليل عليها.

بل هي دعوى مستنكرة؛ إذْ لا مجال لِفَقْد آية بعد أن جُمع القرآن كله في الصحف وحُفظ عند أبي بكر، ثم عمر، ثم ابنته حفصة ﷺ.

وهنا قد يسأل سائل:

أليس من المحتمل ضياع الورقة التي كتبت فيها آية الأحزاب في عهد أبي بكر؟

والجواب: أنه من المستبعد جدًّا أن تكون الآية وحدها في ورقة مستقلة؛ فالآية ليست في نهاية السورة، فإن ضاعت الورقة، فلابد حَتْمًا من ضياع الآيات الأخرى التي كانت مدونة معها في نفس الورقة، وهذا لم يحدث، فظهر فساد هذا الاحتمال.

ولو افترضنا جَدَلًا أنها كانت في ورقة مستقلة فإن زيد بن ثابت هو الذي كتبها في خلافة أبي بكر، ويعلم جيدًا اسم الصحابي الذي أخذها منه مكتوبة، كما أنه يحفظ الآية كما صرح بذلك، فإذا ضاعت الورقة التي كتبها فيها، فكان يكفيه أن يعيد كتابتها من حفظه، فلا مجال لكي يبحث عنها بَحْثًا جديدًا.

وقد يسأل سائل أيضًا:

لكن لفظ رواية البخاري: «المصحف» وفي رواية: «المصاحف»، أليس في هذا إشارة إلى المصاحف التي نسخت في خلافة عثمان؟

ويجاب عن ذلك بثلاثة أجوبة واضحة:

الجواب الأول:

أن «المصحف» في لغة العرب - التي تكلم بها الصحابة - هو عبارة عن الصحف المكتوبة المجموعة بين لوحين.

جاء في «تهذيب اللغة» للإمام الأزهري (٢٨٢-٣٧٠هـ): (إنما سُمِّي المُصْحَفُ مُصْحفًا؛ لأنه أُصْحِف، أي: جُعِل جامعًا للصُّحُف المكتوبة بين الدَّفَّتَيْن)[١].

فلو قلنا: إن الصحابة في عهد أبي بكر جمعوا الصحف التي كتبت فيها سور القرآن بحرف من الأحرف السبعة مع بعضها البعض، فهذا يسمى في لُغتهم: «مصحف»، وكذلك إذا جمعوا الصحف التي كتبت فيها سور القرآن بحرف آخر من الأحرف السبعة مع بعضها البعض؛ فسيكون - بذلك - عند أبي بكر عدة مصاحف، كل مصحف منها عبارة عن مجموعة من الصحف التي كتبت فيها سور القرآن وفق حرف من الأحرف السبعة.

فظهر بذلك أن كلمة «مصحف» لا تدل حَتْمًا على المصحف العثماني.

الجواب الثاني:

قال الإمام ابن كثير في « فضائل القرآن »: (عن عبد خير، عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: «أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر؛ إن أبا بكر كان أول من جمع

(١) تهذيب اللغة (٤/ ١٤٩)، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.

القرآن بين اللوحين». إسناده صحيح)[١]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

وذكر هذه الرواية الإمام الذهبي في موسوعته «تاريخ الإسلام» ثم قال: (إسناده حسن)[٢].

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (أَخْرَجَهُ ابْن أَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَصَاحِف» بِإِسْنَادٍ حَسَن عَنْ عَبْد خَيْر قَالَ: سَمِعْت عَلِيًّا يَقُول: «أَعْظَمَ النَّاس فِي الْمَصَاحِف أَجْرًا أَبُو بَكْر، رَحْمَة الله عَلَى أَبِي بَكْر، هُوَ أَوَّل مَنْ جَمَعَ كِتَاب الله»)[٣].

ورواه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني - بإسناده - في كتابه «معرفة الصحابة» بلفظ: (عن عبد خير، قال: سألت عليا ﷺ عن أول من جمع القرآن في المصحف ؟ فكان أول ما استقبلني به قال: «رحم الله أبا بكر، كان أعظم الناس أَجْرًا في القرآن، هو أول من جمعه بين اللوحين »)[٤].

قلتُ: ولَسْنا في حاجة إلى هذه الرواية لإثبات أن كلمة «مصحف» لا تدل حَتْمًا على المصحف العثماني؛ لأنه يكفينا عدم وجود دليل صحيح صريح يدل على

---

(١) فضائل القرآن (ص٥٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٣/ ١١٥)، الناشر: دار الكتاب العربي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الثانية-١٩٩٠م.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ١٢).

(٤) معرفة الصحابة (١/ ٣٣)، الناشر: دار الوطن، تحقيق: عادل العزازي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

حصر كلمة «مصحف» فيما تم جمعه في خلافة عثمان ﷺ.

الجواب الثالث:

من أهل العلم من عبر عن الصحف المجموعة عند أبي بكر ﷺ بلفظ: «مصحف».

ومن ذلك قول الإمام أبي بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي»: (اقتضى النظر في زمان أبي بكر أن يقيد القرآن في صحف مكرمة، نُقل من صحائف رسول الله إلى مصحف واحد)[١].

وقال الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) في كتابه «شَرْح السُّنَّة»: (فجمع الله سبحانه تعالى الأُمة .. على مصحف واحد .. كان أبو بكر الصديق أمر بكتابته جَمْعًا بعد ما كان مفرقًا في الرقاع بمشورة الصحابة، حين استحر القتل بقُراء القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته، فأمر بجمعه في مصحف واحد)[٢].

وقال الملا علي القاري (المتوفى ١٠١٤هـ) في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: («فألحقناها في سورتها في المصحف» .. يراد بـ «المصحف» الصحف الأولى التي كُتبت في الجمْع الأول)[٣].

---

(١) عارضة الأحوذي (١١/ ٦٠).

(٢) شَرْح السُّنَّة (٤/ ٥١١).

(٣) مرقاة المفاتيح (٥/ ١٠٨).

الباب الرابع

إبْطَال شُبهات حَوْل مَوْقِف ابن مسعود مِن الْـمُصْحَف ونَسْخ الْـمَصَاحِف في عَهْد عثمان رضي الله عنه

يتضمن هذا الباب ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شبهة امتناع ابن مسعود عن تسليم مصحفه لعثمان ومعارضته له.

المبحث الثاني: كذبة أن ابن مسعود يُنْكِر كَوْن الْـمُعَوذَتَيْن من القرآن.

المبحث الثالث: هل قرر ابن عباس أن قراءة ابن مسعود توافق العرضة الأخيرة دون قراءة زيد؟

وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول

شُبْهَة امتناع ابن مسعود عن تسليم مُصْحَفه لعثمان ومعارضته له

عندنا حديثان صحيحان عن عبد الله بن مسعود ﷺ يوضحان سبب امتناع ابن مسعود – في بداية الأمر – عن تسليم مصحفه.

الحديث الأول:

رواه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام – بإسناد صحيح – في كتابه «فضائل القرآن»: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عمر بن قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بن شُرَحْبِيلَ أَبِي مَيْسَرَةَ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ رَجُلٌ وَأَنَا أُصَلِّي، فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؛ أَلا أَرَاكَ تُصَلِّي وَقَدْ أُمِرَ بِكِتَابِ الله أَنْ يُمَزَّقَ ؟

قَالَ: فَتَجَوَّزْتُ فِي صَلَاتِي .. فَإِذَا أَنَا بِالْأَشْعَرِيِّ، وَإِذَا حُذَيْفَةُ وَابْنُ مَسْعُودٍ يَتَقَاوَلَانِ، وَحُذَيْفَةُ يَقُولُ لِابْنِ مَسْعُودٍ: ادْفَعْ إِلَيْهِم الـمُصْحَفَ.

فَقَالَ: وَالله لَا أَدْفَعُهُ.

فَقَالَ: ادْفَعْهُ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لا يَأْلُونَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إلا خَيْرًا.

فَقَالَ: وَالله لا أَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ؛ أَقْرَأَنِي رسول الله ﷺ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً ثُمَّ أَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ ؟! وَالله لَا أَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ).

قلتُ: وإليكم بيان أن رواة هذا الحديث ثقات:

١ - مُعَاذُ بن معاذ: ثقة متقن[١].

٢ - ابْن عَوْنٍ: ثقة ثَبْت[٢].

٣- عمر بن قَيْسٍ: ثقة[٣].

٣ - عَمْرِو بن شُرَحْبِيلَ: ثقة عابد[٤].

وهذه الرواية الصحيحة توضح سبب رفْض ابن مسعود ﷺ تسليم مصحفه، وهو معذور في ذلك، فلو أن أحدنا سمع من فم رسول الله ﷺ أكثر من سبعين سورة وكتبها في صحيفة، لشق عليه جدا أن يُسلم هذه الصحيفة لِتُحرق.

لكن عثمان ومعه سائر الصحابة ﷺ مضطرون إلى ذلك لجمع الناس بعدهم على مصحف واحد خال من التفسير أو أي شيء غير القرآن، وخال من الآيات التي نُسخت تلاوتها، مصحف مضبوط وفق العرضة الأخيرة بين جبريل عليه السلام ورسول الله ﷺ، وهو نُسخة من المصحف الذي تم جمعه في عهد أبي بكر الصديق باتفاق الصحابة ﷺ.

وهذا واضح صريح من قول حذيفة لابن مسعود: «ادْفَعْهُ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ لا يَأْلُونَ

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٣٦»: (معاذ بن معاذ .. ثقة متقن).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٣١٧»: (عبد الله بن عون بن أرطبان .. ثقة ثبت فاضل).

(٣) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف، ٢/ ٦٨»: (عمر بن قيس الماصر .. ثقة).

(٤) قال ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٤٢٢»: (عمرو بن شرحبيل .. ثقة عابد).

أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِلا خَيْرًا».

فإنه يُخشى أن يموت ابن مسعود ﷺ فيأتي مِن بعده مَن لا يدري شيئًا، فيجد هذه الصحيفة فيتوهم أباطيل، مثل:

١ - قد يتوهم أنها جميع القرآن، فيطعن - لجهله - في السور الأخرى التي سمعها سائر الصحابة من فم رسول الله ﷺ.

٢ - وقد يتوهم أن ما بها من تفسير لبعض الآيات هو من القرآن، فإنه لجهله لا يفرق بين القرآن وغيره.

٣ - وقد يكون بها آيات نسخت تلاوتها، فيعتقد هذا الجاهل أنها من القرآن المتلو الآن.

٤ - قد تكون بعض السور في صحيفة ابن مسعود ينقصها آية أو أكثر، فَقَد رُوِيَ أنه أحيانا كانت تنزل آية فَيَقُولُ النبي ﷺ: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا»(١). وقد تَفَرق الصحابة في البلاد، فمن الممكن أن يكون

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام الترمذي وغيره - واللفظ للترمذي - من طريق عَوْف بن أَبِي جَمِيلَةَ، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: .. فَقَالَ عُثْمَانُ: كَانَ رسول الله ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ وَهُوَ تَنْزِلُ عَلَيْهِ السُّوَرُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا». وَإِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا»)(سنن الترمذي٥/ ٢٧٢، حديث رقم: ٣٠٨٦).

ثم قال الإمام الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَوْفٍ، عَنْ
=

الصحابي قد سمع سورة ما مِن رسول الله ﷺ ثم سافر إلى بلد ما، ثم نزلت آية بعد ذلك فأَمَر النبي ﷺ بوضعها في مكانها الذي حدده له الوحي في هذه السورة، فهذا الصحابي الذي سافر لم تَبْلغه هذه الآية، فالسورة عنده غير مكتملة، بينما السورة مكتملة عند سائر الصحابة الذين بَلَغهم نزول هذه الآية. فإذا عثر جاهل على هذه الصحيفة التي كُتبت فيها السورة غير مكتملة؛ فقد يتوهم – لجهله – أن السورة مكتملة؛ فيطعن في الآية التي يقرؤها غيره ممن تواتر عندهم أن الرسول ﷺ قال: ضعوا هذه الآية في سورة كذا، في موضع كذا.

فهذه بعض المفاسد المتوقع حصولها إذا تُركت مثل هذه الصحف الخاصة بشخص معين.

وهذا واضح صريح من قول حذيفة لابن مسعود: «ادْفَعْهُ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ لا يَأْلُونَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إلا خَيْرًا».

وليس فيما قاله ابن مسعود ﷺ أي اعتراض على المصحف الذي اتفق عليه سائر

=

يَزِيدَ الْفَارِسِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَزِيدُ الْفَارِسِيُّ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ حَدِيثٍ، وَيُقَالُ هُوَ يَزِيدُ بن هُرْمُزَ).

قلتُ: اختلف الأئمة في: هل يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز؟ فعلى قول من رأى أنهما واحد – كالإمام أحمد بن حنبل والإمام عبد الرحمن بن مهدي – فالحديث صحيح؛ لأن يزيد بن هرمز ثقة. وعلى قول مَنْ فرَّق بينهما – كالإمام ابن القطان والإمام أبي حاتم الرازي ورجحه الحافظ المزي والحافظ ابن حجر والشيخ الألباني – فالحديث لا يَثْبُت.

أصحاب النبي ﷺ، غاية ما فيه هو أنه يعز عليه تسليم صحيفة فيها أكثر من سبعين سورة سمعها بنفسه من فم النبي ﷺ.

الحديث الثاني:

ثَبَت في «صحيح مسلم» عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﵁ أَنَّهُ قَالَ: (عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ تَأْمُرُونِي أَنْ أَقْرَأَ؟! فَلَقَدْ قَرَأْتُ عَلَى رَسُولَ الله ﷺ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً ..). الحديث.

وهذا يوضح أن ابن مسعود ﵁ توهم أنه إنْ سلم مصحفه فسيُضطر إلى أن يقرأ بغير القراءة التي سمعها بنفسه من رسول الله ﷺ، فابن مسعود لم يَكُن من لجنة جمع القرآن على عهد أبي بكر الصديق، كما أنه لم يَكُن من لجنة نسخ المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه؛ وذلك لأنه كان بعيدًا في الكوفة بالعراق، فيبدو أنه تَوَهم أن هذه اللجنة ستقتصر على قراءة واحدة فقط؛ فقد كان بعيدًا عنهم، لذلك خشي تسليم مصحفه.

لكن الذي يظهر من مجموع الروايات الثابتة أن ابن مسعود قد عَلِم حقيقة الأمر، وأن لجنة جَمْع القرآن أثبتت في المصحف جميع القراءات التي تلقاها رسول الله ﷺ من جبريل عليه السلام.

وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ) في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (قال أبو بكر الأنباري[1]: .. وما بدا من عبد الله بن

---

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧٤: (ابْنُ الأَنْبَارِيِّ أَبُو بَكْرٍ .. الإِمَامُ، الحَافِظُ اللُّغَوِيُّ .. المُقْرِئُ النَّحْوِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمائتَيْنِ .. أَلَّفَ الدَّوَاوِينَ الكِبَارَ، مَعَ الصِّدْقِ وَالدِّينِ، وَسَعَةِ الحِفْظِ).

=

مسعود من نكير ذلك فشيء نتيجة الغضب .. ولا يشك في أنه ﷺ قد عرف - بعد زوال الغضب عنه - حُسْن اختيار عثمان ومَن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، وبقي على موافقتهم وتَرْك الخلاف لهم)[1].انتهى

وقال الإمام أبو العباس القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ) في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (وقوله: «على قراءة من تأمروني أن أقرأ ؟» إنكار منه على مَن يأمره بترك قراءته، ورجوعه إلى قراءة زيد .. فصعب عليه أن يترك قراءة قرأها على رسول الله ﷺ ويقرأ بما قرأه زيد أو غيره، فتَمسك بمصحفه وقراءته)[2].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ وَتَابَعَ عُثْمَانَ، وَللهِ الحَمْدُ.

وَفِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَشْيَاءُ أَظُنُّهَا نُسِخَتْ)[3].

=

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ القَالِيُّ:كَانَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ يَحْفَظُ - فِيمَا قِيلَ - ثَلاَث مائَة أَلْف بَيْت شَاهِدٍ فِي القُرْآن. قُلْتُ:هَذَا يَجِيء فِي أَرْبَعِينَ مُجَلَّدًا.. وَقِيلَ:إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَحْفُوظه عِشْرِينَ وَمائَة تَفْسِيرٍ بِأَسَانِيدِهَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ:كَانَ ابْنُ الأَنْبَارِي صَدُوقًا دَيِّنًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. صَنَّفَ فِي عُلُومِ القُرْآنِ وَالغَرِيبِ وَالمُشْكِلِ وَالوَقْفِ وَالابتِدَاء).

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٥٣).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم(٦/ ٣٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١/ ٤٨٨)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣هـ.

المبحث الثاني

كذبة أن ابن مسعود ﷺ يُنْكِر كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن

الكلام هنا في خمسة مطالب:

المطلب الأول: خلاصة ما ثَبَتَ وصَح في هذا الموضوع.

المطلب الثاني: بيان أن الحديث الذي جاء فيه أن ابن مسعود ﷺ لم يكتب الْـمُعَوذتين في مصحفه - قد جاء فيه - في الوقت نفسه - تصريح النبي ﷺ بأن جبريل أمره بقراءتهما.

المطلب الثالث: الدليل على أن ابن مسعود ﷺ صَرح بأن الْـمُعَوذتين وَحْي مُنَزل من عند الله تعالى.

المطلب الرابع: بيان ثبوت كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن ثُبُوتا مُتَواترًا.

المطلب الخامس: بيان أن ابن مسعود ﷺ عَلِم كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن، وقرأ القرآن كاملًا على أصحابه بما في ذلك الْـمُعَوذتين.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: خلاصة ما ثَبَتَ وصَح في هذا الموضوع:

١- الذي صَحَّ هو أن ابن مسعود ﷺ لم يكتب الْـمُعَوذتين في مصحفه في بَدْء الأمر، وفي نفس هذا الحديث جاء تصريح النبي ﷺ بأن جبريل أَمَرَه بقراءة

الْـمُعَوذتين.

٢ – وصَحَّ أنه ﷺ قال: (إنما أُمِر رسول الله ﷺ أن يَتعوذ بهما).

فقد صَرَّح بكونهما وَحْي مُنَزل من عند الله تعالى.

فَظَهَر بذلك أنه لم يُنْكر كَوْنهما وَحْي مُنَزل، ولكنه تَوَقَّف وتَرَدَّد في كَوْن هذا الوَحْي الْـمُنَزَّل: هل هو مُنَزَّل لخصوص التَّعَوُّذ؟ أَمْ لِيُكْتَب في المصاحف، ويُتْلى في الصلاة؟

وواضح من ذلك أن ابن مسعود ﷺ حين قال: «إنما أُمِر رسول الله ﷺ أن يَتعوذ بهما» لَـمْ يَكُنْ قد وَصَل إلى عِلْمه الأحاديث الصحيحة التي فيها أن النبي ﷺ صَلَّى بهما. فالتواتر قد يَبْلُغ قَوْمًا دُون قَوْم. كما أن عمر بن الخطاب كان – في بَدْء الأمر – لا يَعْلم بقراءة هشام بن حكيم.

لكن زِر بن حُبَيْش – وهو من أصحاب ابن مسعود ﷺ- لم يَسْكُت على ذلك، فذهب يسأل ويستفسر عن موقف ابن مسعود ﷺ هذا، ثم صح وثَبَتَ أن زِر بن حُبَيْش تَلَقى القرآن الكريم – بما فيه المعوذتين – من ابن مسعود رضي الله عنه.

فَظَهر بذلك أن تلك الأحاديث النبوية قد وَصَلت إلى عِلْم ابن مسعود رضي الله عنه، وتَواتَر عنده كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن الذي يُكتب في المصحف، فَظَهر رجوع ابن مسعود إلى ما اتفق عليه سائر الصحابة وأَثْبَتوه في المصحف مِن كَوْن الْـمُعَوذتين مِن الوَحْي الْـمُنَزل لا لخصوص التَّعَوُّذ؛ ولكن يُكْتب في المصحف ويُتْلى في الصلاة كشأن سائر سُوَر القرآن الكريم.

فمن قال: ابن مسعود أَنْكَر كَوْن الْـمُعَوذتين من كلام الله تعالى.

نقول له: أنت كاذب ومُدَلِّس.

كاذب؛ لأن الحديث يُصَرِّح بأن ابن مسعود صَرَّح بكونهما من الوحي الْـمُنَزَّل من عند الله تعالى، لكن أَنْزَله الله تعالى لخصوص التَّعَوُّذ.

ومُدَلِّس؛ لأنك أَخْفَيْت الأسانيد الصحيحة التي ثَبَتَتْ فيها قراءة ابن مسعود للقرآن كاملًا بما فيه الْـمُعَوذتين.

المطلب الثاني: بيان أن الحديث الصحيح الذي جاء فيه أن ابن مسعود ﷺ لم يكتب الْـمُعَوذتين في مصحفه - قد جاء فيه - في الوقت نَفْسه - تصريح النبي ﷺ بأن جبريل أمره بقراءتهما:

ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُبَيَّ بن كَعْبٍ، عَنْ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ، فَقَالَ: (سَأَلْتُ رسول الله ﷺ، فَقَالَ: «قِيلَ لِي؛ فَقُلْتُ». فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رسول الله ﷺ)[1].

وفي رواية في «صحيح البخاري» أيضا عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قال: سَأَلْتُ أُبَيَّ بن كَعْبٍ، قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا؟! فقال أُبَيّ: (سألت رسول الله ﷺ، فَقَالَ لِي: «قِيلَ لِي؛ فَقُلْتُ». فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رسول الله ﷺ)[2].

وجاءت رواية صحيحة أيضا في «مسند أحمد» عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قَالَ: قُلْتُ

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٤، حديث رقم: ٤٦٩٢).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٤، حديث رقم: ٤٦٩٣).

لِأُبَيِّ بن كَعْبٍ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ! فَقَالَ: (أَشْهَدُ أَنَّ رسول الله ﷺ أَخْبَرَنِي أَنَّ «جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فَقُلْتُهَا»، فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ)[1].

وجاءت هذه الرواية الصحيحة في «صحيح ابن حبان» عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قَالَ: قُلْتُ لأُبَيِّ بن كَعْبٍ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لا يَكْتُبُ فِي مُصْحَفِهِ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ! فَقَالَ: (قَالَ لِي رسول الله ﷺ: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ فَقُلْتُهَا، وَقَالَ لِي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فَقُلْتُهَا»، فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَ رسول الله ﷺ)[2].

فَظَهَر بذلك أن الحديث الصحيح الذي جاء فيه أن ابن مسعود ﷺ لم يكتب الـمُعَوذتين في مصحفه – قد جاء فيه – في الوقت نفسه – تصريح النبي ﷺ بأن جبريل أمره بقراءتهما.

والسؤال الآن:

إذا زعم زاعم أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأن ابن مسعود ﷺ لم يكتبهما في مصحفه، فماذا نقول له؟

نقول له: أنت كاذب؛ لأن الرواية التي عَلِمْتَ أنت منها أن ابن مسعود ﷺ لم يكتبهما في مصحفه - هي نفس الرواية التي صرحت بأن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ فَقُلْتُهَا، وَقَالَ لِي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فَقُلْتُهَا».

---

(١) مسند أحمد (٥/ ١٢٩، حديث رقم: ٢١٢٢٤).

(٢) صحيح ابن حبان (٣/ ٧٧، حديث رقم: ٧٩٧).

المطلب الثالث: الدليل على أن ابن مسعود ﷺ صرح بأن الْـمُعَوذتين وحي مُنزل من عند الله تعالى:

ثَبَتَ في «مسند البزار» بإسناد حَسَن: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن يَحْيَى الأَرُزِّيُّ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بن أَبِي يَعْقُوبَ الْكَرْمَانِيُّ، قَالَ: نا حَسَّانُ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الصَّلْتِ بن بَهْرَامَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله «ابن مسعود»:

(أَنَّهُ كَانَ يَحُكُّ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ مِنَ الْـمُصْحَفِ، وَيَقُولُ: «إِنَّمَا أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِهِمَا..» .. وَهَذَا الْكَلَامُ لَمْ يُتَابِعْ عَبْدَ الله عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ، وَأُثْبِتَتَا فِي الْـمُصْحَفِ)(١). انتهى كلام البزار.

قلتُ: وهذا إسناد حَسَنٌ، وإليكم بيان أحوال الرواة:

١ – الْحَسَنُ بن يَحْيَى بن هشام الأَرُزِّيُّ: ثقة(٢).

٢ – مُحَمَّدُ بن أَبِي يَعْقُوبَ: ثقة(٣)، وهو محمد بن إسحاق بن منصور.

٣ – حَسَّانُ بن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الله: وَثَّقَه الأئمة(٤): علي بن المديني، أحمد بن

---

(١) مسند البزار (٥/ ٢٩، حديث رقم: ١٥٨٦)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم – المدينة، الطبعة: الأولى -١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن.

(٢) قال الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف، ١/ ٣٣٠»: (الحسن بن يحيى الرزي .. ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٤٦٧»: (محمد بن إسحاق بن منصور أبو عبد الله بن أبي يعقوب الكرماني .. ثقة).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٨).

حنبل، يحيى بن معين.

٤ – الصَّلْت بن بَهْرَامَ: ثقة[١].

٥ – إبراهيم: ثقة[٢]، وهو إبراهيم بن يزيد النخعي.

٦ – عَلْقَمَة: ثقة ثَبْت فقيه[٣]، وهو علقمة بن قيس.

فقد صَرح عبد الله بن مسعود ﷺ بأن الْـمُعَوذتين وَحْي مُنَزل من عند الله تعالى؛ لأنه قال: «إِنَّمَا أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِهِمَا».

فَظَهَر بذلك أن عبد الله بن مسعود ﷺ لم يُنْكر كَوْنهما وَحْي مُنَزل من عند الله تعالى، ولكنه تَوَقَّف وتَرَدَّد في كَوْن هذا الوَحْي الْـمُنَزَّل: هل هو مُنَزَّل لخصوص التَّعَوُّذ؟ أَمْ لِيُكْتَب في المصاحف، ويُتْلى في الصلاة؟

وفي ذلك يقول الإمام البيهقي في كتابه «دلائل النبوة»: (وَالَّذِي رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْـمُعَوِّذَتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي إِثْبَاتِ رَسْمِهِمَا؛ لا أَنَّهُ خَالَفَ غَيْرَهُ فِي نُزُولِهِمَا)[٤].

قلتُ: يعني في رسمهما في المصحف؛ يعني كتابتهما فيه.

---

(١) قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل، ٤/ ٤٣٨»: (قال أحمد بن حنبل: «صلت بن بهرام كوفي ثقة» .. يحيى بن معين يقول: «الصلت بن بهرام ثقة»).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٩٥»: (إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي .. ثقة).

(٣) قال ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٣٩٧»: (علقمة بن قيس .. ثقة ثبْت فقيه عابد).

(٤) دلائل النبوة (٧/ ١٥٤).

وقال الإمام ابن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) في كتابه «تأويل مشكل القرآن»: (عبد الله ذهب - فيما يرى أهل النظر - إلى أن المعوذتين كانتا كالعوذة والرقية، وكان يرى رسول الله ﷺ يُعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما)[١].

وقال الإمام أبو الحسن الماوردي في تفسيره «النكت والعيون» لسورة الفلق: (زعم ابن مسعود أنهما دعاء تعوذ به .. وهذا قول خالف به الإجماع من الصحابة وأهل البيت).

وقال أبو حامد الغزالي في كتابه «المستصفى في علم الأصول»: (وأما المعوذتان فقد ثبت نقلهما شائعا من القرآن كسائر السور، وابن مسعود ﷺ لم ينكر كونهما من القرآن؛ لكن أنكر إثباتهما في المصحف .. لأنه كانت السُّنَّة عنده أن لا يُثْبِت إلا ما أَمَر النبي ﷺ بإثباته وكتابته)[٢].

وقال الملا على القاري في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: (ابن مسعود .. لم يُنْكِر أَصْل القرآنية؛ بل إثباتهما بالمصحف؛ لأنه يشترط فيما يُثْبِت فيه أَمْرَه عليه السلام بإثباته فيه)[٣]. انتهى

قلتُ: واضح من ذلك أن ابن مسعود ﷺ حين قال: «إنما أُمِر رسول الله ﷺ أن

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٤٣)، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: السيد صقر، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

(٢) المستصفى في علم الأصول (١/ ١١٥)، تأليف: أبي حامد الغزالي، الناشر: دار الفكر، مطبوع مع فواتح الرحموت .

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٥٣١).

يَتعوذ بهما» لَـمْ يَكُنْ قد وَصَل إلى عِلْمه الأحاديث الصحيحة التي فيها أن النبي ﷺ صَلَّى بهما، ثم - بعد ذلك - وَصَلت إلى عِلْم ابن مسعود رضي الله عنه، وتَواتَر عنده كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن الذي يُكتب في المصحف، فَظَهر رجوع ابن مسعود إلى ما اتفق عليه سائر الصحابة، وسيأتي بيان ذلك في المطلب الخامس.

المطلب الرابع: بيان ثُبوت كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن ثُبُوتا مُتواترًا:

ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: (أَلَمْ تَرَ آيَاتٍ أُنْزِلَتِ اللَّيْلَةَ، لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ ؟ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾)[1].

قال الإمام ابن كثير في تفسيره عن المعوذتين: (الصَّحَابَة ﷺ أَثْبَتُوهُمَا فِي الْمَصَاحِف الْأَئِمَّة، وَنَفَذُوهَا إِلَى سَائِر الْآفَاق كَذَلِكَ وَلله الْحَمْد وَالْمِنَّة .

وَقَدْ رَوَى مُسْلِم فِي صَحِيحه .. عَنْ عُقْبَة بن عَامِر قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَات أُنْزِلَتْ هَذِهِ اللَّيْلَة ..»، طَرِيق أُخْرَى .. قَالَ: «يَا عُقْبَة، أَلَا أُعَلِّمك سُورَتَيْنِ مِنْ خَيْر سُورَتَيْنِ قَرَأَ بِهِمَا النَّاس؟ قُلْت: بَلَى يَا رسول الله، فَأَقْرَأَنِي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ وَ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثُمَّ أُقِيمَت الصَّلَاة، فَتَقَدَّمَ رسول الله ﷺ فَقَرَأَ بِهِمَا» ..

طُرُق أُخْرَى .. طَرِيق أُخْرَى .. فَهَذِهِ طُرُق عَنْ عُقْبَة كَالْمُتَوَاتِرَةِ عَنْهُ، تُفِيد الْقَطْع

(١) صحيح مسلم (١/ ٥٥٨، حديث رقم: ٨١٤).

عِنْد كَثِير مِن الْمحَقِّقِينَ فِي الْحدِيث)[1].

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (أَخْرَجَ أَحْمَد مِنْ طَرِيق أَبِي الْعَلَاء بن الشِّخِّيرِ عَنْ رَجُل مِن الصَّحَابَة: «أَنَّ النَّبِيّ ﷺ أَقْرَأَهُ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ، وَقَالَ لَهُ: إِذَا أَنْتَ صَلَّيْت، فَاقْرَأْ بِهِمَا»، وَإِسْنَاده صَحِيح)[2]. انتهى

وقال الإمام أبو بكر البزار: («كَانَ يَحُكُّ الْـمُعَوِّذَتَيْنِ مِنَ الْـمُصْحَفِ، وَيَقُولُ: «إِنَّمَا أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِهِمَا..» .. وَهَذَا الْكَلامُ لَمْ يُتَابِعْ عَبْدَ الله عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلاةِ، وَأُثْبِتَتَا فِي الْـمُصْحَفِ)[3]. انتهى

قلتُ: فلو افترضنا أن ابن مسعود أَصَرَّ على موقفه، فإن ذلك لا يضر القرآن شيئًا، ولا يطعن في قرآنية المعوذتين؛ لأن التواتر قد تحقق لهما، فقد صرح رسول الله ﷺ بأنهما سورتان من القرآن، وصح وثبت عنه ﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة، وأجمع سائر أصحاب رسول الله ﷺ على إثباتهما في المصحف، وليس شرط ثبوت سورة من القرآن ألا يخالف في قرآنيتها أحد، وإنما الشرط هو ثبوتها بالتواتر، بأن ينقل ذلك جَمْع كثير تُحيل العادة اتفاقهم على الكذب.

فحينئذ لا يقول عاقل: أخطأ كل هؤلاء في النقل، وأصاب الواحد المخالف.

وفي ذلك يقول الإمام ابن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) في كتابه «تأويل مشكل

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧٢).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٨/ ٧٤٢).

(٣) مسند البزار (٥/ ٢٩).

القرآن»: (فَإِنَّا لا نقول: «إن عبد الله وأُبَيًّا أصابا، وأخطأ المهاجرون والأنصار»، ولكن عبد الله ذهب - فيما يرى أهل النظر - إلى أن المعوذتين كانتا كالعوذة والرقية، وكان يرى رسول الله ﷺ يُعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما)[١].

وقال الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (١٢٦٨-١٣٣٨هـ) في كتابه «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان»:

(وهنا نكتة مهمة ينبغي التنبه لها، وهي ما ذكره بعض المتكلمين حيث قال: ليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته أن لا يخالف فيه مخالف، وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم يَثْبُت بهم التواتر، وتقوم بهم الحجة، ومَنْ أَمْعَن النظر في هذه المسألة وما شاكلها تَبَيَّن له فَرْط عناية الصحابة بأمر القرآن، وتعجب ممن يستدل بها على خلاف ذلك)[٢].

وقال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (إنْ سَلَّمْنا أن ابن مسعود أنكر المعوذتين وأنكر الفاتحة بل أنكر القرآن كله، فإنَّ إنكاره هذا لا يضرنا في شيء؛ لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن، ولا يرفع العِلم القاطع بثبوته القائم على التواتر. ولم يَقُل أحد في الدنيا: إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالِف. وإلَّا لَأَمْكَن مِن هَدْم كل تواتر،

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٤٣).

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان (ص١٣٠)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، طبعته: دار البشائر الإسلامية- بيروت، تحقيق: أبي غدة.

وإبطال كل عِلْم قام عليه بمجرد أن يخالف فيه مخالِف، ولو لم يَكُنْ في العير ولا في النفير)[1].

المطلب الخامس: بيان أن ابن مسعود ﷺ عَلِم كَوْن الْـمُعَوذتين من القرآن، وقرأ القرآن كاملا على أصحابه بما في ذلك الْـمُعَوذتين:

لقد ثَبَت وصح عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قرأ القرآن كاملًا - بما في ذلك الْـمُعَوذتين - على أصحابه.

وكمثال على ذلك: القراءة المتواترة الثابتة من رواية شعبة «أبو بكر بن عياش» عن عاصم، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وستأتي بعض الروايات في ذلك في نهاية هذا المطلب.

وإليكم بعض تصريحات كبار أئمة الإسلام:

١ - قال الإمام أبو جعفر النحاس (المتوفى ٣٣٨هـ) في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: (حَرْف عبد الله الصحيح أنه موافق لمصحفنا؛ يَدُلك على ذلك أن أبا بكر بن عياش قال: قرأتُ على عاصم، وقرأ عاصم على زِر، وقرأ زِر على عبد الله)[2].

٢ - قال الإمام ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦هـ) في كتابه «المحلى»: (ابن مسعود ..

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٢).

(٢) الناسخ والمنسوخ (ص٤٨٤)، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت، تحقيق: د. محمد عبد السلام، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ.

صحت عنه قراءة عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود، وفيها أُم القرآن والمعوذتان)[١].

٣ – **قال الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «أحكام القرآن»** عن ابن مسعود رضي الله عنه: (قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَرَاجَعَ أَصْحَابَهُ فِي الِاتِّبَاعِ لِمُصْحَفِ عُثْمَانَ وَالْقِرَاءَةِ بِهِ)[٢].

٤ – **قال الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): (لا يصح إسقاط** المعوذتين عن ابن مسعود؛ لأن قراءة بعض السبعة من طريقه، وفيها المعوذتان)[٣].

٥ – **قال الإمام شمس الدين ابن الجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»**: (فذلك مائة وثمانية وعشرون طريقًا لعاصم، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي الضرير، وعلى أبي مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي، وعلى أبي عمرو سعد بن إلياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)[٤]. انتهى

قلتُ: ومن يراجع كُتُب ومؤلفات أئمة القراءات سيجدهم يذكرون أسانيدهم

---

(١) الْـمُحَلَّى (١/ ١٣)، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٦١٢).

(٣) **نقله الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «التحبير في علم التفسير، ص١٤٦»، الناشر: دار العلوم- الرياض.**

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ١٥٥).

التي تلقوا بها القرآن كاملا – بما في ذلك الـمُعَوذتين – عن ابن مسعود رضي الله عنه، وخاصة رواية أبي بكر بن عياش «شعبة» عن عاصم، عن زر بن حُبَيْش، عن ابن مسعود ﷺ.

٦ – قال عبد العلي نظام الدين الأنصاري (المتوفى ١٢٢٥هـ)- وهو من علماء أصول الفقه – في كتابه «فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت» في أصول الفقه: (قد بَيَّن ابن حزم أنه صح قراءة عاصم عن زِر عنه.

سَنَد عاصم هكذا: أنه قرأ على أبى عبد الرحمن عبد الله بن حبيب، وقرأ على أبى مريم زر بن حبيش الأسدي، وعلى سعيد بن عياش الشيباني، وقرأ هؤلاء على عبد الله بن مسعود ..

فقد ظهر بهذا السند الصحيح الذي اتفق على صحته الأُمة أن ابن مسعود أقرأ أصحابه المذكورين قراءة عاصم وفيها المعوذتان والفاتحة.

ثم اعْلَم أن سند حمزة أيضًا ينتهي إلى ابن مسعود، وفي قراءته أيضا المعوذتان والفاتحة.

وسَنَدُه: أنه قرأ على الأعمش أبى محمد سليمان بن مهران، وأخذ الأعمش عن يحيى بن وثاب، وأخذ يحيى عن علقمة والأسود وعبيد بن نضلة الخزاعي وزِر بن حبيش وأبى عبد الرحمن السلمى، وَهُمْ أخذوا عن ابن مسعود ..

واعْلَم أيضًا أن سند الكسائي ينتهي إلى ابن مسعود؛ لأنه قرأ على حمزة، ومِثْله ينتهي سَنَد خَلَف الذي من العشرة إلى ابن مسعود؛ فانه قرأ على سليم، وهو على حمزة.

وإسناد القُرَّاء العشرة أصح الأسانيد بإجماع الأُمَّة وتَلَقِّي الأُمَّة له بقبولها، وقد ثبت بالأسانيد الصحاح أن قراءة عاصم وقراءة حمزة وقراءة الكسائي وقراءة خلف كُلُّها تنتهي إلى ابن مسعود، وفي هذه القراءات المعوذتان والفاتحة جزء من القرآن، وداخل فيه؛ فنسبة إنكار كونها من القرآن إليه غلط فاحش.

ومن أسند الإنكار إلى ابن مسعود فلا يعبأ بسنده عند معارضة هذه الأسانيد الصحيحة بالإجماع، والمتلقاة بالقبول عند العلماء الكرام، بل والأُمَّة كلها كافَّة؛ فظهر أن نسبة الإنكار إلى ابن مسعود باطل)[1].

٧ - **قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»:** (قراءة عاصم عن ابن مسعود ثَبَتَ فيها المعوذتان والفاتحة وهي صحيحة، ونَقْلُها عن ابن مسعود صحيح)[2].

وقال أيضًا: (ونزيدك هنا في توهين هذه الشبهة أمورًا:

أولها: أن عاصمًا - وهو أحد القراء السبعة - قرأ القرآن كله وفيه المعوذتان بأسانيد صحيحة، بعضها يرجع إلى ابن مسعود نفسه. ذلك أن عاصمًا قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب، وقرأ على أبي مريم زر بن حبيش الأسدي، وعلى سعيد بن عياش الشيباني، وقرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه ..

ثانيها: أن حمزة - وهو من القراء السبعة أيضًا - قرأ القرآن كله بأسانيده

---

(١) فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبوت (٢/ ١٠)، الناشر: دار الفكر - بيروت، مطبوع بحاشية «المستصفى» للغزالي.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٢).

الصحيحة - وفيه المعوذتان - عن ابن مسعود نفسه ..

ثالثها: أن الكسائي قرأ القرآن - وفيه المعوذتان - بسنده إلى ابن مسعود أيضًا؛ ذلك أنه قرأ على حمزة الذي انتهى بين يديك سنده إلى ابن مسعود من طريقين.

رابعها: أن خَلَفًا يقرأ المعوذتين - في ضمن القرآن الكريم - بسنده إلى ابن مسعود أيضًا ..

وهذه القراءات كلها التي رُوِيَتْ بأصح الأسانيد وبإجماع الأمة - فيها المعوذتان والفاتحة ..

فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة - مَحْض افتراء عليه ..

وقيل: إنه لم يكن يعلم أول الأمر .. بل كان يفهم أنهما رقية يعوذ بهما الرسول الحسن والحسين .. ثم عَلِم بعد ذلك قرآنيتهما. ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما. كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض، وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا)[1].

وأخيرًا:

فيما يلي نذكر لكم عدة أمثلة لتطمئن قلوبكم، وفي بعض هذه الأمثلة سنذكر بداية الإسناد ثم نحذف بقيته؛ لكي لا نُطيل عليكم بِذِكْر أسماء الرواة؛ لأن الهدف هو بيان أن أئمة القراءات يذكرون في كُتُبهم أسانيدهم التي تلقوا بها القرآن كاملًا

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٢٦-٣٢٧).

عن ابن مسعود رضي الله عنه:

المثال الأول:

قال الإمام أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ) في كتابه «السبعة – في القراءات»: (عاصم بن أبي النجود: وكان أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن، وعَرَض على زِر بن حبيش، فيما حدثني به عبد الله بن محمد بن شاكر، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: قال لي عاصم:

«.. كنتُ أَرْجِع مِن عند أبي عبد الرحمن، فَأَعْرِضُ على زِرِّ بن حُبَيْش، وكان زِر قد قَرَأَ على عبد الله».

قال أبو بكر بن عياش: فقلتُ لعاصم: لقد اسْتَوْثَقْتَ.

وكان عاصم متقدِّمًا في زمانه، مشهورًا بالفصاحة، معروفًا بالإتقان)[1]. انتهى كلام الإمام ابن مجاهد.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى أبي بكر بن عياش، وإليكم بيان أحوال الرواة:

١ – عبد الله بن محمد بن شاكر: صدوق ثقة[2].

---

(١) السبعة (ص٧٠)، الناشر: دار المعارف - مصر، تحقيق: شوقي ضيف.

(٢) قال ابن حبان في كتابه «الثقات، ٨/ ٣٦٦»: (عبد الله بن محمد بن شاكر .. مستقيم الحديث).

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد، ١٠/ ٨٢»: (عبد الله بن محمد بن شاكر..قال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعت منه مع أبي، وهو صدوق». وقال الدارقطني: «هو صدوق ثقة»).

٢ - يحيى بن آدم: ثقة حافظ فاضل[١].

المثال الثاني:

روى الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) - بإسناده - في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع» عن حفص أنه قال: (قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أَقْرَأْتُك بها، فهي القراءة التي قرأتُ بها على أبي عبد الرحمن، عن علي بن أبي طالب. وما كان من القراءة التي أَقْرَأْتُ بها أبا بكر بن عياش، فهي القراءة التي كنت أَعْرِضُها على زِرِّ بن حُبَيْش، عن عبد الله بن مسعود)[٢].

المثال الثالث:

قال الإمام أبو الحسن بن غَلْبُون الـمُقْرِئ (المتوفى ٣٩٩هـ) في كتابه «التذكرة في القراءات الثمان» وهو يذكر أسانيده في القراءات التي تلقاها عن أئمة القراءات:

(وأما رواية أبي بكر - شُعْبَة بن عياش - من طريق يوسف الأعشى: فحدثني علي بن أحمد .. عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم ..

وأخبرني إبراهيم بن أحمد .. عن أبي بكر، عن عاصم بذلك، من أَوَّل القرآن إلى آخره ..

وقرأتُ أنا بهذه الرواية القرآن كُلَّه على أَبِي ..

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٨٧»: (يحيى بن آدم بن سليمان .. ثقة حافظ فاضل .. مات سنة ثلاث ومائتين).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (ص٢٠٢) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف.

وما كان من قراءة أبي بكر بن عياش – في روايته عن عاصم – فهي رواية عاصم، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن عبد الله بن مسعود)[1]. انتهى

قلتُ: ذَكر إسناده إلى أبي بكر بن عياش عن عاصم، وصَرَّح بأنها تنتهي إلى زر بن حبيش، عن ابن مسعود، وصرح بأنه قرأ بها القرآن كُله من أوله إلى آخره.

ورواية أبي بكر بن عياش عن عاصم هذه قد قال عنها الإمام أبو بكر الأصبهاني (٢٩٥-٣٨١هـ) في كتابه «المبسوط في القراءات العشر»:

(هذه أَجَلُّ الروايات وأَعَزُّها وأَحْسَنُها وأَصَحُّها وأَثْبَتُها عن عاصم؛ لأنه لا خِلَاف أن أجل من قرأ عن عاصم وأخذ عنه وروى قراءته أبو بكر بن عياش، وأَجَلُّ مَنْ قرأ على أبي بكر وأخذ عنه وأضبطهم وأحفظهم وأتقنهم لقراءته يوسف الأعشى)[2].

المثال الرابع:

وها هو الإمام أبو جعفر الأنصاري (٤٩١-٥٤٠هـ) الشهير بـ «ابن الباذِش» يقول في كتابه «الإقناع في القراءات السبع»:

(عاصم .. روى عنه القراءة والحديث خَلْق كثير، تَصَدَّى للإقراء .. سنة ثلاث

---

(١) التذكرة في القراءات الثمان (ص٣٤-٣٧)، تأليف: أبي الحسن طاهر بن غلبون، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى- كلية اللغة العربية- السعودية، إعداد: أيمن رشدي سويد، إشراف: د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح شلبي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٢) المبسوط في القراءات العشر (ص٤٤)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، تحقيق: سبيع.

وسبعين .. راوِيَاه: أبو بكر؛ وهو أبو بكر بن عياش .. وحَفْص ..

أما رواية أبي بكر: فقرأتُ بها القرآن كُلَّه على أَبِي، وأخبرني أنه قرأ على ..

وقرأتُ بها على عياش، وأخبرني أنه قرأ على ..

وقرأتُ بها القرآن كله على أبي الحسن بن شريح، وأخبرني أنه قرأ بها على ..

وقرأتُ بها القرآن كله على أبي القاسم شيخنا، وأخبرني أنه قرأ بها القرآن كله على .. عن أبي بكر بن عياش.

وقرأتُ بها القرآن كله على أبي القاسم فَضْل الله بن محمد بن وَهْب الله الأنصاري المقرئ، وأخبرني أنه قرأ بها على .. عن أبي بكر، وقرأ أبو بكر عن عاصم..

وقرأ عاصم أيضًا على أبي مريم زر بن حُبَيْش الأسدي، وقرأ زر على ابن مسعود)(١).

وهذا الذي ذكره ابن الباذش إنما هو عدد قليل جدًّا من الأسانيد التي قرأ بها القرآن كله برواية أبي بكر بن عياش «شعبة» عن عاصم، عن زر بن حُبَيْش، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

فقد قال ابن الباذش في كتابه «الإقناع في القراءات السبع»: (كتابي هذا ليس بكتاب طُرُق، وسأضع إن شاء الله كتابًا يشتمل الطُرُق التي قرأت بها تلاوة،

---

(١) الإقناع في القراءات السبع (ص٧٠-٧٥)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

ومَبْلغها ثلاثمائة طريق)[١].

الخلاصة:

ابن مسعود ﷺ عَلِم كَوْن الْـمُعَوذتَين من القرآن، وقرأ القرآن كاملًا على أصحابه بما في ذلك الْـمُعَوذتين؛ لأنه قد ثَبَت وصح عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قرأ القرآن كاملا - بما في ذلك الْـمُعَوذتين - على أصحابه، ونُقِل ذلك إلينا نَقْلًا متواترًا يقينيًّا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) الإقناع في القراءات السبع (ص٧٤).

المبحث الثالث

هل قَرَّر ابن عباس أن قراءة ابن مسعود توافق العَرْضَة الأخيرة دُون قراءة زَيْد ؟

رُوِيَت رواية ضعيفة مُنْكَرة؛ فيها يُقرر ابن عباس ﷺ أن قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ توافق العرضة الأخيرة؛ دون قراءة زيد بن ثابت رضي الله عنه. والكلام هنا في مطلبين:

المطلب الأول: ذِكْر ثلاثة أسانيد لهذه الرواية الضعيفة المُنْكَرة.

المطلب الثاني: بيان ضعف أسانيد هذه الرواية وتهالكها، وفساد الاستدلال بها.

المطلب الثالث: بيان أن هذه رواية منكرة؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: ذِكْر ثلاثة أسانيد لهذه الرواية الضعيفة:

جاء في «مُسند أحمد»: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ كَانَتْ أَخِيرًا: قِرَاءَةُ عَبْدِ الله، أَوْ قِرَاءَةُ زَيْدٍ ؟ قُلْنَا: قِرَاءَةُ زَيْدٍ.

قَالَ: لَا، إِلَّا أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى جِبْرِيلَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عَرَضَهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَتْ آخِرَ الْقِرَاءَةِ قِرَاءَةُ عَبْدِ

الله)[١].

وجاء في «مُسند أحمد» أيضا: (.. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَعُدُّونَ أَوَّلَ ؟ قَالُوا: قِرَاءَةَ عَبْدِ الله.

قَالَ: لَا، بَلْ هِيَ الْآخِرَةُ، كَانَ يُعْرَضُ الْقُرْآنُ عَلَى رسول الله ﷺ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، عُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، فَشَهِدَهُ عَبْدُ الله، فَعَلِمَ مَا نُسِخَ مِنْهُ وَمَا بُدِّلَ)[٢].

وجاء في «المعجم الكبير» للطبراني: (.. حدثنا سُفْيَانُ بن بِشْرٍ، حدثنا شَرِيكٌ (فيه كلام)، عَنْ عَاصِمٍ (فيه كلام)، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَقْرَأُ ؟ ..)[٣].

قلتُ: هذه ثلاثة طُرُق لهذه الرواية الضعيفة.

الطريق الأول: إبراهيم بن المهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه.

الطريق الثاني: الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

الطريق الثالث: سُفْيَانُ بن بِشْرٍ، عن شَرِيك، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عن ابْن عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

---

(١) مُسند أحمد (١/ ٢٧٥، حديث رقم:٢٤٩٣)، الناشر: مؤسسة قرطبة– مصر.

(٢) مُسند أحمد (١/ ٣٦٢، حديث رقم:٣٤٢٢).

(٣) المعجم الكبير (١٢/ ١٠٣)، تأليف: سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٤هـ– ١٩٨٣م.

والأسانيد الثلاثة مظلمة ضعيفة، لا تصح كما سيأتي في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بيان ضعف أسانيد هذه الرواية وتهالكها، وفساد الاستدلال بها:

سنكتفي بذكر عِلة واحدة لكل طريق؛ لبيان تهالك هذه الطُرُق، وفساد الاستدلال بها:

الطريق الأول:

إبراهيم بن المهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه.

فالذي حكى هذه الرواية هو إبراهيم بن المهاجر، وقد حذر بعض كبار أئمة الحديث - على مدار التاريخ الإسلامي - من رواياته وحكاياته، ومن هؤلاء الأئمة من كان مُعاصرا له؛ كالإمام شعبة (المتوفى ١٦٠هـ) والإمام يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ)، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - جاء في «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني»: (قُلتُ: فإبراهيم المهاجر؟ فقال: ضَعَّفوه، تَكَلَّم فيه يحيى القطان وغَيْرُه.

قُلتُ: بِحُجة؟

قال: بَلَى؛ حَدَّثَ بأحاديث لا يُتابَع عليها، قد غَمَزَه شُعْبة أيضا)[1].

---

(١) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص١٨٠)، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، تحقيق: د. موفق عبد الله، الطبعة: الأولى/ ١٩٨٤م.

٢ - وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب .. لا يُحْتج بحديثهم.

قلت لأبي: ما معنى لا يُحْتج بحديثهم؟

قال: كانوا قوما لا يحفظون؛ فَيُحَدثون بما لا يحفظون؛ فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت)(١)

٣ - قال الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ) في كتابه «المجروحين»: (إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي .. كثير الخطأ، تُستحب مجانبة ما انفرد من الروايات .. لكثرة ما يأتي من المقلوبات)(٢).

٤ - قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: «قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة! يعني مناكير. فقال: لم يُؤْت منه، أُتِيَ منهما».

قلتُ: وهو كما قال ابن معين)(٣). انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

٥ - قال الشيخ الألباني (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ) في كتابه «سلسلة الأحاديث

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٢)، تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.

(٢) المجروحين (١/ ١٠٢)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/ ٣٩٠).

الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم ٤٨٥٢» في أحد الأحاديث:

(هذا إسناد ضعيف؛ إبراهيم بن مهاجر - وهو البجلي - ضعيف؛ لسوء حفظه .. وفي ترجمته ساق له الذهبي هذا الحديث مُشِيرا إلى أنه من مُنْكَراته).

الطريق الثاني:

الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

والأعمش مدلس، أي أنه مشهور بأنه يخفي الراوي الذي حكى له الحكاية ولا يُصرح باسمه.

ففي هذا الإسناد قال الأعمش: (عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ)، ولم يَقُل: (سمعت أبا ظَبْيَانَ)، فهو لم يُصرح بالسماع من أَبِي ظَبْيَانَ، وإنما عنعن؛ يعني قال: (عن أَبِي ظَبْيَانَ).

والتدليس هنا هو أن الأعمش لم يسمع بنفسه هذه الحكاية من أَبِي ظَبْيَانَ، وإنما هناك واسطة بينهما، لكن الأعمش لا يذكر هذه الواسطة التي بينه وبين أَبِي ظَبْيَانَ، يعني يُخفي اسم الراوي الذي نقل له هذه الرواية عن أَبِي ظَبْيَانَ.

فيكون قول الأعمش: «عن أَبِي ظَبْيَانَ» معناه: بَلَغَني عن أَبِي ظَبْيَانَ.

وفي حال التدليس ستكون الواسطة مجهولة، فتكون الحكاية مجهولة المصدر، وبذلك يحتمل أن يكون مَصْدَرها رجُلًا كذابًا.

لذلك فإن المقرَّر في علم أصول الحديث هو أن المدلس لا تُقبل روايته إذا قال: «عن»، فتكون روايته معلولة ولا تصح.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» في علوم

الحديث: (عَنْعَنَة المدلس عِلة في الخبر)[١]

وقال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم »: (المدلس لا يُحْتَج مِنْ حديثه إلا بما قال فيه: «حدثنا» أو غَيْره من الألفاظ المُبَيِّنَة لسماعه)[٢].

قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: «سليمان بن مهران الأعمش الإمام مشهور بالتدليس مكثر منه»[٣].

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ) **في كتابه «المدلسين»:** (سليمان الأعمش مشهور بالتدليس)[٤].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»:

(الأعمش .. ما نَقَموا عليه إلا التدليس ..

ابن المبارك يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش ..

وقال جرير بن عبد الحميد: سمعت مغيرة يقول: «أهْلَك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا». كأنه عنى الراوية عمن جاء، وإلا فالأعمش عدل صادق

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٧).

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص٢٢٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (١٨٨).

(٤) المدلسين (ص٥٥)، تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء، المحقق: د.رفعت فوزي، د. نافذ حسين حماد، الطبعة: الأولى/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ثبت صاحب سُنة وقرآن، يُحْسِن الظن بمن يُحَدثه ويروي عنه، ولا يمكننا أن نَقْطَع عليه بأنه عَلِم ضَعْف ذلك الذي يدلسه؛ فإن هذا حرام ..

وهو يُدَلس، وربما دَلس عن ضعيف ولا يَدْرِي به)[١].

تنبيه:

من الممكن أن يكون الواسطة بين الأعمش وأبي ظبيان هو إبراهيم بن مهاجر، فإبراهيم بن مهاجر من شيوخ الأعمش، وجميعهم من الكوفة؛ فيكون إبراهيم بن مهاجر هو مصدر هذه الحكاية، وقد ذكرنا – عند الكلام على الطريق الأول – تحذيرات بعض كبار أئمة الحديث من روايات إبراهيم هذا، بل وحذر منه بعض أئمة الحديث الذين كانوا معاصرين له؛ كشعبة ويحيى القطان.

الطريق الثالث:

سُفْيَانُ بن بِشْرٍ، عن شَرِيك، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عن ابْن عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

هذه الحكاية مجهولة الـمَصْدَر؛ لأن الذي حكاها هو سُفْيَانُ بن بِشْرٍ، وسفيان هذا مجهول، لا يُعْرَف.

قال الإمام ابن القطان الفاسي (٥٦٢ – ٦٢٨هـ) في كتابه «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: «سفيان بن بشر .. غير معروف الحال)[٢].

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٥)، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي معوض – عادل عبد الموجود.

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٢١٤)، تأليف: ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد، الناشر: دار طيبة – الرياض، تحقيق: د. الحسين سعيد، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

وقال الإمام نور الدين الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ) في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (سفيان بن بشر .. لم أعْرفه)[1].

وقال الشيخ الألباني في كتابه «إرواء الغليل، رقم: ٩٤٣»: (قال ابن الملقن في «الخلاصة، ٢/ ١٠١» في سفيان بن بشر: «وهو غير معروف الحال» .. هذا هو صفة المجهول).

وقال الشيخ الألباني أيضًا في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم: ٦٩٦»: (سفيان بن بشر .. في عدَاد المجهولين).

الخلاصة:

مما سبق يتضح لنا أن هذا الرواية لَمْ تُنْقَل من طريق موثوق به، فهي رواية غير صحيحة.

المطلب الثالث: بيان أن هذه رواية منكرة؛ تخالف الروايات الصحيحة:

جَمْع القرآن الذي قام به زيد بن ثابت كان في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - وقد مات أبو بكر ﷺ عام ١٣هـ.

وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ على الذي جمعه زيد بن ثابت في خلافة أبي بكر، وهو الذي تم نسخه في خلافة عثمان عام ٢٥هـ، ولا شك أن هذا الجمع كان على وَفْق العرضة الأخيرة.

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ١٣٠)، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٢ هـ.

وقد ثبت في «صحيح البخاري»: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ؛ فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ)[1].

فكيف يزعم زاعم أن قراءة زيد بن ثابت ﷺ تخالف العرضة الأخيرة؟!!!

فهذه رواية ضعيفة باطلة مُنْكَرة؛ تخالفها الروايات الصحيحة الثابتة.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٣٤٠، حديث رقم:٧١٩١)، الناشر: المكتبة السلفية.

الباب الخامس

النَّسْخ في القرآن الكريم والْحِكْمَة فِيه وبَيَان فَسَاد شُبهات النَصارى حَوْله

سيقتصر الكلام في النسخ - في هذا الكتاب - على عَشْرة مباحث:

المبحث الأول: بيان أصْل معنى النسخ في لغة العرب.

المبحث الثاني: بيان معنى النسخ عند علماء المسلمين.

المبحث الثالث: بيان أنواع النسخ.

المبحث الرابع: بيان الحِكْمة من نَسْخ بعض الأحكام الشرعية عموما.

المبحث الخامس: بيان الحِكْمة من نَسْخ الْحُكْم مع بقاء تلاوة الآية.

المبحث السادس: بيان الحِكْمة من نَسْخ تلاوة بعض الآيات.

المبحث السابع: كلمات مهمة جدا للإمام الشاطبي في موضوع النسخ.

المبحث الثامن: بيان وقوع النَّسْخ في شريعة مَن أَنْكَر النَّسْخ.

المبحث التاسع: بيان أن اليهود والنصارى هُم الذين وصفوا الله - في كتابهم - بأقبح الأوصاف، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

المبحث العاشر: بيان أنه عند نَسْخ آية لا يُشْتَرَط أن يأتي الله بآية ناسخة.

وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول

بيان أَصْل معنى النَّسْخ في لُغَة العَرَب

جاء في «لسان العرب»: (النَّسْخ: إِبطال الشيء وإِقامة آخر مقامه، وفي التنزيل: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، والآية الثانية ناسخة، والأُولى منسوخة .. النسخ: تبديل الشيء من الشيء وهو غيره)[1].

وقال الإمام ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥هـ) في كتابه «مقاييس اللغة»: («نسخ» النون والسين والخاء أصلٌ واحد .. قال قوم: .. رَفْعُ شيءٍ وإثباتُ غيرِهِ مكانَه.

وقال آخرون: .. تحويلُ شيءٍ إلى شيءٍ ..

والنَّسْخ: أمرٌ كان يُعمَل به من قبلُ ثم يُنسَخ بحادثٍ غيرِهِ، كالآية ينزل فيها أمرٌ ثم تُنسَخ بآيةٍ أخرى. وكُلُّ شيءٍ خَلَفَ شيئًا فقد انتَسخَه)[2].

---

(١) لسان العرب (٣/ ٦١).

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ٤٢٤).

المبحث الثاني

بيان مَعْنَى النسخ عند علماء المسلمين

عَرَّفه جمهور الفقهاء بأنه: «بَيَان انتهاء مُدة الْحُكْم الشرعي، مع التأخر عن زَمَنِه»[١].

أي أن الله تعالى يشرع حكما لعباده في ظروف معينة، ثم بعد زمن يُبين الله لهم أن مدة العمل بهذا الحكم قد انتهت.

وعرفه جمهور علماء أصول الفقه بأنه: «رَفْع الْحُكْم الشرعي بدليل شرعي مُتَأَخر»[٢].

ولا نُريد شَغْل ذهن القارئ بالفرق الدقيق بين العبارتين، فيكفي وضوح المعنى.

---

(١) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه (٦/ ٢٩٧٩)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين - د. عوض القرني- د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٠م.

(٢) مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه مع شرح العضد وحاشية التفتازاني (٢/ ١٨٥)، تأليف: جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب، الناشر: عباس أحمد الباز- مكة المكرمة، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

المبحث الثالث

بيان أنواع النسخ

قال سيف الدين الآمدي في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»: (اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم، وبالعكس، ونسخهما معا)[١].

وقال الإمام ابن مفلح في كتابه في أصول الفقه: (يجوز نسخ التلاوة دون الحكم، وعَكْسه عند العلماء)[٢].

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه «المحصول» في أصول الفقه : (يجوز نسخ الحكم مع بقاء التلاوة إجماعًا)[٣].

وقال المجد ابن تيمية: (يجوز نسخ الحكم مع بقاء التلاوة، وهذا بالإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم)[٤].

المقصود بـ «نَسْخ التلاوة»: أن الله تعالى يَنْسَخ الآية من حيث التلاوة؛ فلا تُكْتَب

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ١٥٤)، تأليف: علي بن محمد الآمدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٤هـ.

(٢) أصول الفقه لابن مفلح (٣/ ١١٣٩)، تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٩م.

(٣) المحصول (ص١٤٦)، الناشر: دار البيارق.

(٤) الْـمُسَودة في أصول الفقه (ص١٧٨)، تأليف: آل تيمية، الناشر: مطبعة المدني - مصر.

في المصحف، ولا يُصَلى بها، ولا يُتَعَبد بتلاوتها.

والمقصود بـ «نَسْخ الْحُكْم»: أن الله تعالى يُبَين لعباده أن مُدة العمل بالحكم الشرعي – الذي شرعه قبل ذلك – قد انتهت.

ويتضح من ذلك وجود ثلاثة أنواع من النسخ:

النوع الأول: نَسْخ الْحُكْم والتلاوة معا:

مثال: ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ: (أَنَّ رِعْلًا وَذَكْوَانَ وَعُصَيَّةَ .. اسْتَمَدُّوا رسول الله ﷺ عَلَى عَدُوٍّ؛ فَأَمَدَّهُمْ بِسَبْعِينَ مِن الْأَنْصَارِ .. حَتَّى كَانُوا بِبِئْرِ مَعُونَةَ قَتَلُوهُمْ وَغَدَرُوا بِهِمْ .. فَقَرَأْنَا فِيهِمْ قُرْآنًا، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ رُفِعَ: «بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا أَنَّا لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا»)[1].

وفي «صحيح البخاري» أيضا عن قتادة بلفظ: (وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّهُمْ قَرَءُوا بِهِمْ قُرْآنًا .. ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ)[2].

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (« فَقَرَأْنَا فِيهِمْ قُرْآنًا ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ» أَي: الْقُرْآنَ «رُفِعَ» أَيْ: نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ .. وَرَوَاهُ أَحْمَد عَنْ غُنْدَر عَنْ شُعْبَةَ بِلَفْظِ: «ثُمَّ نُسِخَ ذَلِك»)[3].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٥٠٠، حديث رقم: ٣٨٦٢).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ١١١٥، حديث رقم: ٢٨٩٩).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٧/ ٣٨٧).

النوع الثاني: نَسْخ التلاوة مع بقاء الْحُكْم:

فالآية لا تُكْتَب في المصحف، ولا يُصَلى بها، ولا يُتَعَبد بتلاوتها؛ لكن الْحُكْم الذي دلت عليه الآية ما زال يُعْمل به.

مثال: : ثَبَتَ في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» - واللفظ للبخاري-: (فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ ... ثُمَّ قَالَ: .. إِنَّ الله بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ الله آيَةُ الرَّجْمِ؛ فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رسول الله ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «وَالله مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ الله»؛ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ الله حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ[1] مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَو الِاعْتِرَافُ)[2].

قال الإمام النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (هَذَا مِمَّا نُسِخَ لَفْظه وَبَقِيَ حُكْمه .. وَفِي تَرْك الصَّحَابَة كِتَابَة هَذِهِ الْآيَة دَلَالَة ظَاهِرَة أَنَّ الْمَنْسُوخ لَا يُكْتَب فِي الْمُصْحَف)[3].

وقال الإمام أبو العباس القرطبي في كتابه «الْمُفْهِمْ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ

---

(١) قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (قَوْله: «إِذَا أَحْصَنَ» أَيْ كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا قَدْ تَزَوَّجَ حُرَّة تَزْوِيجًا صَحِيحًا وَجَامَعَهَا).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ٢٥٠٤، حديث رقم:٦٤٤٢).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١١/ ١٩١)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية- ١٣٩٢هـ.

مُسْلِمْ»: (هذا نصٌّ من عمر ﷺ على أنَّ هذا كان قرآنًا يُتلى. وفي آخره ما يدلُّ على أنَّه نُسخ كَونُها من القرآن ، وبقي حُكْمُها معمولًا به ، وهو الرَّجم . وقال ذلك عمر بمحضرِ الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ . وفي مَعْدن الوحي ، وشاعت هذه الخطبة في المسلمين ، وتناقلها الرُّكبان ، ولم يسمع في الصحابة ولا فيمن بعدهم من أنكر شيئًا مِمَّا قاله عمر ، ولا راجعه في حياته ولا بعد موته ، فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة هذا النوع من النسخ؛ وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، ولا يلتفت لخلاف من تأخر زمانه ، وقَل علمه في ذلك .

وقد بيَّنا في الأصول : أن النسخ على ثلاثة أضرب : نسخ التلاوة ، ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة ، ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم ..

وقوله : «فأخشى إن طال زمان أن يقول قائل : ما نجدُ الرَّجم في كتاب الله فيضلُّوا بترك فريضةٍ أنزلها الله تعالى» ؛ هذا الذى توقعه عمر قد وقع بعده للخوارج .. فإنَّهم أنْكَرُوا الرَّجم ، فهم ضالون بشهادة عمر ﷺ)[1].

النوع الثالث: نَسْخ الـحُكْم مع بقاء التلاوة:

فالآية تظل مكتوبة في المصحف، ونتعبد بتلاوتها في الصلاة وفي غير الصلاة، لكن الـحُكْم الذي دلت عليه الآية قد انتهى وقت العمل به.

وقد ذكر جماعة من كبار العلماء مثالا على ذلك: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ

(١) المُفهِمْ لِمَا أشكلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ مُسْلِمْ (٥/ ٨٥-٨٦)، الناشر: دار ابن كثير.

تَجِدُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ «المجادلة:١٢».

قال الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في تفسيره: (يَقُول تَعَالَى ذِكْرُه : يَا أَيّهَا الَّذِينَ صَدَّقُوا الله وَرَسُوله ، إِذَا نَاجَيْتُمْ رسول الله ، فَقَدِّمُوا أَمَام نَجْوَاكُمْ صَدَقَة تَتَصَدَّقُونَ بِهَا عَلَى أَهْل الْمَسْكَنَة وَالْحَاجَة)[1].

ثم أنزل الله تعالى: ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ ﴾«المجادلة:١٣».

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (أَيْ: أَخفتُمْ مِن اِسْتِمْرَار هَذَا الْحُكْم عَلَيْكُمْ مِنْ وُجُوب الصَّدَقَة قَبْل مُنَاجَاة الرَّسُول؟ .. فَنَسَخَ وُجُوب ذَلِكَ عَنْهُمْ)[2].

(١) تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٨/ ١٩)، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٢٧).

المبحث الرابع

بيان الحِكْمة مِن نَسْخ بعض الأحكام الشرعية

الحكمة ظاهرة لكل عاقل، فلا يُنْكِر عاقل أن الأحوال والحاجات تتغير بمرور الزمن، فقد يتعرض العباد لظروف وأحوال معينة، فيكون حُكْم معين هو المناسب لهذه الأحوال وفيه الخير لهم، ثم تتبدل هذه الأحوال وتتغير، فيكون حُكْم آخر هو المناسب لهذه الأحوال الجديدة؛ لأنه هو الذي يحقق الخير في مثل هذه الأحوال.

وهذا شيء يُدْرِكه كل عاقل، وواقع في حياتنا وفي تصرفاتنا، ولنذكر مثالين لتوضيح ذلك من واقع حياتنا:

المثال الأول: الْـمُدرس يعطي الطالب مسائل مبسطة في بداية التعلم، ثم حين يتقدم مستوى الطالب فإن المدرس يُعطيه مسائل أعلى من حيث درجة الصعوبة، وهكذا نجد الْـمُدرس الكُفْء هو الذي يتدرج في مستوى المسائل بما يناسب تدرج مستوى الطالب، فكل مرحلة لها مسائلها التي تناسبها، و الْـمُدرس الذي لا يُراعي ذلك التدرج - لا يَصْلُح أن يكون مُدَرِّسًا.

المثال الثاني: الطبيب حين يأتيه المريض نجده قد يصف الدواء للمريض هكذا: خُذْ هذا الدواء الذي يُخفض درجة حرارتك؛ لأن حرارتك مرتفعة الآن، ثم عليك التوقف عن أَخْذه حين تصبح حرارتك طبيعية، أما المضاد الحيوي فاستمر في أَخْذه لمدة لا تقل عن سبعة أيام؛ لكي نتأكد من القضاء على الميكروب، ثم توقف

عن أَخْذ المضاد الحيوي بعد هذه المدة؛ لأنه لا حاجة له بعد ذلك؛ ولأن المضاد يضر أجهزة الجسم، ثم بعد ذلك عليك أن تتناول هذا الدواء الْـمُقَوي المحتوي على الفيتامينات والحديد لمدة شهر؛ لأن جسمك ضعيف.

ووجدنا من الأطباء من يَنْهَى المريض عن أَخْذ الْـمُقويات أثناء مرحلة تناول المضاد الحيوي، بينما يسمح للمريض بتناول الْـمُقويات بعد انتهاء مرحلة تناول المضاد الحيوي. كذلك نجده يصف لمريض القلب والسكر الاستمرار على علاج محدد مدى الحياة، وينهاه عن التوقف عنه؛ لأن الخير والمصلحة – في مِثْل حالته – استمرار الدواء مدى الحياة، والتوقف عنه يؤدي إلى أضرار وعواقب وخيمة.

وهكذا نجد الطبيب يحدد لكل مرحلة ما يناسبها من الدواء.

ثم إن الطبيب قد يُـخْبر المريض في الزيارة الأولى بكل مراحل العلاج ، وقد يكتفي في الزيارة الأولى بإخباره بالمرحلة الأولى فقط من العلاج، ثم حين يأتي موعد الاستشارة يُـخْبره ببقية التفاصيل.

فإذا كان هذا هو فِعْل البشر مع نَقْص عِلْمهم وحِكْمتهم، فكيف تخلو من ذلك شريعة الله العليم الحكيم؟!

قال الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) في كتابه «البحر المحيط» في أصول الفقه: (بَيَان الْحِكْمَةِ فِي نَسْخِ الشَّرَائِعِ: .. مِنْهَا : مَا فِيهِ مِنْ حِفْظِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ؛ كَطَبِيبٍ يَأْمُرُ بِدَوَاءٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي بِخِلَافِهِ؛ لِلْمَصْلَحَةِ)[1].

(١) البحر المحيط (٣/ ١٥٦)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمد محمد تامر، الطبعة: الأولى/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

وقال علاء الدين عبد العزيز البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ) في كتابه «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه: (بَيَانُ المُدَّةِ بِالنَّسْخِ مِنْ بَابِ الحِكْمَةِ البَالِغَةِ نِهَايَتَهَا؛ لَا مِنْ بَابِ الْبَدَاءِ[1]؛ لِأَنَّ شَرْعِيَّةَ الْأَحْكَامِ لِمَنَافِعَ تَعُودُ إِلَى الْعِبَادِ .. وَقَدْ يَتَبَدَّلُ المَنْفَعَةُ بِتَبَدُّلِ الْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ، وَلَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ إِلَّا الْعَلِيمُ الخَبِيرُ الحَكِيمُ الْقَدِيرُ جَلَّ جَلَالُهُ؛ فَكَانَ تَبْدِيلُ الحُكْمِ بِنَاءً عَلَى تَبْدِيلِ الْأَحْوَالِ مِنْ بَابِ الحِكْمَةِ لَا مِنْ بَابِ الْبَدَاءِ)[2].

---

(١) قال علاء الدين عبد العزيز البخاري (المتوفى ٧٣٠هـ) في كتابه «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه: (الْبَدَاءَ يَنْشَأُ مِن الجَهْلِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَن الظُّهُورِ بَعْدَ الخَفَاءِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «بَدَا لَهُمْ الْأَمْرُ الْفُلَانِيُّ» إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ خَفَائِه. وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴾ .. أَيْ ظَهَرَ لَهُمْ بَعْدَ الخَفَاءِ، وَتَعَالَى الله عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا).

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/ ٢٤٠)، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الثانية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

المبحث الخامس

بيان الحِكْمة من نَسْخ الْحُكْم مع بقاء تلاوة الآية

قال الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) في كتابه «البرهان في علوم القرآن»: (الضرب الثاني: ما نُسِخ حكمه وبقي تلاوته ..

وهنا سؤال وهو أن يسأل: ما الحكمة في رَفْع الحكم وبقاء التلاوة؟

والجواب من وجهين: أحدهما: أن القرآن كما يُتْلى ليعرف الحكم منه والعمل به، فَيُتْلى لكونه كلام الله تعالى؛ فيثاب عليه، فَتُرِكت التلاوة لهذه الحكمة.

وثانيهما: أن النسخ غالبا يكون للتخفيف؛ فأبقيت التلاوة تذكيرا بالنعمة ورفع المشقة)[1].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٣٩).

المبحث السادس

بيان الحِكْمة من نَسْخ تلاوة بعض الآيات

نذكر حِكمتين:

الحِكمة الأولى:

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ) في كتابه «شرح الأصول من علم الأصول»: (حِكْمَة نَسْخ اللفظ دون الحُكْم: اختبار الأُمة في العمل بما لا يجدون لفظه في القرآن، وتحقيق إيمانهم بما أنزل الله تعالى، عَكْس حال اليهود الذين حاولوا كَتْم نَص الرجْم في التوراة)[1].

قلتُ: فَعَلَى الرغم مِن كَوْن حُكم الرجم مكتوبا في التوراة إلا أن اليهود كتموا هذا الحُكم، وهنا تظهر فضيلة أُمة الإسلام؛ حيث التزموا بحكم الرجم على الرغم من أنه غير مكتوب في المصحف.

وقد سبق ذِكْر قول عمر بن الخطاب ﷺ: (فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «وَالله مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ الله»؛ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله).

فَنَسْخ تلاوة آية الرجم وعدم كتابتها في المصحف مع تصريح عمر أمام الصحابة وإقرارهم له بأن حُكْمه باق - تَظْهر فيه حِكْمة الابتلاء والاختبار للعباد.

---

(١) شرح الأصول من علم الأصول (ص٤١٦)، الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت المصري.

وفي ذلك يقول القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤هـ) في كتابه «إكمال الـمُعْلِم بفوائد مُسْلم»: (وقد كان ما خشي منه عمر ﷺ من تكذيب من كذب بالرجم ، وأَسْقط فرضه من الخوارج والمبتدعة .. وهذه الآية مما نص العلماء أنه مما نُسخ لفظه وبقي معناه، وحُكْمه ثابت .. حِكْمة منه وآية لعباده .

ألا ترى أنه لو كان باقيًا لَفْظُه لَـمْ يجد المبتدع إلى التكذيب بِحُكْمه سبيلًا؟)[1].

الحكمة الثانية:

قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (الشبهة الخامسة ودفعها: يقولون: إن نَسخ التلاوة مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم؛ لأنه من التصرفات التي لا تعقل لها فائدة.

ونَدْفَع هذه الشبهة بجوابين:

أحدهما: أن نَسْخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجردًا من الحكمة، ولا خاليًا من الفائدة حتى يكون عبثًا؛ بل فيه فائدة .. وهي حَصْر القرآن في دائرة محدودة تُيَسر على الأُمة حِفْظه واستظهاره، وتُسَهل على سواد الأمة التحقق فيه وعرفانه، وذلك سُور مُحْكَم وسياج منيع يحمي القرآن من أيدي المتلاعبين فيه بالزيادة أو النقص؛ لأن الكلام إذا شاع وذاع وملأ البقاع ثم حاول أحد تحريفه، سُرْعان ما يُعْرَف .. وبذلك يبقى الأصل سليمًا من التغيير والتبديل مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ

---

(١) إكمال الـمُعْلِم (٥/ ٥٠٧).

نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ «الحجر:٩».

والخلاصة أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نَسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط؛ رُجُوعا بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطَرْدا لعادته في عَرْض فروع الأحكام من الإقلال؛ تيسيرًا لحفظه، وضمانًا لِصَوْنه ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ «البقرة:٢٣٢».

ثانيهما: أنه على فَرْض عدم عِلْمنا بحكمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ، فإن عدم العِلْم بالشيء لا يصلح حُجة على العلم بعدم ذلك الشيء .. ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم أن يصدر لحكمة أو لفائدة نؤمن بها، وإنْ كنا لا نَعْلَمها على التعيين، وكَمْ في الإسلام من أمور تعبدية استأثر الله بعلم حكمتها .. ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾«يوسف:٧٦» ، ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ «الإسراء:٨٥» .

ولا بدع في هذا؛ فَرَب البيت قد يأمر أطفاله بما لا يدركون فائدته؛ لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهُم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته.

والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يعجزون عن إدراك سره وحكمته، على حين أن له في الواقع سِرًّا وحِكْمة، وهُم يُنَفذون أمره، وإن كانوا لا يفهمون سِره وحكمته.

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفي عليهم من أسرار تشريعه، وفيما لم يُذْركوا من فائدة نَسْخ التلاوة دون الـحُكم ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ «النحل:٦٠»). انتهى كلام الشيخ الزرقاني.

المبحث السابع

كلمات مهمة جدًا للإمام الشاطبي في موضوع النَّسْخ

وهذه كلمات مُهِمة جدا قالها الإمام الشاطبي في كتابه «الموافقات» في أصول الشريعة، قال:

(الفصل الثاني في الأحكام والنسخ: ويشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أن القواعد الكلية هي الموضوعة أولًا، والذي نزل بها القرآن على النبي ﷺ بمكة، ثم تبعها أشياء بالمدينة كملت بها تلك القواعد التي وضع أصلها بمكة، وكان أولها الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، ثم تبعه ما هو من الأصول العامة؛ كالصلاة وإنفاق المال وغير ذلك، ونهى عن كل ما هو كفر أو تابع للكفر .. وأمر مع ذلك بمكارم الأخلاق كلها؛ كالعدل والإحسان والوفاء بالعهد وأخذ العفو، والإعراض عن الجاهل، والدفع بالتي هي أحسن، والخوف من الله وحده، والصبر، والشكر، ونحوها، ونهى عن مساوي الأخلاق من الفحشاء والمنكر والبغي، والقول بغير علم، والتطفيف في المكيال والميزان، والفساد في الأرض، والزنى، والقتل، والوأد، وغير ذلك مما كان سائرًا في دين الجاهلية، وإنما كانت الجزئيات المشروعات بمكة قليلة، والأصول الكلية كانت في النزول والتشريع أكثر

ثم لما خرج رسول الله ﷺ إلى المدينة واتسعت خطة الإسلام، كملت هنالك

الأصول الكلية على تدريج؛ كإصلاح ذات البين، والوفاء بالعقود، وتحريم المسكرات، وتحديد الحدود التي تحفظ الأمور الضرورية، وما يكملها ويحسنها، ورفع الحرج بالتخفيفات والرُّخَص، وما أَشْبه ذلك كُله تكميل للأصول الكلية.

فالنسخ إنما وقع معظمه بالمدينة؛ لِـمَا اقتضته الحكمة الإلهية في تمهيد الأحكام.

وتأمل كيف تجد معظم النسخ إنما هو لما كان فيه تأنيس أوَّلًا للقريب العهد بالإسلام، واستئلاف لهم؛ مثل: كَوْن الصلاة كانت صلاتين ثم صارت خمسًا، وكَوْن إنفاق المال مطلقًا بحسب الخيرة في الجملة، ثم صار محدودًا..

المسألة الثانية: لَـمَّا تَقَرر أن المنزل بمكة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية والقواعد الأصولية في الدين على غالب الأمر، اقتضَى ذلك أن النسخ فيها قليل لا كثير؛ لأن النسخ لا يكون في الكليات.

ويدل على ذلك الاستقراء التام، وأن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وجميع ذلك لم ينسخ منه شيء بل إنما أتى بالمدينة ما يقويها ويحكمها ويحصنها وإذا كان كذلك لم يَثْبُت نَسخ لِكُلي ألْبَتَّة، ومن استقرى كتب الناسخ والمنسوخ تحقق هذا المعنى، فإنما يكون النسخ في الجزئيات منها والجزئيات المكية قليلة)[1].

وقال الإمام الشاطبي أيضًا: (خطة الإسلام لَـمَّا اتسعت، ودخل الناس في دين الله أفواجًا ربما وقعت بينهم مشاحات في المعاملات .. أو عرضت لهم خصوصيات

(١) الموافقات (٣/ ١٠٥).

ضرورات تقتضي أحكامًا خاصة، أو بَدت من بعضهم فلتات في مخالفة المشروعات وارتكاب الممنوعات، فاحتاجوا عند ذلك إلى حدود تقتضيها تلك العوارض الطارئة ومشروعات تكمل لهم تلك المقدمات، وتقييدات تفصل لهم بين الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات، إذْ كان أكثرها جزئيات لا تستقل بإدراكها العقول السليمة .. فأنزل الله تعالى ما يبين لهم كل ما احتاجوا إليه بغاية البيان تارة القرآن، وتارة بالسُّنَّة فتفصلت تلك المجملات المكية، وتبينت تلك المحتملات، وقيدت تلك المطلقات، وخصصت بالنسخ أو غيره تلك العمومات؛ ليكون ذلك الباقي المحكم قانونا مطردًا، وأصلا مستنًّا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وليكون ذلك تمامًا لتلك الكليات المقدمة، وبناء على تلك الأصول المحكمة فضلا من الله ونعمة، فالأصول الأول باقية لم تتبدل ولم تنسخ؛ لأنها في عامة الأمر كليات ضروريات .. فكملت جملة الشريعة والحمد لله .. فقال الله تعالى عند ذلك اليوم: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ «المائدة:٣»)[١].

---

(١) الموافقات (٤/ ٢٣٤).

المبحث الثامن

بيان وقوع النَّسْخ في شريعة مَن أَنْكَر النَّسْخ

تَغَيُّر أحكام الله تعالى بِتَغَيُّر الأزمنة والأحوال يُقِرُّ به هؤلاء الذين أَنْكَروا النسخ، وكَوْنهم يذمُّون وقوع ذلك في الإسلام إنما هو من باب عِنادهم وشدة خُبْثهم.

ولنذكر مثالين في غاية الوضوح:

المثال الأول:

كان في عهد آدم عليه السلام مشروعًا زواج الأخ من أخته؛ لكن حرَّم الله ذلك في شريعة موسى وعيسى عليهما السلام.

المثال الثاني:

جاء في كتابهم المسمى بـ «الكتاب المقدس»[1] أن حُكْم الزانية في شريعة موسى – عليه السلام – هو القتل رَجْمًا بالحجارة.

فقد جاء في سفر التثنية «الإصحاح ٢٢: العدد ١٣-٢١»: (إذا اتخذ رجُل امرأة .. وقال: «هذه المرأة اتخذتها ولما دنوت منها لم أجِدْ لها عُذرة» .. إنْ كان هذا الأمر صحيحا .. يُخْرِجون الفتاة إلى باب بيت أبيها، ويرجمها رجال مدينتها بالحجارة حتى تموت). انتهى

(١) الناشر. دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، الإصدار: السابع ٢٠٠٧، الطبعة: الأولى.

ثم جاء في كتابهم هذا أن امرأة ارتكبت فاحشة الزنى في عهد عيسى - عليه السلام - والمسمى عندهم بـ «يَسُوع»، فَتَركها ولم يعاقبها، وصَرَّح بأنها ليس عليها إدانة!!

فقد جاء في «إنجيل يوحنا/ الإصحاح ٨: العدد ٢-١١»: (ثم حضر أيضًا إلى الهيكل .. وقدم إليه الكتبة والفريسيون امرأة أُمسكت في زنا .. قالوا له: «يا مُعَلم، هذه المرأة أُمسكت وهي تزني .. وموسى في الناموس أوصانا أن مِثل هذه تُرْجَم. فماذا تقول أنت؟» .. وأما يسوع .. قال لهم: «مَن كان منكم بلا خَطِيَّة فَلْيَرْمِها بِحَجَر» .. فلما سمعوا .. خرجوا واحدًا فواحدًا .. وبقي يَسُوع وَحْده والمرأة واقفة .. قال لها: «يا امرأة .. أَمَا دانَك أحد؟». فقالت: لا أحد يا سيد.

فقال لها يَسُوع: «ولا أنا أَدِينُك، اذْهَبِي ..»). انتهى

وهكذا نجد أن هذا القسيس الخسيس (زكريا بطرس) يعتقد أن عيسى عليه السلام أَلْغَى حُكم رَجْم الزانية الذي كان مُقَرَّرًا في شريعة اليهود من عهد موسى عليه السلام!!

والآن نسأله هذا السؤال:

مَن الذي شرع حُكْم الرجم في شريعة موسى؟

سيقول: الله.

فنسأله: ومَن الذي أَلْغَى حكم الرجم في عهد يسوع؟

سيقول: الله.

فنقول له: ها أنت قد اعترفت أن حُكْم الله تعالى قد تم تغييره بتغير الأحوال والأزمان، وهذا هو النسخ!!

فَظَهَر بذلك أن ذَمَّه وجود نَسْخ فِي الإسلام – إنما هو من باب عِناده وشدة خُبْثه!!

وفي ذلك يقول الإمام ابن كثير في تفسيره: (الَّذِي يَحْمِل الْيَهُود عَلَى الْبَحْث فِي مَسْأَلَة النَّسْخ إِنَّمَا هُوَ الْكُفْر وَالْعِنَاد؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَقْل مَا يَدُلّ عَلَى امْتِنَاع النَّسْخ فِي أَحْكَام الله تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَحْكُم مَا يَشَاء كَمَا أَنَّهُ يَفْعَل مَا يُرِيد.

مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي كُتُبه الْمُتَقَدِّمَة وَشَرَائِعه الْمَاضِيَة؛ كَمَا أَحَلَّ لِآدَم تَزْوِيج بَنَاته مِنْ بَنِيهِ، ثُمَّ حَرَّمَ ذَلِكَ .. وَأَمَرَ إِبْرَاهِيم - عَلَيْهِ السَّلَام - بِذَبْحِ وَلَده، ثُمَّ نَسَخَهُ قَبْل الْفِعْل.

وَهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِذَلِكَ وَيَصْدِفُونَ عَنْهُ)[1]. انتهى

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٢).

المبحث التاسع

بيان أنه عند نَسْخ آية لا يُشْتَرَط أن يأتي الله بآية ناسخة

قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ «البقرة:١٠٦».

وهنا عدة تقريرات مهمة:

١ - الله عز وجل صرح بشرط وهو: الإتيان بخير مما نُسخ ومما أُنسي، أو مثلها.

الله تعالى شرط أن يأتي بخير من الآيات المنسوخة أو المنسية، أو مثلها، وهذا الشرط لابد أن يتحقق.

ويجب ملاحظة أن الله تعالى لم يَقُلْ: «نأت بآية ناسخة خير منها»، وإنما قال عز وجل: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾.

فالسُّوَر والآيات القرآنية التي نُسِخت تلاوتها - لا يصح أن يطالبنا النصارى بالآيات الناسخة لها؛ لأن الله تعالى لم يشترط للنسخ أن يأتي بآية ناسخة، وإنما اشترط عز وجل الإتيان بخير منها أو مثلها.

٢ - هذا الخير لا يتقيد بكونه من القرآن؛ لأن من الأحكام الثابتة بالسنة ما فيه خير كثير للبشر، فجائز أن ينسخ الله تعالى تلاوة آية، ثم يُشرع حُكْمًا على لسان رسوله ﷺ، ويكون فيه خير كثير للبشر.

فيكون الله تعالى قد نسخ الآية ثم أتى بِحُكْم فيه خير كثير للبشر.

فالمسألة هنا ليست مسألة: «نسخ القرآن بالسُّنَّة»، وإنما هي مسألة: «الحكم الذي دلت عليه السُّنَّة فيه خير أكثر للبشر».

٣ - لا يُشترط أن تكون الآية المنسية مُتحدة في الموضوع مع النص الذي أتى وفيه الخير للبشر؛ فقوله تعالى ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ لم يشترط ذلك، وإنما اشترط الخيرية المطلقة؛ فينطبق ذلك على ما إذا كان مضمون الآتي يختلف عن مضمون الذي نُسخ أو أُنسي.

ولنذكر مثالا لذلك:

لنفترض أن الآيات المنسية كان منها آيات لا يدل لفظها على حكم شرعي؛ وبذلك فنسيان هذه الآيات ذهب معه جواز التعبد بتلاوتها لِنَيْل الثواب. هذا خير ذهب مع نسيان الآيات.

والمطلوب الآن: شيء فيه خيرية أكثر من ذلك الخير، فإذا جاء حديث فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا فيه خير للعباد أقوى من مجرد تعبد فَرْد بتلاوة آيات لِنَيْل الثواب لنفسه هو، فالخير هنا من جهة ما هو أَصْلح للعباد.

والتصريح التالي للإمام أحمد بن حنبل يوضح ذلك:

قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (قِيلَ لِأَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إلَيْك؟ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ ؟ فَقَالَ : «إذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ».

فَبَيَّنَ أَنَّ نَفْعَ هَذَا عَامٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ، مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ الله ؛ إذْ

تَطْهِيرُ سَبِيلِ الله وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ وَدَفْعِ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ - وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ الله لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ)[1].

ولا يصح أن يقول معترض: لكن السُّنَّة لا تنسخ القرآن.

لماذا لا يصح أن يقول ذلك؟

لأننا قررنا سابقا أن الذي نُسي أو نُسِخ لا يتطلب ناسخا، وإنما يتطلب الإتيان بخير منه، والخيرية قد تكون في الحكم الثابت بالسنة؛ لأنه أَصْلح للعباد.

وبذلك يعجز الملحد والنصراني عن الاستدلال بكوْن سورة كذا كان طولها كذا ، قائلًا: فأين البديل؟!!!

لأن البديل عن الآيات المنسوخة أو المنسية ممكن أن يكون هو الآيات التي نزلت بعد الآيات المنسوخة ، وممكن أن يكون هو الأحكام التي جاءت بها السنة - بوحي من الله تعالى - وفيها كل الخير للبشر، كما في المثال السابق.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٢).

الباب السادس

الأَدِلَّة القَطْعِيَّة عَلَى أن الْقُرْآن بِجَمِيع قِرَاءاته الصَّحِيحَة نُقِلَ بِطَرِيق التَّوَاتُر الْمُفِيد لِلْيَقِين

مِنْ عَهْد أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ والتابعين إِلَى يَوْمِنَا هذا

هذا الباب لبيان فساد قول فئتين من الناس:

الفئة الأول: أعداء الإسلام الذين زعموا - كَذِبًا - أن القرآن لم يصل إلى المسلمين بطريق التواتر المفيد اليقين، وكذلك جميع قراءاته السبع والعَشْر.

الفئة الثانية: بعض المتأخرين الذين أقروا بتواتر القرآن الكريم لكنهم شذوا عن إجماع العلماء حين زعموا أن بعض القراءات الصحيحة المشهورة لم تصل إلى المسلمين بطريق التواتر المفيد اليقين.

والكلام سيكون في عَشرة مباحث:

المبحث الأول: معنى التواتر.

المبحث الثاني: بيان إجماع أئمة المسلمين على اشتراط التواتر في نَقْل القرآن والقراءات.

المبحث الثالث: تصريحات أهل العلم بأن تواتر القرآن والقراءات قد تحقق في الواقع.

المبحث الرابع: بيان تَفْرقة بعض المتأخرين بين تواتر القرآن وتواتر القراءات، ومخالفتهم للإجماع.

المبحث الخامس: تصريحات أهل العلم بأنه قد يتواتر عند قوم ما لَمْ يتواتر عند غيرهم.

المبحث السادس: سبب شذوذ بعض المتأخرين في تَفْرِقَتهم بين تواتر القرآن وتواتر القراءات.

المبحث السابع: رُدود أهل العِلْم على مَن شَذَّ فَفَرَّق بين تَوَاتُر القرآن وتواتر القراءات.

المبحث الثامن: الأدلة القاطعة على تواتر القرآن بجميع قراءاته الصحيحة المشهورة، وفيه خَمس مراحل:

الْـمَرْحلة الأولى: نَقْل القرآن من رسول الله ﷺ إلى أصحابه.

الْـمَرْحلة الثانية: نَقْل القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ إلى التابعين في القرن الأول الهجري.

الْـمَرْحلة الثالثة: نَقْل القرآن من التابعين إلى أتباع التابعين.

الْـمَرْحلة الرابعة: اقتصار المؤلفين على ذِكْر بعض مشاهير القراء كـمُمَثلين لقراءات أهْل بلادهم.

الْـمَرْحلة الخامسة: نَقْل القرآن بعد القرن الثاني الهجري.

المبحث التاسع: نَقْل القرآن بقراءاته بطريق التواتر في كل عَصْر - جَعَل من المستحيل أن يستطيع إنسان تغيير حَرْف واحد منه.

المبحث العاشر: تفسير ما رُوِيَ عن الإمام أحمد من أنه كَرِه أشياء من قراءة حمزة.

وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول

معنى التواتر

قال الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) في كتابه «الكفاية في علم الرواية»: (باب الكلام في الأخبار وتقسيمها: الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب، وينقسم قسمين خبر تواتر، وخبر آحاد.

فأما خبر التواتر: فهو ما يخبر به القوم الذين يَبْلُغ عددهم حدا يُعْلَم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم مُحال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه - مُتَعَذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب مُنْتَفِية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قُطِع على صِدْقه، وأَوْجَب وقوع العِلم ضرورة. وأما خبر الآحاد فهو ما قصر عن صفة التواتر)[١].

وقال الإمام زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ) في كتابه «شرح التبصرة والتذكرة» في علم الحديث: (المتواتر .. هو الخبرُ الذي ينقلُهُ عددٌ يَحْصُلُ العِلْمُ بصدْقِهِمْ ضَرُوْرَةً. وعبَّرَ عنه غيرُ واحدٍ بقولِهِ: عددٌ يستحيلُ تواطؤُهم على الكذبِ. ولا بُدَّ مِنْ وجودِ ذلكَ في رواتِهِ منْ أَوَّلِهِ إلى منتهاهُ)[٢].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٦).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨١).

قلتُ: لنذكر مثالا يوضح ذلك:

لنفترض أن طائرة تحمل عددا كبيرا من الركاب من بلاد مختلفة، حيث تختلف جنسياتهم ولُغاتهم (كأن يكون فيها رجُل فرنسي، ورجُل ألماني، ورجُل أسباني، ورجُل يوناني، ورجُل ياباني، ورجُل بريطاني، ورجُل صيني، ورجُل عربي .. إلخ).

فتعرضت هذه الطائرة لحادث انفجار في الجو وسقطت الطائرة بمن فيها في مياه المحيط، فقُتل معظم الركاب في الانفجار، وغرق البعض، وتم إنقاذ خمسين راكبا من الغرق في اللحظات الأخيرة عن طريق عمليات الإسعاف من تنفس صناعي وغيره.

وعند أَخْذ أقوالهم فَوْر استعادتهم الْوَعْي على الشاطئ - بحيث يتم أخذ أقوال كل رجُل منهم على انفراد بعيدا عن الآخرين - اتفقت أقوالهم جميعا على أنهم شاهدوا طائرة تحمل عَلَم أمريكا أطلقت عليهم قذيفة وهُم فوق مياه المحيط.

في هذا المثال نلاحظ ما يلي:

١ - عددهم كبير ولُغاتهم مختلفة، فمن الْمُسْتَبْعَد جدًّا إمكانية اتفاقهم على اختراع قصة مكذوبة.

٢ - بفرض وجود احتمال لإمكانية اتفاقهم على الرغم من اختلاف لُغاتهم، فإن هذا الاحتمال ينتفي تمامًا؛ لأنه لَمْ يَكُن هناك وقت ليتفقوا فيه على اختراع قصة مكذوبة، فالطائرة انفجرت وهُم في الجو، وسقطوا في مياه المحيط، وتم انتشالهم من الغرق في اللحظات الأخيرة، وهُم على مسافات متباعدة في المحيط، ثم تم أَخْذ أقوالهم فَوْر استعادتهم الوعي على الشاطئ.

فأين ومتى يمكن لمثل هؤلاء أن يجلسوا ويتفقوا على اختراع قصة مكذوبة!!

هنا نقول: الخبر الذي أخبرونا به هو خبر متواتر، يفيد اليقين والتصديق الجازم الذي لا شك في كَوْنه قَطْعِيًّا.

هؤلاء الرجال يُشكلون طبقة من الرواة في عَصْر واحد، وحين ينقلون هذا الخبر إلى الجيل الذي بعدهم، فسيكون الخبر قد انتقل إلى الطبقة التي بعدهم والتي من المستحيل عادة أن يتفقوا هُم أيضًا على اختراع قصة مكذوبة؛ لِبُعْد بلادهم واختلاف لُغاتهم وغير ذلك من الأسباب التي تجعلنا نتيقن من استحالة اتفاقهم على الكذب.

وبذلك يكون هذا الخبر منقول بطريق التواتر، لأنه ينقله جماعة عن جماعة عن جماعة، وكل جماعة منهم يستحيل أن يتفقوا على الكذب.

المبحث الثاني

بيان إجماع أئمة المسلمين على اشتراط التواتر في نَقْل القرآن والقراءات

إليكم بعض تصريحات أهل العلم بذلك:

١ - **قال الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ)** في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (الْقُرْآن لَا يَثْبُت إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ بِالْإِجْمَاعِ)[١].

قلتُ: فهناك إجماع على أن الْقُرْآن لَا يَثْبُت إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ.

٢ - **وقال الإمام أبو سعيد ابن لب**[٢] (٧٠١-٧٨٢هـ) في كتابه «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب»: (قد اتفق علماء الأصول على أن القرآن يجب أن يكون متواترا)[٣].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ١٣١).

(٢) جاء في موسوعة «الأعلام، ٥/ ١٤٠» للزركلي: (ابن لب «٧٠١ - ٧٨٢ هـ» فرج بن قاسم بن أحمد بن لب، أبو سعيد التغلبي الغرناطي: نحوي، من الفقهاء العلماء، انتهت إليه رياسة الفتوى في الأندلس).

(٣) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ١٢/ ٨٢)، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

وقال أيضا الإمام ابن لب: (لَمْ يَثْبُت في القراءات كلها قول بعدم التواتر والإجماع منسوب لإمام متقدم عالم شهير .. لا يوجد .. وإنما أضاف الناس ذلك مذهبا لبعض من مضى من الروافض والملحدة لمقاصد فاسدة قصدوها كُفْرا وضلالة)[1].

٣ - **وقال الإمام محب الدين النويري (٨٠١ – ٨٥٧هـ) في «شرح طيبة النشر»** في رده على من زعم الاكتفاء بصحة السند في القراءات:

(هذا قول حادث؛ مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، كما ستراه إن شاء الله تعالى .. فلابد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرح به جماعات لا يُحْصون؛ كابن عبد البر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسي في تفسيره، والنووي، والسبكي، والإسنوي، والأذرعي، والزركشي، والدميري، وابن الحاجب، والشيخ خليل، وابن عرفة، وغيرهم.

وأما القُراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكي، وتبعه بعض المتأخرين)[2].

قلتُ: هؤلاء المتأخرون قد صرَّحوا بتواتر القرآن، لكنهم إنما لم يشترطوا التواتر في القراءات، فَهُم يُفَرقون بين القرآن والقراءات، وسيأتي تفصيل ذلك.

وقولهم هذا مُهمل غير مُعْتبر؛ لأنه مُخْتَرَع، مخالف لإجماع أئمة الإسلام الذين

---

(١) المعيار المعرب (١٢/ ١٣٩).

(٢) مخطوط شرح طيبة النشر للنويري (لوحة ١٨/ الوجه أ).

سبقوهم.

٤ - وقال أبو الحسن النوري الصفاقسي (١٠٥٣-١١١٨هـ) في كتابه «غيث النفع في القراءات السبع»:

(مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والـمُحَدثين والقُراء أن التواتر شرط صحة في القراءة، ولا تَثْبُت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية. وقال الشيخ أبو محمد مكي: «القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي ﷺ ..» وتبعه على ذلك بعض المتأخرين ..

وهذا قول مُحْدَث لا يُعَول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن)[1].

٥ - وقال الإمام أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) في كتابه «أحكام القرآن»: (إِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ .. وَالْـمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزَةُ النَّبِيِّ ﷺ الشَّاهِدَةُ بِصِدْقِهِ، الدَّالَّةُ عَلَى نُبُوَّتِهِ، فَأَبْقَاهَا اللهُ عَلَى أُمَّتِهِ، وَتَوَلَّى حِفْظَهَا بِفَضْلِهِ، حَتَّى لَا يُزَادَ فِيهَا وَلَا يُنْقَصَ مِنْهَا .

وَالْـمُعْجِزَاتُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَايَنَةً إِنْ كَانَتْ فِعْلًا، وَإِمَّا أَنْ تَثْبُتَ تَوَاتُرًا إِنْ كَانَتْ قَوْلًا؛ لِيَقَعَ الْعِلْمُ بِهَا، أَوْ تُنْقَلَ صُورَةُ الْفِعْلِ فِيهَا أَيْضًا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا؛ حَتَّى يَقَعَ الْعِلْمُ بِهَا، كَأَنَّ السَّامِعَ لَهَا قَدْ شَاهَدَهَا؛ حَتَّى تَنْبَنِيَ الرِّسَالَةُ عَلَى أَمْرٍ مَقْطُوعٍ بِهِ)[2].

---

(١) غيث النفع (ص٢٦٩-٢٧٠).

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٦٠٦-٦٠٧).

المبحث الثالث

تصريحات أهل العلم بأن تواتر القرآن والقراءات قد تحقق في الواقع

إليكم بعض تصريحات أهل العلم بذلك:

١ - قال الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) في «مجموع الفتاوى»: (الْقُرْآنُ الَّذِي بَيْنَ لَوْحَيْ الْمُصْحَفِ مُتَوَاتِرٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَصَاحِفَ الْمَكْتُوبَةَ اتَّفَقَ عَلَيْهَا الصَّحَابَةُ، وَنَقَلُوهَا قُرْآنًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، نَعْلَمُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا أَنَّهَا مَا غُيِّرَتْ)(١).

٢ - قال الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ) في كتابه «البحر المحيط» في أصول الفقه: (قَالَ السُّرُوجِيُّ فِي بَابِ الصَّوْمِ مِنَ «الْغَايَةِ»: «الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ».

وَقَالَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ: .. الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ - مَا عَدَا الْمُعْتَزِلَةَ - عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ السَّبْعِ ثَبَتَتْ عَنْ رسول الله ﷺ بِالتَّوَاتُرِ)(٢).

وقال الإمام بدر الدين الزركشي - أيضا - في كتابه «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» في أصول الفقه: (أما كَوْن السبع متواترة فمما أَجْمَع عليه مَنْ يُعْتَد به، بشرط

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٥٦٩).

(٢) البحر المحيط (١/ ٣٧٦).

صحة إسناده إليهم)[١].

٣ - قال تاج الدين السبكي (٧٢٨-٧٧١هـ) في كتابه «مَنْع الموانع عن جَمْع الجوامع - في أصول الفقه» عن القراءات السبع والقراءات الثلاث المتممة للعَشْر:

(السبع لَمْ يُخْتَلَف في تواترها، فذكرنا أوَّلًا مَوْضع الإجماع ..

على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة - في غاية السقوط، ولا يصح القول به عَمن يُعْتبر قوله في الدين، وهي - أَعْنِي القراءات الثلاث - قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر بن القعقاع، لا تُخالِف السبع)[٢].

وقال تاج الدين السبكي أيضا: (القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة .. أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات؛ بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله .. وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا يتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه)[٣].

---

(١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ١٥٠)، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

(٢) منع الموانع (ص٣٥١)، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، تحقيق: د. سعيد الحميري، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) نقله عنه تلميذه شمس الدين ابن الجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في (النشر في القراءات، ١/ ٤٦).

٤ - قال وَلِي الدين أبو زُرْعَة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ) في كتابه «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه: (القراءات السبع متواترة بإجماع من يُعْتَد به، بشرط صحة إسنادها إلى أولئك القراء)[1].

٥ - وقال ابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩هـ) في شرحه لكتاب «التحرير- في أصول الفقه» للإمام كمال الدين ابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ)

(جَمِيعَ الْقُرْآنِ مُتَوَاتِرٌ إجْمَاعًا)[2].

٦ - قال جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) في كتابه «شرح الكوكب الساطع» في أصول الفقه: (القراءات السبع المعروفة للقراء السبعة - أبو عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي - متواترة بإجماع من يُعتمد، أي: نقلها عن النبي ﷺ جَمْع يمتنع تواطؤهم عادة على الكذب، لمثلهم، وسُلم إليهم، بشرط صحة إسنادها منا إلى أولئك القراء)[3].

٧ - قال شهاب الدين أحمد البنا (المتوفى ١١١٧هـ) في كتابه «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر»:: (القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه ثلاثة

---

(١) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/ ١٠٣) تأليف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) التقرير والتحبير (٢/ ٢١٨)، ضبطه: عبد الله محمود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

(٣) شرح الكوكب الساطع (١/ ٧٢)، الناشر: مكتبة مصطفى الباز - مكة والرياض، تحقيق: محمد الحبيب، الطبعة: الثانية/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

أقسام: قسم اتفق على تواتره وهُم السبعة المشهورة)[(١)].

٨ - **قال الإمام ابن حزم في كتابه «مراتب الإجماع»**: (اتفقوا أن الملائكة حَق .. وأن كل ما في القرآن حق، وأن من زاد فيه حرفًا من غير القراءات المروية المحفوظة المنقولة نَقْل الكافة، أو نقص منه حرفًا .. وقد قامت عليه الحُجة .. فإنه كافر)[(٢)].

٩ - **قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (٤١٩ - ٤٧٨هـ) في كتابه «الإرشاد»**: (ما من آية في القرآن إلا ونقلها ثابت على التواتر، إذ تلقاها قراء السلف عن قراء الخلف، ولم يزل الأمر كذلك ينقله صاغر عن كابر، حتى استند النقل إلى قُرَّاء الصحابة ﷺ، وما نقص عدد القراء في كل دهر عن عدد التواتر)[(٣)].

١٠ - **قال أبو الوليد ابن رشد الجِد (٤٥٠ - ٥٢٠هـ) في كتابه «البيان والتحصيل»**: (القرآن إنما يؤخذ بالنقل المقطوع به، وهو النقل الذي ينقله الكافة عن الكافة)[(٤)].

١١ - **قال الإمام النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) في كتابه «المجموع شرح المهذب»**: (القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذي

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص١٤).

(٢) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (ص١٧٤)، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ١٢/ ٩٢).

(٤) البيان والتحصيل (١٨/ ٤٢٠)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل)[١].

١٢ - قال أثير الدين ابن حيان[٢] (٦٥٤ - ٧٤٥هـ) في «شرح التسهيل»: (جميع قراءة السبع متواترة، فعَلَى كل قراءة منها جَمْع مَنْ لا يمكن تواطؤهم على الكذب)[٣].

١٣ - قال الإمام أبو سعيد ابن لب (٧٠١-٧٨٢هـ) في كتابه «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب»: (فمن المعلوم من دين الأُمة ضرورة أن المقروء في الصلاة والمحاريب في الجوامع وعلى المنابر من عهد الرسول – عليه السلام – إلى قيام الساعة هو القرآن كلام الله)[٤].

١٤ - قال شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «منجد المقرئين»: (وكَيْف يَكُون ما أَجْمَع عليه القُراء أُمَمًا عن أُمَم – غير متواتر؟!)[٥].

وقال أيضًا في كتابه هذا: (الباب الرابع: في سَرْد مشاهير مَن قرأ بالعشر وأَقْرَأ

---

(١) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٤٧)، تأليف: أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر.

(٢) جاء في موسوعة «الأعلام، ٧/ ١٥٢» للزركلي (محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي .. أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث).

(٣) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ – ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ١٢/ ٩٥).

(٤) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ – ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب، ١٢/ ٨٢).

(٥) منجد المقرئين (ص٧٠).

بها في الأمصار إلى يومنا هذا: اعْلَم أن المقرئين بها كثيرون لا يُحْصَوْن، استوعبتهم في كتابي «طبقات القُراء»، لكن أَذْكُر هنا مَن أَقْرَأ بقراءة الثلاثة الذين هُم: أبو جعفر، ويعقوب، وخَلَف .. المشاهير دُون غَيْرهم، على حَسَب طبقاتهم خَلَفًا عن سَلَفٍ؛ لِيُعْلَم أنها وصلت إلينا متواترة)[1].

١٥ - **قال أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ)** في كتابه «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب»: (الملحدة الذين ادعوا انقطاع تواتر القرآن على عهد الصحابة الذين جمعوه .. إنما قصدوا بتلك النحلة إزاحة القرآن عن أن يكون حُجة، وأرادوا أن يكون فيه مدخل للشك والظنة)[2].

---

(١) منجد المقرئين (ص٤٠)، الناشر: دار الصحابة- طنطا، تحقيق: محمد الشعباني، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٧م.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب(١٢/ ٩٥).

المبحث الرابع

بيان تَفْرقة بعض المتأخرين بين تواتر القرآن وتواتر القراءات، ومخالفتهم للإجماع

ذكرنا إجماع أئمة المسلمين على أنه يشترط في القرآن أن يكون قد نُقل إلينا بطريق التواتر، فلا يَثْبُت القرآن إلا بطريق التواتر، وكذلك القراءات المذكورة في مبحث «الأحرف السبعة» لا تَثْبت إلا إذا نُقِلت إلينا بطريق التواتر؛ بأن ينقلها جماعة مستحيل اتفاقهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، عن جماعة آخرين مثلهم، عن رسول الله ﷺ، فلا يُكْتَفَى في ذلك بمجرد إسناد صحيح واحد إلى رسول الله ﷺ.

فقراءة ﴿ مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ لابد أن تكون قد نُقِلَت إلينا بطريق التواتر.

وقراءة ﴿ ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ لابد أن تكون قد نُقِلَت إلينا بطريق التواتر.

فكل قراءة لا بد أن تُنقَل بطريق التواتر؛ لكي نتيقن أنها مُنزلة من عند الله تعالى.

لكن بعض المتأخرين خالفوا هذا الإجماع، فأخطئوا، ونذكر تنبيهين لبيان حقيقة رأيهم المخالف لإجماع أئمة المسلمين الذين سبقوهم في القرون الأولى:

التنبيه الأول:

أن عدم اشتراط هؤلاء المتأخرين للتواتر لا يعني أنهم يكتفون في قبول القراءة بمجرد مجيئها بإسناد صحيح إلى النبي ﷺ؛ بل إنهم يشترطون – مع ذلك – أن تكون

هذه القراءة مشهورة، وتَلَقتها الأُمة بالقبول، وإليكم تصريح أحد هؤلاء المتأخرين:

قال شمس الدين ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر): (قولنا: «وصح سندها» فإنا نعني به أن يَرْوِي تلك القراءة العَدْل الضابط عن مِثْله كذا، حتى تنتهي، وتكُون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غَيْر معدودة عندهم مِن الغَلَط، أو مما شذ بها بعضهم)[١].

وقال شمس الدين ابن الْجَزَرِي - أيضًا - في كتابه «منجد المقرئين» عن القراءات العَشْر: (وأما العَشْر: فأَجْمَع الناس على تَلَقيها بالقبول، لا يُنازع في ذلك إلا جاهل)[٢].

التنبيه الثاني:

أن بعض المتأخرين - الذين شذوا وخالفوا الإجماع - يُفرقون بين القرآن والقراءات، فيصرحون بأن القرآن متواتر والتواتر شرط لثبوته، أما القراءات فلا يُشْتَرَط التواتر لثبوتها؛ فالقراءات الثابتة الصحيحة تنقسم - عندهم - إلى قسمين: قراءات ثبتت بالتواتر، وقراءات مشهورة لكن عدد أسانيدها إلى الرسول ﷺ ليس كبيرًا بحيث يصل إلى حد التواتر.

وسيأتي بيان السبب الذي جعلهم يقعون في هذا الخطأ.

وإليكم تصريح أحد هؤلاء المتأخرين الذين حملوا لواء دعوى التفرقة بين تواتر

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ١٣).

(٢) منجد المقرئين (ص٣٥).

القرآن وتواتر القراءات؛ وهو أبو شامة المقدسي (٥٩٩ – ٦٦٥هـ).

قال أبو شامة في كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع»: (القرآن كلام الله، منقول نقل التواتر عن رسول الله ﷺ الذي أُنزل إليه، لم يَزَل في كل حين وجيل ينقله خَلْق لا يُحْصَى)[1].

بينما نجده يقول عن القراءات في كتابه «الْـمُرْشِدِ الْوَجِيزِ إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (يحمل على اعتقاد ذلك ثبوت تلك القراءة بالنقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ولا يلتزم فيه تواتر، بل تكفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة خط المصحف .. ومجيئها على الفصيح من لغة العرب .. فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة ..

فالحاصل أَنَّا لَسْنَا مِمَّنْ يَلْتَزِمُ التَّوَاتُرَ .. بَل الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا منقسمة إلى متواتر وغير متواتر .. وَغَايَةُ مَا يُبْدِيهِ مُدَّعِي تَوَاتُرِ الْـمَشْهُورِ مِنْهَا كَإِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو، وَنَقْلِ الْحَرَكَةِ لِوَرْشٍ، وَوَصْلِ مِيم الْجَمْعِ وَهَاءِ الْكِنَايَةِ لِابْنِ كَثِيرٍ، أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي نُسِبَتْ تِلْكَ الْقِرَاءَة إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يُجْهِدَ نَفْسَهُ فِي استواء الطرفين وَالْوَاسِطَةِ، إِلَّا أَنَّهُ بقي عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ ذَلِكَ .. فَإِنَّهَا مِنْ ثَمَّ لَمْ تُنْقَلْ إِلَّا آحَادًا إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهَا ..

فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلا ما قد ذكرناه مرارًا من أن كُلَّ قِرَاءَةٍ اشْتُهِرَتْ بَعْدَ صِحَّةِ إِسْنَادِهَا وَمُوَافَقَتِهَا خَطَّ الْـمُصْحَفِ، وَلَمْ تُنْكَرْ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (ص٣٠).

فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الْـمُعْتَمَد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف)[1].

قلتُ: وسنذكر مثالين على «نَقْل الحرَكَة»[2] الذي ذَكَره أبو شامة، ونُنَبه القارئ الكريم إلى أهمية قراءة المثال الثاني منهما؛ لأن به يتضح المقصود.

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ «النساء: آية ٢٨»، نلاحظ أن «الْإِنسَانُ» فيها لام ساكنة «لْ»، بعدها همزة مكسورة «إِ»؛ يعني عندنا لام ساكنة ثم بعدها همزة متحركة بالكسر «لْإِ»..

نَقْل الحركة هنا معناه أن الكسرة التي تحت الهمزة «إِ» سننقلها لنضعها تحت اللام هكذا «لِ»، ثم نحذف الهمزة عند النطق فلا ننطقها.

يعني سننطقها هكذا: «الِ نْسان»، يعني سننطقها كأنها مكتوبة هكذا: «الِنْسَان»؛ فيكون نُطقها مع الكلمة التي قبلها كأنها هكذا: «وَخُلِقَ لِنْسَان».

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ «الرحمن: آية ٥٤»، نلاحظ أن «مِنْ» آخرها نون ساكنة «نْ»، ونلاحظ أن «إِسْتَبْرَق» تبدأ بهمزة مكسورة «إِ»؛ فيكون عندنا نون

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص١٣٣-١٣٧).

(٢) قال شمس الدين ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في «النشر في القراءات العشر، ١/ ٤٠٨»: (باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها: وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لُغة لبعض العرب، اختص بروايته وَرْش .. فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ).

ساكنة، ثم بعدها همزة متحركة بالكسر «نْ إِ».

نَقْل الحركة هنا معناه أن الكسرة التي تحت الهمزة «إِ» سننقلها لنضعها تحت النون هكذا «نِ»، ثم نحذف الهمزة عند النطق فلا ننطقها.

يعني سننطقها هكذا: «مِنِ سْتَبْرَق»، يعني سننطقها كأنها مكتوبة هكذا: «مِنِسْتَبْرَق».

ولعل القارئ الكريم يتفق معي على أن قراءة «مِنِ سْتَبْرَق» - «مِنِسْتَبْرَق» بحذف الهمزة عند النطق - أخف وأسهل على اللسان من القراءة مع نُطق الهمزة المكسورة هكذا «مِنْ إِسْتَبْرَق».

وبذلك نُدْرِك عظيم رحمة الله تعالى بعباده حين أنزل قراءة «مِنِسْتَبْرَق»؛ تسهيلا على بعض العرب الذين قد يجدون مشقة على لسانهم عند النطق بقراءة ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ .

الخلاصة:

قال أبو شامة المقدسي: (الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا منقسمة إلى متواتر وغير متواتر .. وَغَايَةُ مَا يُبْدِيهِ مُدَّعِي تَوَاتُرِ الْمَشْهُورِ مِنْهَا كَإِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو، وَنَقْلِ الْحَرَكَةِ لِوَرْشٍ .. أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي نُسِبَتْ تِلْكَ الْقِرَاءَة إِلَيْهِ .. إِلَّا أَنَّهُ بقي عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ ذَلِكَ .. فَإِنَّهَا مِنْ ثَمَّ لَمْ تُنْقَلْ إِلَّا آحَادًا إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهَا)[1]. انتهى

---

(١) المرشد الوجيز (ص ١٣٦)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

قلتُ: كأن أبا شامة المقدسي يرى أن قراءة ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ متواترة إلى النبي ﷺ، أما قراءة «مِنِ سْتَبْرَق» - «مِنِسْتَبْرَق» بحذف الهمزة عند النطق - فإن عدد الأسانيد المنقولة عن النبي ﷺ فيها ليس كبيرًا جدًّا إلى حد التواتر، فهي قراءة غير متواترة، لكنها صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ؛ لأنها نُقلت عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة، واشتهرت وتلقتها الأُمة بالقبول، لكن عدد أسانيدها لا يصل إلى حد التواتر (راجِع معنى «التواتر» في كتابنا هذا: صفحة ٢٤٢).

ومِنْ هُنا زَعَم أبو شامة أن القرآن متواتر، لكن ليست كل قراءاته متواترة؛ بل منها قراءات متواترة مثل ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾، وقراءات غير متواترة مثل «مِنِ سْتَبْرَق».

وسيأتي ما يوضح بطلان زَعْمه هذا، وإثبات أن القراءات أيضًا متواترة بالأدلة القاطعة بإذن الله تعالى.

تصريح آخر لأحد هؤلاء المتأخرين:

قال أبو علي الرندي (٥٤٦-٦١٠هـ)[1]: (فالقرآن الذي هو معجزة الرسول ﷺ التي تحدى بها لم تثبت في حقنا إلا بالنقل المتواتر الذي هو نقل الكافة عن الكافة، فقد حصل لنا عِلمًا وثَبَتَ عندنا قطعًا مجيء القرآن على لسان محمد ﷺ .. كثبوت مكة وغيرها من البلاد الغائبة عنا المشهورة عند الناس المعلوم وجودها قطعًا ..

---

(١) ترجمته ذَكَرها لسان الدين ابن الخطيب (٧١٣ - ٧٧٦هـ) في كتابه «الإحاطة في أخبار غرناطة، ٤/ ٨٤»، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: د. يوسف علي طويل، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

القراءات وإنْ كانت منقولة نقل الآحاد فلا يلزم منه أن يكون القرآن كذلك؛ لأن القرآن على الجملة معلوم بالتواتر، والقراءات ليست كذلك .. وقد ثبت أن القرآن منقول تواترًا .. ومما يبين هذا أن الجمهور من حملة القرآن العالمين به على القطع الـمُقِرين بظهوره على لسان محمد ﷺ إقرارًا يستند إلى العلم القطعي - لا يعرف كثير منهم القراءات ولا تثبت عندهم)(١).

قلتُ: يتضح جدًّا فساد استدلال أبي علي الرندي على عدم تواتر القراءات؛ فأهل كل بلد إنما يقرءون القرآن بالقراءة التي وصلت إليهم بطريق التواتر، مع عدم عِلمهم شيئا عن قراءات أهل البلاد الأخرى، ولنذكر مثالًا يوضح ذلك:

عامة المصريين يقرءون «سورة الفاتحة: آية ٧» هكذا: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ الهاء مكسورة في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، ولا يعلمون شيئا عن قراءة: «عليهُم» بضم الهاء.

وكذلك يقرءون ﴿ مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ولا يعلمون شيئا عن قراءة ﴿ ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾.

بينما قد نجد آخرين في بلد آخر يقرءون ﴿ ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، وقد لا يعلمون شيئًا عن قراءة: ﴿ مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾.

فأهل كل بلد إنما يقرءون القرآن بالقراءة التي وصلت إليهم متواترة، وقد لا يعلمون شيئا عن قراءات أهل البلاد الأخرى.

وسيأتي في المبحث التالي بعض تصريحات أهل العلم بذلك.

---

(١) نَقَلَه عنه أبو العباس الونشريسي في كتابه (المعيار المعرب، ١٢/ ١٥٨-١٦٠).

المبحث الخامس

تصريحات أهل العلم بأنه قد يتواتر عند قوم ما لَمْ يتواتر عند غيرهم

ينبغي التنبيه على أن القرآن الكريم متواتر عند جميع المسلمين، وإنما الكلام هنا عن تواتر قراءة معينة مثل قراءة «أنعمت عليهُم» بضم الهاء، وتصريحات أهل العلم تؤكد أن حصول التواتر نِسْبِي، قد يختلف بحسب اختلاف البلاد والعصور، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - قال علم الدين أبو الحسن السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣هـ) في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء»: (قال محمد بن صالح: سمعت رجلا يقول لأبي عمرو: كيف تقرأ ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ..﴾؟«الفجر:٢٥» قال: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ..﴾. فقال له الرجل: وكيف وقد جاء عن النبي ﷺ ﴿لَّا يُعَذَّب عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾؟ فقال أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: «سمعت النبي ﷺ» ما أخذته عنه، وتدري لما ذاك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة.

وقراءة الفتح ثابتة أيضًا بالتواتر، وقد تَواتَر الخبر عند قَوْم دُون قَوْم، وإنما أنكَرها أبو عمرو؛ لأنها لم تَبْلُغه على وَجْه التواتر)[1].

ونقله شمس الدين ابن الجَزَرِي في كتابه «منجد المقرئين» ثم علق عليه قائلا:

(١) جمال القراء وكمال الإقراء (١/ ١٣٥).

(قال الشيخ أبو الحسن السخاوي: «وقراءة الفتح ثابتة أيضًا بالتواتر». قُلْتُ: صَدَقَ؛ لأنها قراءة الكسائي)[(١)].

٢ - قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (يَعْقُوبُ بن إِسْحَاقَ بن زَيْدِ الحَضْرَمِيُّ .. مُقْرِئُ البَصْرَةِ .. أَحَدُ العَشَرَةِ، وُلِدَ بَعْدَ الثَّلاَثِينَ وَمائَةٍ.. وَكَانَ يُقْرِئُ النَّاسَ عَلانيَةً بِحَرْفِهِ بِالبَصْرَةِ، فِي أَيَّامِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَيَحْيَى القَطَّانِ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، .. وَالشَّافِعِيِّ، وَيَزِيدَ بن هَارُونَ، وَعَدَدٍ كَثِيرٍ مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ، فَمَا بَلَغَنَا بَعْدَ الفَحْصِ وَالتَّنْقِيبِ أَنَّ أَحَدًا مِنَ القُرَّاءِ، وَلاَ الفُقَهَاءِ، وَلاَ الصُّلَحَاءِ، وَلاَ النُّحَاةِ، وَلاَ الخُلَفَاءِ - كَالرَّشِيدِ وَالأَمِينِ وَالمَأْمُونِ - أَنْكَرُوا قِرَاءتَهُ، وَلاَ مَنَعُوهُ مِنْهَا أَصْلًا، وَلَوْ أَنْكَرَ أَحَدٌ عَلَيْهِ، لَنُقِلَ، وَلاشْتُهِرَ، بَلْ مَدَحَهَا غَيْرُ وَاحِدٍ، وَأَقرَأَ بِهَا أَصْحَابه بِالعِرَاقِ، وَاسْتَمَرَّ إِمَامُ جَامِعِ البَصْرَةِ بِقِرَاءتِهَا فِي المِحْرَابِ سِنِينَ مُتَطَاوِلَةٍ، فَمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ، بَلْ تَلَقَّاهَا النَّاسُ بِالقَبُولِ .. حَتَّى نَشَأَ طَائِفَةٌ مُتَأَخِّرُونَ لَمْ يَأْلَفُوهَا، وَلاَ عَرَفُوهَا، فَأَنْكَرُوهَا - وَمَنْ جهِلَ شَيْئًا، عَادَاهُ - قَالُوا: لَمْ تَتَّصِلْ بِنَا مُتَوَاتِرَةً.

قُلْنَا: اتَّصَلَتْ بِخَلْقٍ كَثِيرٍ مُتَوَاتِرَةً، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى الأُمَّةِ، فَعِنْدَ القُرَّاءِ أَشْيَاءُ مُتَوَاتِرَةٌ دُوْنَ غَيْرِهِم، وَعِنْدَ الفُقَهَاءِ مَسَائِلُ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ أَئِمَّتِهِمْ لاَ يَدْرِيهَا القُرَّاءُ، وَعِنْدَ المُحَدِّثِينَ أَحَادِيْثُ مُتَوَاتِرَةٌ قَدْ لاَ يَكُوْنُ سَمِعَهَا الفُقَهَاءُ، أَوْ أَفَادَتْهُم ظَنًّا فَقَطْ، وَعِنْدَ النُّحَاةِ مَسَائِلُ قَطْعِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ اللُّغَوِيُّونَ، وَلَيْسَ مَنْ جَهِلَ عِلْمًا حُجَّةً عَلَى مَنْ عَلِمَهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لِلْجَاهِلِ: تَعَلَّمْ، وَسَلْ أَهْلَ العِلْمِ إِنْ كُنْتَ لاَ

(١) منجد المقرئين (ص٧٨).

تَعْلَمُ)[١].

٣ - قال الإمام أبو سعيد ابن لب (٧٠١-٧٨٢هـ) في كتابه «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب»: (تَواتُر القراءات السبع إنما هو خصوص في القراء والأقطار، وليس تواتُر عُموم)[٢].

٤ - قال تاج الدين السبكي (٧٢٨-٧٧١هـ) في كتابه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه: (ورب متواتر عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر)[٣].

٥ - قال شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «منجد المقرئين»: (لا أَقْطَع بأن ما عدا العشرة غير متواتر؛ فإن التواتر قد يَكُون عند قَوْم دُون قَوْم، ولَـمْ أَطلِع على بلاد الهند والمطايا وأقصى المشرق وغيره، فيحتمل أنها تكون عندهم متواترة)[٤].

٦ - قال جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (فَرُب متواتر عند قَوْم دُون آخرين، وفي وقت دون آخر)[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧١).

(٢) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب، ١٢/ ١٠٣).

(٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢/ ٨٦)، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٩م - ١٤١٩ هـ.

(٤) منجد المقرئين (ص٩٠-٩١).

(٥) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢١٠).

٧ - قال أبو الحسن النوري الصفاقُسِي (١٠٥٣-١١١٨هـ) في كتابه «غيث النفع في القراءات السبع»: (ولا يَقْدح في ثبوت التواتر اختلاف القُراء؛ فَقَدْ تتواتر القراءة عند قَوْم دُون قَوْم، فكُل مِن القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره؛ لأنها لم تَبْلُغه على وَجْه التواتر؛ ولذا لم يَعِبْ أحد منهم على غيره قراءته)[1].

---

(١) غيث النفع (ص٢٦٩-٢٧٠).

المبحث السادس

سبب شذوذ بعض المتأخرين في تَفْرِقَتِهِم بين تواتر القرآن وتواتر القراءات

هذا السبب صرح به أحدهم؛ وهو أبو شامة المقدسي.

قال في كتابه «الْـمُرْشِدِ الْوَجِيزِ إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا منقسمة إلى متواتر وغير متواتر .. وَغَايَةُ مَا يُبْدِيهِ مُدَّعِي تَوَاتُرِ الْـمَشْهُورِ مِنْهَا كَإِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو، وَنَقْلِ الْحَرَكَةِ لِوَرْشٍ، وَوَصْلِ مِيمِ الْجَمْعِ وَهَاءِ الْكِنَايَةِ لِابْنِ كَثِيرٍ، أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي نُسِبَتْ تِلْكَ الْقِرَاءَة إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يُجْهِدَ نَفْسَهُ فِي استواء الطرفين وَالْوَاسِطَةِ، إِلَّا أَنَّهُ بقي عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ ذَلِكَ .. فَإِنَّهَا مِنْ ثَمَّ لَمْ تُنْقَلْ إِلَّا آحَادًا إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهَا)[1]. انتهى

قلتُ: فهو قد وَجَد أسانيد صحيحة عن النبي ﷺ لكل القراءات المشهورة، لكنه وَجَدَ أن عدد الأسانيد الصحيحة – الْـمُدونة في كُتُب القراءات التي وَصَلَت إليه – لقراءة معينة ليس كبيرا بحيث يصل إلى حد التواتر، وَجَدَ ذلك في بعض القراءات، بينما وجد عدد الأسانيد الصحيحة لبعض القراءات الأخرى كبيرا يصل إلى حد التواتر؛ فَخَرَج من ذلك بنتيجة تتلخص في قوله:

(الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا منقسمة إلى متواتر وغير متواتر). انتهى

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص١٣٣-١٣٧).

وسيأتي في المبحث التالي - والذي بَعْده - ما يوضح فساد كلامه هذا وبطلانه بالأدلة الصحيحة الصريحة القاطعة الواضحة وضوح الشمس في وسط النهار.

وقد نَبهْنا مِن قَبْل بأن كلامه هذا إنما هو في القراءات، أما القرآن الكريم فقد صرح بأنه متواتر كُله، حيث قال في كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع»:

(القرآن كلام الله، منقول نقل التواتر عن رسول الله ﷺ الذي أُنزل إليه، لم يَزَل في كل حين وجيل ينقله خَلْق لا يُحْصَى)[1]. انتهى كلام أبي شامة.

قلتُ: فَهُم قد قرروا تواتر القرآن كله بحروفه، لكنهم إنما تكلموا في مِثْل الكلمة الواحدة التي لها عِدة قراءات: هل كل قراءة من قراءات هذه الكلمة منقولة بأسانيد تَبْلُغ عدد التواتر؟

والمثال الذي ذَكَرْناه في المبحث الرابع عن «نَقْل الحركة عند وَرْش» يوضح ذلك.

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (ص٣٠).

المبحث السابع

رُدود أهل العِلم على مَن شَذَّ فَفَرَّق بين تَوَاتُر القرآن وتواتر القراءات

إليكم بعض تصريحاتهم:

١ - نقل شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «منجد المقرئين» كلام أبي شامة السابق، ثم قال:

(أَوْقَفْتُ عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد - الخطيب بِيبرود[1] - الشافعي، فقال لي: «معذور أبو شامة! حَسِب أن القراءات كالحديث، مَخْرَجها كَمَخْرَجه، إذا كان مدارها على واحد، كانت آحادية!

وخَفِيَ عليه أنها إنما نُسِبَت إلى ذلك الإمام اصْطِلَاحًا، وإلا فَكُل أهل بَلْدَة كانوا يقرءونها، أخذوها أُمَمًا عن أُمَم. ولو انْفَرَد واحد بقراءة دُون أَهْل بَلَده، لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها، ويأمرون باجتنابها».

قلتُ[2]: صَدَق. ومما يدل على هذا ما قاله ابن مجاهد: «قال لي قُنْبُل: قال لي القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين: الْقَ هذا الرجُل - يعني البَزي - فَقُلْ له: هذا الحرف ليس من قراءتنا - يعني ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ مُخَفَّفًا، وإنما يخفف من الميت من

---

(١) جاء في «معجم البلدان، ٥/ ٤٢٧»: (يبرود: بُلَيْدَة بين حمص وبعلبك)، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، الناشر: دار الفكر - بيروت .

(٢) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

قد مات، ومن لم يمت فهو مشدد، فلقيتُ البَزي فأخبرته، فقال: قد رجعتُ عنه».

وقال محمد بن صالح: «سمعت رجُلًا يقول لأبي عَمرو: كيف تقرأ ..؟ ..

فقال له أبو عمرو: .. أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خِلَاف ما جاءت به العامَّة» ..

قلتُ(١): وهذا كان من شأنهم، عَلَى أنَّ تعيين هؤلاء القراء ليس بلازم، ولو عُيِّن غَيْر هؤلاء لَجَاز. وتعيينهم إما لكونهم تَصَدوا للإقراء أَكْثَر مِنْ غَيْرِهم، أو لأنهم شيوخ الْمُعَيِّن كَمَا تَقَدَّم.

ومِن ثَم كَرِهَ مَن كَرِه مِن السَّلَف أنْ ينسب القراءة إلى أحد.

روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي، قال: كانوا يَكْرهون «سند فلان»، و«قراءة فلان».

قلتُ(٢): وذلك خَوْفًا مما تَوَهمه أبو شامة من أن القراءة إذا نُسِبَتْ إلى شخص تَكُون آحادية. ولَمْ يَدْر أن كُل قراءة نُسِبَتْ إلى قارئ من هؤلاء - كان قُراؤها زَمَن قارئها وقَبْله أكثرَ مِن قُرائها في هذا الزمان وأضعافهم ..

ومما يحقق ذلك - أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم ..

ومما يزيدك تحقيقًا: ما قاله أبو حاتم السجستاني، قال: «أَوَّل مَن تَتَبع بالبصرة وُجُوه القراءات وأَلَّفها وتَتَبع الشاذ منها: هارون بن موسى الأعور .. وكان مِن

(١) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

(٢) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

القُراء، فَكِرِهَ الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حِين أَلَّفَها. وذلك أن القراءة إنما تأخذها قُرُون وأُمَّة عن أفواه أُمَّة، ولا يُلْتَفت منها إلى ما جاء مِنْ راوٍ راوٍ».

قلتُ[1]: يعني آحادًا عن آحادٍ)[2].

٢ - وقال برهان الدين إبراهيم بن عمر الْجَعْبَري[3] (٦٤٠ - ٧٣٢هـ) في كتابه «خُلاصة الأبحاث في شرح القراءات الثلاث»: (لقد كان نَقَلَة وُجُوه القراءات خَلْقًا يَعْسُر حصرهم، كشيبة بن نصاح، وابن جُندب، وابن هُرْمز، وابن مُحَيْصن، والأعمش، وعاصم الْـجَحْدَري، وأمثالهم، فلما طالت المدة وقَصُرَتْ الْـهِمَم، اقْتُصِر على بعضهم، وكانوا هؤلاء إما لتصديهم للإشْتغال، أو لأنهم شيوخ الْـمُقْتَصِر، ولو عُين غيرهم لَـجَاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم جَاز .. وخَفِيَ هذا الأمر على أكثر

---

(١) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

(٢) منجد المقرئين (ص٧٧-٨٠).

(٣) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «معرفة القراء الكبار»: (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشيخ الإمام العالم المقرئ الأستاذ برهان الدين .. الجعبري، شيخ بَلَد الخليل - عليه السلام - مِنْ بضع وعشرين سَنَة، له شرح كبير للشاطبية كامل في معناه، وشرح الرائية وقصيدة لامية في القراءات العشر - قَرَأْتُها عَلَيْه - وأخرى في الرسم، وأخرى في العدد).

وقال الإمام شمس الدين ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء»: (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم .. العلَّامة الأستاذ .. الجعبري السَّلَفِي - بفتحتين نِسْبَةً إلى طريقة السَّلَف - مُحَقَّق حاذق ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية، وألَّف التصانيف في أنواع العلوم، وُلِد سنة أربعين وستمائة أو قبلها تقريبًا).

المقرئين)[١].

ونقل شمس الدين ابن الجَزَري في كتابه «منجد المقرئين» كلام برهان الدين الـجَعْبَري هذا، ثم قال: (هذا كلام صحيح لا مِرْية فيه)[٢].

٣ - وقال كَمالُ الدِّينِ ابن الزَّمْلَكَانِيِّ[٣] (٦٦٧ - ٧٢٧هـ): (انْحِصَارُ الْأَسَانِيدِ في طَائِفَةٍ لَا يَمْنَعُ مَجِيءَ الْقِرَاءَاتِ عن غَيْرِهِمْ؛ فَقَدْ كان يَتَلَقَّاهُ أَهْلُ كل بَلَدٍ بِقِرَاءَةِ إمَامِهِمْ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عن مِثْلِهِمْ، وَكَذَلِكَ دَائِمًا، فَالتَّوَاتُرُ حَاصِلٌ لهم، وَلَكِنَّ الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ قَصَدُوا ضَبْطَ الْحُرُوفِ وَحَفِظُوا عن شُيُوخِهِمْ منها - جاء السَّنَدُ من جِهَتِهِمْ، وَهَذَا كَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ، هِيَ آحَادٌ، ولم تَزَلْ حَجَّةُ الْوَدَاعِ مَنْقُولَةً عَمَّنْ يَحْصُلُ بِهِمْ التَّوَاتُرُ عن مِثْلِهِمْ في كل عَصْرٍ، فَهَذِهِ كَذَلِكَ.

وَهَذَا يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ له، وَأَنْ لَا يُغْتَرَّ بِقَوْلِ الْقُرَّاءِ فيه)[٤].

٤ - وقال صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١هـ) في كتابه «المجموع المذهب في قواعد المذهب»: (للشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه «المرشد الوجيز» وغيره كلام في الفَرْق بين القراءات السبع والشاذة .. يُوهِمُ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ لَيْسَتْ

(١) نَقَلَه عنه الإمام ابن الـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه (منجد المقرئين، ص٥٧).

(٢) منجد المقرئين (ص٥٧).

(٣) جاء في موسوعة «الأعلام، ٦/ ٢٨٤» للزركلي: (ابن الزملكاني .. فقيه، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره).

(٤) نقله عنه الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) في كتابه «البحر المحيط، ١/ ٣٧٨» في أصول الفقه.

مُتَوَاتِرَةً كُلَّهَا، وَأَنَّ أَعْلَاهَا ما اجْتَمَعَ فيه صِحَّةُ السَّنَدِ وَمُوَافَقَةُ خَطِّ الْـمُصْحَفِ الْإِمَامِ وَالْفَصِيحُ من لُغَةِ الْعَرَبِ، وَأَنَّهُ يَكْفِي فيها الِاسْتِفَاضَةُ.

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كما ذَكَرَ هَؤُلَاءِ، وَالشُّبهة دَخَلَتْ عليهم من انْحِصَارِ أَسَانِيدِهَا في رِجَالٍ مَعْرُوفِينَ؛ فَظَنُّوهَا كَأَخْبَارِ الْآحَادِ..

وهذا موضع يَنْبَغِي التَّنبه له، وَأَنْ لَا يُغْتَرَّ بِقَوْلِ الْقُرَّاءِ، والله الْـمُوَفق)[1].

٥ - قال ابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩هـ) في شرحه لكتاب «التحرير- في أصول الفقه» للإمام كمال الدين ابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ) (جَمِيعَ الْقُرْآنِ مُتَوَاتِرٌ إجْمَاعًا؛ لِكَوْنِ الْعَادَةِ قَاضِيَةً بِهِ.

قَالُوا - أَيْ الْقَائِلُونَ بِالِاشْتِهَارِ - الْـمَنْسُوبِ إلَيْهِمْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ آحَادٌ؛ لِأَنَّهُمْ سَبْعَةُ نَفَرٍ، وَالتَّوَاتُرُ لَا يَحْصُلُ بِهَذَا الْعَدَدِ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فَضْلًا عَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

أُجِيبَ بِأَنَّ نِسْبَتَهَا -أَيْ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ - إلَيْهِمْ لِاخْتِصَاصِهِمْ بِالتَّصَدِّي لِلِاشْتِغَالِ وَالْإِشْغَالِ بِهَا، وَاشْتِهَارِهِمْ بِذَلِكَ، لَا لِأَنَّهُمْ النَّقَلَةُ خَاصَّةً بِمَعْنَى أَنَّ رِوَايَتَهُمْ مَقْصُورَةٌ عَلَيْهِمْ، بَلْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ مَوْجُودٌ مَعَهُمْ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ إلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إلَى النَّبِيِّ ﷺ)[2].

٦ - وقال زين الدين زكريا الأنصاري (٨٢٣- ٩٢٦هـ): (لا يضر كون أسانيد

---

(١) المجموع المذهب في قواعد المذهب (١/ ١٥٠-١٥١)، رسالة ماجستير بكلية الشريعة - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إعداد: حسن الفكي، ١٤١٤هـ.

(٢) التقرير والتحبير (٢/ ٢١٨).

القراء آحادا؛ إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم؛ بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وهَلُم جرا، وإنما أُسْنِدَتْ للأئمة المذكورين ورُواتهم المذكورين في أسانيدهم؛ لتصديهم لضبط حروفها وحِفْظ شيوخهم الكمل فيها)[1].

٧ - **قال ولي الدين أبو زُرْعَة العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ)** في كتابه «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه: (القراءات السبع متواترة بإجماع من يُعْتَد به، بشرط صحة إسنادها إلى أولئك القراء، ولا التفات إلى قول بعض المتأخرين: «هي متواترة عن السبعة، ولكن أسانيدهم بها آحاد»؛ لأنا نقول: بل هي متواترة، واقتصارهم على بعض طُرُقهم لا يدل على أنه لا طريق لهم سواها)[2].

٨ - **وكذلك العلامة أحمد بن عبد الرحمن الشهير بـ «حلولو»** (وُلِدَ ٨١٥هـ تقريبا) في كتابه «الضياء اللامع شرح جمع الجوامع - في أصول الفقه» نَقَل كلام الإمام أبي زرعة العراقي وأقره ثم قال:

(وكذلك لا يقال أيضا: «إن كونهم سبعا عدد لا يفيد العلم»؛ لأنا نقول: لا يَلْزَم من كَوْن اشتهار ذلك الشيء عنهم عَدَمَ نَقْل غيرهم من أهل عصرهم لذلك، بل ذلك بمنزلة ما يقع في كل عصر من كثرة القراء العارفين بالقراءات ووجوه الأداء،

---

(١) نقله عنه عبد الرحمن البناني (المتوفى ١١٩٨هـ) في حاشيته على شرح جلال الدين المحلي لـ«جمع الجوامع» في أصول الفقه (١/ ٢٢٨)، الناشر: مكتبة مصطفى الحلبي - مصر.

(٢) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/ ١٠٣).

وقِلة المنتصبين منهم لذلك)[١].

٩ - قال الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ) في كتابه «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» في أصول الفقه: (أما كَوْن السبع متواترة فمما أَجْمَع عليه مَنْ يُعْتَد به، بشرط صحة إسناده إليهم.

وتشعب بعض المتأخرين وقال: «لا شك في تواترها عن الأئمة السبعة، وأما أسانيدهم عن النبي ﷺ فهي أخبار آحاد كما يُعْرَف من طُرُقهم».

وجوابه: لعلها كانت متواترة فيما بينهم، واقتصروا على بعض الطرق، ولا يَلْزَم من عدم النقل ألا يكون كذلك)[٢].

قلتُ: الذي أجاب به الإمام الزركشي بقوله: «لعلها كانت متواترة» هذا هو الواقع فِعْلًا، وقد ثَبَت بالأسانيد الصحيحة كما سيأتي في المبحث الثامن.

١٠ - وقال شهاب الدين أحمد البنا (المتوفى ١١١٧هـ) في كتابه «إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر»: (والحاصل أن السبع متواترة اتفاقًا، وكذا الثلاثة «أبو جعفر» و«يعقوب» و«خلف» علي الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا وأخذنا به عنهم، وبه نأخذ ..

فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة وأسانيدهم إليه ﷺ - على ما في كتب القراءات -

---

(١) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع (١/ ٣١١)، الناشر: مركز ابن العطار- القاهرة، تحقيق: نادر العطار، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

(٢) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/ ١٥٠)، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

أحاد، لا تَبْلغ عدد التواتر.

أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، وإنما نُسِبَتْ القراءات إليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر.

ثُم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش، هذا هو الذي عليه المحققون)[١].

١١- قال عبد العلي نظام الدين الأنصاري (المتوفى ١٢٢٥هـ)- وهو من علماء أصول الفقه - في كتابه «فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت - في أصول الفقه» عن القرآن الكريم: (يُتَبَرَك به في كل عصر بالقراءة والكتابة؛ ولذا عُلم جهد الصحابة في حِفْظه بالتواتر القاطع، وكل ما تتوفر دواعي نَقْله يُنْقَل متواترا عادة .. لأن وجود النقَلَة أكثر من عدد البطحاء، وحِرْصهم على التعليم والتعلم في كل حين مما قد عُلِم بالتواتر القاطع .. لا يمنعه إلا مُكَابِر .. ومَن كان في رَيْب فَعَلَيْه بملاحظة القُرون؛ فإن النقَلَة للقراءات السبعة - بل العشرين - من لدن رسول الله ﷺ إلى هذا الآن في كل وقت كان عددهم أزيد مِن عَدَد البطحاء ..

المنكرون قالوا: القراء سبعة أو أقل، وهذا العدد لا ينعقد به التواتر..

قُلْنا: هذا إنما يَتِم لو كانوا هُم النقلة، وهو ممنوع، بل النقلة أَزْيَد من عَدد البطحاء، ونسبتها إليهم إنما هي لاختصاصهم بالتصدي لها وإفناء العُمْر في اكتسابها؛ لا لأنهم هُم النقلة فقط. فتدبر؛ فإنه حَق واضح)[٢].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٩).

(٢) فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت (٢/ ٩-١٦)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

المبحث الثامن

الأدلة القاطعة على تواتر القرآن بجميع قراءاته الصحيحة المشهورة

يتضح ذلك - وضوح الشمس في وسط النهار - من خلال تتبع مراحل نَقْل القرآن الكريم كما يلي:

المرحلة الأولى: نَقْل القرآن من رسول الله ﷺ إلى أصحابه:

عشرات الآلاف من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا منه القرآن بجميع قراءاته.

فَقَد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عَن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه في فتح مكة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ مِن الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشَرَةُ آلَافٍ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ سِنِينَ وَنِصْفٍ مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ، فَسَارَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِن الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَّةَ)[1].

قلتُ: الجيش فقط كان عَشَرَة آلاف من الصحابة، هذا غير مَنْ كان بالمدينة ولم يخرج مع الجيش، ثم دخل الناس في دين الله أفواجًا كما قال تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ ﴾«النصر: ١-٢».

وبذلك زاد عدد الصحابة إلى عشرات الآلاف، فأصبح من العسير تدوين أسماء كل هؤلاء في ديوان.

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٤٠، حديث رقم: ٤٢٧٦)، المكتبة السلفية.

فقد ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عن كَعْبَ بن مَالِكٍ في غزوة تبوك: (غَزَا رسول الله ﷺ بِنَاسٍ كَثِيرٍ يَزِيدُونَ عَلَى عَشَرَةِ آلَافٍ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ دِيوَانُ حَافِظٍ)[1].

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»: (فجمعتُ كتابًا كبيرًا في ذلك، مَيَّزْتُ فيه الصحابة من غيرهم، ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعًا الوقوف على الْعُشْر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زُرْعة الرازي، قال: «تُوفي النبي ﷺ ومَنْ رآه وسمع منه زيادة على مائة أَلْف إنسان من رجُل وامرأة، كلهم قد روى عنه سَماعًا أو رؤية».

قال ابن فتحون في «ذَيْل الاستيعاب» بعد أنْ ذَكَر ذلك: «أجاب أبو زُرْعة بهذا سؤال مَنْ سأله عن الرواة خاصة، فكَيْف بغيرهم؟!».

قُلْتُ: وقرأتُ بخط الحافظ الذهبي من ظَهْر كتابه «التجريد» أن جميع مَنْ في «أسد الغابة» سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نَفْسًا.

ومما يؤيد قول أبي زُرْعة: ما ثَبَتَ في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة تبوك: «والناس كثير لا يحصيهم دِيوَان»)[2]. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلتُ: فكان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن على كل قبيلة بالقراءة التي أنزلها الله تعالى على لسانهم ولُغَتهم وعاداتهم في النطق، فيسمع هذه القراءة من الصحابة عدد كبير جدًّا وجَمٌّ غفير يزيد عن حد التواتر المفيد لليقين.

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢١٢٩، حديث رقم:٢٧٦٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣)، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الجيل - بيروت ، تحقيق: علي محمد ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

ولا شك أن كل قوم سمعوا قراءة من الرسول ﷺ وإن لَمْ يعلموا شيئًا عن القراءات الأخرى التي قرأ بها النبي ﷺ على غيرهم من القبائل الأخرى.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (كل حَرْف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بَلَّغَهُ الرسول ﷺ إلى جماعة يُؤْمَن تَوَاطُئهم على الكذب؛ حِفْظًا لهذا الكتاب، وَهُمْ بَلَّغُوه إلى أمثالهم، وهكذا .. فلا جرم تَوَاتَر كل حَرْف عند مَنْ أخذ به وإنْ كان الآخر لَمْ يَعْرِفْه ولَمْ يأخذ به .. وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع، بل القراءات العشر)[1]. انتهى

المرحلة الثانية: نَقْل القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ إلى التابعين في القرن الأول الهجري:

إذا كان عدد أصحاب رسول الله ﷺ قد وصل إلى مائة ألف، فإن عدد التابعين الذين سمعوا القرآن من هؤلاء الصحابة ﷺ كان أضعاف أضعاف عدد الصحابة، وهذه حقيقة يَعْلَمها كل عاقل، ولا يُنْكرها إلا مُعاند مُكابِر.

ويكفي لبيان ذلك وإثباته أن نَعْلَم أنَّ صحابيًّا واحدًا فقط – هو أبو الدرداء ﷺ- كان يحضر في مجلسه أكثر من أَلْف وَسِتَّمائَةٍ، يسمعون منه القرآن، ويقرءون عليه.

فقد روى الحافظ ابن عساكر – بإسناد صحيح – في موسوعته «تاريخ دمشق»

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٠٢).

عن أبي عبيد الله مُسْلِمِ بن مِشْكَمٍ[١]، قال:

«قَالَ لِي أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: اعْدُدْ مَنْ يقرأ عندنا؛ يعني فِي مَجْلِسِنَا هذا..

قال أبو عبيد الله: فعددت أَلْفًا وَسِتَّمِائَةٍ وَنَيِّفًا، فَكَانُوا يَقْرَءونَ، وَيَتَسَابَقُونَ عَشْرَةً عَشْرَةً، لكل عشرة منهم مُقْرِئ، وكان أَبُو الدَّرْدَاءِ قائمًا يستفتونه في حروف القرآن - يعني المقرئين - فإذا أَحْكَم الرجُل مِن العَشْرة القراءة، تَحَول إلى أبي الدرداء، وكان أَبُو الدَّرْدَاءِ يبتدئ في كل غداة إذا انفتل من الصلاة فيقرأ جُزْءًا مِن القرآن وأصحابه محدقون به، يَسْمَعُونَ أَلْفَاظَهُ، فإذا فرغ مِن قراءته، جلس كل رجُل منهم في موضعه، وأَخَذَ على العَشْرة الذين أُضِيفوا إليه، وَكَانَ ابْنُ عَامِرٍ مُقَدَّمًا فِيهِم»[٢].

قلتُ: وهذا إسناد صحيح، وإليكم الإسناد كاملًا وبيان أن الرواة ثقات، وأن الإسناد متصل؛ لتطمئن قلوبكم به:

---

(١) قال الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص١١٩»: (مسلم بن مشكم من ثقات أهل دمشق، وكان خَيِّرًا فاضلًا).

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٣٠»: (مسلم بن مشكم .. كاتِب أبي الدرداء، ثقة مقرئ).

وقال الإمام الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام، ٧/ ٢٥٧»: (مسلم بن مشكم .. كاتِب أبي الدرداء .. كان كبير القَدْر، طويل العُمْر).

(٢) تاريخ دمشق (١/ ٣٢٧)، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥، تحقيق: أبي سعيد عمر بن غرامة.

رواه الحافظ ابن عساكر – بإسناد صحيح – في موسوعته «تاريخ دمشق»، قال: (قرأت بخط أبي علي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني[١] نزيل دمشق، وأنبأنا به أبو القاسم علي بن إبراهيم الخطيب[٢]، عن أبي القاسم علي بن الفضل بن طاهر بن الفرات[٣]، أنبأنا أبو علي[٤]، حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني[٥]، أخبرنا

(١) قال الإمام الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) في «معرفة القراء الكبار»: (أحمد بن محمد بن أحمد .. أبو علي الأصبهاني المقرئ الإمام، شيخ القراء بدمشق في وقته .. صَنف كُتُبًا في القراءات).

وقال الإمام شمس الدين ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في «غاية النهاية في طبقات القراء/ ص٩٤»: (أبو علي الأصبهاني: أستاذ .. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة).

(٢) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٣٥٩» (الشَّيْخُ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الشَّرِيفُ، النسيبُ، خطيبُ دِمَشْق وَشَيخُهَا، نَسِيبُ الدَّوْلَة، أَبُو القَاسِمِ عَلِيُّ بن إِبْرَاهِيْمَ بن العَبَّاسِ .. ابنِ الشَّهِيدِ سِبْط رسول الله ﷺ وَرَيْحَانته أَبِي عَبْدِ الله الحُسَيْن ابْنِ الإِمَامِ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ .. كَانَ صدرًا مُعَظَّمًا .. وَثِقَة مُحَدِّثًا، وَنبيلًا مُمَدَّحًا، مِنْ أَهْلِ السّنَة وَالجَمَاعَة .. كُلُّ أَحَدٍ يُثْنِي عَلَيْهِ .. مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ).

وقال الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق، ٤١/ ٢٤٤»: (علي بن إبراهيم بن العباس .. خطيب دمشق .. كان مُكْثرا ثقة، وله أصول بخطوط الوراقين).

(٣) قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق، ٤٣/ ١٣١»: (علي بن الفضل بن أحمد بن محمد بن الحسن بن طاهر بن الفرات أبو القاسم المقرئ؛ إمام جامع دمشق .. حدثنا عنه أبو القاسم علي بن إبراهيم، وذَكَر أنه ثقة). وقد تَقَدَّمَت ترجمة أبي القاسم علي بن إبراهيم.

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، وهو الذي قال عنه ابن عساكر في أول كلامه: «قرأت بخط أبي علي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني ..»، وقد تَقَدَّمَت ترجمته في أول الإسناد.

(٥) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٦/ ١١٩»:
=

بكر بن سهل الدمياطي وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو[١] وأبو علاثة الحراني، قالوا: حدثنا صفوان بن صالح[٢]، عن الوليد بن مسلم[٣]، حدثنا سعيد بن عبد

=

(الطَّبَرَانِيُّ أَبُو القَاسِمِ سُلَيْمَانُ بن أَحْمَدَ بن أَيُّوبَ: هُوَ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الرَّحَّالُ، الجَوَّالُ، مُحَدِّثُ الإِسلاَمِ .. مَوْلِدُهُ .. سنَةَ سِتِّينَ وَمائتَيْنِ).

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٣١٢»: (أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَمْرٍو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الصَّادِقُ، مُحَدِّثُ الشَّامِ .. وُلِدَ قَبْلَ المائتَيْنِ. وَرَوَى عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الفَضلِ بن دُكَيْنٍ .. وَأَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بن مَعِينٍ .. وَخَلْقٍ كَثِيرٍ بِالشَّامِ وَالعِرَاقِ وَالحِجَازِ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَذَاكَرَ الحُفَّاظَ، وَتَمَيَّزَ، وَتَقَدَّمَ عَلَى أَقْرَانِهِ، لِمَعْرِفَتِهِ وَعُلُوِّ سَنَدِهِ ..

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَاتِمٍ: كَانَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ رَفِيقَ أَبِي، وَكَتَبْتُ عَنْهُ أَنَا وَأَبِي، وَكَانَ ثِقَةً صَدُوقًا).

(٢) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١١/ ٤٧٦» (صَفْوَانُ بن صَالِحٍ .. الحَافِظُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، مُؤَذِّنُ جَامِعِ دِمَشْقَ .. سَمِعَ: سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ، وَمَرْوَانَ بن مُعَاوِيَةَ، وَالوَلِيدَ بن مُسْلِمٍ .. وَطَبَقَتَهُم .. مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ - أَوْ تِسْعٍ - وَسِتِّينَ وَمائَةٍ).

قلتُ: وقد صرح صفوان - في هذا الإسناد - بما يفيد أن الوَلِيدَ بن مُسْلِمٍ سمع هذه الرواية من شيخه سعيد بن عبد العزيز مباشرة؛ فقد قال الوليد بن مسلم: «حدثنا سعيد».

(٣) قال الإمام ابن سعد في كتابه «الطبقات الكبرى، ٧/ ٤٧٠»: (الوليد بن مسلم .. ثقة كثير الحديث والعِلم، حج سنة أربع وتسعين ومائة)، وانظر أيضًا: (تذكرة الحفاظ، ١/ ٣٠٢).

وقال أبو الحسن العجلي في كتابه «معرفة الثقات، ٢/ ٣٤٢»: (الوليد بن مسلم .. ثقة).

العزيز[1]، عن أبي عبيد الله مُسْلِمِ بن مِشْكَمٍ، قال:

«قَالَ لِي أَبُو الدَّرْدَاءِ: اعْدُدْ مَنْ يقرأ عندنا؛ يعني فِي مَجْلِسِنَا هذا.. فعددت أَلْفًا وَسِتَّمِائَةٍ وَنَيِّفًا .. وَكَانَ ابْنُ عَامِرٍ مُقَدَّمًا فِيهِم» الحديث.

قلتُ: ها هو ابن عامر – وهو أحد القراء السبعة – يشاركه في المجلس الواحد أكثر من أَلْف وَسِتَّمِائَة قارئ، وهنا نسأل عدة أسئلة:

السؤال الأول: إذا كان ابن عامر – وهو أحد القراء السبعة – يشاركه في المجلس الواحد أكثر من أَلْف وَسِتَّمِائَة قارئ، فَكَم يكون عدد القراء الذين شاركوا ابن عامر في تَلَقي القرآن في الشام كلها طوال فترة تَلَقِّيه القرآن؟

السؤال الثاني: إذا كان صحابيًّا واحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ قد قرأ القرآن على عِدَّة آلاف من التابعين طوال سنوات حياته، فحفظوه وقرءوه عليه، فَكَم يَبْلُغ عدد التابعين الذين سمعوا القرآن من عشرات الآلاف من أصحاب رسول الله ﷺ؟!!

---

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ١/ ٢١٩»: (سعيد بن عبد العزيز الإمام، فقيه أهل دمشق .. مولده سنة تسعين، وكان يقول: «ما كَتَبْتُ حديثا قط»، يعني كان يحفظ .. وقال يحيى بن معين: هو حُجة. وقال أحمد بن حنبل: ليس بالشام أصح حديثًا منه. وقال الحاكم: هو لأهل الشام كمالك لأهل الحجاز في التقدم والفقه).

وقال الإمام الذهبي أيضا في كتابه «الكاشف، ١/ ٤٤٠»: (سعيد بن عبد العزيز التنوخي مفتي دمشق وعالمها .. قال أبو مسهر: سمعته يقول: «ما لي كتاب». وقال النسائي: ثقة ثبت. مات ١٦٧هـ من أبناء الثمانين).

إنْ لَـمْ يَبْلُغ هذا العدد عدة ملايين، فَلَنْ يَقِل عن مئات الآلاف قَطْعًا!

السؤال الثالث: هل يجرؤ إنسان عاقل أنْ يَزْعُم أن عدد الصحابة الذين نقلوا القرآن – بقراءاته المتعددة – للتابعين لَـمْ يَبْلُغ حَدَّ التواتر المفيد لليقين في جميع القراءات؟!!

السؤال الرابع: هل يجرؤ إنسان عاقل أن يَزْعُم أن عدد التابعين الذين نقلوا القرآن – بقراءاته المتعددة – لِـمِنْ بَعْدهم لَـمْ يبلغ حَدَّ التواتر المفيد لليقين؟!!

الـمَرْحلة الثالثة: نَقْل القرآن من التابعين إلى أتباع التابعين:

ها هو أحد كبار أتباع التابعين في القرن الثاني الهجري؛ وهو يحيى بن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، يُصرح بأن القرآن نُقل إليهم بأسانيد بَلَغَتْ حد التواتر المفيد لليقين، وليس بإسناد واحد؛ فَقَد نَقَلَه إليهم أُمة «أمة التابعين»، عن أُمة «أُمة الصحابة»، عن النبي ﷺ.

فقد رُوي عنه أنه قال: (نحن لو وجدنا رجُلًا يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان بيننا وبينه إلا التوبة أو تُضرب عنقه، نجيء به عن الأُمَّة، عن الأُمَّة، عن النبي ﷺ، عن جبريل، عن الله عز وجل، وتقولون أنتم: حدثنا فلان الأعرج عن فلان الأعمى؟! ما أدري ماذا؟!)[١].

---

(١) نقله عنه الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي (٥٥٨ – ٦٤٣هـ) في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء، ١/ ٢٣٥» مكتبة التراث – مكة المكرمة، تحقيق: د. علي البواب، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ووالده هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة الثقة الفقيه قاضِي مكة، ومُؤَذن الحرم في زمن ابن الزبير ﷺ صاحب رسول الله ﷺ[١]، وهو من طبقة التابعين - القُراء للقرآن الكريم- حيث عاش في القرن الأول الهجري وسط أصحاب رسول الله[٢] ﷺ، وأخذ عنهم القرآن، وروى عنهم.

ومما يؤكد صحة ما رُوِي عن ابن أبي مليكة أن أحد أَعْلام فقهاء التابعين قد صرح بما يدل على ذلك أيضا، وهو الإمام الفقيه إِبْرَاهِيمُ بن يَزِيدَ النَّخَعِيُّ (٤٦ - ٩٦هـ)[٣].

---

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (ابن أبي مليكة الإمام شيخ الحرم .. عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .. قاضي مكة زمن ابن الزبير ومُؤَذن الحرم، روى عن جده، وعائشة، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وابن عمر، وطائفة .. وخَلْق سِوَاهُم، وكان إمامًا، فقيهًا، حُجة، فصيحًا، مُفوهًا، مُتفقًا على ثِقَتِه). انتهى

وذَكَره الإمام شمس الدين ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء، ١/ ٣٨٥» فقال: (عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .. التابعي المشهور، ذكره الداني، وقال: وَرَدَتْ الرواية عنه في حروف القرآن).

(٢) قال الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ) في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص٨٢»: (عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة .. رأى ثمانين من أصحاب النبي ﷺ، كان من الصالحين والفقهاء في التابعين والحفاظ والمتقنين، مات سنة سبع عشرة ومائة).

(٣) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٤/ ٥٢٠» (إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ .. الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيهُ العِرَاقِ .. أَحَدُ الأَعْلاَمِ .. وَقَدْ دَخَلَ عَلَى أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ وَهُوَ صَبِيٌّ .. قَالَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ ذَكِيًّا، حَافِظًا، صَاحِبَ سُنَّةٍ).

فقد روى الإمام أبو بكر بن أبي شيبة (١٥٩ - ٢٣٥هـ) - بإسناد صحيح - في «المصنف»، قال: (حدثنا وكيع[١]، عن سفيان[٢]، عن منصور[٣]، عن إبراهيم: كَرِهَ أن يقول: «قراءة فُلان»، و«كما يَقْرأ فُلان»)[٤].

قلتُ: فقراءة القرآن – عندهم – لا تُؤْخَذ عن شخص واحد حتى يُقال: «هذه قراءة فلان»، وإنما تُؤْخَذ عن أُمة بِأَسْرِها.

وهذا التصريح من أحد أَعْلام فقهاء التابعين قد نَقَلَه الإمام شمس الدين ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «منجد المقرئين»، ثُم عَلق عليه قائِلًا:

(كَرِهَ مَن كَرِه مِن السَّلَف أنْ ينسب القراءة إلى أحد، روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي، قال: «كانوا يكرهون «سند فلان» و«قراءة فلان».

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٨١»: (وكيع بن الجراح .. ثقة حافظ عابد).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٤٤»: (سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري .. ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حُجة).

وقال الإمام البخاري: (لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور .. لا أَعْرِف لسفيان عن هؤلاء تدليسًا). علل الترمذي الكبير (٢/ ٨٥٧).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٤٧»: (منصور بن المعتمر .. ثقة ثبت).

(٤) المصنف (٦/ ١٤٤، حديث رقم: ٣٠١٨٦)، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال الحوت.

قلتُ[١]: وذلك خَوْفًا مما تَوَهمه أبو شامة من أن القراءة إذا نُسِبَتْ إلى شخص تكُون آحادية. ولَـمْ يَدْرِ أن كُل قراءة نُسِبَتْ إلى قارئ من هؤلاء - كان قُراؤها زَمَن قارئها وقَبْله أكثرَ مِن قُرائها في هذا الزمان وأضعافهم ..

ومما يزيدك تحقيقًا: ما قاله أبو حاتم السجستاني، قال: «أَوَّل مَن تَتَبع بالبصرة وُجُوه القراءات وأَلَّفها وتَتَبع الشاذ منها: هارون بن موسى الأعور .. وكان مِن القُراء، فَكِرهَ الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حِين أَلَّفَها. وذلك أن القراءة إنما تأخذها قُرُون وأُمَّة عن أَفْواه أُمَّة، ولا يُلْتَفت منها إلى ما جاء مِنْ راوٍ راوٍ».

قلتُ[٢]: يعني آحادًا عن آحادٍ)[٣]. انتهى كلام ابن الجزري.

قلتُ: هارون بن موسى من أتباع التابعين في البصرة، عاش في القرن الثاني الهجري ومات قبل عام ٢٠٠هـ[٤]، والإمام أبو حاتم السجستاني كان إمام جامع البصرة قبل عام ٢٠٠هـ، وكان أبو حاتم السجستاني هو مُقْرِئ البصرة وإمام جامعها حتى وفاته في عام (٢٥٠-٢٥٥هـ)[٥].

---

(١) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

(٢) القائل هو شمس الدين ابن الجَزَرِي.

(٣) منجد المقرئين (ص٧٧-٨٠).

(٤) قال شمس الدين ابن الْجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء»: (هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكي البصري .. مات هارون - فيما أحسب - قبل المائتين).

(٥) قال شمس الدين ابن الجَزَرِي في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء»: (سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد أبو حاتم السجستاني: إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة .. وكان إمام جامع =

وهذا يوضح لنا أن أتباع التابعين - في القرن الثاني الهجري - كانوا لا يَقْبَلون إلا القراءة التي نقلتها إليهم أُمَّة التابعين عن أُمَّة أصحاب رسول الله ﷺ.

وسأذكر لكم مثالا يوضح سبب ذلك:

سبق أن ذكرنا – بإسناد صحيح – أن مجلس أبي الدرداء ﷺ صاحب رسول الله ﷺ كان فيه أكثر من ألْف وستمائة من التابعين الذين جلسوا يأخذون عنه القرآن، فإذا جاء رجُل واحد ونَقَل عن أبي الدرداء ﷺ قراءة تخالف ما أخبر به هؤلاء الـ ١٦٠٠ عن أبي الدرداء ﷺ ، فهل يَقْبَل عاقل هذه الرواية الشاذة المخالفة للرواية التي اتفق

=

البصرة، وله تصانيف كثيرة، وأحسبه أول من صنف في القراءات .. وروينا عن الحسين بن تميم البزاز أنه قال: «صلى أبو حاتم بالبصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها فما أخطأ يومًا .. ولا أسقط حرفًا» .. توفي سَنة خمس وخمسين ومائتين، ويُقال: سَنة خمسين ومائتين).

وقال مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٧٢٩ – ٨١٧هـ) في كتابه «البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، ص١١٠»: (أبو حاتم السجستاني إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة، ورث عن أبيه مئة ألف دينار، فأنفقها في طلب العلم وعلى أهله، وكان إمام جامع البصرة، ولأهل البصرة أربعة كُتُب يفتخرون بها على أهل الأرض: كتاب «العين» للخليل، وكتاب سيبويه .. وكتاب أبي حاتم في القراءات).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «معرفة القراء الكبار، ١/ ٢١٩»: (سهل بن محمد بن عثمان نحوي البصرة ومقرئها في زمانه، وإمام جامعها).

على نَقْلها أكثر من ألف وستمائة؟!

إن كل عاقل يَجْزِم بأنه من المؤكد أن هذا الراوي المنفرد المخالِف قد أخطأ.

لذلك السبب كان القارئ من التابعين أو أتباع التابعين لا يكتفي بسماع القرآن من شيخ واحد، بل كان يقضي سنوات في سماع القرآن من جم غفير من أئمة القراءة في زمانه.

ولتأكيد ذلك نذكر لكم مثالين لاثنين من كبار القُراء السبعة المشهورين في القرن الثاني الهجري:

المثال الأول: عاصم بن أَبِي النَّجُودِ (المتوفى ١٢٨هـ):

ثَبَتَ عنه بإسناد صحيح أنه لم يَتْرُك أحدًا مِن أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ إلا وأخذ عنه القرآن، لم يَسْتَثْنِ منهم أحدًا.

قال الإمام أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ) في كتابه «السبعة – في القراءات»: (حدثني ابن شاكر، قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، قال: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول:

«ما رأيتُ أحدًا أقرأ للقرآن مِن عاصم بن أبي النجود؛ ما استثنى أحدًا مِن أصحاب عبد الله»)[١]. انتهى كلام الإمام ابن مجاهد.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى أبي إسحق السبيعي، وإليكم بيان أحوال الرواة:

---

(١) السبعة (ص٧٠)، الناشر: دار المعارف – مصر، تحقيق: شوقي ضيف.

١ - عبد الله بن محمد بن شاكر: صدوق ثقة[١].

٢ - يحيى بن آدم: ثقة حافظ فاضل[٢].

٣ - أبو إسحاق السبيعي: أحد أعلام التابعين[٣]، عاش في الفترة (٣٣-

---

(١) قال ابن حبان في كتابه «الثقات، ٨/ ٣٦٦»: (عبد الله بن محمد بن شاكر .. مستقيم الحديث).

وقال الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد، ١٠/ ٨٢»: (عبد الله بن محمد بن شاكر .. قال الدارقطني: «هو صدوق ثقة»).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٨٧»: (يحيى بن آدم بن سليمان .. ثقة حافظ فاضل .. مات سنة ثلاث ومائتين).

(٣) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٥/ ٣٩٤-٣٩٦»: (أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عَمْرُو بن عَبْدِ الله .. كَانَ -رَحِمَهُ اللهُ- مِنَ العُلَمَاءِ العَامِلِينَ، وَمِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ .. قَالَ: وُلِدْتُ لِسَنَتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ، وَرَأَيْتُ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ يَخْطُبُ.

وَرَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَدِيِّ بن حَاتِمٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ .. وَغَيْرِهِم مِنْ أَصْحَابِ رسول ﷺ ..

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَلْقَمَةَ بن قَيْسٍ، وَمَسْرُوقِ بن الأَجْدَعِ، وَالضَّحَّاكِ بن قَيْسٍ .. وَخَلْقٍ كَثِيرٍ مِنْ كُبَرَاءِ التَّابِعِينَ .. وَهُوَ ثِقَةٌ، حَجَّةٌ بِلاَ نِزَاعٍ .. قَرَأَ عَلَيْهِ القُرْآنَ عَرْضًا: حَمْزَةُ بن حَبِيبٍ، فَهُوَ أَكْبَرُ شَيْخٍ لَهُ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى ..

قَالَ عَلِيُّ بن المَدِينِيِّ: رَوَى أَبُو إِسْحَاقَ .. وَأُحْصِيَتْ مَشْيَخَتُهُ نَحْوًا مِنْ .. أَرْبَع مائَةِ شَيْخٍ. وَقِيلَ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَثَلاَثِينَ صَحَابِيًّا..

وَقَالَ الأَعْمَشُ: كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ إِذَا رَأَوْا أَبَا إِسْحَاقَ، قَالُوا: هَذَا عَمْرٌو القَارِئُ الَّذِي لاَ يَلْتَفِتُ). انتهى

قلتُ: هذا فيه تصريح بأن أبا إسحاق السبيعي هو أحد شيوخ حمزة في قراءة القرآن، وحمزة =

١٢٧هـ)

المثال الثاني: نَافِعُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي نُعَيْمٍ (المتوفى ١٦٩هـ):

ثَبَتَ عنه بإسناد حَسَن أنه قَرَأَ القرآن على سبعين شَيْخًا من التابعين، وقراءة الطالب على الشيخ هدفها أن يتأكد الشيخ من تمام إتقان الطالب لقراءة القرآن، ولضبطه وإتقانه استمر يُعلم الناس قراءة القرآن أكثر من سبعين سَنة.

روى الإمام أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ) - بإسناد حسن - في كتابه «السبعة - في القراءات»، قال: (حدثني أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم[(١)] بمكة، قال: حدثنا أبو حمة محمد بن يوسف[(٢)]، قال: حدثنا أبو قرة[(٣)]: سمعت نافعًا

=

أحد القراء السبعة المشهورين، وأبو إسحاق سمع من حوالي أَرْبَع مائَةِ شَيْخٍ (٤٠٠) من كبار الصحابة والتابعين.

(١) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ١٤/ ٢٥٨»: (أَبُو سَعِيدٍ المُفَضَّلُ بن مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيمَ المُقْرِئُ، المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، .. قَدْ رَوَى القِرَاءاتِ عَنْ طَائِفَةٍ؛ كَالبَزِّي وَغَيْرِهِ، أَخَذَ عَنْهُ أَبُو بَكْرِ بن مُجَاهد .. قَالَ العُقَيْلِيُّ: قَدمتُ مَكَّةَ وَلأَبِي سَعِيدٍ الجَنَدِي حَلْقَةٌ بِالمَسْجد الحَرَام. وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّيسَابُورِيّ: هُوَ ثِقَةٌ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب، ٩/ ٤٧٤»: (محمد بن يوسف الزبيدي أبو حُمَة .. كان مُحَدث اليمن في وقته، ارتحلوا إليه لسماع السنن، وكان صاحبًا لأبي قرة).

وقال في «تقريب التهذيب، ص٥١٥»: (محمد بن يوسف .. صاحب أبي قرة، صدوق).

(٣) قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٩/ ٣٤٦»: (أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بن طَارِقٍ الزَّبِيدِيُّ المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ).

يقول: «قَرَأْتُ عَلَى سَبْعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ»[١].

قلتُ: فهل يجرؤ عاقل على أن يزعم أن القرآن بقراءاته لم يُنقل بطريق التواتر في طبقة التابعين وطبقة أتباع التابعين؟!!

بل لقد استمر هذا الشأن بصورة أكثر اتساعًا في القرون التالية.

فها هو أبو القاسم الهُذَلي (المتوفى ٤٦٥هـ) **يطوف البلاد ليتلقى قراءات القرآن الكريم بقراءاته من مئات الشيوخ.**

قال شمس الدين ابن الجَزَرِي في كتابه «منجد المقرئين»: (أن الإمام الراوية أبا القاسم الهُذَلي الذي رحل المشرق والمغرب، وأخذ القرآن من ثلاث مئة وخمسة وستين شيخًا، وقال: «رَحَلْتُ من آخر المغرب إلى باب فَرْغانة، يمينًا وشمالًا، وجبلًا وبحرًا» وألف كتابه «الكامل»)[٢].

وها هو شمس الدين الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ) **يبلغ عدد شيوخه الألْف.**

قال الإمام شمس الدين ابن الْجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) **في كتابه** «غاية النهاية في طبقات القراء»: (أبو عبد الله الذهبي الحافظ أستاذ ثقة كبير، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وعني بالقراءات من صغره .. واشتغل بالحديث وأسماء رجاله فبلغت شيوخه في الحديث وغيره أَلْفًا)[٣].

---

(١) السبعة – في القراءات (ص٦١).

(٢) منجد المقرئين (ص٦٧).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٦٥، رقم: ٢٧٥٢)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: ج. برجستراسر، الطبعة: الأولى،/ ٢٠٠٦م.

قلتُ: وهكذا شاء الله تعالى أن يستمر نَقْل القرآن – بجميع قراءاته الصحيحة– بطريق التواتر جِيلًا بعد جِيل؛ ليتحقق الحِفْظ الذي تكفل به الله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾.

المرحلة الرابعة: اقتصار المؤلفين على ذِكْر بعض مشاهير القراء كَمُمَثِّلين لقراءات أهْل بلادهم:

كان ذلك في القَرْنَيْن الثالث والرابع، ومن هؤلاء المؤلفين الإمام أبو بكر بن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ) حيث رأى أن يختار واحدًا من مشاهير القُراء في كل بلد، بحيث يكون قد اشتهر بشدة الضبط والإتقان؛ ليكون مُمَثِّلًا لقراءة أهْل بَلَده، واستقر اختياره على سبعة من هؤلاء المشاهير، وقام بتأليف كتابه «السبعة»، وصرح في مقدمة كتابه هذا بما يؤكد أنه اختارهم؛ لأن كُل منهم يُمَثِّل قراءة أهْل بَلَدِه.

فقد قال الإمام أبو بكر بن مجاهد في كتابه «السبعة – في القراءات»: (حَمَلَة القرآن متفاضلون في حَمْله، ولِنَقَلَة الحروف منازل في نَقْل حُرُوفه، وأَنَا ذاكِر منازلهم .. ومُخْبِر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام .. والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تَلَقوها عن أوليهم تَلَقِّيًا)[1].

وكمثال على ذلك: قد سبق أن ذكرنا ما ثبت بإسناد صحيح: (قَالَ لِي أَبُو الدَّرْدَاءِ: اعْدُدْ مَنْ يقرأ عندنا؛ يعني فِي مَجْلِسِنَا هذا.. فعددت أَلْفًا وَسِتَّمِائَةٍ وَنَيِّفًا ..

---

(١) السبعة (ص٤٩).

وَكَانَ ابْنُ عَامِرٍ مُقَدَّمًا فِيهِم). الحديث.

قلتُ: ها هو ابن عامر – وهو أحد القراء السبعة – يشاركه في المجلس الواحد أكثر من أَلْف وَسِتِّمائَة، وَكَانَ ابْنُ عَامِرٍ مُقَدَّمًا فِيهِم؛ لذلك اختاره الإمام ابن مجاهد.

وهذا الاختيار من ابن مجاهد واقتصاره على ذِكْر هؤلاء السبعة جَعَل بعض الجهلة يَتَوَهَّم أن هؤلاء - فقط - هُم قُراء عَصْرهم، لا يوجد سواهم، فتَوَهَّم أن أسانيد القراءات منحصرة فيهم، فَنَتَج عن ذلك أن تَوَهَّم أن نَقْل القراءات لم يَتِم بطريق التواتر؛ لأن القُرَّاء الذين نقلوها عَدَدهم سبعة فقط!!

وغاب عن هذا الجاهل أن عدد القُراء في ذلك العَصْر – وفي كُل عَصْر - أكْثَر مِن أن يُحْصَى.

وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ) في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات» بعد أن ذكر القراء السبعة:

(أول مَن اقتصر على هؤلاء: أبو بكر بن مجاهد ..

فإنْ سأل سائل فقال: لِـمَ جُعِلَ القراء الذين اختيروا للقراءة سبعة؟ ألا كانوا أكثر أو أقل؟

فالجواب: أنهم جُعِلوا سبعة لعلتين:

إحداهما: أن عثمان ﷺ كتب سبعة مصاحف، ووجه بها إلى الأمصار، فجعل عدد القراء على عدد المصاحف.

والثانية: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن، وهي سبعة.

على أنه لو جعل عددها أكثر أو أقل لَـمْ يمنع ذلك أن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أنْ يُحْصَى)[١].

وقال أثير الدين أبو حيان (٦٥٤ - ٧٤٥هـ): (وتلخص من هذا كله اتساع روايات غير أهل بلادنا، وأن الذي تضمنه «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» وغيرها من تواليف أهل بلادنا إنما هو قُل من كُثر، ونزر من بحر، وبيان ذلك: أن في هذه الكتب - مثلا - قراءة نافع من رواية وَرْش وقالون. وقد روى الناس عن نافع غير ورش وقالون، منهم: إسماعيل بن جعفر المدني، وأبو خليد، وابن جَماز، والأصمعي، والـمُسَيبي، وغيرهم. وفي هؤلاء من هو أعلم وأوثق من ورش وقالون .. وهذا أُنموذج مما روى أصحابنا في كُتُبهم، وكذا العمل في كل قارئ قارئ، وكل راو راو من الأربعة عشر راوِيًا الذين ضمنهم أصحابنا كُتُبهم)[٢].

قلتُ: وقد ذكرنا العديد من تصريحات كبار العلماء في المبحث السابع، فَلْيُراجعها القارئ الكريم (انظر كتابنا هذا: صفحة ٢٦٧).

ونكتفي هُنا بنَقْل قول شمس الدين محمد بن أحمد - الخطيب بِيبرود - وهو شَيْخ الإمام ابن الْـجَزَري، حيث قال: (وخَفِيَ عليه أنها إنما نُسِبَت إلى ذلك الإمام اصْطِلَاحًا، وإلا فَكُل أهل بَلْدَة كانوا يقرءونها، أخذوها أُمَمًا عن أُمَم. ولو انْفَرَد واحد بقراءة دُون أَهْل بَلَده، لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها، ويأمرون

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٨٧-٩٠).

(٢) منجد المقرئين (ص٣٧).

باجتنابها)[١]. انتهى

وكذلك قول برهان الدين إبراهيم بن عمر الْجَعْبَري (٦٤٠ – ٧٣٢هـ) في كتابه «خُلاصة الأبحاث في شرح القراءات الثلاث»:

(لقد كان نَقَلَة وُجُوه القراءات خَلْقًا يَعْسُر حصرهم، كشيبة بن نصاح، وابن جُندب، وابن هُرْمز، وابن مُحَيْصن، والأعمش، وعاصم الْـجَحْدَري، وأمثالهم، فلما طالت المدة وقَصُرَتْ الْـهِمَم، اقْتُصِر على بعضهم، وكانوا هؤلاء إما لتصديهم للإشْتغال، أو لأنهم شيوخ الْـمُقْتَصِر، ولو عُين غيرهم لَـجَاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم جَاز .. وخَفِيَ هذا الأمر على أكثر المقرئين)[٢].

ونقل شمس الدين ابن الجَزَرِي في كتابه «منجد المقرئين» كلام برهان الدين الْـجَعْبَري هذا، ثم قال: (هذا كلام صحيح لا مِرْية فيه)[٣].

تنبيه مهم: اختيارات القُرَّاء المشهورين إنما كانت تُختار من القراءات المتواترة:

مما ينبغي التنبيه عليه أن كل قارئ من القُراء السبعة كانت له اختيارات في القراءة، ولكن اختياراته هذه لا تَخْرُج عن القراءات المتواترة المشهورة عند أَهْل بلده، وكذلك غيرهم من أئمة القراءة في بلادهم كانت لهم اختيارات، ولكنها كلها كانت تدور داخل إطار القراءات المتواترة المشهورة عندهم.

---

(١) منجد المقرئين (ص٧٨).

(٢) نَقَلَه عنه الإمام ابن الْـجَزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه (منجد المقرئين، ص٥٧).

(٣) منجد المقرئين (ص٥٧).

لذلك عندما ابتدع ابن مِقْسَم قراءة من اختراعه واحتج بأن أبا عُبَيْد وابن سعدان كانت لهما اختيارات في القراءة ولَـمْ يُنْكِر أحد عليهما، فأجابه أبو طاهر بن هاشم في كتابه «البيان» فقال:

(وأما أبو عبيد وابن سعدان فَلَمْ يتجاوز واحد منهما قراءة أئمة القراءة بالأمصار، ولو كان هذا الغافل نَحَا نَحْوَهم كان مسوغًا لذلك، غير ممنوع منه، ولا معيب عليه، بل إنما كان النكير عليه شذوذه عما عليه الأئمة الذين هُم الْـحُجة فيما جاءوا به)[(١)]. انتهى

قلتُ: قصة ابن مِقْسَم مذكورة كاملة في كتابنا هذا (صفحة ٣٠٠).

الْـمَرْحلة الخامسة: نَقْل القرآن بعد القرن الثاني الهجري:

الكلام التالي إنما هو عن الأسانيد الْـمُدَوَّنة في الكُتُب فقط، أمَّا في الواقع فإنَّ القرآن يُقْرَأ في جميع مساجد العالم في خمس صلوات يوميًّا، ويُقْرَأ كاملًا حِفْظًا من الذَّاكرة في صلاة التراويح في شهر رمضان في عامَّة المساجد في جميع أنحاء العالَم.

إنَّ عَدَد الأسانيد الْـمُدَوَّنة بعد القرن الثاني الهجري في كُتُب القراءات والتي نُقِل بها القرآن الكريم سماعًا - بجميع قراءاته الصحيحة المشهورة - شيءٌ لا يُصَدِّقه عَقْل!

فها هو الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) يَذكر في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع» أكثر من خمسمائة إسناد تقريبًا، ثم قال بعدها:

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٠٨)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(فهذه الأسانيد التي أدت إلينا القراءة عن أئمة القراءة السبعة بالأمصار .. قد ذَكَرْناها على حسب ما انتهت إلينا رواية وتلاوة، وتَرَكْنا كثيرًا منها اكتفاءً بما ذكرناه عما سواه، مع رغبتنا في الاختصار، وتَرْك الإطالة والإكثار)[١]. انتهى

قلتُ: يذكر أكثر من خمسمائة إسناد، ثم يقول: «وتَرَكْنا كثيرًا منها ..مع رغبتنا في الاختصار، وتَرْك الإطالة والإكثار»؟!

فكَم يَبْلُغ عدد الأسانيد كلها التي عنده؟!

وقال الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١-٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (وهذا كتاب «جامع البيان» له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق)[٢].

وسننقل للقارئ الكريم مثالًا واحدًا من هذه الأسانيد؛ ليعرف كيفيتها:

قال الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع»: (باب: ذِكْر الأسانيد التي نقلت إلينا القراءة عن أئمة القراءة روايةً، وأدت إلينا الحروف عنهم تِلَاوةً: ذِكْر أسانيد قراءة نافع: طُرُق رواية إسماعيل بن جعفر عنه: ..

قرأتُ أنا بها القرآن كُله عَلَى شيخنا أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الضرير، المقرئ الحمصي، وقال لي: قرأتُ بها عَلَى عبد الله بن الحسين المقرئ

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص٣٤١) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف.

(٢) النشر في القراءات العشر (ج١/ ص٣٤).

البغدادي، وقال لي: قرأتُ بها عَلَى أبي بكر بن مجاهد، وقرأ أبو بكر عَلَى أبي الزعراء، وقرأ أبو الزعراء عَلَى أبي عَمْرو الدُّوري، وقرأ الدُّوري عَلَى إسماعيل، عَلَى نافع).

وقد صرَّح الإمام أبو عمرو الداني بأن كل ذلك تلقَّاه سماعًا؛ وليس من الكُتُب، وذكر سبب ذلك، فقال: (إذ الكتب والصحف غَيْر محيطة بالحروف الجلية، ولا مُؤَدِّية عن الألفاظ الخفية، والتلاوة مُحِيطة بذلك، ومؤدية عنه)[1]. انتهى

قلتُ: وكذلك فعل - قَبْله - الإمام أبو بكر الأصبهاني (٢٩٥-٣٨١هـ) في كتابه «المبسوط في القراءات العَشْر»، حيث ذكر بعض أسانيده في ثمانين صفحة تقريبًا، ثم قال:

(فهذه أسانيد القراءات التي قَرَأْنَا بها نَقْلًا، وأخذناها لَفْظًا، اختصرناها؛ كراهية الإطالة فيها)[2]. انتهى

قلتُ: بل منهم من ذكر آلاف الأسانيد في كتابه،

قال الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١-٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (فهذا ما تَيَسَّر من أسانيدنا بالقراءات العَشْر مِن الطرُق المذكورة التي أَشَرْنا إليها، وجملة ما تَحَرَّر عنهم من الطرُق بالتقريب نحو أَلْف طريق .. لم نَذْكر فيها إلَّا مَن ثَبَتَ عندنا أو عند مَن تَقَدَّمنا مِن أئمتنا عدالتُه، وتَحَقَّق لُقِيُّه لمن أَخَذ عنه، وصَحَّت مُعَاصَرَتُه).

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (ص٥) من أول الكتاب إلى أول فرش الحروف.

(٢) المبسوط في القراءات العَشْر (ص٨٥).

وقال: (مع أنَّا لم نعد للشاطبي - رحمه الله - وأمثاله إلى صاحب [التيسير] وغيره سِوَى طريق واحدة، وإلَّا فلو عددنا طُرُقنا وطُرُقهم، لَتَجَاوزَت الأُلَف)[(١)].

وقال الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي في كتابه «النشر في القراءات العشر» عن أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري: (فإنه أَلَّفَ كتابًا سمَّاه [الجامع الأكبر والبحر الأزخر] يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق، وتوفي سَنَة تسع وعشرين وستمائة)[(٢)].

(١) النشر في القراءات العشر (ج١/ ص١٥٢ - ١٥٣).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٤).

المبحث التاسع

نَقْل القرآن بقراءاته بطريق التواتر في كل عَصْر - جَعَل من المستحيل أن يستطيع إنسان تغيير حَرْف واحد منه

يكفي لبيان ذلك أن نذكر واقعتين تاريخيتين موثقتين:

الواقعة الأولى:

وهي واقعة حقيقية، حدثت في زمن الإمام أبي سعيد بن لب (٧٠١-٧٨٢هـ) الذي انتهت إليه رئاسة الفتوى في الأندلس، وذلك أنه كان يُصلي ذات يوم في المسجد وراء إمام آخر، وقرأ الإمام «الأنعام: آية ٩٩» هكذا: «جَنَّاتٌ» فجعل التاء عليها تنوين بالضم، وهذا خطأ؛ فالصواب هو «جَنَّاتٍ» فالتنوين بالكسر.

فما الذي حَدَث؟

يقول أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ) في كتابه «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب»:

(بعض المشفعين في الجامع الأعظم قرأ ليلة قول الله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ﴾ بِرَفْع جنات، فَرَدَّ عَلَيْه الإمام بالمسجد، وهو الشيخ الأستاذ سعيد بن لب، وكان القارئ ثقيل السمع، فصار يُلَقِّنه مُدَّة بَعْد أخرى «جنات» بالكسر، والقارئ لا يسمع، وتشجع بالأستاذ غَيْرُه؛ فَلَقَّنَه أيضًا مِثْل ذلك، وأَكْثَروا عليه حتى ضَجَّ بِهِم المسجد، فَلَمَّا يئسوا من إسماعه تَقَدَّم

بَعْضُهم حتى دخل عليه المحراب فَأَسْمَعَهُ، فأصبح الطلبة يتحدثون بذلك)[1].

وقال الإمام أبو سعيد ابن لب (٧٠١-٧٨٢هـ) في كتابه «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب»: (القارئ ما زال يَكْرَه حكاية تلك القراءة عنه، ويقول: إنما صَدَرَتْ مِنْهُ مِن غَيْرِ قَصْد)[2]. انتهى

قلتُ: كل هذه الأحداث من أجل أن الإمام قام بتغيير حركة حرف التاء فقط من كَسْر إلى ضَم!!

وصدق الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

الواقعة الثانية:

وهي واقعة حقيقية حَدَثت مع ابْن مِقْسَمٍ الذي عاش في الفترة (٢٦٥-٣٥٤هـ)، وهو مُحَمَّدُ بن الحَسَنِ بن يَعْقُوْبَ بن مِقْسَمٍ البَغْدَادِيُّ، وهو أَحَد شيوخ القُراء في ذلك الوقت، وكان من عُلماء النحو ولُغَة العرب.

فماذا فَعَل ابْن مِقْسَمٍ؟

رأى ابْن مِقْسَمٍ أنه يمكنه أن يقرأ الآية بقراءة مقبولة من جِهَة لُغة العرب وبحيث لا تَخْرُج عن رسم (خط) المصحف الذي كُتِبَ باتفاق أصحاب رسول الله

---

(١) المعيار المعرب (١٢/ ٦٨).

(٢) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ – ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ١٢/ ٧٧).

ﷺ في عَهْد عثمان رضي الله عنه، بِصَرْف النظر عما إذا ثَبَت أن رسول الله ﷺ قرأ الآية بهذه الطريقة أَمْ لا، فَهُو يرى أنه يمكنه قراءة الآية بطريقة مقبولة من جهة لغة العرب حتى ولو لم يقرأها رسول الله ﷺ بهذه الطريقة.

ومن المتفق عليه عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم أن الآية إذا كانت تصح قراءتها بأكثر من طريقة من جهة اللغة، لكن رسول الله ﷺ إنما قرأها بطريقة واحدة فقط من هذه الطرق، فلا يجوز قراءتها إلا بالطريقة التي أنزلها الله تعالى على رسوله ﷺ.

مثال لما فَعَله ابن مقسم:

نحن نَعْلم من قصة يوسف عليه السلام أن إخوته قد أُخذ منهم أخوهم الصغير بتهمة السرقة، وكانوا قد عاهدوا أباهم أن يرجعوا إليه بأخيهم الصغير، فلما يَئِسُوا من تخليص أخيهم الصغير ذهبوا يتناجون سِرًّا فيما بينهم فيما سيفعلونه وما الذي سيقولونه لأبيهم عند عودتهم دُون أخيهم الصغير.

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ «يوسف: ٨٠».

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (يُخْبِر تَعَالَى عَنْ إِخْوَة يُوسُف أَنَّهُمْ لَمَّا يَئِسُوا مِنْ تَخْلِيص أَخِيهِمْ بِنْيَامِين الَّذِي قَدْ اِلْتَزَمُوا لِأَبِيهِمْ بِرَدِّهِ إِلَيْهِ، وَعَاهَدُوهُ عَلَى ذَلِكَ، فَامْتَنَعَ

عَلَيْهِمْ ذَلِكَ ﴿ خَلَصُوا ﴾ أَيْ: اِنْفَرَدُوا عَن النَّاس ﴿ نَجِيًّا ﴾ يَتَنَاجَوْنَ فِيمَا بَيْنهمْ)[١].

قلتُ: ومن المعلوم أن كلمة ﴿ نجيا﴾ إنما كُتبت في المصحف دون نقط أوتشكيل، هكذا: «**نجيا**».

وهذا الرسم يحتمل أن يُقرأ: «نَجِيًّا» بمعنى التناجي في السر، أو «نُجُبًا» جَمْع نجيب وهو الرجل الكريم ذو الحَسَب.

جاء في «لسان العرب» أيضًا: (النَّجْوى والنَّجِيُّ: السِّرُّ. والنَّجْوُ: السِّرُّ بين اثنين. يقال: «نَجَوْتُه نَجْوًا» أي: سارَرْته. وكذلك «ناجَيْتُه» .. قال الأخفش: وقد يكون النَّجِيُّ جَماعة .. قال الله تعالى: ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾)[٢].

وجاء في «لسان العرب» أيضًا: (نَجُبَ يَنْجُبُ نَجابةً: إذا كان فاضلًا نَفيسًا في نوعه .. ، النَّجِيبُ من الرجال: الكريمُ الحَسِيبُ .. والجمع: «أنجاب» و«نُجَباءُ» و«نُجُبٌ» .. النَّجِيبِ من الرِّجال: وهو الكريم ذو الحَسَب)[٣].

قلتُ: لكن القراءة المسموعة المتواترة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ هي ﴿ نَجِيًّا ﴾، وهذه هي التي تناسب السياق.

وقد جاء في «لسان العرب»: (وأما قوله ﴿ خلَصُوا نَجِيًّا ﴾ فمعناه: تَمَيَّزوا عن الناس؛ يَتَناجَوْن فيما أَهَمَّهم)[٤]. انتهى

(١) تفسير بن كثير (٢/ ٤٨٨).

(٢) لسان العرب (١٥/ ٣٠٨).

(٣) لسان العرب (١/ ٧٤٨).

(٤) لسان العرب (٧/ ٢٧).

قُلْتُ: لكن ابن مقسم لم يلتزم بالقراءة المسموعة من رسول الله ﷺ، وزعم أنه يمكنه أن يقرأها: «نُجُبًا» طالما أن لها معنى في لغة العرب، بالإضافة إلى أن رَسْم الكلمة في المصحف يحتملها.

ولا شك أن كلمة «نُجُبًا» لا تتناسب مع السياق؛ فإخوة يوسف قد أُخذ أخوهم منهم بتهمة السرقة، فأين النجابة (الكرامة) هنا حين انصرافهم؟!!

وفي ذلك يقول الإمام جمال الدين ابن الجوزي (٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ) في كتابه «صيد الخاطر»: (أبو بكر بن مقسم: فإنه عمل كتاب «الاحتجاج للقراء»، فأتى فيه بفوائد، إلا أنه أَفْسد عِلْمه .. حتى أجاز ما يُفْسد المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا ﴾ . فقال: يصلح أن يقال هنا «نُجُبًا» أي: خَلَصُوا كرامًا برآء من السرقة.

وهذا سُوء فَهْم للقصة، فإن الذي نُسِب إلى السرقة فظهرت معه - ما خلص .. وإنما سيقت القصة ليبين أنهم انفردوا وتشاوروا فيما يصنعون، وكيف يرجعون إلى أبيهم وقد احتبس أخوهم.

فأي وَجْه للنجابة ها هنا ؟!

ومَنْ تَأَمل كتابه رَأَى فيه من هذا الجنس ما يزيد على الإحصاء من هذا الفن القبيح؛ ولو أنه أَصْغَى إلى علماء وقته، وتَرَك تعظيم نَفْسِه لَبَان له الصواب؛ غَيْر أن اقتصار الرجل على عِلْمه إذا مازجه نوع رؤية للنفس، حُبِسَ عن إدراك الصواب،

نَعُوذ بالله من ذلك)[١]. انتهى

وقال شهاب الدين ياقوت الحموي (٥٧٤-٦٢٦هـ) في كتابه «معجم الأدباء» عن ابن مقسم: (لم يَكُن له عَيْب إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع، واستخرج لها وجوهًا من اللغة والمعنى، مثل ما ذكر في كتاب «الاحتجاج للقراء» .. «فلما استيأسوا منه خلصوا نُجُبًا» بالباء - أنه جائز هذا؛ مع كونه يخالف الإجماع، بعيد من المعنى؛ إذْ لا وَجْه للنجابة عند يأسهم من أخيهم، إنما اجتمعوا يتناجون. وله كثير من هذا الجنس من تصحيف الكلمة، واستخراج وَجْه بعيد لها مع كَوْنها لم يقرأ بها أحد)[٢]. انتهى

فماذا كان موقف أئمة الإسلام من ابن مِقْسم؟

قال الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) في كتابه «تاريخ بغداد»: (كان ابن مقسم مِن أَحْفَظ الناس لنحو الكوفيين وأَعْرَفهم بالقراءات، وله في التفسير ومعاني القرآن كتاب جليل سماه «كتاب الأنوار»، وله أيضا في القراءات وعلوم النحو تصانيف عِدة.

ومما طُعِن عليه به أنه عَمَدَ إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع فيها، وقرأها وأَقْرَأها على وُجُوه ذَكَر أنها تجوز في اللغة والعربية، وشاع ذلك عنه عند أهل العلم، فأنكروه عليه، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأَحْضره واستابه بحضرة القُراء

(١) صيد الخاطر (ص٨٤)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق: أسامة السيد، الطبعة: الخامسة/ ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٢) معجم الأدباء (٥/ ٣١٠).

والفقهاء، فأذعن بالتوبة، وكُتِب مَحْضَر بتوبته، وأَثْبَتَ جماعة مَن حَضَر ذلك المجلس خُطُوطهم فيه بالشهادة عليه ..

وقد ذَكَر حالَه أبو طاهر بن أبي هاشم المقرئ .. في كتابه الذي سماه «كتاب البيان».. قال: «وقد نَبَغ نابغ في عَصْرنا هذا، فزعم أن كل ما صح عنده وَجْه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف - فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بِقِيلِه ذلك بِدْعة ضَل بها عن قَصْد السبيل، وأَوْرَط نَفْسه في مَزَلة عَظُمَت بها جنايته على الإسلام وأَهْله.. إذْ جَعَل لأهل الإلحاد في دين الله بسيئ رأيه طريقًا إلى مغالطة أهل الحق بِتَخَير القراءات مِن جِهة البحث والاستخراج بالآراء دُون الاعتصام والتمسك بالأثر المفترض. وقد كان أبو بكر شيخُنا - نضر الله وَجْهَه - نشله مِن بِدعته المضلة باستتابته منها، وأَشْهَد عليه الحكام والشهود المقبولين عند الحكام بِتَرْكه ما أَوْقَع نَفْسه فِيه مِن الضلالة بَعْد أَنْ سُئِل البرهان على صحة ما ذهب إليه فَلَمْ يأْت بطائل، ولم يَكُن له حُجة قوية ولا ضعيفة، واستوهب أبو بكر تأديبَه مِن السلطان عند توبته، وإظهاره الإقلاع عن بِدْعَته»[1]. انتهى

وقال الإمام أبو عمرو الداني في ابن مقسم: (هو مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن .. واختار حروفًا خالف فيها العامة، فَنُوظر عليها، فلم يَكُن عنده حُجة، فاسْتُتِيب، فرجع عن اختياره بَعْد أن وقف للضرب)[2].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٠٧).

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ٣٠٧)، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: بشار عواد- الأرناؤوط، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٤هـ.

ما الذي تدل عليه هذه القصة الواقعية؟

على الرغم من المكانة العِلْمية المذكورة لابن مقسم إلا أن ذلك لم يُعْطه الحق في أن يخترع قراءة من عند نفسه بأنْ يُغَير حَرْفًا واحدًا من القرآن الكريم حتى وإنْ كان ذلك مقبولًا في لُغة العرب - وهو مِن أَعْلَم الناس بِلُغَة العرب - بل إن مكانته هذه وعِلْمه ومؤلفاته لَمْ تنفعه، ولم تحميه من أَنْ يُعْقَد له مجلس تأديب وتوبة، كان سيتعرض فيه للضرب لو لم يَتُب، فَكُل هذه العلوم والمؤلفات تتساقط أمام محاولته تغيير حرف واحد من حروف القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ.

قال أبو بكر بن مجاهد في كتاب «جامع القراءات»: (ولم أر أحدًا ممن أدركت من القراء وأهل العلم باللغة وأئمة العربية يُرَخصون لأحد في أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد من الأئمة الماضين وإن كان جائزًا في العربية، بل رأيتهم يُشَددون في ذلك وينهون عنه، .. لِئَلا يَجْسُر على القول في القرآن بالرأي أهل الزَّيْغ، ويَنْسِبون مَنْ فَعَله إلى البدعة والخروج عن الجماعة، ومفارقة أهل القبلة، ومخالفة الأُمة..

ومَتَى ما طمع أهل الزيغ في تغيير الحرف والحرفين، غَيَّرُوا أكثر من ذلك، وعَسَى أن يتطاول الزمان كذلك، فينشأ قَوْم فيقولون: لم يقرأ بعضهم هذا إلا وَلَه أَصْل)[(١)].

قلتُ: هذا هو الذي حصل في كتاب اليهود والنصارى، فقد قام رجالهم بتغيير كلام الله تعالى، فأتَى مَنْ بَعْدهم فقالوا: (لم يقرأ بعضهم هذا إلا وَلَه أَصْل)!!

وصدق الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.

---

(١) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ) في كتابه (المعيار المعرب، ١٢/ ١٦٢).

المبحث العاشر

تفسير ما رُوِيَ عن الإمام أحمد مِن أنه كَرِه أشياء مِن قراءة حمزة

قال تاج الدين السبكي (٧٢٨-٧٧١هـ) في كتابه «مَنْع الموانع عن جَمْع الجوامع - في أصول الفقه» عن القراءات السبع: (اعْلَم أن السبع متواترة ، والمد متواتر، والإمالة متواترة، كل هذا بَيِّنٌ لا شك فيه .. أما المد والإمالة فلا شك في تواتر المشترك بينهما، وهو المد من حيث هو مد، والإمالة من حيث إنها إمالة، ولكن اختلف القراء في تقدير المد في اختياراتهم، فمنهم مَن رآه طويلًا، ومنهم مَن رآه قصيرًا .. فمنهم مَن يرى مد حمزة وورش بمقدار ست أَلِفَات، ومنهم مَن يقول: هذا إفراط، بل بمقدار خمس أَلِفَات. ومنهم مَن يقول: بل بمقدار أربع أَلِفَات .. ويذكرون عن عاصم أنه بمقدار ثلاث أَلِفَات ..

فهذه الاختيارات والطُّرق والاختلافات من القُرَّاء في كيفية التلفظ بالمد ليست متواترة؛ ولهذا رُوِي عن الإمام أحمد أنه كَرِه قراءة حمزة؛ لِـمَا فيها من طُول المد وغيره)[1].

قلتُ: الـمَد له حروف معلومة:

١ - أَلِف ساكنة قَبْلها حرْف مفتوح، مثل: ﴿ٱلْفُقَرَآءِ﴾، فيمد القارئ صوته

---

(١) مَنْع الموانع عن جَمْع الجوامع (٣٣٦-٣٤١).

بعد الراء، كأنها هكذا: «للفقراااااء».

٢ - ياء ساكنة قَبْلها حرْف مكسور، مثل: ﴿ٱلْمَسَـٰكِينِ﴾، فيمد القارئ صوته بعد الكاف، كأنها هكذا: «الْـمَسَاكِيييين».

٣ - واو ساكنة قَبْلها حرْف مضموم، مثل: ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾، فيمد القارئ صوته بعد الميم، كأنها هكذا «الظالِـمُووووون».

والمد هنا هو عبارة عن زيادة مط في حَرْف المد على المد الطبيعي، وله أسباب وضوابط وتفصيلات، فلْيُراجعها القارئ الكريم في الكُتُب الْـمُخْتَصَّة بذلك.

الباب السابع

كَشْف أكاذيب الْقِسِّيس الْخَسِيس الْمُزَوِّر

حَوْل القرآن الكريم

(بِالْوثَائِق الْمُصَوَّرَة)

يتضمن هذا الباب ثلاثين كذبة:

الكذبة الأولى: مثال صارخ على التزوير.

الكذبة الثانية: كِذْبة أن الحجاج الثقفي غَيَّر آيات في المصحف.

الكذبة الثالثة: كذبة أن ابن العربي وصف عثمان بالظلم.

الكذبة الرابعة: كذبة حساب الجُمل.

الكذبة الخامسة: كذبة اعتراض العرب على وجود كلام أعجمي في القرآن.

الكذبة السادسة: كذبة اعتراض المصريين على حَرْق عثمان للمصاحف .

الكذبة السابعة: كذبة أن عثمان يطعن في مصحف أبي بكر.

الكذبة الثامنة: كذبة هروب المفسرين من تفسير ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾.

الكذبة التاسعة: كذبة أن العلماء لم يستطيعوا تفسير معنى الحروف المقطعة.

الكذبة العاشرة: كذبة وجُود قصة واقعية تفسر الحروف المقطعة.

الكذبة الحادية عشرة: كذبة أن زيد بن ثابت وَجَد - عند واحد - آيات مفقودة.

الكذبة الثانية عشرة: كذبة رَفْض عمر لآية جاءت بها حفصة.

الكذبة الثالثة عشرة: كذبة رَفْض الصحابة لآية جاء بها ابن مسعود.

الكذبة الرابعة عشرة: كذبة رَفْض زيد لآية جاء بها عمر.

الكذبة الخامسة عشرة: كذبة تزييف الصحابة للتاريخ.

الكذبة السادسة عشرة: كذبة اختيار أبي بكر وعمر لزيد لسهولة السيطرة عليه.

الكذبة السابعة عشرة: كذبة أن ابن مسعود كَرِه لِزَيْد نَسْخ المصاحف.

الكذبة الثامنة عشرة: كذبة أن كتاب المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تم تأليفه للرد على حلقات القسيس الخسيس.

الكذبة التاسعة عشرة: كذبة حَرْق مروان مصحف حفصة خوفًا من كشْف تلاعب عثمان بالمصاحف.

الكذبة العشرون: كذبة حرق عثمان لستة أحرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

الكذبة الحادية والعشرون: كذبة أن فقد الآيات كان بعد الجمع الثاني وتكوين سورة من ثلاث آيات.

الكذبة الثانية والعشرون: كذبة سكوت زَيْد حين أخطأ عمر في الآية؛ خوفًا منه.

الكذبة الثالثة والعشرون: كذبة أن ابن مسعود كان أكفأ من زَيْد لنسخ المصحف.

الكذبة الرابعة والعشرون: كذبة تكوين عمر ﷺ لِسُورة من ثلاث آيات.

الكذبة الخامسة والعشرون: كذبة أن عثمان ﷺ حَذَف آيات من سورة الأحزاب.

الكذبة السادسة والعشرون: كذبة ضياع آيات من سورة الأحزاب.

الكذبة السابعة والعشرون: كذبة أن ابن عمر اعترف بضياع قرآن كثير.

الكذبة الثامنة والعشرون: كذبة أن عَلِي بن أبي طالب ﷺ قال: «رأيت كتاب الله يُزاد فيه».

الكذبة التاسعة والعشرون: كذبة عَدَم الحكمة من نزول القرآن على سَبْعَة أَحْرُف.

الكذبة الثلاثون: كذبة الاكتفاء بشاهِدَيْن لإثبات آية في القرآن الكريم.

الكذبة الأولى

مثال صارخ على التزوير

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٤: الدقيقة ٤٦): (جاء في كتاب «تاريخ المدينة المنورة، » للنميري: عن سوار بن شبيب قال: دخلت على ابن الزبير في نَفَر، فسألته عن عثمان، لِـمَ مزق المصاحف وحرقها؟!

قام إلى أمير المؤمنين عمر رجُل، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناس قد اختلفوا في القرآن، فكان عُمَر قد هَم أن يجمع المصاحف فيجعلها على قراءة واحدة، لكن طُعِن طعنته التي مات فيها.

فلما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجُل، فذكر لعثمان ما ذكره لعمر، فجمع عثمان المصاحف، ثم أمر بسائرها فشققت، وحُرِقَت). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: هذا مثال صارخ على تزوير هذا القسيس وكذبه، وتعمده التحريف والتضليل!

ولكي تكتشفوا شدة قُبْح تزويره وتضليله وكذبه سنعرض لكم صورة تم التقاطها للصفحة التي نقل منها هذا الكذاب من كتاب «تاريخ المدينة المنورة»[1] لابن شبة النميري:

(١) تاريخ المدينة المنورة (٣/ ٩٩٢)، الناشر: السيد حبيب محمود، تحقيق: فهيم محمد شلتوت.

هذه صورة لغلاف الكتاب:



لابن شبه

أبو زيد عمر بن شبه النميري البصري

١٧٣هـ - ٢٦٢هـ

الجزء الثالث

حققه

فهيم محمد شلتوت

وهذه صورة لبداية الرواية، ويليها صورة لبقية الرواية في صفحة تالية:

(كتابة القرآن وجمعه)

(كتابة عثمان رضي الله عنه المصاحف وجمعه القرآن[٢])

• حدثنا الحسن بن عثمان قال ، حدثنا الربيع بن بدر ، عن سوار بن شبيب قال : دخلتُ عَلَى ابن الزبير رضي الله عنه في نفر فسألته عن عثمان ، لِمَ شقّق المصاحف ، ولِمَ حمى الحِمَى ؟ فقال :

(١) قيل اسمه عبد الله بن صالح ، وكان أبوه يهودياً لا يدرى من هو ، وانظر باقي أخباره في أسد الغابة ٣ : ١٨٧ .

قوموا فإنكم حَرُورِيّة (١) ، قلنا : لا والله ما نحن حَرُورِيّة . قال : قامَ إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه رجلٌ فيه كلب وَوَلع ، فقال : يا أمير المؤمنين إن الناس قد اختلفوا في القراءة ، فكان عمر رضي الله عنه قد هَمّ أن يجمع المصاحف فيجعلها على قراءة واحدة ، فَطُعِن طَعْنَتَه التي مات فيها . فلمّا كان في خلافة عثمان رضي الله عنه قام ذلك الرجلُ فذكر له ، فجمع عثمان رضي الله عنه المصاحف ، ثم بعثني إلى عائشة رضي الله عنها فجئت بالصُّحُفِ التي كتب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن فعَرَضْناها عليها حتى قَوَّمْنَاها ، ثم أمر بسائرها فشُقِّقَت .

قلتُ: وبذلك تظهر جريمة التزوير التي ارتكبها القسيس الكذاب، حيث حذف قول ابن الزبير: (ثم بعثني إلى عائشة ﵂ فجئت بالصحف التي كتب فيها رسول الله ﷺ القرآن، فعرضناها عليها حتى قومناها).

ولماذا حذف الخبيث الـمُزَوِّر هذا الكلام؟

الجواب: لأن كلام ابن الزبير صريح في أن مصحف عثمان مطابق تماما للصحف التي كُتِب فيها القرآن عند رسول الله ﷺ.

تنبيه:

هذه الرواية لم تصح أصْلًا؛ لأنها من طريق الربيع بن بدر كما يتضح من الصورة التي فيها بداية الرواية، والربيع هذا مات ١٧٨هـ، وقد حذر أئمة الحديث من رواياته، فقد بدأ الطعن فيه وفَضْحه بدايةً من أئمة الحديث المعاصرين له، كالإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين وغيرهما، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - قال الإمام يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ) في الربيع بن بدر: (ضعيف، ليس بشيء)[١].

٢ - سُئِل الإمام أحمد بن حنبل عن الربيع بن بدر، فأجاب: (لا يسوي حديثه شيئًا .. ولا يُكْتَب حديثه)[٢].

٣ - قال الإمام ابن حبان في كتابه «المجروحين»: (الربيع بن بدر .. كان ممن يَقْلب الأسانيد، ويروي عن الثقات الموضوعات، وعن الضعفاء الموضوعات)[٣].

قلتُ: «الموضوعات» هي الروايات الموضوعة المختلَقَة المكذوبة؛ يعني التي تم وَضْعها كذبًا.

---

(١) تهذيب الكمال (٩/ ٦٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (رقم: ٢٢٧٢)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى.

(٣) المجروحين (١/ ٢٩٧).

الكذبة الثانية

كذبة تغيير الحجاج في المصحف

قالت المذيعة في (الحلقة ١١١: الدقيقة ٥٠): (يتبقى لنا النقطة الرابعة في موضوع الحلقة النهارده، وهو الذي قام به الحجاج بن يوسف من تغيير في مصحف عثمان).

فقال القسيس الكذاب وهو يمد صوته: (أَيْوَه، هذه شُغْلانة! .. جاء في كتاب «المصاحف» للسجستاني: باب: ما كتب الحجاج بن يوسف في المصحف).

ثم صرخ القسيس قائلًا عن الحجاج الثقفي: (هو الذي كَتَب!).

ثم أكمل قراءة الرواية قائلًا: (عن عوف بن أبي جميلة، أن الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد عشر حَرْفًا).

وصرخ القسيس بأعلى صوته وهو ينطق كلمة «غَيَّر».

ثم قال القسيس الكذاب: (على فِكْرَة، أنا عايز أقول حاجة، أخذوا تغييرات الحجاج بن يوسف الثقفي هذه، أخذوها كقاعدة، والآن المصاحف مكتوب فيها هذا، وتركوا مصحف عثمان المكتوب فيه الغلط)

ثم أمسك الكذاب بالمصحف أمام الشاشة قائلا: (لَـمَّا تفتح مصحفك هذا – بتاع حفص أو غيره – ستجدها مكتوبة بالتصحيح بِتَاع الحجاج بن يوسف الثقفي).

ثم مَدَّ القسيس صوته كالنساء المنحرفات وهو ينطق كلمة «الثقفييييييييي».

ثم أمسك بيده الكتاب الذي يقرأ منه الرواية وعَرَضه أمام الشاشة، وقال: (هنا مذكور في التاريخ هذا الكلام). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: الكلام هنا في ثلاثة مطالب؛ لكشف كذب هذا القسيس وفضحه:

المطلب الأول: بيان أن هذه الحكاية مَكْذُوبة.

المطلب الثاني: فَضْح كَذِب هذا القسيس، وأنه يَتَعَمَّد تضليل الناس.

المطلب الثالث: بيان أنه مستحيل أن يستطيع أحد أن يُغَير حَرْفًا من المصحف.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان أن هذه الحكاية مَكْذُوبة:

القسيس الكذاب الخبيث – كعادته – أخفى بداية كلام ابن أبي داود السجستاني والذي يوضح فساد وبطلان هذه الرواية وعدم صحتها، وإليكم ما أخفاه الخبيث عن المشاهدين:

قال ابن أبي داود السجستاني في كتابه «المصاحف»: (باب «ما كتب الحجاج بن يوسف في المصحف»: حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثنا عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ، عن عوف بن أبي جميلة، أن الحجاج بن يوسف غَيَّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفا)[1].

---

(١) كتاب المصاحف (ص١٥٧)، تأليف: أبي بكر عبد الله بن سليمان بن أبي داود السجستاني، الناشر: الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: محمد عبده.

قلتُ: فهل تعلمون من عَبَّاد بن صُهَيْبٍ هذا الذي زعم أن الحجاج فَعَل ذلك؟

إن كبار علماء الحديث الذين عاصروه قد حَذَّروا الناس من ضلال هذا الرَّجُل وأباطيله، وبِدْعَته، وحكاياته المكذوبة الموضوعة، فهو رَجُل مبتدع ضال، تُوفي سنة ٢١٢هـ[١]، يعني في القرن الثالث الهجري.

واستمر تحذير علماء الحديث مِنْ هذا الرجُل طوال التاريخ الإسلامي، ابتداءً من أئمة الحديث المعاصرين له، وَوُصُولًا إلى الشيخ الألباني في عَصْرِنا هذا.

وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - **الإمام أبو بكر بن أبي شيبة** (١٥٩ - ٢٣٥هـ): قال: (تَرَكْنا حديث عباد بن صهيب قَبْل أن يموت بعشرين سنة)[٢].

٢ - **الإمام أبو إسحاق الجُوزْجاني** (المتوفى ٢٥٩هـ): قال في كتابه «أحوال الرجال»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ كان غاليًا في بِدْعَته، مخاصمًا بأباطيله)[٣].

٣ - **الإمام البخاري** (١٩٤ - ٢٥٦هـ): قال في كتابه «الضعفاء»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري تَرَكُوه)[٤].

(١) قال الإمام ابن سعد في كتابه «الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٩٧»: (عباد بن صهيب .. توفي بالبصرة في شوال سنة اثنتي عشرة ومائتين).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨١).

(٣) أحوال الرجال (ص١١٢)، تأليف: أبي إسحاق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

(٤) الضعفاء الصغير(ص٧٥)، الناشر: دار الوعي-حلب، تحقيق: محمود إبراهيم، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦ هـ.

٤ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري .. رَوَى عَنْه مَنْ لم يَفْهَم العِلْم .. سألتُ أَبي عن عباد بن صهيب، فقال: ضعيف الحديث، مُنْكَر الحديث، تُرِكَ حديثه)[١].

٥ - الإمام زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ[٢] (٢١٧-٣٠٧هـ): قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري أحد المتروكين .. قال الساجي: .. كانت كُتُبُه ملأى من الكذب)[٣].

٦ - الإمام النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ): قال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ البصري متروك الحديث)[٤].

٧- الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ .. يَرْوِي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير؛ التي إذا سمعها الْمُبْتَدِئ في هذه الصناعة، شَهد لها بالوَضْع)[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٨١).

(٢) قال الإمام شمس الدين الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١٤/١٩٨-١٩٩»: (السَّاجِيُّ زَكَرِيَّا بن يَحْيَى .. الإِمَامُ، الثَّبْتُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ وَشَيْخُهَا وَمُفْتِيهَا .. كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ .. وَلِلسَّاجِي مصَنَّفٌ جليلٌ فِي علل الحَدِيْث، يدلُّ عَلَى تبحُّره وَحِفْظِهِ).

(٣) لسان الميزان (٣/ ٢٣٠).

(٤) الضعفاء والمتروكين (ص٧٤).

(٥) المجروحين (٢/ ١٦٤).

قلتُ: يَعْني شهد لها بأنها موضوعة عَمْدًا؛ يَعْني مُخْتَلَقة مصنوعة مكذوبة.

قال الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ) في أَلْفِيته في علوم الحديث:

شَرُّ الضَّعِيْفِ الخَبَرُ الموضُوْعُ الكَذِبُ المُختَلَقُ المَصْنُوْعُ

٨ - **قال الشيخ الألباني** (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ) في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم:٤٣٩٠» في أحد الأحاديث: (عَبَّادُ بن صُهَيْبٍ مَتْرُوك؛ كما قال النسائي والبخاري وغيرهما).

المطلب الثاني: فَضْح كَذِب هذا القسيس وأنه يَتَعَمَّد تضليل الناس:

هذا القسيس الكذاب قد فضح نفسه أمام مختلف البلاد الإسلامية حين كذب وزعم أن الحروف التي غيرها الحجاج هي التي في مصاحف اليوم كلها.

فقد قال القسيس الكاذب: (عَلَى فِكْرَة، أنا عايز أقول حاجة، أخذوا تغييرات الحجاج بن يوسف الثقفي هذه، أخذوها كقاعدة، والآن المصاحف مكتوب فيها هذا، وتركوا مصحف عثمان المكتوب فيه الغلط).

ثم أمسك الكذاب بالمصحف أمام الشاشة قائلا: (لما تفتح مصحفك هذا - بِتَاع حفص أو غيره - ستجدها مكتوبة بالتصحيح بِتَاع الحجاج بن يوسف الثقفي). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قُلْتُ: ولكشف كذب هذا القسيس الخبيث وفضحه يكفي أن نذكر مثالًا واحدًا مما جاء في هذه الحكاية المكذوبة:

جاء في هذه الحكاية المكذوبة: (الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد

عشر حَرْفًا قال: .. كانت في المؤمنين «سيقولون لله لله لله» ثلاثتهن، فجعل الأخرين «الله الله»).

قلتُ: فزَعَم الراوي المبتدع الضال أن الحجاج قام بتغيير ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ إلى «سيقولون الله».

ثم زعم القسيس الكاذب أن مصاحف المسلمين اليوم – مصحف حفص وغيره – فيها هذا التغيير.

ويكفي لفضح كذبه أن أُصَور لكم مصحف حفص، ومصحف الشام.

وإليكم صورة من مصحف حفص:

مصحف المدينة النبوية

القرآن الكريم

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

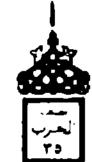
تعريف بهذا المصحف الشريف

كُتِب هذا المصحف وضُبط على مايوافق رواية حفص بن سليمان ابن المغيرة الأسدى الكوفى لقراءة عاصم بن أبى النجود الكوفى التابعى عن أبى عبدالرحمن عبدالله بن حبيب السلمى عن عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وزيد بن ثابت وأبى بن كعب عن النبى صلى الله عليه وسلم .

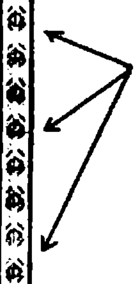
وأخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التى بعث بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه إلى البصرة والكوفة والشام ومكة ، والمصحف الذى جعله لأهل المدينة ، والمصحف الذى اختص به نفسه ، وعن المصاحف المنتسخة منها . وقد روعى فى ذلك مانقله الشيخان أبو عمرو الدانى وأبوداود سليمان بن نجاح مع ترجيح الثانى عند الاختلاف .

هذا وكل حرف من حروف هذا المصحف موافق لنظيره فى المصاحف العثمانية الستة السابق ذكرها .

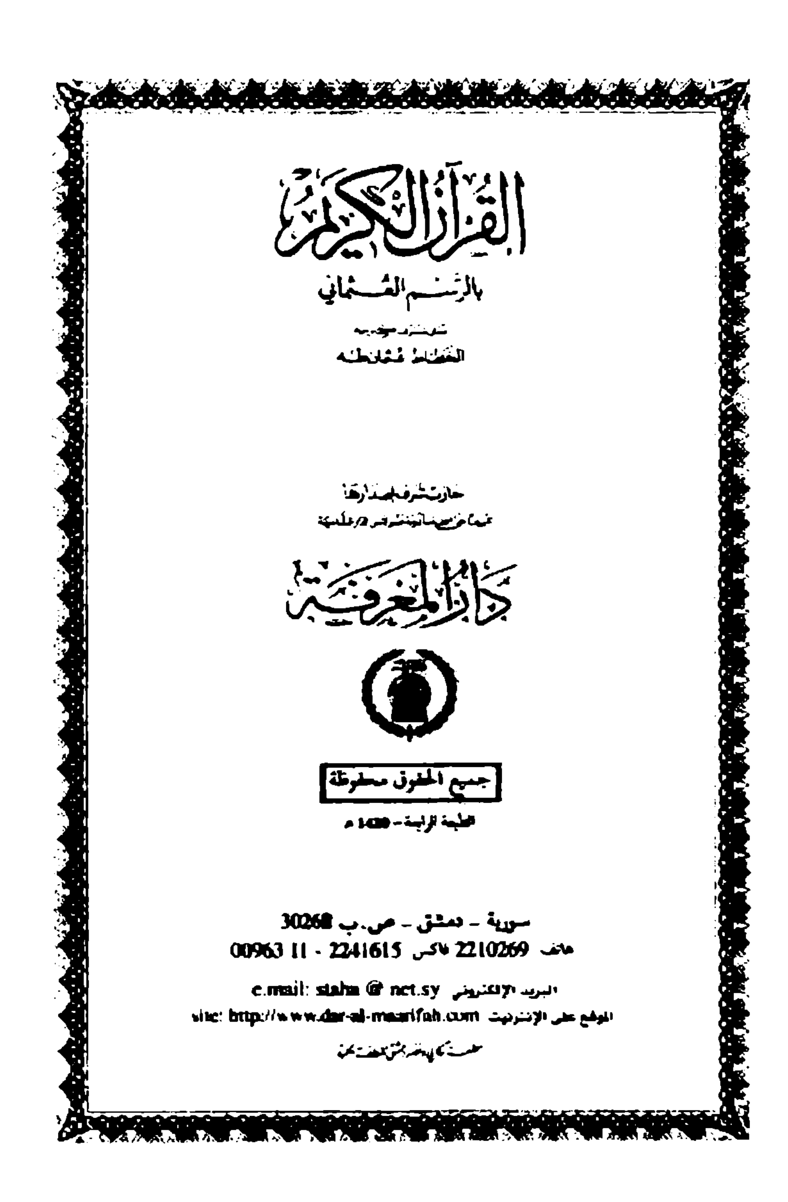
وأخذت طريقة ضبطه مما قرره علماء الضبط على حسب ماورد فى كتاب «الطراز على ضبط الخراز» للإمام التنسى مع الأخذ بعلامات الخليل بن أحمد وأتباعه من المشارقة ، بدلا من علامات الأندلسيين والمغاربة .



﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٥﴾ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾ حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٨٠﴾ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾



وإليكم صورة من مصحف الشام:



القرآن الكريم

بالرسم العثماني

الخطاط عثمان طه

حازت شرف إصدارها

دار المعرفة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الرابعة - 1430 م

سورية - دمشق - ص.ب 30268

هاتف 2210269 فاكس 2241615 - 11 00963

البريد الإلكتروني e.mail: staha @ net.sy

الموقع على الإنترنت site: http://www.dar-al-maarifah.com

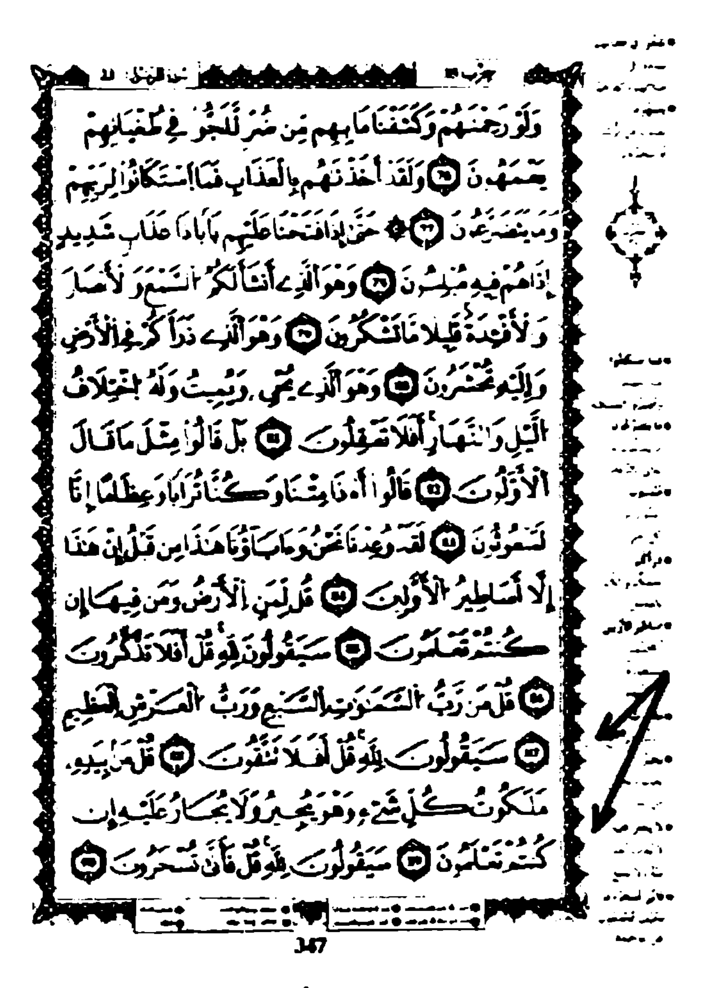
حازت شرف إصدارها
مؤسسة علمية مأذونة أصولاً من الجهات الرسمية





الطبعة الرابعة - 1420 هـ

سورية - دمشق - ص.ب 30268



ولو رحمنهم وكشفنا ما بهم من ضر للجوا في طغينهم
يعمهون (٧٥) ولقد أخذنهم بالعذاب فما استكانوا لربهم
وما يتضرعون (٧٦) حتى إذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد
إذا هم فيه مبلسون (٧٧) وهو الذي أنشأ لكم السمع والأبصر
والأفئدة قليلا ما تشكرون (٧٨) وهو الذي ذرأكم في الأرض
وإليه تحشرون (٧٩) وهو الذي يحي ويميت وله اختلف
اليل والنهار أفلا تعقلون (٨٠) بل قالوا مثل ما قال
الأولون (٨١) قالوا أءذا متنا وكنا ترابا وعظما أءنا
لمبعوثون (٨٢) لقد وعدنا نحن وءاباؤنا هذا من قبل إن هذا
إلا أسطير الأولين (٨٣) قل لمن الأرض ومن فيها إن
كنتم تعلمون (٨٤) سيقولون لله قل أفلا تذكرون
(٨٥) قل من رب السموت السبع ورب العرش العظيم
(٨٦) سيقولون لله قل أفلا تتقون (٨٧) قل من بيده
ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن
كنتم تعلمون (٨٨) سيقولون لله قل فأنى تسحرون (٨٩)

347

وها هو الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام (١٥٠ - ٢٢٤هـ) في القرن الثاني الهجري يروي بإسناده في كتابه «فضائل القرآن»: (عن أبي الدرداء، أن هذه الحروف في مصاحف الشام: .. في سورة المؤمنين: «سيقولون لله لله لله» ثلاثتهن بغير ألف .. هذه مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كَتَبَه عثمان ﷺ، ثم بعث

إلى كل أُفُق مما نسخ بمصحف)[١].

وقال الإمام أبو عُبيد أيضا: (وقرأت أنا في مصحف بالثغر قديم، بعث به إليهم - فيما أخبروني به - قَبْل خِلَافة عمر بن عبد العزيز، فإذا كلهن «لله لله» بغير أَلِف)[٢]. انتهى

قلتُ: فقد رأى الإمام أبو عبيد المصحف بعينيه، ورأى – بنفسه – أن الآيات فيه على خلاف ما جاء في الرواية المكذوبة التي استدل بها القسيس الكذاب.

وكذلك يُقَرر الإمام شمس الدين ابن الجَزَرِي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) – في القرن الثامن الهجري - في كتابه «النشر في القراءات العشر»، قال: («لله، لله» بغير أَلِف .. وكذا رُسِمَا في المصاحف؛ الحجاز والشام والعراق)[٣].

---

(١) فضائل القرآن (ص٣٣٠)، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وآخرون، الناشر: دار ابن كثير.

وينبغي التنبيه هنا على أن قراءة «الله» ثابتة فقط في قراءة أهل البصرة، وهي ثابتة متواترة بالأسانيد الصحيحة إلى رسول الله ﷺ، فهي قراءة متواترة سماعًا إلى رسول الله، فهي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، وذلك أن الصحابة كتبوها «الله» في مصحف البصرة، وكتبوها «لله» في مصاحف الشام والحجاز والكوفة بالعراق؛ فالقراءتان متواتران مسموعتان من رسول الله ﷺ (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا عند الكلام على مهام لجنة نَسْخ المصاحف في عهد عثمان ﷺ: صفحة ١٥٥-١٦٤).

(٢) فضائل القرآن (ص٣٠٦)

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٩).

وأيضًا:

قد صَرَّح كبار أئمة الإسلام بأن الحجاج بن يوسف الثقفي إنما كان شديد الاتِّباع للمصحف الذي نَسَخه أصحاب رسول الله واتفقوا عليه في عهد عثمان بن عفان ﷺ.

قال القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلم - شرح صحيح مسلم»: (الْحَجَّاج إِنَّمَا كَانَ يَتَّبِع مُصْحَف عُثْمَان، وَلَا يُخَالِفهُ)[1].

وكذلك الإمام محيي الدين النووي نَقَل كلام القاضي عياض وأَقَرَّه في شرحه لـ «صحيح مسلم»[2].

المطلب الثالث: بيان أنه مستحيل أن يستطيع أحد أن يُغَيِر حَرْفًا من المصحف:

يكفي لكشف كذب هذه الحكاية أن نعلم أن الحجاج بن يوسف إنما وُلد سنة ٤٠ - ٤١هـ، ولم يصبح واليًا على العراق إلا سنة ٧٥هـ، يعني بعد مرور خمسين عامًا على إرسال عثمان بن عفان ﷺ للمصاحف مع الصحابة إلى عدة بلاد إسلامية[3].

فعثمان بن عفان ﷺ قد أرسل المصاحف - بعد نسخها - مع الصحابة إلى بلاد المسلمين عام ٢٥هـ، وانتشرت هذه المصاحف في سائر البلاد الإسلامية ونُسخت منها مئات الآلاف من النسخ بمرور السنين، وحُفِظت في صدور الأطفال والكبار.

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم(٤/ ٣٧٣).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم(٩/ ٤٣).

(٣) البداية والنهاية (٩/ ٧).

والسؤال الآن:

هل يستطيع أحد أن يجمع كل هذه المصاحف من كل هذه البلاد ليُغير فيها شيئا؟!!!

هيهات هيهات.

وإذا افترضنا أنه استطاع جمع ملايين المصاحف من جميع البلاد الإسلامية - وهذا مستحيل - فكيف يستطيع مَحْوها من صدور الحفاظ الذين حفظوها صغارًا وكبارا، شبابا وشيوخا، رجالا ونساء؟!!

كيف يستطيع مَحْوها من صدور هؤلاء الذين يقرءون القرآن آناء الليل، وكل يوم في الصلوات الخمس، وتمتلئ بهم المساجد في صلاة التراويح كل ليلة في شهر رمضان؛ لِيَخْتِم القرآن قراءةً من حِفْظهم أو سماعًا من إمام المسجد الذي يقرأ من حِفْظه؟!!

ما هذا إلا كذب مفضوح!

قال الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام (١٥٠ - ٢٢٤هـ) في كتابه «فضائل القرآن»: (نَسخه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار، وإسقاط لما سواه، ثم أطبقت عليه الأمة، فلم يختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتوارثه القرون بعضها عن بعض، وتتعلمه الولدان في المكتب)[١].

وقال الإمام ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (مات رسول الله ﷺ والإسلام قد انتشر وظهر في جميع جزيرة العرب؛ من منقطع البحر

---

(١) فضائل القرآن(ص٣٢٥).

المعروف ببحر القلزم، مارًّا إلى سواحل اليمن كلها إلى بحر فارس إلى منقطعة مارًّا إلى الفرات، ثم على ضفة الفرات إلى منقطع الشام إلى بحر القلزم، وفي هذه الجزيرة من المدن والقرى ما لا يعرف عدده إلا الله عز وجل؛ كاليمن والبحرين وعمان ونجد وجبلي طيء وبلاد مضر وربيعة وقضاعة والطائف ومكة، كلهم قد أَسْلَم، وبنوا المساجد، ليس منها مدينة ولا قرية ولا حلة لأعراب إلا قد قُرِئَ فيها القرآن في الصلوات، وعَلِمَه الصبيان والرجال والنساء، وكُتِب، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون كذلك ..

ثم ولي أبو بكر سنتين وستة أشهر، فغزا فارس والروم وفتح اليمامة .. فلم يبق بلد إلا وفيه المصاحف .. ثم مات أبو بكر وولي عمر، ففتحت بلاد الفرس طولًا وعرضًا، وفتحت الشام كلها والجزيرة ومصر كلها، ولم يَبْق بلد إلا وبُنِيَتْ فيه المساجد، ونُسخت فيه المصاحف .. وعلمه الصبيان في المكاتب شرقا وغربا، وبقي كذلك عشرة أعوام وأشهرًا .. وإنْ لم يكن عند المسلمين إذْ مات عمر مائة ألف مصحف من مصر إلى العراق إلى الشام إلى اليمن فما بين ذلك، فَلَم يَكُنْ أَقَل.

ثم ولي عثمان، فزادت الفتوح، واتسع الأمر، فلو رام أحد إحصاء مصاحف أهل الإسلام ما قَدر، وبقي كذلك اثني عشر عامًا حتى مات ..

واعلموا أنه لو رام اليوم أحد أن يزيد في شعر النابغة أو شعر زهير كلمة،أو ينقص أخرى، ما قدر؛ لأنه كان يفتضح الوقت، وتخالفه النُّسَخ المثبوتة، فكيف القرآن في المصاحف وهي من آخر الأندلس وبلاد البربر وبلاد السودان، إلى آخر السند وكابل وخراسان والترك والصقالبة وبلاد الهند فما بَيْن ذلك)[1].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل(٢/ ٦٧)، دار النشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

الكذبة الثالثة

كذبة أن ابن العربي وصف عثمان بالظلم

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٧: الدقيقة ٤٠): (فيه أدلة كثيرة على الاعتراض على عثمان، جاء في «العواصم من القواصم» لابن العربي: جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير، منها: ابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: ما أبشع كذب وتزوير هذا القسيس الخبيث!!

فالقسيس الكذاب أَوْهَم المشاهدين أن القاضي ابن العربي يَطْعن في عثمان بن عفان رضي الله عنه، بذلك يتوهم المشاهدون أن علماء المسلمين يصفون عثمان ﷺ بالظلم والبدعة في دين الله!

وسنكتفي بنقل كلام القاضي ابن العربي كاملا؛ لتكتشفوا بأنفسكم وتَرَوْا بأعينكم إلى أي مَدَى أصبح الكذب والتزوير أَصْلًا في طباع هذا القسيس وأمثاله من الحاقدين على الإسلام.

قال القاضي ابن العربي: (قالوا مُعْتَدين مُتَعَلقين برواية كذابين: جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير، منها: .. ابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف ..

هذا كله باطل سندًا ومتنًا)[١]. انتهى

فقد وصف القاضي ابن العربي قائل هذا بأنه من المعْتَدِين الكذابين، وأن الرواية المروية في ذلك ما هي إلا رواية مكذوبة من تأليف الكذابين أعداء الإسلام.

إنه مثل هذا القسيس الكذاب الخبيث الحاقد على دين رب العالمين.

---

(١) العواصم من القواصم (ص٢٨٠)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي، الناشر: دار التراث. القاهرة، وانظر: (ص٧٦) في طبعة: مكتبة السنة- القاهرة.

الكَذبة الرابعة

كذبة حساب الْجُمل

قام القسيس الكذاب في (الحلقة ١١٥: الدقيقة ١٦) بِعَرْض جدوله المزعوم لحساب الـجُمَل، والذي زعم أنه يفسر الحروف المقطعة التي في أوائل سُوَر القرآن الكريم، وفي هذا الجدول المزعوم نجد أن كل حرف من الحروف الأبجدية تقابله قيمة عددية:

أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص	ق	ر
٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	٢٠٠
ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ		
٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠		

أ = ١، ب = ٢، ج = ٣، د = ٤، هـ = ٥، ..، ك = ٢٠، ل = ٣٠، .. وهكذا.

وقال الخبيث أن عندهم في كتابهم في سفر الرؤيا (الإصحاح ١٣/ العدد: ١٦-١٨): (مَنْ له فَهْم فليحسب عدد اسم الوحش؛ فإنه عدد اسم إنسان وعدده ستمائة

وستة وستون).

ثم صرخ قائلا: (هذه هي الأمارة التي وصلنا إليها، هذه هي الأمارة المذكورة في الكتاب المقدس، هذه هي الأمارة؛ أن الوحش هنا مذكور بعدده).

ثم صرخ الخبيث الكذاب قائلا: (وبتفسير هذه الأرقام تبعا للجدول السابق نجد مفاجأة كبرى؛ إذْ تعطي هذه الأرقام الجملة التالية: نقرأها: رسول العرب بمكة).

ر	س	و	ل	ا	ل	ع	ر	ب	ب	م	ك	هـ	المجموع
٢٠٠	٦٠	٦	٣٠	١	٣٠	٧٠	٢٠٠	٢	٢	٤٠	٢٠	٥	٦٦٦

ثم صرخ بأعلى صوته قائلا: (ماذا؟ ماذا؟ هذا هو السر: رسول العرب بمكة هو الوحش.

هذه هي العلامة لأهل الكتاب، ورغم علمي بمدى الصدمة التي ستحدث من هذا التصريح إلا أنني مجرد قارئ وناقل لما أراه مفيدا للناس).

ثم قال صارخًا بأعلى صوته وهو في حالة هيستيرية: (العبارة كما قرأناها ورأيناها على الشاشة: اسم الوحش الذي هو ضد المسيح؛ اسمه: رسول العرب بمكة؛ ٦٦٦، هذا هو أحد الوحوش المضادة للمسيح). انتهى كلام القسيس الكذاب.

قلتُ: هذا الحساب خطأ، لسببين:

١ - لأن كلمة «مكة» آخرها تاء مربوطة، وليس آخرها هاء.

٢ – لأن عبارة «رسول العرب بمكة» ليس فيها اسم إنسان، وكتابهم في «سفر الرؤيا» يقول:

(مَنْ له فَهْم فليحسب عدد اسم الوحش؛ فإنه عدد اسم إنسان وعدده ستمائة وستة وستون).

ونعطي للقسيس الكذاب الحساب الصحيح وَفْق نظام الحساب الذي يتبعه:

«زكريا بطرس هو عدو الله» = ٦٦٦

وإليكم الحساب تفصيليا:

ز	ك	ر	ي	ا	ب	ط	ر	س	ه	و	ع	د	و	ا	ل	ل	ه
٧	٢٠	٢٠٠	١٠	١	٢	٩	٢٠٠	٦٠	٥	٦	٧٠	٤	٦	١	٣٠	٣٠	٥

وبذلك تكون المفاجأة لزكريا بطرس أنه هو «الوحش» عدو الله المذكور في كتابهم في سفر الرؤيا!

الكذبة الخامسة

كذبة اعتراض العرب على وجود كلام أعجمي في القرآن

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١١٤: الدقيقة ٤٧): (وقد اعترض معاصرو محمد على خلط القرآن بين العربية والأعجمية كما جاء في «تفسير ابن كثير ج٤/ ١٠٤» يقول: كيف ينزل كلام أعجمي على مخاطب عربي لا يفهمه).

ثم صرخ القسيس الكذاب قائلا: (هُم الذين يقولونه وليس نحن).

ثم قال: (ويكمل ابن كثير قائلا: وقد رُوي هذا المعنى عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، والسدي، وغيرهم).

ثم قال القسيس الكذاب: (اعتراض! كيف ينزل كلام أعجمي على ناس لا يفهمونه؟!!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: وهذا من أقبح الكذب والتزوير وأَبْشَعه!!

والكلام هنا في مطلبين:

المطلب الأول: بيان جرائم الكذب والتزوير التي ارتكبها القسيس الخبيث.

المطلب الثاني: الأدلة القاطعة على عدم وجود كلام أعجمي في القرآن.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان جرائم الكذب والتزوير التي ارتكبها القسيس الخبيث:

فقد استخدم القسيس التحريف والتزوير والكذب بصورة غاية في القبح والبشاعة!

ويكفي لفضحه أن ننقل لكم كلام الإمام ابن كثير كاملًا:

قال الإمام ابن كثير: (﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾«فصلت:٤٤» لما ذكر تعالى القرآن وفصاحته وبلاغته، وإحكامه في لفظه ومعناه، ومع هذا لم يؤمن به المشركون، نبه على أن كفرهم به كفر عناد وتعنت، كما قال: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ «الشعراء: ١٩٨، ١٩٩». وكذلك لو أنزل القرآن كله بلُغة العجم، لقالوا على وجه التعنت والعناد: ﴿ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ أي: لقالوا: هلا أنزل مفصلًا بلُغة العرب، ولأنكروا ذلك وقالوا: أعجمي وعربي؟ أي: كيف ينزل كلام أعجمي على مخاطب عربي لا يفهمه.

هكذا رُوي هذا المعنى عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، والسدي، وغيرهم)[1]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

والسؤال الآن:

هل في هذا الكلام أن أحدًا زعم أن في القرآن كلام أعجمي وأنكره؟ أم إن الكلام جاء في افتراض لو أنزل الله القرآن أعجميًا لقال العرب: ﴿ لَوْلَا فُصِّلَتْ

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١٠٤).

ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾؟

فالكلام هو: لو أنزل القرآن أعجميًا، لقال العرب: ﴿ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾؟

فهذا هو المعنى الذي روي عن ابن عباس، ومجاهد وغيرهما.

وهذا واضح في أن القرآن لم ينزل أعجميًا، وإنما أنزله الله تعالى عربيًا، وواضح أيضًا في أنه لَمْ يَزْعم أحد من العرب أن في القرآن كلامًا أعجميًا.

فماذا فعل القسيس الكذاب؟

حذف وحَرَّف ليوهم السامع أن ابن عباس وغيره قالوا معترضين على القرآن: (كيف ينزل كلام أعجمي على مخاطب عربي لا يفهمه؟!).

وقد لجأ القسيس الكذاب إلى التزوير ليسهل عليه إطلاق كذبته البشعة حين قال: (وقد اعترض معاصرو محمد على خلط القرآن بين العربية والأعجمية كما جاء في تفسير ابن كثير).

المطلب الثاني: الأدلة القاطعة على عدم وجود كلام أعجمي في القرآن:

هناك ثلاثة أقسام من الكلام الأعجمي:

القسم الأول: جُمْلة أعجمية مُركبة من عدة كلمات وحروف أعجمية.

القسم الثاني: أسماء أَعْلام لأشخاص ليسوا من العرب؛ مثل: إسرائيل.

القسم الثالث: كلمة مُفْرَدة.

أما القسم الأول:

فقد اتفق علماء المسلمين على عدم وجود ذلك في القرآن الكريم.

وفي ذلك يقول الإمام القرطبي في مقدمة تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (لا خِلَاف بين الأئمة أنه ليس في القرآن كلام مُرَكب على أساليب غير العرب)[١].

وأما القسم الثاني:

فهذا لا إشكال فيه عند جميع العُقلاء؛ لأن الشخص الإنجليزي المدعو «مايكل» لا يستطيع أحد ترجمة اسمه إلى لغة أخرى، لا يصح الحديث عنه أو مناداته إلا بـ «مايكل».

فإذا قال العربي: «ذهبتُ اليوم لزيارة مايكل لدعوته إلى الإسلام»، فمن السفاهة أن يقول قائل: هذا كلام أعجمي لأنه ذكر اسم «مايكل»!!

وأما القسم الثالث:

فهذا هو الذي تكلم فيه علماء المسلمين، ولتقريب الصورة وتوضيح المراد لن نتبع الطريقة التقليدية في عَرْض أقوال أهل العلم؛ بل سنتبع الطريقة القائمة على مناظرة أعداء الإسلام الذين يطعنون - كَذِبًا - في كَوْن القرآن الكريم بلسان عربي مُبين.

فنقول لهذا الـمُعْتَرِض الذي يزعم وجود كلمات في القرآن أعجمية وليست عربية: عليك أن تأتي بهذه الكلمة - بحروفها وطريقة النطق بها - من مَرَاجِع اللغة الأخرى التي تزعم أن القرآن أخذ هذه الكلمة منها، فإن استطعت الإتيان بذلك من مراجع اللغات الأخرى، فسيكون عندنا حالتان:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن(١/ ٦٨).

الحالة الأولى:

أن تكون الكلمة في تلك اللغة المزعومة ليست مطابقة تمامًا للكلمة المذكورة في القرآن الكريم.

مثال: جاء في القرآن الكريم كلمة «إِسْتَبْرَق»، وقيل: إنها في اللغة الفارسية «ستبرك» بمعنى: ثخين أو غليظ.

فحينئذ نقول لهذا الْمُعْتَرِض: لقد ظهر فساد زَعْمك؛ لأن هذه الكلمة التي أتيت بها «ستبرك» تختلف - من حيث التركيب وطريقة النطق - عن الكلمة المذكورة في القرآن الكريم «إِسْتَبْرَق».

وهنا لن يجد مَفَرًّا من أن يزعم زَعْمًا جديدا قائلا: العرب أخذوا من الفارسية كلمة «ستبرك»، وقاموا بإجراء تغييرات في تركيبها؛ فأصبحت «إِسْتَبْرَق».

فنقول له: ها أنت قد اعترفت بأن كلمة «إِسْتَبْرَق» المذكورة في القرآن ليست في اللغة الفارسية، واعترفت بأن تركيب كلمة «إِسْتَبْرَق» من عمل العرب، وليس الفُرْس[1].

---

(١) قال فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) في تفسيره «مفاتيح الغيب، ٢٩/ :١٢٧»: (الإستبرق هو الديباج الثخين .. العرب .. تصرفوا فيه تصرفًا وهو أن اسمه بالفارسية «ستبرك» بمعنى: ثخين، تصغير «ستبر»، فزادوا فيه همزة متقدمة عليه وبدلوا الكاف بالقاف، أما الهمزة: فلأن حركات أوائل الكلمة في لسان العجم غير مَبْنِية في كثير من المواضع؛ فصارت كالسكون؛ فأثبتوا فيه همزة .. وأما القاف: فلأنهم لو تركوا الكاف لاشتبه «ستبرك» بـ «مسجدك» و«دارك»؛ فأسقطوا منه الكاف التي هي على لسان العرب في آخر الكلم للخطاب، وأبدلوها قافًا).

وقال أيضًا في تفسيره: («الإستبرق» .. هو تعريب «ستبرك» .. لَـمَّا عُرِّبَ فَقَدْ صار عَرَبِيًّا).

وهذا هو الذي قرره جَمْع كبير من علماء المسلمين، ومنهم الإمام ابن عطية (٤٨١ - ٥٤٢هـ) في مقدمة تفسيره «المحرر الوجيز»[1]، والإمام جمال الدين ابن الجوزي (٥٠٨- ٥٩٧هـ) في تفسيره «زاد المسير في علم التفسير».

ونسألك الآن ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: حين نزول القرآن الكريم؛ مَنْ مِن الناس كان ينطق كلمة «إِسْتَبْرَق» التي تبدأ بالهمزة وتنتهي بالقاف التي هي من الحروف المغلظة؟

الجواب: إنهم العرب، أما الفرس فكانوا ينطقون كلمة «ستبرك» التي تبدأ بالسين وتنتهي بحرف الكاف الذي هو من الحروف المرققة.

فظهر بذلك الفرق بين الكلمتين، وثَبَت بذلك فساد ما زَعَمْتَه مِن أن كلمة «إِسْتَبْرَق» المذكورة في القرآن الكريم هي كلمة أعجمية مستعملة عند الفُرْس وليس عند العرب، فالواقع أن كلمة «إِسْتَبْرَق» لم تكن مستعملة إلا في اللسان العربي، لذلك نزل بها القرآن، ولم تَأْت فيه كلمة «ستبرك».

---

(١) قال الإمام ابن عطية في مقدمة تفسيره «المحرر الوجيز»: (إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب .. فأما هذه الألفاظ وما جرى مجراها فإنه قد كان للعرب العاربة - التي نزل القرآن بلسانها - بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتي قريش .. فعلقت العرب بهذا كله ألفاظًا أعجمية، غَيَّرَتْ بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جَرَتْ مَجْرَى العربي الصريح، ووَقَع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن .. استعملتها العرب وعَرَّبَتْها، فهي عربية بهذا الوجه).

السؤال الثاني: ما دليلك على أن الفُرْس ليسوا هُم الذين أخذوا كلمة «إِسْتَبْرَق» مِن العرب وقاموا بإجراء تغييرات فيها؛ فأصبحت «ستبرك»؟

السؤال الثالث: لماذا لا نقول: تشابه الكلمتين في اللغتين إنما هو مما قد تتفق فيه اللغات المختلفة وتتشابه دُون أن تكون إحدى اللغتين أخذت من اللغة الأخرى؟ ما دليلك على أن ذلك ليس مما تشابهت فيه اللغتان؟

وهذا هو الذي قرره الإمام ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره تحت عنوان: (القول في البَيَان عن الأحرف التي اتفقت فيها ألفاظ العرب وألفاظ غيرها من بعض أجناس الأمم)[1].

الحالة الثانية:

أن تكون الكلمة في تلك اللغة المزعومة مطابقة تماما للكلمة المذكورة في القرآن الكريم.

فنقول: كَوْن هذه الكلمة كانت مستعملة في اللسان العربي وقت نزول القرآن – يتفق مع قوله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾«الشعراء:١٩٥».

ويكفي لبيان أنها مستعملة في لسان العرب أن رسول الله ﷺ نَفْسه من أفصح العرب؛ فهو من قَلْب قريش، وخاطب العرب بهذه الكلمات، فلو كانت غير مستعملة في لسانهم لَأنكروا عليه ذلك، ولقالوا له: لماذا تكلمنا بغير لُغَتنا؟!!

ويجب على الْمُعْتَرِض أن يأتي بدليل على أن هذه الكلمة لم تَكُن مستعملة في

---

(١) تفسير الطبري (٨/١).

اللسان العربي وقت نزول القرآن الكريم.

وهَيْهَات هَيْهَات؛ فإدخال الجَمَل الضخم في ثُقْب إبْرة - أَهْوَن عليه من أن يستطيع إثبات ذلك!

فلم يَتَبَّق أمامه إلا أنْ يتخبط فيأتي بروايات ضعيفة باطلة منسوبة إلى أحد السلف أنه قال في تفسير بعض كلمات القرآن: هذه الكلمة معناها في لغة الفُرس كذا، ومعناها في لُغة الحبشة كذا .. إلخ.

فنقول له: حين تريد الاستدلال برواية يجب عليك ما يلي:

١ - عليك أن تُثْبت أن هذه الرواية صحيحة؛ إسنادها صحيح، مروية من طريق الثقات، ولا توجد رواية أخرى تُعارضها.

٢ - عليك أن تُثْبت أن لفظ الرواية صريح في نَفْي وجود هذه الكلمة في لسان العرب؛ لأن مجرد قَوْل القائل: «هذه الكلمة معناها كذا في لُغة الحبشة» ليس معناه أنها غير موجودة في لسان العرب، غاية ما يفيده هذه القول هو معناها في لغة الحبشة، ولم يتعرض هذا القائل لكونها مستعملة في لسان العرب أمْ لا.

وقد أجاب الإمام ابن جرير الطبري - في مقدمة تفسيره - عن مثل هذه الروايات، فقال: (لم يقولوا: هذه الأحرف وما أشبهها لم تكن للعرب كلامًا، ولا كان ذاك لها منطقًا قبل نزول القرآن .. وإنما قال بعضهم: حرف كذا بلسان الحبشة معناهُ كذا، وحرفُ كذا بلسان العجم معناه كذا. ولم نستنكر أن يكون من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد .. كما وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة، وذلك كالدرهم والدينار والدواة

والقلم والقِرْطاس، وغير ذلك -مما يتعب إحصاؤه ويمِلّ تعداده، كَرِهْنا إطالة الكتاب بذكره- مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى ..

وذلك هو معنى من روينا عنه القولَ في الأحرف التي مضت في صدر هذا الباب، من نسْبة بعضهم بعضَ ذلك إلى لسان الحبشة، ونسبة بعضهم بعضَ ذلك إلى لسان الفرس .. لأنّ من نسب شيئًا من ذلك إلى ما نسبه إليه، لم ينفِ - بنسبته إياه إلى ما نسبه إليه- أن يكون عربيًا)(١). انتهى

قلتُ: فمن الروايات التي ذكرها الإمام ابن جرير الطبري: رواية رواها الطبري من طريق علي بن زيد بن جدعان عن ابن عباس ﷺ أنه قال: (﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ «المدثر: ٥١» هو بالعربية الأسد .. وبالحبشية قسورة).

قلتُ: وهذه رواية لا يصح الاستدلال بها؛ لثلاثة أسباب:

السبب الأول:

أنها من طريق علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف عند أهل الحديث، وليس ممن يوثق برواياته.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حبان في كتابه «المجروحين»: (علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان .. كان يَهِم في الأخبار ويخطئ في الآثار، حتى كَثُر ذلك في أخباره، وتَبَين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ فاستحق تَرْك الاحتجاج به)(٢).

---

(١) تفسير الطبري(١/ ٩).

(٢) المجروحين (٢/ ١٠٣).

السبب الثاني:

أنه توجد روايات أخرى كثيرة ذكرها الطبري في تفسير سورة المدثر، وهي تناقض هذه الرواية.

السبب الثالث:

أن كلمة «قَسْورة» موجودة في لغة العرب، وتطلق عند العرب على عدة معان، منها: الأسد.

وفي ذلك يقول الإمام ابن فارس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ) في موسوعته «مقاييس اللغة»: («قسر» القاف والسين والراء يدلُّ على قَهرٍ وغلَبَة بشدة. من ذلك «القَسْر»: الغَلَبَة والقَهْر. يقال: قَسَرتهُ قسرًا .. و«القَسْوَرة»: الأسد؛ لقُوّته وغلَبته)[1].

وقد جاء في تفسير الإمام القرطبي «الجامع لأحكام القرآن»: (باب هل ورد في القرآن كلمات خارجة عن لغات العرب أَوْ لا؟ .. فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب والطبري وغيرهما إلى أن ذلك لا يوجد فيه، وأن القرآن عربي صريح، وما وُجِد فيه من الألفاظ التي تُنْسب إلى سائر اللغات إنما اتفق فيها أن تواردت اللغات عليها؛ فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة وغيرهم .. فقد بَحَث القاضي عن أصول أوزان كلام العرب، وَرَدَّ هذه الأسماء إليها على الطريقة النحوية)[2]. انتهى

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٨٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٦٩).

الكذبة السادسة

كذبة اعتراض المصريين على حَرْق عثمان ﷺ للمصاحف

أنكر القسيس الكذاب إجماع الصحابة على ما فعله عثمان ﷺ.

فقال الخبيث في (الحلقة ١٠٨: الدقيقة ٣٥): (توضح كتب التراث أنه كانت هناك معارضات شديدة، علشان نبين الكذب والتضليل. معارضات أودت بحياة عثمان بن عفان، منها: ما جاء في «تاريخ المدينة» لابن شبة عن عروة بن الزبير قال: قَدِم المصريون فلقوا عثمان – كانوا جاءوا ثائرين - فقال: ما الذي تنقمون ؟ قالوا: تمزيق المصاحف). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلت: القسيس الخبيث امتلأ كلامه كذبًا وتزويرًا، ولفضحه سيكون الكلام في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان جريمة التزوير التي ارتكبها الخبيث.

المطلب الثاني: بيان أن هذه القصة الباطلة لا يُصدقها عاقل.

المطلب الثالث: بيان إجماع الصحابة والتابعين على ما فعله عثمان ﷺ ورِضَاهم به.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان جريمة التزوير التي ارتكبها الخبيث:

القسيس الكذاب - كعادته في التزوير - أخفى إسناد هذه الرواية؛ لكي لا يكتشف الناس أنها إنما رواها رجُل كذاب، وقد حذر أئمة الحديث منه ومن رواياته طوال التاريخ الإسلامي.

وإليكم نَص كلام ابن شبة في كتابه «تاريخ المدينة»:

(عن يزيد بن عياض، عن الوليد بن سعيد، عن عروة بن الزبير قال: قدم المصريون فلقوا عثمان ﷺ فقال: ما الذي تنقمون ؟ قالوا: تمزيق المصاحف ..)[1].

قلت: وكما ترون أن هذه الرواية إنما رواها يزيد بن عياض، وإليكم تحذيرات أئمة الإسلام منه بداية من أئمة الحديث المعاصرين له:

١ - الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ): جاء في كتاب «الجرح والتعديل»: (عن عبد الرحمن بن القاسم قال: سألتُ مالكًا عن ابن سمعان، فقال: كذاب.

قلت: يزيد بن عياض؟ قال: أَكْذَب وأَكْذَب)[2].

٢ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال: (يزيد بن عياض .. ضعيف الحديث، منكر الحديث)[3].

٣ - الإمام يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ): قال: (يزيد بن عياض ضعيف،

---

(١) تاريخ المدينة (٣/ ١١٣٥).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢).

ليس بشيء)[١].

٤ - **الإمام أحمد بن صالح المصري (١٧٠-٢٤٨هـ): قال:** (أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس؛ يعنى الحديث)[٢].

أي أنه كان يقوم باختراع أحاديث مكذوبة وتلفيقها.

٥ - **الإمام البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ): قال في كتابه «الضعفاء الصغير»:** (يزيد بن عياض .. مُنْكَر الحديث)[٣].

٦ - **الإمام مسلم (٢٠٤-٢٦١هـ): قال في كتابه** «الكنى والأسماء»: (يزيد بن عياض .. منكر الحديث)[٤].

٧ - **الإمام النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ): قال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»:** (يزيد بن عياض .. متروك الحديث)[٥].

٨ - **الحافظ ابن حبان** (المتوفى ٣٥٤هـ): **قال في كتابه** «المجروحين»: (يزيد بن عياض .. كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير والمقلوبات عن الثقات، فلما كَثُر ذلك

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢).

(٣) الضعفاء الصغير (ص١٢١).

(٤) الكنى والأسماء(١/ ٢٤١)، تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٤هـ.

(٥) الضعفاء والمتروكين (ص١١٠).

في روايته؛ صار ساقط الاحتجاج به)[١].

٩ - **الحافظ الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧هـ): قال في «مجمع الزوائد»:** (يزيد بن عياض .. كذاب)[٢].

١٠ - **الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ): قال في كتابه «تقريب التهذيب»:** (يزيد بن عياض .. كَذَبَه مالِك وغيره)[٣].

١١ - **الشيخ الألباني (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ) في كتابه «سلسلة الأحاديث** الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم ٤٢١٢» في أحد الأحاديث: (هذا موضوع آفته يزيد بن عياض؛ كذبه مالك وابن معين وغيرهما).

قلتُ: ها هي تصريحات أئمة الحديث طوال التاريخ الإسلامي، بداية من الإمام مالك بن أنس الذي عاصر هذا الراوي الكذاب، ووصولا إلى الشيخ الألباني.

المطلب الثاني: بيان أن هذه القصة الباطلة لا يُصدقها عاقل:

هذه القصة المكذوبة لا يمكن أن يصدقها عاقل.

لماذا؟

لأن نسخ عثمان للمصاحف كان سنة ٢٥ هـ، بينما حادث مقتل عثمان شهيدًا كان عام ٣٥هـ، فهل يصدق عاقل أن المصريين لم يثوروا على تمزيق المصاحف إلا

---

(١) المجروحين (٣/ ١٠٨).

(٢) مجمع الزوائد (١/ ١٢١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٦٠٤)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشد- سوريا، ١٩٨٦م.

بعد مرور عشر سنوات؟!!

المطلب الثالث: بيان إجماع الصحابة والتابعين على ما فعله عثمان رضي الله عنه ورضاهم به:

نتقل لكم فيما يلي تصريحات أئمة الإسلام طوال التاريخ الإسلامي، بداية من التابعين المعاصرين لعثمان رضي الله عنه:

١ - **مُصْعَبُ بن سَعْد بن أبي وقاص (المتوفى ١٠٣هـ)**: من ثقات التابعين[١]، وهو ابن سَعْد بن أبي وقاص رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ، وقد نقل إجماع الصحابة والتابعين - في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه- ورضاهم بما تم من نسخ المصاحف من الصحف التي كانت عند أم المؤمنين حفصة، وحرق المصاحف المخالفة.

رواه - بإسناد صحيح - الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام (١٥٠ - ٢٢٤هـ) في كتابه «فضائل القرآن»، قال: (حدثنا عبد الرحمن بن مهدي[٢]، عن شعبة[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن مصعب بن سعد، قال: « أَدْرَكْتُ الناس حين شقق عثمان المصاحف

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٥٣٣»: (مصعب بن سعد بن أبي وقاص .. ثقة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٣٥١»: (عبد الرحمن بن مهدي .. ثقة ثَبْت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيتُ أَعْلَم مِنْهُ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٢٦٦»: (شعبة بن الحجاج .. ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث. وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السُّنَّة، وكان عابدًا).

(٤) قال ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٤٢٣»: (أبو إسحاق السبيعي .. ثقة مكثر عابد).

=

فَأَعْجَبَهُم ذلك، أو قال: لَـمْ يَعِبْ ذلك أَحَد»)[١].

وقال الإمام ابن كثير في «فضائل القرآن»: (قال أبو بكر بن أبي داود: «حدثنا أحمد بن سِنَان، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن مُصْعَب بن سَعْدٍ بن أبي وقاص، قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم ينكر ذلك منهم أحد». وهذا إسناد صحيح .. هذه المصاحف.. كتبها زيد بن ثابت في أيامه .. ثم قُرِئَتْ على الصحابة بين يدي عثمان رضي الله عنه، ثم نفذت إلى الآفاق)[٢].

٢ - الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام (١٥٠ - ٢٢٤هـ): قال في كتابه «فضائل القرآن»: (نَسَخَه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار .. ثم أطبقت عليه الأمة، فَلَمْ يختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتوارثه القرون بعضها عن بعض، وتتعلمه الولدان في المكتب . وكانت هذه إحدى مناقب عثمان العظام)[٣].

٣ - الإمام أبو جعفر الطحاوي (٢٣٨ - ٣٢١هـ): قال في كتابه «بيان مشكل

=

قلتُ: وهذا الإسناد صحيح؛ لأن شعبة كان لا يأخذ عن أبي إسحاق إلا ما صرح فيه بالسماع، كما أن شعبة ممن سمع من أبي إسحاق قبل أن يكبر أبو إسحاق في السن، كما هو مُقَرر ومُصَرح به في كتب الجرح والتعديل.

(١) فضائل القرآن (ص٢٨٤).

(٢) فضائل القرآن (ص٧٨).

(٣) فضائل القرآن (ص٣٢٥).

الآثار»: (زيد بن ثابت - وهو كاتب الوحي لرسول الله - فكتب المصحف لعثمان بيده، وتابعهم أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك؛ فصار إجماعًا)(١).

٤ - الإمام أبو بكر الآجري (المتوفى ٣٦٠هـ): قال في كتابه «الشريعة»: (مصحف عثمان بن عفان ﷺ الذي أجمعت عليه الأمة والصحابة، ومَن بَعْدهم من التابعين، وأئمة المسلمين في كل بلد)(٢).

٥ - مكي بن أبي طالب (٣٥٥- ٤٣٧هـ): قال في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطُّرِحَ ما سواه مما يخالف خطه .. وساعده على ذلك زُهاء اثني عشر ألفًا من الصحابة والتابعين)(٣).

٦ - الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ): قال في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: (أَجْمَع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان - وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا - هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه .. وإنما حل مصحف عثمان ﷺ هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه)(٤).

٧ - الإمام الْمَازِرِيُّ (٤٥٣-٥٣٦هـ): قال في كتابه «الْـمُعْلِم بفوائد مُسْلم»:

---

(١) بيان مشكل الآثار (٨/ ١٣١).

(٢) الشريعة (١/ ٤٧٦).

(٣) الإبانة عن معاني القراءات (ص٣٢).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/ ٢٧٨).

(مُصْحَف عُثْمان ﷺ الْمُجْمَع عَلَيْهِ)[١].

٨ - **الإمام أبو العباس القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦هـ)**: قال في كتابه «المفهم - شرح صحيح مسلم»: (انتشرت المصاحف التي كتبها عثمان، واجتمع عليها الصحابة في الآفاق، وقرأ المسلمون عليها)[٢].

وقال أيضا: (فكلُّ ما تضمنته تلك المصاحف متواتر، مُجْمَعٌ عليه من الصحابة وغيرهم)[٣].

٩ - **أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ)**: قال في كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع»: (كُتبت المصاحف باتفاق من الصحابة ﷺ بالمدينة، ونفذت إلى الأمصار، وأمروا باتباعها، وترك ما عداها، فأخذ الناس بها)[٤].

١٠- **الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ)**: قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (وكان هذا من عثمان ﷺ بعد أن جمع المهاجرين والأنصار وجلة أهل الإسلام، وشاورهم في ذلك؛ فاتفقوا)[٥].

١١ - **الإمام محيي الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ)**: قال في كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»: (فلما كان زمن أبي بكر الصديق ﷺ .. فاستشار الصحابة ﷺ في

---

(١) الْمُعْلِم بفوائد مُسْلم (١/ ٤٦٤).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٣٧٤).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٤٤٧-٤٥٠).

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (ص٥).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٥٢).

جمعه في مصحف، فأشاروا بذلك، فكتبه في مصحف، وجعله في بيت حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها. فلما كان في زمن عثمان رضي الله عنه فنسخ من ذلك المجموع - الذي عند حفصة الذي أجمعت الصحابة عليه - مصاحف، وبعث بها إلى البلدان، وأمر بإتلاف ما خالفها، وكان فِعْله هذا باتفاق منه ومن علي بن أبي طالب وسائر الصحابة، وغيرهم رضي الله عنهم)[١].

١٢ - الإمام تقي الدين ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ): قال في «مجموع الفتاوى»: (الْمُصْحَف الْعُثْمَانِيّ الْإِمَام الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رسول الله ﷺ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَان، وَالْأُمَّةُ بَعْدَهُمْ)[٢].

١٣ -الإمام ابن كثير (٧٠٠ - ٧٧٤هـ): قال في « فضائل القرآن »: (هذه المصاحف .. كتبها زيد بن ثابت في أيامه .. ثم قُرِئت على الصحابة بين يدي عثمان رضي الله عنه، ثم نَفذت إلى الآفاق)[٣].

وقال الإمام ابن كثير أيضًا: (وأَمَر بما عدا ذلك من مصاحف الناس أن يُحرق .. وقد وافقه الصحابة في عصره على ذلك، ولم يُنكِره أحد منهم .. سادات المسلمين من الصحابة، ومن نشأ في عصرهم ذلك من التابعين، فكُلهم وافقوه)[٤].

١٤ - الإمام ابن الجزَري (٧٥١ - ٨٣٣هـ): قال في كتابه «النشر في القراءات

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن (ص٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠١).

(٣) فضائل القرآن (ص٨٩).

(٤) فضائل القرآن (ص٧٧).

العشر»: (فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها، ثم نردها إليك. فأرسلتها إليه .. كتب منها عدة مصاحف .. وأَجْمَعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف)[١].

١٥ - **الإمام محب الدين النويري (٨٠١ - ٨٥٧هـ)**: قال في «شرح طيبة النشر»: (إنما أَمَرَهم «عثمان» بالنسخ من المصحف؛ ليستند مصحفه إلى أصل أبي بكر المستند إلى أَصْل النبي ﷺ، وعَيَّن زيدًا؛ لاعتماد أبي بكر وعمر عليه، وضَمَّ إليه جماعة مساعدة له .. واجتمعت الأئمة على ما تضمنته هذه المصاحف وتَرْك ما خالفها)[٢].

١٦ - **جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)**: قال في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (قد أَجْمَع الصحابة على نَقْل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على تَرْك ما سِوَى ذلك)[٣].

١٧ - **شهاب الدين الدمياطي (المتوفى ١١١٧هـ)**: قال في «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر»: (المصاحف العثمانية التي أَجْمَع عليها الصحابة)[٤].

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ١٤-١٥)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) مخطوط شرح طيبة النشر للنويري (لوحة ١٥/ الوجه أ).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٩).

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص ١٣٧)، الناشر: دار الكتب العلمية.

الكذبة السابعة

كذبة أن عثمان يطعن في مصحف أبي بكر

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٦ : الدقيقة ٣٤): (عثمان يطعن بمصحف أبي بكر، فكيف سينقله؟!! وعدم رضاه بما فيه، هذا الكلام ليس من عندي، هذا الكلام في صحيح البخاري: «قَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنْ الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ».

فكيف يكون مصحف عثمان نسخة عن مصحف أبي بكر؟!!!

إضافة إلى ذلك: إن زيد بن ثابت هو الذي قام بجمع مصحف أبي بكر، فلو كان المصحف العثماني نسخة عما في مصحف أبي بكر لكان زيد هو المرجع في تحديد المكتوب في مصحف أبي بكر .. أما غريب جدًّا!! هذا الكلام موجود في صحيح البخاري .. فقول عثمان: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِن الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ» هو إلغاء لمرجعية مصحف أبي بكر؛ فصارت الأولوية لرجال قريش على مصحف أبي بكر، فكيف يكون المصحف العثماني نسخة عن مصحف أبي بكر؟!!! كلام فارغ

وهنا نتساءل: هل اتُّخذ من قصة الجمع الجديد وسيلة لإجراء تغييرات في الأصل، ثم حرق الأصول ليبقى ما غيروه وكأنه القرآن الأصلي؟!!). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قلتُ: لقد أخْفى القسيس الكذاب عن المشاهدين ما جاء في «صحيح البخاري» بعد قول عثمان: («إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِن الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ»).

وإليكم ما أخفاه عنكم القسيس المُزور:

فقد جاء في «صحيح البخاري»: (وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِن الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ». فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ)(١).

فقول الصحابي رضي الله عنه: «فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ» صريح في أن اللجنة إنما نسخت المصحف من الصحف التي جمعها أبو بكر، وكانت محفوظة عند أم المؤمنين حفصة زَوْج رسول الله ﷺ.

فكيف يزعم القسيس الكذاب أن عثمان يطعن في مصحف أبي بكر بينما رواية «صحيح البخاري» تصرح بأنهم نسخوا المصحف من صحف أبي بكر؟!

أعضاء اللجنة كانوا ينقلون القراءات من الصحف التي جُمعت في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لذلك لا يُتصور أبدًا أن يختلفوا في ذلك؛ كيف يختلفون وَهُمْ ينسخون من الصحف؟!!

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٩٠٨، حديث رقم: ٤٧٠٢).

فأعضاء لجنة نسخ المصحف لم يختلفوا قط ولو في كلمة واحدة من القرآن الكريم.

ولعل أحدكم يتساءل الآن: فلماذا قال لهم عثمان رضي الله عنه: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِن الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ)؟

والجواب: أن القسيس الخبيث أخفى عن المشاهدين أنه قد كان من مهام لجنة نسخ المصاحف في عهد عثمان ﷺ- تحديد رَسْم لكل كلمة من كلمات القرآن التي لها عدة قراءات ثابتة، فكانوا يحددون كيفية كتابة الكلمة بحيث تحتمل كل هذه القراءات الثابتة المتواترة عن رسول الله ﷺ (ذَكَرنا سبب قيامهم بهذه المهمة وأمثلة توضيحية في كتابنا هذا: صفحة ١٥٧).

فإذا اتفقت اللجنة على رسم، فبها ونعمت.

وإذا اختلف أعضاء اللجنة في تحديد الرسم، فلتُكتب الكلمة على وَفْق لسان قريش.

ولنذكر مثالًا افتراضيًّا يوضح ذلك:

إذا افترضنا أن أعضاء اللجنة - عند كتابتهم لسورة الفاتحة - اختلفوا: هل يكتبون «الصراط» ؟ أم «السراط»؟

فالحل هو أن يكتبوها بما يتفق مع لسان قريش، وقريش تنطقها بالصاد، فبذلك سيكتبونها «الصراط». (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا : صفحة ١٥٩، ١٦٥).

قال الإمام ابن كثير في «فضائل القرآن»: (فجلس هؤلاء النفر يكتبون القرآن

نسخًا، وإذا اختلفوا في وَضْع الكتابة على أي لُغة، رجعوا إلى عثمان)[1].

قلتُ: وحين رجع أعضاء اللجنة إلى أمير المؤمنين وصاحب رسول الله ﷺ - عثمان بن عفان ﷺ- قام بتوجيههم لكيفية التصرف في مثل هذا الموقف، فقال لهم:

(إِذَا اخْتَلَفْتُمْ .. فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ).

وقول عثمان رضي الله عنه: «فاكتبوه» صريح في أن الخلاف إنما كان في طريقة كتابة الكلمة.

وقد أخفى القسيس الخبيث - أيضًا - عن المشاهدين قول الإمام ابن كثير والذي فيه التصريح بأن الخلاف إنما كان في طريقة كتابة الكلمة.

---

(١) فضائل القرآن (ص٧١).

الكذبة الثامنة

كذبة هروب المفسرين من تفسير ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٢٤، الدقيقة ١٥): (هرب كل مفسري القرآن - على حد أبحاثي - صدقوني، ما تركت مفسرًا إلا وأنظر ماذا يقول على هذه القصة، فأجده يقفز عندها، هرب الجميع من التعليق على آية سورة الأنفال ٦٦ ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ «الأنفال:٦٦».

ما معنى «عَلِم الله»؟ هل عندما شرع النسبة الأولى «١: ١٠» لم يكُن يَعْلم ضعفهم فشرع هكذا؟! ثم بعد هزيمتهم عَلِم الله ضعفهم؟!

إن هذا القول يعتبر كُفْر بمنتهى الصراحة .. فهو العليم الذي يعلم الغيب إلى آخر الزمان .. فيا علماء المسلمين تفطنوا لما وقع فيه محمد من كُفر؛ فلا تتستروا عليه وتتهربوا من التعليق على هذه الفضيحة!). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قلتُ: هذا كذب مفضوح، وتدليس قبيح، وتضليل صريح؛ وذلك لأن المفسرين قد فسروا هذه الآية تفسيرا واضحا لا إشكال فيه بحسب ما كان واقعًا للمسلمين، وبيان ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان أن المفسرين فسروا هذه الآية تفسيرا واضحا لا إشكال فيه.

المطلب الثاني: نَقْل تصريحات أخرى عن جَمْع من المفسرين وكبار أئمة الإسلام.

المطلب الثالث: سؤالان مُوَجَّهان للقسيس الكذاب، ننتظر جوابه.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان أن المفسرين فسروا هذه الآية تفسيرا واضحا لا إشكال فيه:

من المتفق عليه عند العقلاء أن الله تعالى يَعْلم عِلْما قديما أزليا أنه في المستقبل في يوم محدد وفي ساعة محددة سيحدث الشيء الفلاني، فهذا من عِلْم الغَيْب المذكور في قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾.

يقول الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (وَهُوَ سُبْحَانه عَالِمِ الْغَيْب وَالشَّهَادَة، عَلِمَ مَا يَكُون قَبْل أَنْ يَكُون)[1]. انتهى

وكذلك من المتفق عليه عند العقلاء أن الله تعالى يَعْلم بحدوث هذا الشيء بعد حدوثه في الواقع الفعلي، فهذا من عِلْم الشهادة المذكور في قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾.

يقول الإمام ابن كثير في تفسيره: (وَقَوْله: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ أَيْ: يَعْلَم كُلّ شَيْء مِمَّا يُشَاهِدهُ الْعِبَاد وَمِمَّا يَغِيب عَنْهُمْ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْء)[2]. انتهى

ولنضرب مثالًا يوضح ذلك:

نحن نَعْلم أن الشمس ستشرق غدا صباحا، وستغرب آخر اليوم، فهذا عِلْم بما سيحدث في المستقبل.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٥٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٠٤).

ثم حين يأتي الغد ونرى الشمس قد أشرقت؛ فإننا نَعْلم حينئذ أن الشمس قد أشرقت بالفعل، فهذا عِلْم بما حدث في الواقع.

فعندنا هنا عِلْمان:

العِلْم الأول: عِلْم بالشيء قبل حدوثه، فقبل حدوث هذا الشيء يكون الله تعالى عالما بأنه سيحدث.

العِلْم الثاني: عِلْم بالشيء بعد حدوثه؛ وهو عِلْم الله بأن هذا الشيء قد حدث فِعْلا في الواقع الحقيقي.

فالله تعالى يَعْلَم - منذ الأزل - أن المسلمين سيصيبهم الضعف في المستقبل في وقت محدد، ثم حين يأتي هذا الوقت وتتحقق الإصابة بالضعف فِعْلا، فإن الله تعالى يَعْلَم - حينئذ - أن الضعف قد تحقق وأصابهم.

فقوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾«الأنفال:٦٦» معناه أن الله تعالى قد خفف عنكم الآن؛ لأنه عز وجل قد عَلِم أنكم الآن قد أصابكم الضعف.

وهذا لا يُنافي أنه سبحانه وتعالى كان يَعْلَم قبل الخلق - منذ الأزل - أن المسلمين سيصيبهم الضعف في هذا الوقت في الزمن المستقبل.

وفي ذلك يقول القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه «أحكام القرآن»: (وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ فَمَعْنَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِـ «الْآنِ»، وَإِنْ كَانَ الْبَارِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا، لَيْسَ لِعِلْمِهِ أَوَّلُ، وَلَكِنَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الْبَارِيَ يَعْلَمُ الشَّيْءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ، وَهُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ ..

فَإِنَّهُ عَالِمُ الشَّهَادَةِ، وَبَعْدَ الشَّيْءِ، فَيَكُونُ بِهِ عَالِمًا ..

وَقَدْ ضَرَبْنَا لِذَلِكَ مِثَالًا يَسْتَرْوِحُ إِلَيْهِ النَّاظِرُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا يَعْلَمُ الْيَوْمَ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ غَدًا، ثُمَّ يَرَاهَا طَالِعَةً، ثُمَّ يَرَاهَا غَارِبَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عِلْمٌ مُجَدَّدٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْأَحْوَالِ .. فَانْتَظَمَتْ الْمَسْأَلَةُ، وَتَمَكَّنَتْ بِهَا - وَالْحَمْدُ لله - الْمَعْرِفَةُ)[1].

قلتُ: وبذلك يكون قد اتضح لكم قُبح كذب هذا القسيس الخبيث.

المطلب الثاني: نَقْل تصريحات أخرى عن جَمْع من المفسرين وكبار أئمة الإسلام:

لزيادة فَضح ذلك الخبيث نذكر - إضافة إلى ما سبق - تصريحات جَمْع من المفسرين وكبار أئمة الإسلام:

١ - **قال فخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) في تفسيره «مفاتيح الغيب»**: (فقوله: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ معناه: أن الآن حصل العلم بوقوعه وحصوله، وقَبْل ذلك فقد كان الحاصل هو العلم بأنه سيقع أو سيحدث)[2].

٢ - **وكذلك قال سراج الدين بن عادل الحنبلي (المتوفى ٧٧٥هـ) في تفسيره «اللباب في علوم الكتاب»**: (فقوله: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ

---

(١) أحكام القرآن (٢/ ٤٢٩).

(٢) مفاتيح الغيب (١٥/ ٢٠٢)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٩٨١م.

ضَعْفًا ﴾ معناه: أن الآن حصل العلم بوقوعه وحصوله، وقَبْل ذلك كان الحاصل هو العلم بأنه سيقع أو سيحدث)[١].

٣ - **وقال برهان الدين البقاعي (٨٠٩ - ٨٨٥هـ) في تفسيره «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»:** (﴿ وَعَلِمَ ﴾ أي: قبل التخفيف وبعده، ﴿ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ أي في العَدد والعُدد .. فبعد التخفيف عَلِم ضعفهم واقعًا، وقَبْله عَلِم أنه سيقع)[٢].

٤ - **وقال أبو السعود العمادي (٨٩٨ - ٩٨٢هـ) في تفسيره «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»:** (والمرادُ بعلمه تعالى بضعفهم: عِلْمه تعالى به من حيث هو متحققٌ بالفعل؛ لا عِلْمُه تعالى به مُطْلَقًا، كيف لا وهو ثابتٌ في الأزل)[٣].

٥ - **وقد أجاب الإمام القرطبي عن هذه الآية وما يشابهها من الآيات بأن عِلْم الله تعالى بأن الشيء قد حصل - هو عِلْم الشهادة، أو «عِلْم الـمُعاينة».**

قال الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ .. مَعْنَاهُ «عِلْم الْـمُعَايَنَة» الَّذِي يُوجِب الْجَزَاء ، وَهُوَ سُبْحَانه عَالِم الْغَيْب وَالشَّهَادَة ، عَلِمَ مَا يَكُون

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٥٦٧)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٨م.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٣/ ٢٤١)، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٥م.

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٤/ ٣٥).

قَبْل أَنْ يَكُون ..

وَهَكَذَا كُلّ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَاب مِنْ هَذَا الْـمَعْنَى مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ﴾ « آل عِمْرَان: ١٤٠ » ، ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ « مُحَمَّد: ٣١ » وَمَا أَشْبَهَ)[1].

٦ - **وقال الإمام محيي الدين النووي في كتابه «المنهاج شرح صحيح مسلم»:** (يَمْتَحِنهُ لِيَصِيرَ ذَلِكَ وَاقِعًا بَارِزًا؛ فَإِنَّ الله تَعَالَى إِنَّمَا يُعَاقِب الْعِبَاد عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُمْ، لَا عَلَى مَا يَعْلَمهُ قَبْل وُقُوعه، وَإِلَّا فَهُوَ سُبْحَانه عَالِم بِجَمِيعِ الْأَشْيَاء قَبْل وُقُوعهَا.

وَهَذَا نَحْو قَوْله: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ أَيْ: نَعْلَمهُمْ فَاعِلِينَ ذَلِكَ، مُتَّصِفِينَ بِهِ)[2]. انتهى

٧ - **وقال الإمام ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»:** (اتفاق سلف الأمة وأئمتها على أن الله عالم بما سيكون قبل أن يكون، وقد نَص الأئمة على أن مَنْ أَنكَر العِلْم القديم فهو كافر)[3].

وأخيرا:

يقول الإمام ابن تيمية في كتابه «الرد على المنطقيين»:(وعامة مَن يستشكل الآيات الواردة في هذا المعنى كقوله: ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾، ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ يتوهم أن هذا

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٥٧).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٧/ ١٩٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٣٩٦)، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، الناشر: دار الكنوز الأدبية- الرياض، ١٣٩١هـ .

يَنْفي عِلْمه السابق بأن سيكون، وهذا جَهْل؛ فإن القرآن قد أخبر بأنه يَعلم ما سيكون - في غير موضع، بل أَبْلَغ من ذلك أنه قدر مقادير الخلائق كلها، وكتب ذلك قبل أنْ يخلقها، فقد عَلِم ما سيخلقه عِلْما مُفَصلا، وكَتب ذلك، وأخبر بها أخبر به من ذلك قبل أن يكون، وقد أخبر بعلمه المتقدم على وجوده، ثم لـما خَلَقَه عَلِمَه كائنا، مع عِلْمه الذي تَقَدم أنه سيكون، فهذا هو الكمال.

وبذلك جاء القران في غير موضع؛ بل وبإثبات رؤية الرب له بعد وجوده، كما قال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾«التوبة:١٠٥» فأخبر أنه سَيَرى أعمالهم .. فإذا خلق الأشياء، رآها سبحانه ..

قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾«البقرة:١٤٣» البقرة ..

قال جماعة من أهل العلم: .. لِنَعْلَمه موجودًا واقعًا بعد أن كان قد عَلِمَ أنه سيكون.

ولَفظ بَعْضهم قال: العِلْم على مَنْزِلَتَيْن: عِلْم بالشيء قَبْل وجوده، وعِلْم به بَعْد وجوده. والحُكْم للعِلْم به بعد وجوده؛ لأنه يوجب الثواب والعقاب.

قال: فمعنى قوله: ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ أي: لنعلم العِلْم الذي يَستحق به العامل الثواب والعقاب، ولا ريب أنه كان عالما سبحانه بأنه سيكون؛ لكن لَمْ يَكُن المعلوم قد وُجِد)[1].

(١) الرد على المنطقيين (ص٤٦٥-٤٦٦)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

المطلب الثالث: سؤالان مُوَجَّهان للقسيس الكذاب، ننتظر جوابه:

السؤال الأول:

جاء في كتابك المسمى بـ «الكتاب المقدس» في سفر التكوين «الإصحاح ٦: العدد ٥-٧»: (رَأَى الرَّبُّ أَنَّ شَرَّ الإِنْسَانِ قَدْ كَثُرَ .. فَحَزِن الرَّبُّ أنه عَمِلَ الإنسان في الأرض، وتَأَسف في قَلْبه، فقال الرَّبُّ: «أَمْحُو عن وَجْه الأرض الإنسان الذي خَلَقْتُه، الإنسان مع بهائم ودبابات وطيور السماء؛ لأني حَزِنْتُ أني عَمِلْتُهم»).

قلتُ: فهل الرب كان جاهلًا بما سيفعله الإنسان، لذلك ندم الرب بعد أن خلق الإنسان؟!!

تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

السؤال الثاني:

جاء في كتابك المسمى بـ «الكتاب المقدس» في صموئيل الأول «الإصحاح ١٥: العدد ١٠-١١»: (وكان كلام الرَّبّ إلى صَمُوئِيل قائلا: «نَدِمْتُ على أني جعلْتُ شَاوُل مَلِكا؛ لأنه رَجَعَ مِنْ ورائي، ولَـمْ يُقِمْ كلامي»).

قلتُ: فهل الرب لم يَكُن يعلم أن شاول سيعصيه، فاختاره ملكا، ثم فوجئ الرب بعصيان شاول له؛ فندم رَبُّك أشد الندم على اختياره؟!!

تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

الكذبة التاسعة

كذبة أن العلماء لم يستطيعوا تفسير معنى الحروف المقطعة

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١١٤: الدقيقة ٥٤): «جاء في «تفسير ابن كثير» يقول: ولم يجمع العلماء فيها على شيء معين، وإنما اختلفوا .. فقال بعضهم: إنما ذكرت لنعرف بها أوائل السور. وهذا ضعيف؛ لأن الفصل حاصل بدونها فيما لم تذكر فيه .

وقال آخرون: بل ابتدئ بها لتُفْتَحَ لاستماعها أسماعُ المشركين . وهو ضعيف أيضًا؛ لأنه لو كان كذلك لكان ذلك في جميع السور لا يكون في بعضها، بل غالبها ليس كذلك، ولو كان كذلك -أيضًا-لانبغى الابتداء بها في أوائل الكلام معهم، سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك. ثم إن سورة البقرة وآل عمران مدنيتان ليستا خطابًا للمشركين).

ثم قال القسيس الكذاب: (انظر ماذا يقول ابن كثير: فانتقض ما ذكروه بهذه الوجوه).

ثم أخذ القسيس يخبط بيده على كتاب تفسير ابن كثير ويقول: (هذا ابن كثير!!).

ثم قال القسيس الكذاب: (لماذا لم يستطع أحد من العلماء أو المفسرين العظام منذ بداية الدعوة؛ أي منذ ١٤ قرن من الزمان وحتى الآن تفسير تلك الحروف

تفسيرا مقبولا؟!!

لا يوجد؟! ١٤ قرن؟!! ويقولون: مبين؟!!

كيف يوحي الله بكلمات لا يعرف الناس معانيها؟!!

والمفروض أن يكون كلام الله مفهوما). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: لفضح قُبح كذب هذا القسيس الخبيث وتزويره - سيكون الكلام في مطلبين:

المطلب الأول: نَقْل كلام الإمام ابن كثير الذي أَخْفاه القسيس الكذاب عن المشاهدين.

المطلب الثاني: نَقْل تصريحات جَمْع كبير من المفسرين بمعنى الحروف المقطعة الذي قرره الإمام ابن كثير.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: نَقْل كلام الإمام ابن كثير الذي أَخْفاه القسيس الكذاب عن المشاهدين:

القسيس الكذاب نقل عن الإمام ابن كثير أنه حكم بضعف قولين مما قيل في تفسير الأحرف المقطعة التي في أوائل السور، ثم أَخْفَى ما ختم به الإمام ابن كثير كلامه؛ وذلك ليوهم السامع أن الإمام ابن كثير لا يعرف معنى هذه الحروف.

ثم أخذ القسيس يخبط بيده على كتاب تفسير ابن كثير ويقول: (هذا ابن كثير!!).

يقصد أنه إذا كان ابن كثير – وهو من كبار علماء المسلمين – لا يعرف معنى الحروف المقطعة، فكيف يكون حال مَنْ هُم دون ابن كثير؟!

وبذلك يَسْهُل على القسيس الكذاب أن يقول: (لماذا لم يستطع أحد من العلماء أو المفسرين العظام منذ بداية الدعوة؛ أي منذ ١٤ قرن من الزمان وحتى الآن تفسير تلك الحروف تفسيرا مقبولا؟!!

لا يوجد؟! ١٤ قرن؟!! ويقولون: مبين؟!!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

وإليكم كلام الإمام ابن كثير الذي أخفاه عنكم القسيس الكذاب الْمُزَوِر:

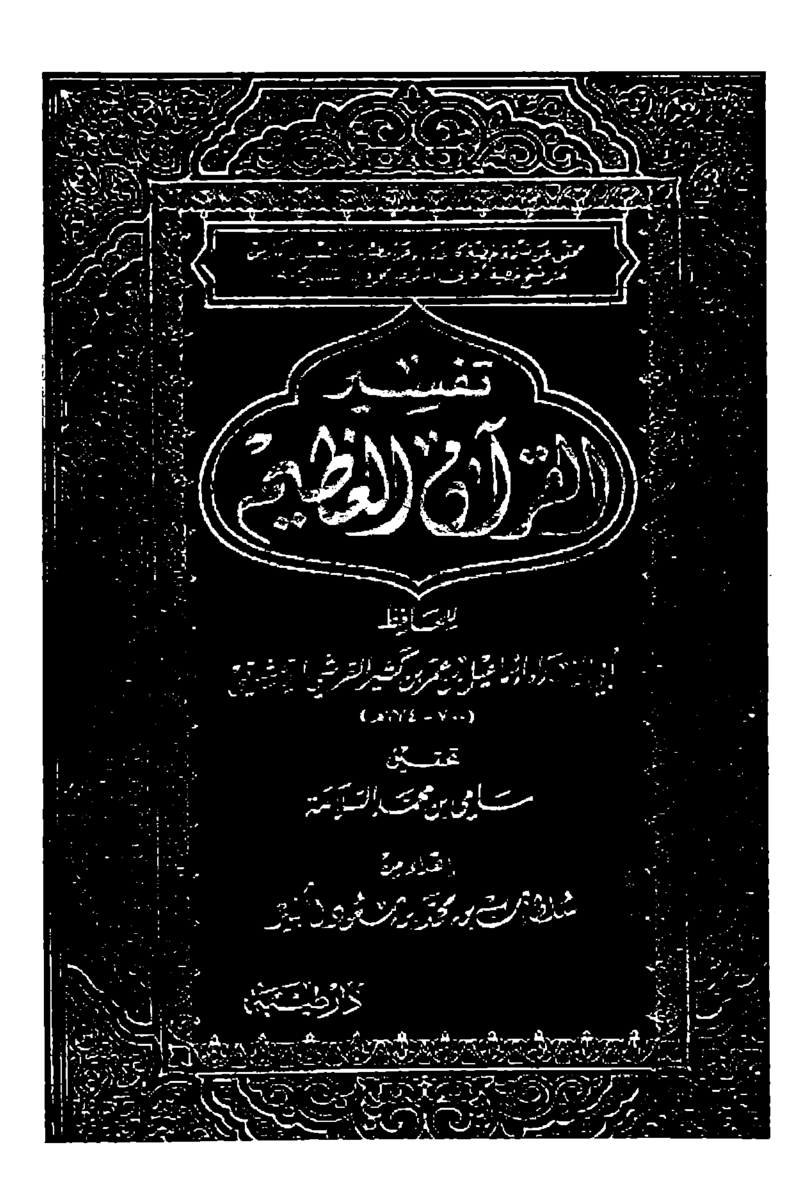
قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ إِنَّمَا ذُكِرَتْ هَذِهِ الْحُرُوف فِي أَوَائِل السُّوَر الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهَا بَيَانًا لِإِعْجَازِ الْقُرْآن، وَأَنَّ الْخَلْق عَاجِزُونَ عَنْ مُعَارَضَته بِمِثْلِهِ؛ هَذَا مَعَ أَنَّهُ مُرَكَّب مِنْ هَذِهِ الْحُرُوف الْمُقَطَّعَة الَّتِي يَتَخَاطَبُونَ بِهَا. وَقَدْ حَكَى هَذَا الْمَذْهَب الرَّازِيّ فِي تَفْسِيره عَنْ الْمُبَرِّد وَجَمْع مِن الْمُحَقِّقِينَ، وَحَكَى الْقُرْطُبِيّ عَن الْفَرَّاء وَقُطْرُب نَحو هَذَا، وَقَرَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ فِي كَشَّافه، وَنَصَرَهُ أَتَمَّ نَصْر، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّيْخ الْإِمَام الْعَلَّامَة أَبُو الْعَبَّاس ابْن تَيْمِيَة، وَشَيْخنَا الْحَافِظ الْمُجْتَهِد أَبُو الْحَجَّاج الْمِزِّيّ، وَحَكَاهُ لِي عَن ابْن تَيْمِيَة .

قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: وَلَمْ تَرِد كُلّهَا مَجْمُوعَة فِي أَوَّل الْقُرْآن وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّحَدِّي وَالتَّبْكِيت كَمَا كُرِّرَتْ قِصَص كَثِيرَة، وَكُرِّرَ التَّحَدِّي بِالصَّرِيحِ فِي أَمَاكِن ..

قُلْت [القائل هو ابن كثير]: وَلِهَذَا كُلّ سُورَة افْتُتِحَتْ بِالْحُرُوفِ فَلَا بُدّ أَنْ يُذْكَر فِيهَا الِانْتِصَار لِلْقُرْآنِ وَبَيَان إِعْجَازه وَعَظَمَته، وَهَذَا مَعْلُوم بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَهُوَ الْوَاقِع

فِي تِسْع وَعِشْرِينَ سُورَة؛ وَلِهَذَا يَقُول تَعَالَى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾، ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ «آل عمران:١-٢»، ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْه ﴾ «الأعراف:١-٢»، ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾«إبراهيم:١-٢»، ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ «السجدة:١-٢»، ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ ﴾ «فصلت:١-٢»،، ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣ ﴾ «الشورى:١-٣»، وَغَيْر ذَلِكَ مِن الْآيَات الدَّالَّة عَلَى صِحَّة مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ لِمَنْ أَمْعَنَ النَّظَر)[1]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

وإليكم صفحات مُصَوَّرة من تفسير الإمام ابن كثير، فيها كلامه هذا:


تفسير
القرآن العظيم
للحافظ
أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي
(٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)
تحقيق
سامي بن محمد السلامة
دار طيبة

محقق عن نسخة خطية كاملة، وعن مطبوعة الشعب وأكثر من عشر نسخ خطية أخرى يستوعب مجموعها التفسير كله.

تفسير القرآن العظيم

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

(٧٠٠ - ٧٧٤هـ)

تحقيق

سامي بن محمد السلامة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الطبعة الثانية

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي - ش السويدي العام - غرب النفق

ص.ب: ٧٦٤٢ - رمز بريدي: ١١٤٧٢ - ت: ٤١٥٣٧٣٧ - فاكس: ٤٢٥٨٢٣٧

ومن هنا لخص[1] بعضهم في هذا المقام كلاماً، فقال: لا شك أن هذه الحروف لم ينزلها سبحانه وتعالى عبثاً ولا سدى؛ ومن قال من الجهلة: إنه في القرآن ما هو تعبد لا معنى له بالكلية، فقد أخطأ خطأ كبيراً، فتعين أن لها معنى في نفس الأمر، فإن صح لنا فيها عن المعصوم شيء قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقفنا، وقلنا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

ولم يجمع العلماء فيها على شيء معين، وإنما اختلفوا، فمن ظهر له بعض الأقوال بدليل فعليه اتباعه، وإلا فالوقف حتى يتبين. هذا مقام.

المقام الآخر في الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور، ما[2] هي؟ مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها. فقال بعضهم: إنما ذكرت لنعرف بها أوائل السور. حكاه ابن جرير، وهذا ضعيف؛ لأن الفصل حاصل بدونها فيما لم تذكر فيه، وفيما ذكرت فيه بالبسملة تلاوة وكتابة.

وقال آخرون: بل ابتدئ بها لتُفتَحَ لاستماعها أسماعُ المشركين ـ إذ[3] تواصوا بالإعراض عن القرآن ـ حتى إذا استمعوا له تُلي عليهم المؤلَّف منه. حكاه ابن جرير ـ أيضاً ـ، وهو ضعيف أيضاً؛ لأنه لو كان كذلك لكان ذلك في جميع السور لا [4]يكون في بعضها، بل غالبها ليس كذلك، ولو كان كذلك ـ أيضاً ـ لانبغى[5] الابتداء بها في أوائل الكلام معهم، سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك. ثم إن هذه السورة والتي تليها أعني البقرة وآل عمران مدنيتان ليستا خطاباً للمشركين، فانتقض ما ذكروه بهذه الوجوه.

وقال آخرون: بل إنما ذكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، هذا مع أنه [تركب][6] من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها.

ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلابد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته، وهذا معلوم بالاستقراء، وهو الواقع في تسع وعشرين سورة؛ ولهذا يقول تعالى: ﴿الٓمٓ. ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢]. ﴿الٓمٓ. اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ. نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]. ﴿الٓمٓصٓ. كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١، ٢]. ﴿الٓر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١]. ﴿الٓمٓ. تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة ١، ٢]. ﴿حمٓ. تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢]. ﴿حمٓ. عٓسٓقٓ. كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ١ ـ ٣]، وغير ذلك من الآيات الدالة على صحة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن[7] النظر، والله أعلم.

---

(١) في ب، و: «لخص»، وفي جـ، ط: [illegible].
(٢) في ط: «وما».
(٣) في ط: «إذ».
(٤) في ب: «لا».
(٥) في جـ ط: «لا ينبغي».
(٦) زيادة من جـ ط، ب.
(٧) [illegible]

المطلب الثاني: نَقْل تصريحات جَمْع كبير من المفسرين بمعنى الحروف المقطعة الذي قرره الإمام ابن كثير:

١ - أبو القاسم الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ): قال في تفسيره «الكشاف» في سبب ذِكْر الحروف المقطعة: (كالتحريك للنَّظَر في أن هذا المتلو عليهم - وقد عجزوا

عنه عن آخرهم - كلام مَنْظوم مِن عَيْن ما ينظمون منه كلامهم؛ ليؤديهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لَمْ تتساقط مَقْدِرَتهم دُونه، ولم تَظْهَر معجزتهم عن أنْ يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وَهُم أمراء الكلام وزعماء الحوار، وَهُم الحرّاص على التساجل في اقتضاب الخطب، والمتهالكون على الافتنان في القصيد والرجز، ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم المبالغ التي بزت بلاغة كل ناطق، وشقت غبار كل سابق، ولم يتجاوز الحدّ الخارج من قوى الفصحاء، ولم يقع وراء مطامح أعين البصراء؛ إلا لأنه ليس بكلام البشر، وأنه كلام خالق القوى والقدر . وهذا القَوْل مِن القوة والخلاقة بالقبول بِمَنْزل)(١).

٢ - **الإمام جمال الدين ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧هـ): قال في تفسيره «زاد المسير في علم التفسير»:** (المَعْنَى أنه لما كانت الحروف أُصولًا للكلام المؤلَّف، أَخْبَرَ أن هذا القرآن إِنما هو مؤلَّف من هذه الحروف، قاله الفراء، وقطرب .

فإِنْ قِيل: فَقَدْ عَلِموا أنه حروف، فما الفائدة في إِعلامهم بهذا؟

فالجواب: أنه نَبَّه بذلك على إِعجازه، فكأنه قال: هو مِن هذه الحروف التي تؤلفون منها كلامكم، فما بالكم تعجزون عن معارضته؟! فإذا عَجزْتم، فاعلموا أنه ليس مِنْ قَوْل محمد عليه السلام)(٢).

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل (١/ ٦٩)، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

(٢) زاد المسير في علم التفسير (١/ ٢١)، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤هـ، الطبعة: الثالثة.

٣ - **فخر الدين الرَّازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ): قال في تفسيره «مفاتيح الغيب»:** (قاله المبرد واختاره جَمْعٌ عظيم من المحققين: إن الله تعالى إنما ذكرها احتجاجًا على الكفار، وذلك أن الرسول ﷺ لَـمَّا تحداهم أن يأتوا بمثل القرآن، أو بِعَشْر سُوَر، أو بسورة واحدة، فعجزوا عنه؛ أُنْزِلَت هذه الحروف تنبيهًا على أن القرآن ليس إلا من هذه الحروف، وأنتم قادرون عليها، وعارفون بقوانين الفَصَاحة، فكان يجب أن تأتوا بمثل هذا القرآن، فَلَمَّا عَجزْتم عنه دَلَّ ذلك على أنه من عند الله، لا من البشر)[1].

قلتُ: نفس هذا الكلام ذَكَره سراج الدين ابن عادل (المتوفى ٧٧٥هـ) في تفسيره «اللباب في علوم الكتاب».

٤ - **الإمام شمس الدين القرطبي (٦٠٠ - ٦٧١هـ): قال في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»** في تفسير الحروف المقطعة التي في أوائل السور: (قَالَ قُطْرُب وَالْفَرَّاء وَغَيْرهمَا: هِيَ إِشَارَة إِلَى حُرُوف الْهِجَاء، أَعْلَمَ الله بِهَا الْعَرَب حِين تَحَدَّاهُمْ بِالْقُرْآنِ أَنَّهُ مُؤْتَلَف مِنْ حُرُوف هِيَ الَّتِي مِنْهَا بِنَاء كَلَامهمْ ؛ لِيَكُونَ عَجْزهمْ عَنْهُ أَبْلَغ فِي الْحُجَّة عَلَيْهِمْ؛ إِذْ لَمْ يَخْرُج عَنْ كَلَامهمْ)[2].

٥ - **الإمام برهان الدين البقاعي (٨٠٩ - ٨٨٥ هـ): قال في تفسيره «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»:** (ولَـمَّا كان معنى «الم» هذا كتاب مِنْ جِنْس حروفكم التي قد فُقْتُم في التكلم بها سائر الخَلْق، فَما عَجَزْتم عن الإتيان بسورة مِن مِثْله إلا لأنه كلام الله؛ أَنْتَج ذلك كَمَاله)[3].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢/ ٧).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٥٥).

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (١/ ٣٣).

٦ - نظام الدين الحسن النيسابوري (المتوفى ٨٥٠هـ): قال في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»: (وُرُودها مَسْرُودة هكذا على نمط التعديد؛ ليكون كالإيقاظ وقَرْع العصا لمن تحدى بالقرآن، أي: إن هذا المتلو عليهم- وقد عجزوا عنه عن آخرهم - كلام منظوم مِن عَيْن ما ينظمون منه كلامهم، فَلَوْلَا أنه كلام خالق القدر لَمْ يَعْجز معشر البشر عن الإتيان بمثل «الكوثر». قَالَه المبرد وَجَمٌّ غَفِير ..

وقد أَوْرَد الله الفواتح في تسع وعشرين سورة على عدد حروف المعجم .. تشتمل على أصناف أجناس الحروف .. وهذا دليل على أن الله تعالى عَدَّد على العرب الألفاظ التي منها تراكيب كلامهم تَبْكِيتًا لهم وإظهارًا لعجزهم .. ويؤيد ذلك أن الألف واللام لَـمَّا تكاثر وقوعهما جاءتا في مُعْظَم هذه الفواتح مكررتين)[1].

٧ - الشيخ سيد قُطْب رحمه الله تعالى: قال في تفسيره «في ظلال القرآن»: (تبدأ السورة بهذه الأحرف الثلاثة المقطعة: « ألف، لام، ميم »، يليها الحديث عن كتاب الله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ . . ومثل هذه الأَحْرُف يجيء في مقدمة بعض السور القرآنية .. إنها إشارة للتنبيه إلى أن هذا الكتاب مُؤَلَّف مِن جِنْس هذه الأحرف، وهي في متناول المخاطَبين به من العرب . ولكنه - مع هذا - هو ذلك الكتاب المعْجِز، الذي لا يملكون أن يصوغوا من تلك الحروف مِثْلَه .

الكتاب الذي يتحداهم مرة ومرة أن يأتوا بمثله، أو بِعَشْر سُوَر مِثْله، أو بسورة من مثله فلا يَمْلكون لهذا التحدي جوابًا!

والشأن في هذا الإعجاز هو الشأن في خَلْق الله جميعا، وهو مثل صُنْع الله في كل

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ١٣٣).

شيء وصُنْع الناس . . أن هذه التربة الأرضية مُؤَلَّفة من ذرات معلومة الصفات . فإذا أخذ الناس هذه الذرات، فَقُصَارى ما يصوغونه منها لبنة أو آجرة، أو آنية أو اسطوانة، أو هيكل أو جهاز؛ كائنًا في دِقَّته ما يَكُون . . ولكن الله المُبْدِع يجعل من تلك الذرات حياة، حياة نابضة خافقة، تنطوي على ذلك السر الإلهي المعْجِز . . سر الحياة . . ذلك السر الذي لا يستطيعه بَشَر، ولا يَعْرِف سِرَّه بَشَر . . وهكذا القرآن . . حروف وكلمات يصوغ منها البشر كلامًا وأَوْزَانًا، ويجعل منها الله قرآنًا وفرقانًا، والفَرْق بين صُنْع البشر وصُنْع الله من هذه الحروف والكلمات - هو الفَرْق ما بين الجسد الخامد والروح النابض . . هو الفَرْق ما بين صورة الحياة وحقيقة الحياة!)[1].

٨ - **العَلَّامة محمد الطاهر بن عاشور (١٢٩٦ - ١٣٩٣هـ): قال في تفسيره «التحرير والتنوير»** في معنى الحروف المقطعة: (سِيقَتْ مَسَاق التَّهَجِّي، مَسْرُودة على نمط التعديد في التهجية؛ تَبْكِيتًا للمشركين، وإيقاظًا لنظرهم في أن هذا الكتاب المتلو عليهم - وقد تُحدوا بالإتيان بسورة مثله - هو كلام مؤلَّف مِن عَيْن حروف كلامهم.

كأنه يغريهم بمحاولة المعارضة، ويستأنس لأنفسهم بالشروع في ذلك بتهجي الحروف ومعالجة النطق تعريضًا بهم بمعاملتهم معاملة مَنْ لَمْ يَعْرف تقاطيع اللغة، فَيُلَقَّنها كَتَهَجِّي الصبيان في أول تَعَلُّمهم بالكتَّاب؛ حتى يَكُون عَجْزُهم عن المعارضة - بعد هذه المحاولة - عَجْزًا لا مَعْذِرَة لَهُم فِيه.

وقد ذَهَب إلى هذا القول المبرد وقطرب والفَرَّاء .. وهو الذي نختاره. وتظهر

---

(١) في ظلال القرآن (١/ ٣٨)، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الثالثة عشر-١٩٨٧م.

المناسبة لوقوعها في فواتح السور أن كل سورة مقصودة بالإعجاز؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ « البقرة: ٢٣ » فناسب افتتاح ما به الإعجاز بالتمهيد لمحاولته.

ويؤيِّد هذا القول أن التَّهَجِّي ظاهر في هذا المقصد؛ فلذلك لَـمْ يَسْألوا عنه؛ لظهور أَمْره، وأنَّ التهجي معروف عندهم للتعليم، فإذا ذُكِرَتْ حروف الهجاء على تلك الكيفية المعهودة في التعليم في مقام غَيْر صالح للتعليم، عَرف السامعون أنهم عُومِلوا معاملة المتَعَلِّم؛ لأنَّ حالهم كَحَالِهِ في العَجْز عن الإتيان بكلام بليغ.

ويُعَضِّد هذا الوَجْه تعقيب هاته الحروف في غالب المواقع بذكر القرآن وتنزيله أو كتابيته إلا في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ « مريم: ١ » و﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ «العنكبوت: ١، ٢ » و﴿ الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ ﴾ « الروم: ١، ٢ » ..

ويؤيده أنَّ مُعْظَم مَوَاقع هذه الحروف في أوائل السور المكِّيَّة عَدَا «البقرة» - على قول من جعلوها كلها مدنية – و«آل عمران»، ولَعَلَّ ذلك لأنهما نزلتا بِقُرْب عَهْد الهجرة من مكة، وأن قَصْد التحدي في القرآن النازل بمكة قَصْد أَوَّلِي.

ويؤيده أيضًا الحروف التي أسماؤها مختومة بألف ممدودة - مثل «الياء» و«الهاء» و«الراء» و«الطاء» و«الحاء» - قُرِئَتْ فواتح السور مقصودة على الطريقة التي يُتَهَجَّى بها للصبيان في الكُتَّاب طَلَبًا للخِفَّة)[1].

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢١١)، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٠م.

الكذبة العاشرة

كذبة وجُود قصة واقعية تفسر الحروف المقطعة

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١١٥: الدقيقة ٩): «لكي نُبين المقصود سنأتي بقصة واقعية حصلت في كتاب السيرة النبوية لابن هشام .. وتفسير ابن كثير.. والدر المنثور للسيوطي: عَن ابْن عَبَّاس أن أبا يَاسِر بن أَخْطَب – من أهل الكتاب – مر بِرسول الله وَهُوَ يَتْلُو فَاتِحَة سُورَة الْبَقَرَة ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾، فَأَتَى أَخَاهُ حُيي بن أَخْطَب فِي رِجَال مِن الْيَهُود، فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْت مُحَمَّدًا يَتْلُو فِيمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ فَمَشَى حُيَيّ بن أَخْطَب فِي أُولَئِكَ النَّفَر مِن الْيَهُود إِلَى رسول الله، فَقَالُوا له: يَا مُحَمَّد، أَلَمْ يُذْكَر لنا أَنَّك تَتْلُو فِيمَا أُنْزِلَ إليك ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ ؟

فَقَالَ رسول الله: « بَلَى ». فَقَالُوا: جَاءَك بِهَذَا جِبْرِيل مِنْ عِنْد الله ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». قَالُوا: لَقَدْ بَعَثَ الله قَبْلك أَنْبِيَاء ومَا علمنا أنه بَيَّنَ لِنَبِيٍّ مِنْهُمْ مَا مُدَّة مُلْكه.

فَقَامَ حُيَيّ بن أَخْطَب لمن معه: الْأَلِف وَاحِدَة وَاللَّام ثَلَاثُونَ وَالْمِيم أَرْبَعُونَ؛ فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَة أَفَتَدْخُلُونَ فِي دِين إِنَّمَا مُدَّة مُلْكه إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَة ؟ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رسول الله، فَقَالَ: يَا مُحَمَّد هَلْ مَعَ هَذَا غَيْره؟ قَالَ: « نَعَمْ». قَالَ مَا ذَاكَ ؟ قَالَ: « المص ». قَالَ: هَذه والله أَثْقَل وَأَطْوَل؛ الْأَلِف وَاحِد وَاللَّام ثَلَاثُونَ وَالْمِيم أَرْبَعُونَ وَالصَّاد تِسْعُونَ؛ فَهَذِهِ إِحْدَى وَستون وَمِائَة سَنَة .

هَلْ مَعَ هَذَا يَا مُحَمَّد غَيْره ؟ قَالَ: نَعَمْ، « الر». قَالَ: هَذَا أَثْقَل وَأَطْوَل، الْأَلِف وَاحِدَة وَاللَّام ثَلَاثُونَ وَالرَّاء مِائَتَانِ؛ فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَتَا سَنَة.

فَهَلْ مَعَ هَذَا يَا مُحَمَّد غَيْره ؟ قَالَ: نَعَمْ، « المر». قَالَ: هَذِهِ أَثْقَل وَأَطْوَل، الْأَلِف وَاحِدَة وَاللَّام ثَلَاثُونَ وَالْمِيم أَرْبَعُونَ وَالرَّاء مِائَتَانِ؛ فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَانِ).

ثم علق القسيس الكذاب قائلا: (هذا الكلام - الغير مفهوم - يسمونه «نظام حساب الجمل» الحروف المقطعة وهو مَبْني على حساب الأرقام والأعداد، هذا الكلام في العبرية والسريانية واستُخدم أيضا في اللغة العربية، فالأعداد عندهم لا تُكتب: ١، ٢، ٣؛ بل الأرقام الحسابية عندهم هي الحروف الأبجدية، حرف الألف = ١، حرف الباء = ٢ وهكذا). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قُلْتُ: القسيس الكذاب الخبيث ارتكب هنا أربع جرائم كذب وتزوير

جريمة التزوير الأولى:

هذا القسيس الكذاب أخفى عن المشاهدين اعتراف اليهود للرسول ﷺ بأنهم فشلوا في تطبيق نظام حساب الأعداد على الحروف المقطعة التي في أوائل السور، فالقسيس توقف عن القراءة مباشرة عند عبارة: (فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَانِ).

وإليكم العبارة التالية لهذه مباشرة والتي أخفاها الكذاب الخبيث:

(ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ لُبِّسَ عَلَيْنَا أَمْرُك يَا مُحَمَّد حَتَّى مَا نَدْرِي أَقَلِيلًا أُعْطِيت؟ أَمْ كَثِيرًا؟ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا عَنْهُ)[١].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٦١)، الناشر: دار طَيْبة.

قلتُ: فهذا اعتراف منهم بفشلهم في تطبيق نظام الأعداد على الحروف المقطعة التي في أوائل بعض سور القرآن الكريم، لذلك حذف القسيس الكذاب هذه العبارة؛ لكي لا يفضح نفسه فيما زعمه من أن نظام حساب الأعداد هو الذي يُفسر الحروف المقطعة التي في أوائل السور.

جريمة التزوير الثانية:

أن هذا الكذاب أَخْفَى عن المشاهدين تصريح الإمام ابن كثير بأن هذه الرواية – مع ضعفها – تدل على بطلان مَسْلَك تطبيق نظام حساب الأعداد على الحروف المقطعة التي في أوائل السور.

فقد قال الإمام ابن كثير في تفسيره للحروف المقطعة: (وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا دَالَّة عَلَى مَعْرِفَة الْمُدَد .. فَقَدْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَطَارَ فِي غَيْر مَطَاره، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيث ضَعِيف، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ أَدَلّ عَلَى بُطْلَان هَذَا الْمَسْلَك مِن التَّمَسُّك بِهِ عَلَى صِحَّته)[1]. انتهى

قلتُ: فقد اعترف اليهود بفشلهم حين قالوا: (لَقَدْ لُبِّسَ عَلَيْنَا أَمْرُكَ يَا مُحَمَّد حَتَّى مَا نَدْرِي أَقَلِيلًا أُعْطِيت؟ أَمْ كَثِيرًا؟ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا عَنْهُ).

وفيما يلي صُوَر تم التقاطها من تفسير الإمام ابن كثير:

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٦١)، الناشر: دار طَيْبة.

تفسير القرآن العظيم

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

(٧٠٠ - ٧٧٤هـ)

تحقيق

سامي بن محمد السلامة

دار طيبة

محقق عن نسخة خطية كاملة، وعن مطبوعة الشعب وأكثر من عشر نسخ خطية أخرى يستوعب مجموعها التفسير كله.

تفسير القرآن العظيم

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

(٧٠٠ - ٧٧٤هـ)

تحقيق

سامي بن محمد السلامة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الطبعة الثانية

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي - ش السويدي العام - غرب النخل

ص.ب: ٦٦١٢ - رمز بريدي ١١٤٧٢ - ت: ٤٢٥٣٧٣٧ - فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

الجزء الأول ـ سورة البقرة: الآية (١) ١٦١

وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد، وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم، فقد ادعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف، وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك به على صحته. وهو ما رواه محمد بن إسحاق بن يسار، صاحب المغازي، حدثني الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رئاب، قال: مر أبو ياسر[١] بن أخطب، في رجال من يهود، برسول الله ﷺ، وهو يتلو فاتحة سورة البقرة: ﴿الٓمٓ. ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ [هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ][٢]﴾ [البقرة: ١، ٢] فأتى أخاه حيي بن أخطب في رجال من اليهود، فقال: تعلمون ـ والله ـ لقد سمعت محمداً يتلو فيما أنزل الله عليه: ﴿الٓمٓ. ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فقال: أنت سمعته؟ قال: نعم. قال: فمشى حيي بن أخطب في أولئك النفر من اليهود[٣] إلى رسول الله ﷺ: فقالوا: يا محمد، ألم يذكر أنك تتلو فيما أنزل الله عليك: ﴿الٓمٓ. ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا [رَيْبَ][٤]﴾؟ فقال رسول الله ﷺ: «بلى». فقالوا: جاءك[٥] بهذا جبريل من عند الله؟ فقال: «نعم». قالوا: لقد بعث الله قبلك أنبياء ما نعلمه[٦] بين لنبي منهم ما مدة ملكه وما أجل أمته غيرك. فقام[٧] حيي بن أخطب، وأقبل على من كان معه، فقال لهم: الألف واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون، فهذه إحدى وسبعون سنة، أفتدخلون في دين نبي، إنما مدة ملكه وأجل أمته إحدى وسبعون سنة؟ ثم أقبل على رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد، هل مع هذا غيره؟ فقال: «نعم»، قال: ما ذاك؟ قال: «المص»، قال: هذه أثقل وأطول، الألف واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والصاد سبعون[٨]، فهذه إحدى وثلاثون[٩] ومائة سنة. هل مع هذا يا محمد غيره[١٠]؟ قال: «نعم». قال: ما ذاك[١١]؟ قال: «الر». قال: هذا[١٢] أثقل وأطول، الألف واحدة، واللام ثلاثون، والراء مائتان. فهذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة. فهل مع هذا يا محمد غيره؟ قال: «نعم»، قال: ماذا؟ قال: «المر». قال: فهذه أثقل وأطول، الألف واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والراء مائتان، فهذه إحدى وسبعون ومائتان، ثم قال: لقد لبس علينا أمرك يا محمد، حتى ما ندري أقليلا أعطيت أم كثيرا. ثم قال: قوموا عنه. ثم قال أبو ياسر[١٣] لأخيه حيي بن أخطب،

الجريمة الثالثة: كذب وتزوير:

قال القسيس الكذاب في بداية حكايته للقصة: (لكي نُبَين المقصود سنأتي بقصة واقعية حصلت في كتاب «السيرة النبوية» لابن هشام .. و«تفسير ابن كثير».. و«الدر المنثور» للسيوطي). انتهى كلام الكذاب.

قلتُ: زعم هذا الكذاب أن القصة واقعية، وأَخْفَى عن المشاهدين أن الإمام ابن كثير في تفسيره والإمام السيوطي في «الدر المنثور» قد صَرَّحَا بعدم صحة هذه القصة، وأن الرواية باطلة.

وإليكم تصريحاتهما:

مَعْرِفَة الْـمُدَد .. فَقَدْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَطَارَ فِي غَيْر مَطَاره، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيث ضَعِيف .. عَن ابْن عَبَّاس، عَنْ جَابِر بن عَبْد الله بن رَبَاب، قَالَ: مَرَّ أَبُو يَاسِر بن أَخْطَب فِي رِجَال مِنْ يَهُود بِرسول الله ﷺ وَهُوَ يَتْلُو فَاتِحَة سُورَة الْبَقَرَة ..)[1]. انتهى

قلتُ: هل قرأتم بأنفسكم تصريح الإمام ابن كثير حين قال: (وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا دَالَّة عَلَى مَعْرِفَة الْـمُدَد .. فَقَد ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَطَارَ فِي غَيْر مَطَاره، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيث ضَعِيف)؟

وذلك ظاهر في الصفحة الْـمُصَوَّرة التي عرضناها من تفسير الإمام ابن كثير.

وقال الإمام جلال الدين السيوطي في تفسيره «الدر المنثور»: (أَخْرَج ابن إسحاق .. وابن جرير بسند ضعيف عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رباب، قال: مر أبو ياسر بن أخطب في رجال من يهود برسول الله ﷺ وهو يتلو فاتحة سورة البقرة ..)[2]. انتهى

جريمة التزوير الرابعة:

حذف القسيس الكذاب أول إسناد هذه الرواية الباطلة؛ لِيُخْفِي عن المشاهدين أنها رواية مكذوبة.

وإليكم أَوَّل الإسناد الذي أخفاه عنكم:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (رَوَاهُ مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يَسَار صَاحِب

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٦١).

(٢) الدر المنثور (١/ ٥٧).

الْـمَغَازِي: حَدَّثَنِي الْكَلْبِيّ، عَنْ أَبِي صَالِح، عَن ابْن عَبَّاس، عَنْ جَابِر بن عَبْد الله بن رَبَاب، قَالَ: «مَرَّ أَبُو يَاسِر بن أَخْطَب فِي رِجَال مِنْ يَهُود بِرسول الله ﷺ وَهُوَ يَتْلُو فَاتِحَة سُورَة الْبَقَرَة ..».

فَهَذَا الْحَدِيث مَدَاره عَلَى مُحَمَّد بن السَّائِب الْكَلْبِيّ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُحْتَج بِمَا انْفَرَدَ بِهِ)[1]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

قلتُ: فحذف القسيس الكذاب شيئين:

١ – حذف الخبيث بداية الكلام الذي فيه تصريح بأن الْكَلْبِيّ هو مَصْدَر هذه الحكاية الباطلة، وأن الْكَلْبِيّ رواها عَنْ أَبِي صَالِح، عَن ابْن عَبَّاس، وسيأتي معنى ذلك.

٢ – ثم حذف الخبيث أيضا تصريح الإمام ابن كثير في آخر كلامه بأن الْكَلْبِيّ لا يُحتج بما يحكيه.

وإليكم صورة هذا الجزء المحذوف من تفسير الإمام ابن كثير:

١٦٢ ــــــــ الجزء الأول ـ سورة البقرة: الآية (٢)

فهذا مداره على محمد بن السائب الكلبي، وهو ممن لا يحتج بما انفرد به، ثم كان مقتضى هذا المسلك إن كان صحيحاً أن يحسب ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التي ذكرناها، وذلك يبلغ منه جملة كثيرة، وإن حسبت مع التكرر فأتم وأعظم[1]، والله أعلم.

﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾

قال ابن جُرَيج: قال ابن عباس: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾: هذا الكتاب. وكذا قال مجاهد، وعكرمة،

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٦٢)، الناشر: دار طَيْبة.

قلتُ: فهل تعلمون مَن الْكَلْبِيّ الذي روى هذه القصة؟

هو محمد بن السائب الكلبي، مات سنة ١٤٦هـ[١]، وقد صرح أئمة الحديث المعاصرين له بأنه كذاب.

قال الإمام سفيان الثوري: (قال لنا الكلبي: ما حَدَّثْت عَنِّي، عن أبى صالح، عن ابن عباس فهو كذب؛ فَلَا تَرْوِه)[٢].

وقال الإمام سليمان التيمي[٣]: (كان بالكوفة كذابان؛ أحدهما: الْكَلْبِيّ)[٤].

والإمام سليمان التيمي مات سنة ١٤٣هـ، فهو مُعاصِر للكلبي.

وإليكم بعض تصريحات أئمة الحديث على مدار التاريخ الإسلامي:

١ - الإمام أبو إسحاق الجُوزْجاني (المتوفى ٢٥٩هـ): قال في كتابه «أحوال

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٥٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

(٣) قال الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص٩٣»: (سليمان التيمى: وهو سليمان بن طرخان .. كان مِن عُبَّاد أهل البصرة وصالحيهم ثقةً وإتقانًا وحِفْظًا، ممن كان يذب عن السُّنَن .. مات بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومائة).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ، ١/ ١٥٠»: (سليمان التيمي الحافظ الإمام شيخ الإسلام؛ أبو المعتمر سليمان بن طرخان).

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان، ٧/ ٢٣٧»: (سليمان بن طرخان التيمي .. أحد سادة التابعين عِلْمًا وعَمَلًا).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

الرجال»: (الكلبي محمد بن السائب كذاب ساقِط)[١].

٢ - الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ): قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: (سألت أبى عن محمد بن السائب الكلبي. فقال: الناس مجتمعون على تَرْك حديثه)[٢].

٣ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (الكلبي هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظْهَر مِن أن يحتاج إلى الإغراق في وَصْفه؛ يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم يَرَ ابن عباس ولا سمع منه شيئا)[٣].

٤ - الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ): قال في كتابه «تهذيب التهذيب»: (الْكَلْبِيّ .. قال الساجي: متروك الحديث .. وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمه وتَرْك الرواية عنه)[٤].

---

(١) أحوال الرجال (ص٥٤).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

(٣) المجروحين (٢/ ٢٥٥).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٨).

الكذبة الحادية عشرة

كذبة أن زيد بن ثابت وَجَد - عند واحد - آيات مفقودة

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٧: الدقيقة ٨):

(جاء في «تفسير الطبري» وأيضا في «أخبار المدينة» لابن شبة، وكذلك في «الفصل للوصل المرج[1] للنقل» لابن ثابت البغدادي: قال زيد: فأمرني عثمان بن عفان أن أكتب له مصحفا، فلما فرغت عرضته عرضة، فلم أجد فيه هذه الآية من الأحزاب ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾ «الأحزاب:٢٣»، قال: فاستعرضتُ المهاجرين أسألهم عنها، فلم أجدْها عند أحد منهم، ثم استعرضتُ الأنصارَ أسألهم عنها، فلم أجدها عند أحد منهم، حتى وجدُتها عند خُزيمة بن ثابت، فكتبتها، ثم عرَضته عَرضَةً أخرى، فلم أجد فيه هاتين الآيتين من سورة التوبة: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ «التوبة:١٢٨» فاستعرضت المهاجرين، فلم أجدها عند أحد منهم، ثم استعرضت الأنصارَ أسألهم عنها فلم أجدها عند أحد منهم، حتى وجدتها مع رَجل آخر يُدْعى خُزيمة أيضًا، فأثبتها في آخر «براءة»).

---

(١) هكذا قالها القسيس الجاهل، فهو لا يعرف كيف يقرأ ولا يَفْهَم ما يقرؤه!! والصواب: «الفصل للوصل الـمُدْرَج في النقل».

ثم علق القسيس الخبيث الكذاب قائلا: (هاتين الآيتين وُجدتا عند رجل واحد .. فالمصدر أحادي؛ واحد؛ لأنه ليس معه شاهد آخر، وليستا من المتواتر، فالمفروض أن يُرفضا ولا تُوضعا في القرآن.

أفلا يُشكك ذلك في مصداقية القرآن؟!!).

ثم رفع الكذاب الخبيث صوته قائلا: (صاعقة!!). انتهى كلام الخبيث.

قلتُ: قد أثبَتنا في جواب شبهة سابقة (في كتابنا هذا: صفحة ٤٦٦) خطأ هذه الرواية، ونقلنا تصريحات أئمة الحديث بأنها خطأ من حيث الإسناد والمحتوى، وكشفنا الحقائق التي أخفاها القسيس الـمُزَوِّر عن المشاهدين.

أما بخصوص هذه الكذبة فإليكم الروايات الصحيحة التي أخفاها القسيس الكذاب عن المشاهدين؛ تلك الروايات التي تصرح بأن أصحاب رسول الله يحفظون الآيات الثلاث، وإنما كان زَيْد بن ثَابِتٍ يبحث عنها مكتوبة، فلم يجدها مكتوبة إلا عند واحد.

بخصوص آية سورة الأحزاب:

جاء في «صحيح البخاري» عن زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ أنه قال: (فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَؤُهَا، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ .. ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾)[1].

قلتُ: فقد صرح زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ بأنه سمع الآية كَثِيرًا من رسول الله ﷺ،

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٢٧٧، حديث رقم: ٤٧٨٤)، الناشر: المكتبة السلفية.

فقال: (آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَؤُهَا).

فالآية سمعها الصحابة كَثِيرًا من رسول الله ﷺ، ويحفظونها في صدورهم، وإنما كان زيد ﷺ يبحث عنها مكتوبة.

بخصوص آيتي سورة التوبة:

الحديث رواه الإمام أبو داود في مُسنده «مسند أبي داود الطيالسي» بإسناد صحيح، والإمام أبو داود الطيالسي من أتباع التابعين (١٣٣-٢٠٤هـ)[١].

جاء في «مسند أبي داود الطيالسي»: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بن السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بن ثَابِتٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: فَقَدْتُ آيَةً كُنْتُ أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْتُهَا، فَوَجَدْتُهَا عِنْدَ خُزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا)[٢].

قلتُ: فقد صرح زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ بأنه سمع الآية من رسول الله ﷺ، فقال: (آيَةً كُنْتُ أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَأُ بِهَا).

فالآية سمعها الصحابة من رسول الله ﷺ، ويحفظونها في صدورهم، وإنما كان زيد ﷺ يبحث عنها مكتوبة.

ورُواة هذا الحديث هم أنفسهم رُواة قصة جمع القرآن في «صحيح البخاري».

---

(١) الثقات (٨/ ٢٧٥) للإمام ابن حبان.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي (١/ ٥٠١)، الناشر: دار هجر، تحقيق: محمد التركي، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٩م.

وإليكم بيان صحة الإسناد:

١ - إِبْرَاهِيمُ بن سَعْدٍ: ثقة حُجة[١].

٢ - الزُّهْرِيّ: مُتفق على جلالته وإتقانه[٢].

٣ - عُبَيْدُ بن السَّبَّاقِ: ثقة[٣].

فالإسناد صحيح؛ رواه الثقات بإسناد متصل.

وإليكم تصريحات كبار أئمة الإسلام بأن تلك الآيات كانت محفوظة في صدور أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما كان زَيْد بن ثَابِتٍ يبحث عنها مكتوبة، فلم يجدها مكتوبة إلا عند واحد، وهذا لا يطعن في ثبوت الآيات بالتواتر؛ لأن التواتر متحقق بحفظ الصحابة لها في صدورهم بعد أن سمعوها كثيرا من رسول الله ﷺ.

وها هي تصريحات أئمة الإسلام بين أيديكم:

١ - **الإمام الخطابي (٣١٩ - ٣٨٨هـ)**: قال في كتابه «أعلام السنن في شرح صحيح البخاري»: (قوله: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها» يبين لك أن تتبعه آي القرآن من مظانه إنما كان للاستظهار والتوكيد، لا لاستحداث العلم به بدْئًا)[٤].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٨٩»: (إبراهيم بن سعد .. ثقة حجة).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٥٠٦»: (الزهري أبو بكر الفقيه الحافظ متفقٌ على جلالته وإتقانه).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٣٧٧»: (عبيد بن السباق .. ثقة).

(٤) أعلام السنن في شرح صحيح البخاري (٢/ ٣٣٩).

٢ - أبو الحسن السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣هـ): قال: إنما بحثوا عن صحيفة كانت قد كتبت فيها تلك الآية بين يدي الرسول ﷺ، وأرادوا الوقوف عليها فلم توجد إلا عند خزيمة)[١].

٣- أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ): قال في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (ومعنى قوله: «فقدت آية كذا فوجدتها مع فلان ..» .. فلم يجد كتابة تلك الآية إلا مع ذلك الشخص، وإلا فالآية كانت محفوظة عنده وعند غيره)[٢].

وقال أبو شامة المقدسي أيضا: (الجمع في الصحف كان في زمن أبي بكر، والنسخ في المصاحف كان في زمن عثمان، وكان ما يجمعون وينسخون - معلوما لهم)[٣].

٤ - شمس الدين الكرماني (٧١٧ - ٧٨٦هـ): قال في كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: «فإن قلت: كيف جاز إثبات الآية في المصحف بقول واحد أو اثنين، وشرط كونه قرآنا: التواتر؟! قلت: كان متواترا عندهم، ولهذا قال: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها» لكنه لم يجدها مكتوبة في المصحف إلا عنده)[٤].

---

(١) نقله عنه أبو العباس الونشريسي (المتوفى ٩١٤هـ) في كتابه «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ١٢/ ١٠٦».

(٢) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٦١).

(٣) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٦٥).

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٢/ ١١٠).

وقال أيضا: (فإنْ قُلْتَ: شرْط القرآن كونه متواترا، فكيف أثبت فيه ما لم يجده مع أحد غيره؟!

قلتُ: معناه: لم يجده مكتوبا عند غيره .. كانت متواترة عندهم، مسموعة لهم من فم رسول ﷺ، وسورتها وموضعها معلومة لهم، ففقدوا كتابتها.

فإنْ قُلْتَ: لما كان القرآن متواترا فما هذا التتبع والنظر في العسب؟!

قلتُ: للاستظهار، لا سيما وقد كُتب بين يدي رسول الله ﷺ)[1].

٥ - الحافظ سراج الدين ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤هـ): قال في كتابه «التوضيح - شرح صحيح البخاري»: (قال زيد: وجدتها مع خزيمة - يعني: مكتوبة - ولم يقل: عرفني أنها من القرآن، مع تصريح زيد بأنه سمعها من رسول الله ﷺ)[2].

وقال أيضا: («لم أجدها مع أحد غيره» قيل: يريد وجدها عنده مكتوبة)[3].

٦ - الحافظ ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ): قال في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (تَوَقَّفَ عَنْ كِتَابَة الْآيَة مِنْ آخِر سُورَة بَرَاءَة حَتَّى وَجَدَهَا مَكْتُوبَة، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحْضِرهَا هُوَ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ .. وَكَانَ غَرَضهمْ أَنْ لَا يُكْتَب إِلَّا مِنْ عَيْن مَا كُتِبَ بَيْن يَدَيْ النَّبِيّ ﷺ لَا مِنْ مُجَرَّد الْحِفْظ .

قَوْله: «لَمْ أَجِدهَا مَعَ أَحَد غَيْره» أَيْ: مَكْتُوبَة؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْتَفِي

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٩/ ٧).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٢/ ٤٤١).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٢/ ٤٤٣).

بِالْحِفْظِ دُون الْكِتَابَة .. وَفَائِدَة التَّتَبُّع: الْمُبَالَغَة فِي الإِسْتِظْهَار، وَالْوُقُوف عِنْدَ مَا كُتِبَ بَيْن يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ .. وَالْحَقّ أَنَّ الْمُرَاد بِالنَّفْيِ نَفْي وُجُودهَا مَكْتُوبَة، لَا نَفْي كَوْنهَا مَحْفُوظَة)[١].

٧ - الإمام بدر الدين العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ): قال في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: (قال زيد: «وجدتها مع خزيمة» يعني: مكتوبتين، ولم يَقُل: «عَرَّفَني أنها من القرآن»، مع تصريح زيد بأنه سمعها من النبي ﷺ)[٢].

٨ - شهاب الدين القسطلاني (٨٥١ - ٩٢٣هـ): قال في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»: (واستشكل كونه أثبتها في المصحف بقول واحد أو اثنين؛ إذْ شرط كونه قرآنا التواتر.

وأُجِيب بأنه كان متواترا عندهم؛ ولذا قال: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها»)[٣].

٩ - الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ): قال في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (ولا يطعن في ذلك التواتر ما مر عليك من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبي خزيمة؛ فإن المراد أنه لم يوجد مكتوبا إلا عنده، وذلك لا

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٣).

(٢) عمدة القاري (١٨/ ٢٨٢)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٥/ ٤٦)، تأليف: شهاب الدين بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة- ١٣٢٢هـ.



يُنافي أنه وُجد محفوظا عند كثرة غامرة من الصحابة بَلَغَتْ حَد التواتر.

وقد قُلنا غير مرة: إن المعول عليه وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار. وإنها اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر؛ زيادة في الاحتياط، ومبالغة في الدقة والحذر)[1].

الخلاصة:

ها هي أمامكم تصريحات أئمة الإسلام على مدار التاريخ الإسلامي، فلماذا أخفاها القسيس الكذاب عن المشاهدين؟!!

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٥٣).

الكذبة الثانية عشرة

كذبة رَفض عمر لآية جاءت بها حفصة

قال القسيس الكذاب في (الحلقة١٠٥: الدقيقة٤٥): (رُفضت آية جاءت بها حفصة زوجة الرسول، هذا الكلام موجود في «الدر المنثور، ج١/ ص٧٢٣» للسيوطي: «قالت حفصة: إذا انتهيتم إلى هذه الآية فأخبروني ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾«البقرة:٢٣٨» فلما بلغوا إليها قالت: اكتبوا ﴿ والصلاة الوسطى هي صلاة العصر ﴾. فقال لها عمر: ألك بهذا بينة؟ قالت: لا.

قال: فوالله لا نُدْخل في القرآن ما تشهد به امرأة إلا بإقامة بينة»).

ثم علق الخبيث الكذاب قائلا: (يعني امرأة النبي ورفضوا لها آية!!

عايز أقول: ألا تتقون يا سادة في زوجات الرسول؟!!!

فإن حفصة هذه هي التي استؤمنت على حفظ الجمع الأول للقرآن!!..

وتساؤل آخر: كيف يحكم عمر هذا الحكم على هذه الآية دون أن يرجع إلى الرقاع والعُسُب؟!! لكن يبدو أنه لم يَكُن هناك رقاع أو عسب، وإلا كان رجع إليها!!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: القسيس الْمُزَور حذف – كعادته – بداية كلام السيوطي وبداية الرواية؛ لكي لا يكتشف المشاهد كَذِب هذه الرواية، وإليكم النص كاملا من «الدر المنثور»:

جاء في «الدر المنثور»: (من طريق سليمان بن أرقم، عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب الزهري .. قالوا: لما أسرع في قتل قراء القرآن يوم اليمامة .. لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطاب، فقال له: إن هذا القرآن هو الجامع لديننا .. وقد عزمت على أن أجمع القرآن في كتاب.

فقال له: انتظر حتى نسأل أبا بكر. فمضيا إلى أبي بكر فأخبراه بذلك.

فقال: لا تعجل حتى أشاور المسلمين .. وأمر أبو بكر مناديا فنادى في الناس: من كان عنده من القرآن شيء فليجئ به.

قالت حفصة: إذا انتهيتم إلى هذه الآية فأخبروني ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ ..)[1].

قلتُ: فظهرت بذلك ثلاث حقائق:

الحقيقة الأولى:

أن هذه الحكاية كَذِب؛ ففي هذه الحكاية أن زيد بن ثابت يحاول إقناع أبي بكر بجمع القرآن، وهذا عكس الحقيقة الثابتة في «صحيح البخاري»، حيث جاء فيه أن أبا بكر هو الذي حاول إقناع زيد بن ثابت ليجمع القرآن.

فقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» أن زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ قال: (بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: .. إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ.

(١) الدر المنثور (١/ ٧٢٢-٧٢٣).

قَالَ زَيْدٌ: .. كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجَعَتِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ..)[1].

الحقيقة الثانية:

بداية كلام السيوطي توضح أن مصدر هذه الحكاية المكذوبة هو سليمان بن أرقم، وقد حذر أئمة الحديث – على مدار التاريخ الإسلامي – من سليمان هذا ومن رواياته الباطلة الْـمُنْكَرة، بل لقد حذر منه أئمة الحديث المعاصرين له.

(نقلنا تصريحاتهم في كتابنا هذا: صفحة ٤٠٥).

الحقيقة الثالثة:

أن هذه الحكاية كَذِب؛ ففي هذه الحكاية أن الصحابة لم يكونوا يعلمون بالآية التي أخبرتهم بها حفصة، وهذا عكس الحقيقة الثابتة في «صحيح مسلم»، حيث جاء فيه أن الصحابة كانوا يعلمون هذه الآية ويقرءونها فترة من الزمن، إلى أن نسخ الله تعالى تلاوتها.

فقد ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عَن الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، قَالَ: (نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وصلاة العصر﴾

فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ نَسَخَهَا الله، فَنَزَلَتْ ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٣٤٠، حديث رقم: ٧١٩١)، المكتبة السلفية.

فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ لَهُ: هِيَ إِذَنْ صَلَاةُ الْعَصْرِ. فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللهُ»[1].

الخلاصة:

كل هذه الحقائق أخفاها القسيس الكذاب عن المشاهدين!!

فلماذا يلجأ القسيس إلى الكذب والتزوير والتدليس؟!!

---

(1) صحيح مسلم (1/ 438، حديث رقم: 630).

الكذبة الثالثة عشرة

كذبة رَفْض الصحابة لآية جاء بها ابن مسعود

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٥: الدقيقة ٤٩): (من مخازي جَمْع القرآن: رَفْض ما جاء به عبد الله بن مسعود، نقرأ في «كنز العمال، ج٢، ص٢٤٤» للمتقي الهندي، قال: قال عبد الله بن مسعود: «اكتبوا ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾» وأضاف: «وإنه فيه إلى آخر الدهر» فَرُفِض). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قُلتُ: القسيس الْمُزَوِر حذف - كعادته - بداية كلام المتقي الهندي وبداية الرواية؛ لكي لا يكتشف المشاهد كَذِب هذه الرواية، وإليكم النص كاملا من «كنز العمال»:

جاء في «كنز العمال»: (عن سليمان بن أرقم، عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب .. قالوا: «لما أسرع القتل في قراء القرآن يوم اليمامة .. لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطاب فقال له: إن هذا القرآن هو الجامع لديننا، فإنْ ذهب القرآن ذهب ديننا، وقد عزمت أن أجمع القرآن في كتاب.

فقال له: انتظر حتى أسأل أبا بكر. فمضيا إلى أبى بكر، فأخبراه بذلك.

فقال: لا تعجلا حتى أشاور المسلمين .. وأمر أبو بكر مناديًا فنادى في الناس: من كان عنده من القرآن شيء فليجئ به ..

وقال عبد الله بن مسعود: اكتبوا ..»)[١].

قلتُ: فظهرت بذلك حقيقتان:

الحقيقة الأولى:

أن هذه الحكاية كَذِب؛ ففي هذه الحكاية أن زيد بن ثابت يحاول إقناع أبي بكر بجمع القرآن، وهذا عكس الحقيقة الثابتة في «صحيح البخاري»، حيث جاء فيه أن أبا بكر هو الذي حاول إقناع زيد بن ثابت ليجمع القرآن.

فقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» أن زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺقال: (بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: .. إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ.

قَالَ زَيْدٌ: .. كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَالله خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجَعَتِي حَتَّى شَرَحَ الله صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ الله لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ..)[٢].

الحقيقة الثانية:

بداية كلام المتقي الهندي توضح أن مصدر هذه الحكاية المكذوبة هو سليمان بن

---

(١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (٢/ ٢٤٤)، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ٣٤٠، حديث رقم: ٧١٩١٨)، المكتبة السلفية.

أرقم، وقد حذر أئمة الحديث – على مدار التاريخ الإسلامي – من سليمان هذا، ومن رواياته الباطلة الْمُنْكَرة، بل لقد حذر منه أئمة الحديث المعاصرين له، وإليكم بعض تصريحاتهم بذلك:

١ – **الإمام مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الله الأَنْصَارِيُّ** (١١٨-٢١٥هـ): حذر من سليمان بن أرقم، فقال: (كُنا – ونحن شباب – نُنْهَى عن مجالسته، وذَكَرَ منه أَمْرًا عظيمًا)[١].

قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الله بن الْمُثَنَّى الأَنْصَارِيُّ الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، الْمُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، قَاضِي البَصْرَةِ .. عَاشَ سَبْعًا وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَكَانَ أَسْنَدَ أَهْلِ زَمَانِهِ .. وَمَا فِي شُيُوخِ البُخَارِيِّ أَحَدٌ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَلاَ أَعْلَى رِوَايَةً، بَلَى، لَهُ عِنْدَ البُخَارِيِّ نُظَرَاءُ)[٢].

٢ – **الإمام يحيى بن معين**[٣] (١٥٨-٢٣٣هـ): قال: (سليمان بن أرقم أبو معاذ ليس يسوى فلسًا، ولَيْسَ بِشَيْء)[٤].

٣ – **الإمام عَمْرُو بن عَلِيٍّ الفَلَّاسُ**[٥] (وُلد بعد ١٦٠ هـ): قال: (سليمان بن

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠)، المجروحين (١/ ٣٢٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٣٣-٥٣٧٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٥٩٧»: (يحيى بن معين .. ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠).

(٥) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء، ١١/ ٤٧١»: (الفَلَّاسُ عَمْرُو بن عَلِيٍّ .. الحَافِظُ، الإِمَامُ، الْمُجَوِّدُ، النَّاقِدُ .. وُلِدَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَسِتِّينَ وَمائَةٍ .. مَاتَ .. سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمائَتَيْنِ).

=

أرقم .. ليس بثقة؛ روى أحاديث مُنْكَرة)[١].

٤ - **الإمام أحمد بن حنبل** (١٦٤-٢٤١هـ) إمام أَهْل السنة: قال: (سليمان بن أرقم لَيْسَ بِشَيْء، لا يُرْوَى عنه الحديث)[٢].

٥ - **الإمام البخاري** (١٩٤-٢٥٦هـ): قال في كتابه «الضعفاء الصغير»: (سليمان بن أرقم .. تركوه)[٣].

٦ - **الإمام أبو إسحاق الجوزجاني** (المتوفى ٢٥٩هـ): قال في كتابه «أحوال الرجال»: (سليمان بن أرقم ساقط)[٤].

٧ - **الإمام الحافظ ابن حبان** (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (سليمان بن أرقم .. كان ممن يَقْلِب الأخبار، ويَروي عن الثقات الموضوعات)[٥].

قلتُ: «الموضوعات» يقصد بها الحكايات المكذوبة الـمُخْتَلَقَة، يَعْني تم وَضْعَها كَذِبًا.

=

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب، ٨/ ٧١»: (عمرو بن علي: .. قال الدارقطني: كان من الحفاظ .. وقد صنف «المسند» و«العلل» و«التاريخ»، وهو إمام مُتْقِن).

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٢٠).

(٣) الضعفاء الصغير (ص٥٢).

(٤) أحوال الرجال (ص١٠٤).

(٥) المجروحين (١/ ٣٢٨).

٨ - قال الشيخ الألباني (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ) في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم: ٣٠١٩» في أحد الأحاديث:

(هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ سليمان بن أرقم متروك).

وقال أيضا في الحديث رقم «٣٦٨٣»: (سليمان بن أرقم متروك الحديث).

الخلاصة:

كل هذه الحقائق أخفاها القسيس الكذاب عن المشاهدين!!

فلماذا يلجأ القسيس إلى الكذب والتزوير والتدليس؟!!

الكذبة الرابعة عشرة

كذبة رَفْض زيد لآية جاء بها عمر

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٥، الدقيقة ٣١): (زيد بن ثابت رفض آية أخرى أتى بها عمر بن الخطاب، يا نهار أبيض! عمر بن الخطاب الخليفة جاء بآية فرفضوها!

هذا الكلام ليس من عندي، هذا الكلام موجود في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، قال: الآية التي لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت قال: اكتبوها، فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتبت.

والسيوطي يُكمل وقال: وإن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده).

ثم قال الخبيث في الدقيقة ٣٧: (هل راجعوا ذلك مع الرقاع والعسب التي يدعون أنها كانت موجودة، ولم يجدوا هذه الآية فيها؟ ..

إذا كانت هذه الرقاع والعسب موجودة، لو كانت الأصول موجودة وأن جمع القرآن ما كان إلا مجرد نسخ لما فيها دون زيادة أو نقصان كما يدعون، فكيف يتجرأ عمر ويدعي أن هذه الآية من القرآن؟! كيف؟!

اللهم إلا إذا كان عمر متأكدا أنه لا وجود لهذه الرقاع والعسب أساسا؛ فادعى ما ادعاه

ثم ألا يُعتبر رفْض الآية التي أتى بها عمر – وهو لن يقول شيئا غلط؛ إنه خليفة

- ألا يعتبر رَفْض هذه الآية نقص وحذف لآية من آيات القرآن؟

فالقرآن تم فيه حذف وإضافة).

ثم قال الخبيث الكذاب في الدقيقة ٣٩: (اسمحوا لي أن أُفَجر مفاجأة جديدة في هذا الموضوع، جاء في «الدر المنثور» لجلال الدين السيوطي: «عن زر، قال: قال لي أُبي بن كعب: إني قد رأيت سورة الأحزاب وإنها كانت تُعادل سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها آية الرجم «الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالًا من الله والله عزيز حكيم»، فَرُفِعَ منها ما رُفِع». يعني أُلْغِيَ .. فالمفاجأة هنا أنه ظهر شاهد آخر غير عمر للآية وهو أُبَي بن كعب). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: هذا كذب قبيح، وتزوير مفضوح؛ وذلك لأن الإمام السيوطي لم يَقُل ما زعمه عنه الخبيث الكذاب، ولفضح كذبه وتزويره سيكون الكلام هنا في خمسة مطالب:

المطلب الأول: تصريح السيوطي بأنه يَذكر في كتابه هذا روايات ضعيفة ومنقطعة مَجْهولة الْمَصْدَر.

المطلب الثاني: فَضْح جريمة الكذب والتزوير التي ارتكبها القسيس الخبيث.

المطلب الثالث: بيان أن رواية عمر المذكورة ليست صحيحة، وأنها ضعيفة مَجْهولة الْمَصْدَر.

المطلب الرابع: بيان أن الرواية الصحيحة عن عمر تخالف ما زعمه القسيس الكذاب.

المطلب الخامس: بيان أن رواية أُبي - التي ذكرها الخبيث - صريحة في أن آية

الرجْم منسوخة التلاوة.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: تصريح السيوطي بانه يَذكر في كتابه هذا روايات ضعيفة ومنقطعة مَجْهولة الـمَصْدَر:

هذا الذي زعمه القسيس الخبيث ما هو إلا كذب قبيح، وتزوير مفضوح؛ وذلك لأن الإمام السيوطي لم يَقُل ما زعمه عنه الخبيث الكذاب، وإنما الذي فعله السيوطي هو أنه ذكر رواية بإسناد منقطع ومجهول المصدر، فقد اعتمد السيوطي على أن ضَعْف الرواية يظهر لكل ناظر مبتدئ في طلب العِلْم، فهذا يتضح بمجرد ذِكْر الإسناد الذي يظهر انقطاعه.

ولذلك فقد حذر السيوطي من حذف أسانيد الروايات؛ وذلك لأن عَدَم ذِكْر إسناد الرواية يؤدي إلى اختلاط الروايات الصحيحة بالضعيفة وعدم التمييز بينها.

وفي ذلك يقول السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (أَلَّفَ في التفسير خَلَائق، فاختصروا الأسانيد، ونَقَلوا الأقوال بَتْرًا؛ فَدَخَل من هنا الدخيل، والْتَبَسَ الصحيح بالعليل .. ثُم يَنْقل ذلك عَنْه مَنْ يجيء بَعْده؛ ظانًّا أنَّ له أَصْلًا)[1]. انتهى

والسيوطي في كتابه هذا يذكر الروايات الضعيفة والمنقطعة المجهولة المصدر - التي ليس لها إسناد متصل - والصحيحة.

فقد صرح السيوطي في كتابه هذا بأنه يذكر فيه الروايات الضعيفة والمنقطعة،

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٠٠).

وإليكم تصريحه بذلك:

قال السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (وإِذْ قد انتهى بنا القول فيما أَرْدَناه من هذا الكتاب، فلنختمه بما وَرَدَ عن النبي ﷺ من التفاسير المصرح برفعها إليه)[١].

ثم ذكر روايات كثيرة جدا، ثم قال: (فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرح برفعها: صحيحها وحَسَنها، ضعيفها ومُرْسَلها ومُعْضَلها)[٢].

فالسيوطي قد ذكر في كتابه هذا روايات ضَعَّفَها هو، وروايات صَحَّحَها، وروايات لم يتكلم عليها من جهة الصحة والضعف.

ومن ذلك قول السيوطي في كتابه هذا في موضع واحد: (أخرج الدارقطني وأبو نعيم والحاكم في تاريخه بسند ضعيف عن نافع عن ابن عمر ..

وأخرج الواحدي من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر ..

وأخرج الدارقطني بسند صحيح عن أبي هريرة ..)[٣].

المطلب الثاني: فَضْح جريمة الكذب والتزوير التي ارتكبها القسيس الخبيث:

القسيس الكذاب زعم أن السيوطي قال أن زيد بن ثابت رفض آية أتى بها عمر، هكذا نَسَبَ الخبيث الكلام للسيوطي؛ لِيُوهِم المشاهدين أن أحد أئمة

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٠٢).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٣٨).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢١٢).

المسلمين يعترف بذلك.

ولكن ..

الإمام السيوطي لم يَقُل ما زعمه عنه الخبيث الكذاب، وإنما الذي فعله السيوطي هو أنه ذكر رواية بإسناد منقطع ومجهول المصدر، وإليكم كلام الإمام السيوطي:

قال السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (أَخْرَجَ ابن أشته في «المصاحف» عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد .. وأن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع خزيمة بن ثابت، فقال: كتبوها فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب. وإن عُمَر أتى بآية الرجم، فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده)[1]. انتهى

قلتُ: فقد اعتمد السيوطي على أن ضَعْف الرواية يظهر لكل ناظر مبتدئ في طلب العِلْم، فهذا يتضح بمجرد ذِكْر الإسناد الذي يظهر انقطاعه، وذلك يظهر بما سيأتي في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: بيان أن رواية عمر المذكورة باطلة وليست صحيحة؛ لأنها مَجْهولة الْمَصْدَر:

من خلال الرواية التي ذكرها السيوطي يمكن الجواب عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: مَن الذي حكى هذه الحكاية الباطلة؟

الجواب: إنه الليث بن سعد.

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦٣).

السؤال الثاني: هل شاهد الليث هذه الحكاية بنفسه؟

الجواب: لا؛ لأن جَمْع القرآن كان سنة ١٢هـ تقريبا، أما الليث بن سعد فلم يُولَد إلا عام ٩٣-٩٤هـ[١]، يعني وُلد بعد جَمْع القرآن بأكثر من ثمانين عاما.

السؤال الثالث: مَن الذي أخبر الليث بن سعد بهذه الحكاية الباطلة؟

الجواب: الْـمَصْدَر مجهول!

المطلب الرابع: بيان أن الرواية الصحيحة عن عمر تخالف ما زعمه القسيس الكذاب:

ذكرنا أن الرواية التي ذكرها السيوطي ليست صحيحة، وهي رواية مُنْكَرَة؛ لأنها تخالف الرواية الصحيحة الثابتة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد جاء في «سنن الترمذي» بإسناد صحيح: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن يُوسُفَ الْأَزْرَقُ، عَنْ دَاوُدَ بن أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بن الْـمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، قَالَ:

«رَجَمَ رسول الله ﷺ، وَرَجَمَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَجَمْتُ، وَلَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَزِيدَ فِي كِتَابِ الله لَكَتَبْتُهُ فِي الْـمُصْحَفِ؛ فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ أَنْ تَجِيءَ أَقْوَامٌ فَلَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ الله فَيَكْفُرُونَ بِهِ»).

قال الإمام الترمذي: (حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)[٢].

---

(١) جاء في «تهذيب التهذيب، ٨/ ٤١٦» للحافظ ابن حجر: (وُلِدَ الليث سنة ٩٤).

(٢) سنن الترمذي (٤/ ٣٨، حديث رقم: ١٤٣١).

وإليكم بيان أن هذا الحديث قد رواه الثقات:

١ - أَحْمَدُ بن مَنِيعٍ: ثقة حافظ(١).

٢ - إِسْحَقُ بن يُوسُفَ الأَزْرَقُ: ثقة(٢).

٣ - دَاوُد بن أَبِي هِنْدٍ: ثقة مُتْقِن(٣).

٤ - سَعِيد بن الْمُسَيِّبِ: ثقة حُجة فقيه(٤).

وكذلك أخرجه الحافظ ابن حجر بإسناده هو في كتابه «تهذيب التهذيب»، قال : (وقد وَقَع لي حديث بإسناد صحيح، لا مَطْعَن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر .. عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب قال على هذا المنبر يقول: «عسى أن يكون بعدي أقوام يُكذبون بالرجم، يقولون: لا نجده في كتاب الله. لولا أن أَزِيد في كتاب الله ما ليس فيه لَكَتَبْتُ أنه حق، قد رجم رسول الله ﷺ، ورجم أبو بكر، ورجمتُ». هذا الإسناد على شرط مسلم)(٥). انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلتُ: فقد صرح عمر بن الخطاب - نفسه - بأن آية الرجم ليست من كتاب

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٨٥»: (أحمد بن منيع .. ثقة حافظ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٠٤»: (إسحاق بن يوسف .. ثقة).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص١٠٤»: (داود بن أبي هند .. ثقة مُتْقِن).

(٤) قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «الكاشف، ١/ ٤٤٤»: (سعيد بن المسيب .. أحد الأعلام وسيد التابعين .. ثقة حجة فقيه).

(٥) تهذيب التهذيب، (٤/ ٧٧).

الله، وأنها منسوخة التلاوة.

وقد روى الإمام البيهقي هذا الحديث - بإسناد صحيح - في كتابه «السنن الكبرى»، وقال: (فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ دَلاَلَةٌ عَلَى أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ حُكْمُهَا ثَابِتٌ وَتِلاَوَتُهَا مَنْسُوخَةٌ، وَهَذَا مِمَّا لاَ أَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفًا)[1].

ويوضح ذلك أيضا ما ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عن عَبْد الله بن عَبَّاسٍ، قال: قَالَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنْبَرِ رسول الله ﷺ: (إِنَّ الله قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رسول الله ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ. فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ الله»؛ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا الله، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ الله حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِن الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوْ الِاعْتِرَافُ)[2].

قال الإمام أبو العباس القرطبي في شرحه لـ «صحيح مسلم»: (قول عمر: «كان مما أنزل الله تعالى على نبيه ﷺ آية الرَّجم، فقرأناها، ووعيناها، وعقلناها» هذا نصٌّ من عمر ﷺ على أنَّ هذا كان قرآنًا يُتلى. وفي آخره ما يدلُّ على أنَّه نُسخ كَونُها من القرآن، وبقي حُكمُها معمولًا به، وهو الرَّجم . وقال ذلك عُمر بمحضرِ الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ . وشاعت هذه الخطبة في المسلمين، وتناقلها الرُّكبان،

---

(١) السنن الكبرى (٨/ ٢١١)، تأليف: أحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، الطبعة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢) صحيح مسلم (٣/ ١٣١٧، حديث رقم: ١٦٩١).

ولم يسمع في الصحابة - ولا فيمن بعدهم - مَنْ أنْكر شيئًا مِمَّا قاله عُمر، ولا راجعه في حياته ولا بعد موته؛ فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة هذا النوع من النسخ؛ وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحُكم)[1].

المطلب الخامس: بيان أن رواية أُبي بن كعب - التي ذكرها الخبيث - صريحة في أن آية الرجْم منسوخة التلاوة:

رواية أُبَي بن كعب - التي ذكرها الخبيث - جاء فيها: (إني قد رأيت سورة الأحزاب .. ولقد قرأنا فيها آية الرجم .. فَرُفِعَ منها ما رُفِع»).

قلت: رواية أُبَي ﷺ صريحة في أن آية الرجم قد نسخ الله تلاوتها؛ لأنه قال: (فَرُفِعَ منها ما رُفِع)، كما نَطَقَها القسيس الكذاب أمام المشاهدين، وهذا من غبائه وخذلان الله تعالى له.

قال الطاهر ابن عاشور في تفسيره «التحرير والتنوير»: («فَرُفِع فيما رُفِع» أي: نُسِخ فيما نُسِخ من تلاوة آياتها)[2].

قلتُ: فهذه شهادة من أُبَي ﷺ بأن آية الرجم نُسِخت فيما نُسخ من سورة الأحزاب، والآيات التي نُسِختْ تلاوتها لا يجوز كتابتها في المصحف، ولهذا لم يكتبها عمر بن الخطاب ﷺ في المصحف؛ لأنه يَعْلم أن الله تعالى قد نسخ تلاوتها، وإنما بَقِي حُكْمها فقط، وهذا أحد أنواع النسخ: نَسْخ التلاوة مع بَقَاء الحُكْم.

---

(١) المفهم شرح صحيح مسلم (٥/ ٨٥).

(٢) التحرير والتنوير (٢١/ ٢٤٦)، الناشر: الدار التونسية للنشر، الطبعة: ١٩٨٤م.

الكذبة الخامسة عشرة

كذبة تزييف الصحابة للتاريخ

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٦: الدقيقة ٣١):

(أما قولهم أن زيد بن ثابت كان الوحيد الذي حضر العرضة الأخيرة للقرآن من النبي على جبريل. فأكتفي ردا على ذلك بما جاء في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ج٢/ ص١٩٥ يقول: حتى إذا كان العام الذي قُبض فيه رسول الله، ﷺ، نزل جبريل فأقرأه القرآن مرتين؛ قال عبد الله: فقرأت القرآن مِن في رسول الله «من فم رسول الله» ﷺ ذلك العام. والله لو أني أعلم أن أحدا أعلم بكتاب الله مني لركبت إليه، والله ما أعلمه).

ثم قال الكذاب الخبيث: (ويؤكد ذلك ما جاء في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لأبي الفضل العسقلاني ج٩/ ص٤٤: وَمِنْ طَرِيق مُجَاهِد عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: أَيّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَرَوْنَ كَانَ آخِر الْقِرَاءَة ؟ قَالُوا: قِرَاءَة زَيْد بن ثَابِت، فَقَالَ: لَا، إِنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَعْرِض الْقُرْآن كُلّ سَنَة عَلَى جِبْرِيل، فَلَمَّا كَانَ فِي السَّنَة الَّتِي قُبِضَ فِيهَا عَرَضَهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَتْ قِرَاءَة اِبْن مَسْعُود آخِرهمَا).

ثم أخذ يصفق بيديه ويصرخ قائلا: (وَكَانَتْ قِرَاءَة ابْن مَسْعُود آخِرهمَا، يزيفون التاريخ!!!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: لقد ارتكب القسيس الكذاب - كعادته - جريمتي تزوير، حيث قام

بتزوير وتحريف كلام الإمام ابن حجر العسقلاني وكلام الإمام ابن سعد، وتفصيل ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كشف تزوير وتحريف القسيس لكلام الحافظ ابن حجر العسقلاني.

المطلب الثاني: كشف تزوير وتحريف القسيس لكلام ابن سعد.

المطلب الثالث: بيان أن رواية ابن عباس باطلة مُتهالكة مُنْكَرة، وفساد الاستدلال بها.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: كشف تزوير وتحريف القسيس لكلام الحافظ ابن حجر العسقلاني:

إليكم كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»:

(قَدْ رَوَى أَحْمَد وَابْن أَبِي دَاوُدَ وَالطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيق عُبَيْدَة بن عَمْرو السَّلْمَانِيِّ أَنَّ «الَّذِي جَمَعَ عَلَيْهِ عُثْمَان النَّاس يُوَافِق الْعَرْضَة الْأَخِيرَة».

وَمِنْ طَرِيق مُحَمَّد بن سِيرِينَ قَالَ: «كَانَ جِبْرِيل يُعَارِض النَّبِيّ ﷺ بِالْقُرْآنِ .. فَيَرَوْنَ أَنَّ قِرَاءَتنَا أَحْدَث الْقِرَاءَات عَهْدًا بِالْعَرْضَةِ الْأَخِيرَة».

وَعِنْد الْحَاكِم نَحْوه مِنْ حَدِيث سَمُرَة، وَإِسْنَاده حَسَن، وَقَدْ صَحَّحَهُ هُوَ، وَلَفْظه: «عُرِضَ الْقُرْآن عَلَى رسول الله ﷺ عَرْضَات، وَيَقُولُونَ إِنَّ قِرَاءَتنَا هَذِهِ هِيَ

الْعَرْضَة الْأَخِيرَة».

وَمِنْ طَرِيق مُجَاهِد عَن ابْن عَبَّاس: «قَالَ: أَيّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَرَوْنَ كَانَ آخِر الْقِرَاءَة ؟ قَالُوا: قِرَاءَة زَيْد بن ثَابِت. فَقَالَ: لَا، إِنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَعْرِض الْقُرْآن كُلّ سَنَة عَلَى جِبْرِيل، فَلَمَّا كَانَ فِي السَّنَة الَّتِي قُبِضَ فِيهَا عَرَضَهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَتْ قِرَاءَة ابْن مَسْعُود آخِرهمَا».

وَهَذَا يُغَايِر حَدِيث سَمُرَة وَمَنْ وَافَقَهُ)[1].

قلتُ: فالحافظ ابن حجر العسقلاني قد أَثْبَت الرواية التي تفيد أن الذي جمع عثمان عليه الناس – عن طريق زيد بن ثابت – يُوَافِق الْعَرْضَة الْأَخِيرَة، وصرح بأن إسنادها حَسَن.

فقد قال الحافظ ابن حجر: (حَدِيث سَمُرَة وَإِسْنَاده حَسَن).

ثم ذكر الحافظ ابن حجر طريق مجاهد، وقال: (وَهَذَا يُغَايِر حَدِيث سَمُرَة وَمَنْ وَافَقَهُ).

فظهر بذلك أن الحافظ ابن حجر العسقلاني يُنكر رواية مجاهد التي فيها أن قراءة ابن مسعود توافق العرضة الأخيرة، وهذا هو الذي أثبتناه في المطلب الثالث؛ وهو أن رواية مجاهد منكرة باطلة، وسيأتي تفصيل ذلك.

فأين جريمة التزوير التي ارتكبها القسيس الخبيث؟

القسيس الْـمُزَور حذف كل كلام الحافظ ابن حجر الذي ذكرناه، ونقل رواية

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٤).

مجاهد فقط؛ لكي يخدع المشاهدين ويجعلهم يتوهمون أن الحافظ ابن حجر العسقلاني يصحح رواية مجاهد هذه.

إنه قسيس كذاب مُزَور خبيث!!

المطلب الثاني: كشف تزوير وتحريف القسيس لكلام ابن سعد:

لقد حذف القسيس الـمُزَور – كعادته – بداية كلام الإمام ابن سعد الذي فيه إسناد هذه الرواية، والذي به يتضح أن هذه الرواية ليست صحيحة؛ لأن مصدرها مجهول!

وإليكم نَص كلام الإمام ابن سعد كاملا:

قال الإمام ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (أخبرنا هاشم بن القاسم، قال: أخبرنا المسعودي، عن القاسم – يعني ابن عبد الرحمن – قال: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ يقرئه القرآن كل عام في رمضان مرة، حتى إذا كان العام الذي قبض فيه رسول الله ﷺ نزل جبريل فأقرأه القرآن مرتين.

قال عبد الله: فقرأت القرآن من في رسول الله ﷺ ذلك العام ..)[1]. انتهى

قلتُ: هذه الرواية ليست صحيحة؛ إسنادها مُظْلِم، فيه علتان، كل عِلة منهما تكفي لرفض هذه الرواية، وبيان ذلك فيما يلي:

العلة الأولى:

هذه رواية مُرْسَلَة مجهولة الـمَصْدَر، فإسنادها فيه انقطاع؛ لأن القاسم بن عبد

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ١٩٥)، تأليف: محمد بن سعد البصري، الناشر: دار صادر – بيروت.

الرحمن ليس من الصحابة، فهو لم يُولَد في زمن رسول الله ﷺ، بل إنه إنما وُلد بعد موت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وبيان ذلك فيما يلي:

قال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «الكاشف»: (عبد الله بن مسعود .. مات بالمدينة لما وفد سنة ٣٢)[١].

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (القَاسِمُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ .. وُلِدَ فِي صَدْرِ خِلاَفَةِ مُعَاوِيَةَ)[٢].

قلتُ: ومعاوية بن أبي سفيان ﷺتولى الخلافة سنة ٤١ هـ تقريبًا[٣].

والسؤال الآن:

إذا كان القاسم لم يولد إلا بعد وفاة ابن مسعود رضي الله عنه، فَمَن الذي حكى للقاسم هذه الرواية عن ابن مسعود؟!

الجواب: الراوي مجهول!

العلة الثانية:

أن هذه الرواية سمعها أبو النضر هاشم بن القاسم من المسعودي بعد أن اختلط عَقْل المسعودي، فقد صرح بذلك الإمام أحمد بن حنبل، وقد كان الإمام أحمد

---

(١) الكاشف (١/ ٥٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٩٦).

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢١٠).

معاصرا لأبي النضر هاشم بن القاسم، وذكر ذلك أئمة الحديث في كُتُبهم طوال التاريخ الإسلامي.

ومن ذلك تصريح الإمام ابن سعد - نَفْسه - في «الطبقات الكبرى» التي نقل منها القسيس الْمُزَوِر الرواية، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - **الإمام أحمد بن حنبل** (١٦٤ - ٢٤١هـ): قال: (اختلط المسعودي ببغداد)(١).

وقال الإمام أحمد أيضا: (كل من سمع المسعودي بالكوفه فهو جيد .. ومَنْ سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط)(٢).

وقال الإمام أحمد أيضا: (المسعودي مَنْ سمع منه بأَخَرَة، يُطعن في سماعهم منه)(٣).

وقال الإمام أحمد أيضا: (سماع عاصم وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط)(٤).

٢ - **الحافظ ابن عمار** (١٦٢-٢٤٢هـ): قال في المسعودي: (كان ثَبْتا قبل أن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٢٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٥٠).

(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعِلَله (٢/ ٣٣١)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، جمع وترتيب: أبي المعاطي النوري وآخرين، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، نَقْلا عن سؤالات الميموني (٤٩٠).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٠).

يختلط، ومَنْ سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف)[١].

قال الإمام الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ»: (ابن عمار الحافظ الإمام الحجة أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي؛ شيخ الموصل .. له كتاب كبير في الرجال والعلل .. وقال النسائي: ثقة صاحب حديث. وقال الخطيب: كان أحد أهل الفضل المتحققين بالعلم، حسن الحفظ، كثير الحديث. وقال يزيد بن محمد الأزدي: كان ابن عمار من أهل الموصل، كان فَهِمًا بالحديث وعِلَلِه، رَحالًا فيه)[٢].

٣ - الإمام محمد بن سعد (١٦٨ - ٢٣٠هـ): قال في كتابه «الطبقات الكبرى»: (المسعودي .. اختلط في آخر عُمْره)[٣].

٤ - الإمام أبو جعفر العقيلي (المتوفى ٣٢٢هـ):: قال في كتابه «الضعفاء الكبير»: (المسعودي كُوفي، تَغَير في آخر عُمْره، في حديثه اضطراب)[٤].

٥ - الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الذي يُقال له: «المسعودي» .. مات سنة ستين ومائة .. اختلط في آخر عُمره اختلاطا شديدا حتى ذَهَبَ عَقْلُه .. فاستحق الترك .. وهو الذي روى عن عمرو بن مرة .. عن معاذ بن جبل أنه قال: «أحيلت الصلاة

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٩٤)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى.

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٦).

(٤) الضعفاء الكبير (٢/ ٣٣٦).

ثلاثة أحوال ..» وهذا خبر باطل مقلوب من أوله إلى آخره)[١].

٦ - **الإمام الحافظ تقي الدين ابن الصلاح (٥٥٧ - ٦٤٣هـ)**: قال في مقدمته في علوم الحديث: (المسعودي ممن اختلط .. وذكر حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل أنه قال: سماع عاصم - هو ابن علي - وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط)[٢].

٧ - **الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ)**: قال في كتابه «المختلطين»: (المسعودي: .. قال أحمد بن حنبل: «.. إنما اختلط ببغداد»)[٣].

٨ - **الإمام الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ)**: قال في كتابه «شرح التبصرة والتذكرة»:

وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أخِيرًا اخْتَلَطْ ... فَمَا رَوَى فِيهِ أو ابْهَمَ سَقَطْ

نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائبِ ... وَكَالجُرِيرِي سَعِيدٍ وَأَبِي

..

ابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ المَسْعُودِي ... وَآخِرًا حَكَوْهُ فِي الحَفِيدِ

.. الْحُكْمُ فيمَن اختلطَ أَنَّهُ لا يُقبلُ مِنْ حديثِهِ ما حدَّثَ بِهِ في حالِ الاختلاطِ ..

---

(١) المجروحين (٢/ ٤٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٣).

(٣) المختلطين (ص٧٢)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة -، تحقيق: د. رفعت عبد المطلب وعلي مزيد،، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

وإنما يتميزُ ذلكَ باعتبارِ الرواةِ عنهمْ، فمنهمْ مَنْ سَمِعَ منهم قبلَ الاختلاطِ فقطْ، ومنهم مَنْ سَمِعَ بعدَهُ فقطْ ..

فممَّنِ اختلطَ في آخرِ عُمُرِهِ: .. المسعوديُّ .. قدْ ميَّزَ الأئمةُ بينَ جماعةٍ ممَّنْ سَمِعَ منهُ في الصحةِ، أو الاختلاطِ .

فممَّنْ سَمِعَ منهُ قديمًا قبلَ الاختلاطِ: وكيعٌ، وأبو نعيمٍ الفضلُ بن دكينٍ ..

وممَّنْ سَمِعَ منهُ بعدَ الاختلاطِ: أبو النَّضرِ هاشمُ بنُ القاسمِ، وعاصمُ بن عليٍّ)[1].

٩ - ابن الكيال الشافعي (المتوفى ٩٢٩هـ): قال في كتابه «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»: (المسعودي .. الإمام أحمد ذكر أنه اختلط ببغداد، وأن سماع مَن سمع منه هناك ليس بشيء .. وذكر حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال: سماع عاصم بن علي وأبي النضر هاشم من المسعودي بعدما اختلط)[2].

١٠ - الشيخ الألباني (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ): قال في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم: ٦٩»: (المسعودي كان قد اختلط؛ فلا حُجة في حديثه).

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٢٨-٣٤١)، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (ص٥٤)، تأليف: محمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الشافعي، الناشر: دار العلم - الكويت ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

وقال أيضا في «السلسلة الضعيفة، رقم:٦٣٢»: (المسعودي ضعيف؛ لاختلاطه).

المطلب الثالث: بيان أن رواية ابن عباس باطلة مُتهالكة مُنْكَرة، وفساد الاستدلال بها:

هذه رواية باطلة ومُنْكَرة، ليس لها إسناد صحيح، وتخالف الروايات الصحيحة الثابتة.

انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا (صفحة ٢١٥).

الكذبة السادسة عشرة

كذبة اختيار أبي بكر وعمر لزيد لسهولة السيطرة عليه

سألَتْ المذيعة القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٥: الدقيقة ٥٧): (في رأيك ما الذي جعل عمر وأبا بكر يختارون زيد بن ثابت دون ابن مسعود؟!).

فأجاب القسيس الكذاب قائلا: (هنا بيت القصيد ومربط الفرس، فإني أعتقد أنهم يُفضلون أن يُوكل الأمر لشاب صغير يتحكمون فيه؛ لأن عبد الله بن مسعود ليس من السهل أن يخضع لرأيهم فيحذف أو يضيف ما يريدون). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قلتُ: هذا كذب؛ لأن القسيس الكذاب أخفى عن المشاهدين ما ثَبَتَ في «صحيح البخاري» حين أشار عمر بن الخطاب على خليفة المسلمين أبي بكر الصديق بجمع القرآن، فبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ - وَعِنْدَهُ عُمَرُ - إلى زيد بن ثابت، وقال له أَبُو بَكْرٍ:

(إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ.

قَالَ زَيْدٌ: .. كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟).

قلتُ: ها هو زيد بن ثابت يُعْلن اعتراضه واستنكاره صراحة في وَجْه خليفة المسلمين وفي وَجْه عمر بن الخطاب، لا يخشى في الله لَوْمة لائِم، ﷺ جميعًا.

وقد أخفى القسيس الكذاب ما جاء في هذا الحديث الصحيح من التصريح بأسباب اختيار أبي بكر وعمر لزيد بن ثابت لجمع القرآن، وذلك في قول أبي بكر له:

(إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ).

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (ذَكَرَ لَهُ أَرْبَع صِفَات مُقْتَضِيَة خُصُوصِيَّته بِذَلِكَ: كَوْنه شَابًّا؛ فَيَكُون أَنْشَط لِمَا يُطْلَب مِنْهُ.

وَكَوْنه عَاقِلًا؛ فَيَكُون أَوْعَى لَهُ.

وَكَوْنه لَا يُتَّهَم؛ فَتَرْكَن النَّفْس إِلَيْهِ.

وَكَوْنه كَانَ يَكْتُب الْوَحْي؛ فَيَكُون أَكْثَر مُمَارَسَة لَهُ.

وَهَذِهِ الصِّفَات الَّتِي اِجْتَمَعَتْ لَهُ قَدْ تُوجَد فِي غَيْره، لَكِنْ مُفَرَّقَة)[1]. انتهى

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (ابْنِ مَسْعُودٍ .. إِنَّمَا عَدَلَ عَنْهُ عُثْمَانُ لِغَيْبَتِهِ عَنْهُ بِالكُوْفَةِ، وَلأَنَّ زَيْدًا كَانَ يَكْتُبُ الوَحْيَ لِرسول الله ﷺ؛ فَهُوَ إِمَامٌ فِي الرَّسْمِ)[2].

وقال الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» عن سبب اختيار زيد ﷺ: (كتب الوحي للنبي ﷺ .. وأن قراءته

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ٤٨٨).

كانت على آخر عرضة عرضها النبي على جبريل عليهما السلام)(١).

وقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عن الْبَرَاء بن عَازِب رضي الله عنه، قال: (لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ «النساء:٩٥» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْعُ لِي زَيْدًا، وَلْيَجِئْ بِاللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ وَالْكَتِفِ»، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ..)(٢) الحديث.

فهذا حديث صحيح صريح في أن زيد بن ثابت ﷺ قد اسْتَأْمَنَه رسول الله ﷺ على كتابة الوَحْي.

ويدل على حُسْن اختيار رسول الله ﷺ لزيد ﷺ أن زيد بن ثابت لا يخشى في الله لَوْمة لائِم؛ فقد أعْلن اعتراضه واستنكاره صراحة في وَجْه خليفة المسلمين، وفي وَجْه عمر بن الخطاب، ﷺ جميعًا.

فهذا هو زيد بن ثابت رضي الله عنه، بل هذا هو شأن أصحاب رسول الله ﷺ.

لا يسكتون على شيء يخالف ما سمعوه من النبي ﷺ أو يخالف ما علموه من حاله ﷺ.

ويؤكد ذلك ما رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما – واللفظ للبخاري – عن عُمَر بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه، قال: (سَمِعْتُ هِشَامَ بن حَكِيم بن حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رسول الله ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١٢٤).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٣٣٩، رقم: ٤٩٩٠)، المكتبة السلفية.

حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رسول الله ﷺ؛ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رسول الله ﷺ.

فَقُلْتُ: كَذَبْتَ؛ فَإِنَّ رسول الله ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رسول الله ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا.

فَقَالَ رسول الله ﷺ: «أَرْسِلْهُ ..»[1]. الحديث.

قال الإمام ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: (في هذا الحديث .. ما كان عليه عمر من الغضب في ذات الله؛ فإنه كان لا يُبالي قريبا ولا بعيدا فيه، وقد كان كثير التفضيل لهشام بن حكيم بن حزام، ولكن إذ سمع منه ما أنكره، لم يسامحه)[2].

وقال القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلم - شرح صحيح مسلم»: (قوله: «ثم لببته بردائه» هو الأخذ بمجامع ثوب الرجل فى عُنُقِه وجَذْبه بها .. كل هذا يدل على تشددهم في أمر القرآن، وقراءته على ما سمعوه من النبي - عليه السلام - والتحري في تلاوته)[3].

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٣٩، حديث رقم: ٤٩٩٢)، المكتبة السلفية، صحيح مسلم (١/ ٥٦٠، رقم: ٨١٨).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٣١٨-٣١٩).

(٣) إكمال المعلم (٣/ ١٨٦).

وقال أبو العباس القرطبي في كتابه «المُفْهِمْ لِمَا أشْكَلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ مُسْلِمْ»:: (قوله: «فلَبَّبْتُهُ بردائه»؛ أي: جمعت ثوبه على حَلْقه .. وهذا من عمر ﷺ غَيْرةٌ على كتاب الله، وقُوة في دِينه)[1].

وقال شهاب الدين القسطلاني (٨٥١ - ٩٢٣هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» («كدت أن أُعَجل عليه» .. أي: أن أخاصمه وأظهر بوادر غضبي عليه .. «ثم لببته .. بردائه» جعلته في عنقه وجررته به؛ لئلا ينفلت، وإنما فعل ذلك به اعتناء بالقرآن وذَبًّا عنه، ومحافظة على لفظه كما سمعه من غير عدول إلى ما تُجوزه العربية، مع ما كان عليه من الشدة في الأمر بالمعروف)[2]. انتهى

قُلْتُ: هذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو نفسه الذي أشار على أبي بكر ﷺ بجمع القرآن في الصحف، فكيف يجرؤ إنسان على تغيير حرف واحد من القرآن في هذا العصر، بل وكيف يجرؤ إنسان على النطق بكلمة واحدة منه بكيفية تخالف الكيفية التي سمعوا رسول الله ﷺ ينطق بها؟!!!

هيهات هيهات.

---

(١) المُفهِمْ لِمَا أشكلَ مِنْ تلخيصِ كتابِ مُسْلِمْ (٢/ ٤٤٧-٤٥٠).

(٢) إرشاد الساري (٤/ ٢٣٦).

الكذبة السابعة عشرة

كذبة أن ابن مسعود كَرِه لِزَيْد نَسْخ المصاحف

قال القسيس الكذاب في (الحلقة١٠٥: الدقيقة ٥٦): «جاء في سنن الترمذي: عن عبد الله بن عَتَبة، أَنَّ عَبْدَ الله بن مَسْعُودٍ كَرِهَ لِزَيْدِ بن ثَابِتٍ نَسْخَ الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أأُعْزَلُ أنا عَنْ نَسْخِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ، وَيَتَوَلَّاهَا رَجُلٌ وَالله لَقَدْ أَسْلَمْتُ عندما كان فِي صُلْبِ رَجُلٍ كَافِرٍ يهودي؟!». حديثه عن زَيْدَ بن ثَابِتٍ).

ثم صرخ القسيس الكذاب قائلا: (بِيِعْتَرض).

قلتُ: هذا تزوير وكذب بلغ الغاية في القُبح، وإليكم ما جاء في «سنن الترمذي» كاملا؛ لتكتشفوا بشاعة هذا التحريف والتزوير:

قال الإمام الترمذي: (قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بن عَبْدِ الله بن عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ الله بن مَسْعُودٍ كَرِهَ لِزَيْدِ بن ثَابِتٍ نَسْخَ الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أُعْزَلُ عَنْ نَسْخِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ وَيَتَوَلَّاهَا رَجُلٌ وَالله لَقَدْ أَسْلَمْتُ وَإِنَّهُ لَفِي صُلْبِ رَجُلٍ كَافِرٍ؟! يُرِيدُ زَيْدَ بن ثَابِتٍ)[1].

قلتُ: فظهر بذلك أن هذه رواية ضعيفة لم تصح ولم تَثْبُت؛ لأن الذي حكى

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٢٨٥، رقم: ٣١٠٤).

ذلك عن عَبْد الله بن مَسْعُودٍ إنما هو عُبَيْدُ الله بن عَبْدِ الله بن عُتْبَةَ وليس عبد الله بن عتبة.

وعُبَيْدُ الله لم يُدْرِكْ عَبْدَ الله بن مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ فروايته عنه مُرْسَلة؛ يعني منقطعة؛ وقد مات عبد الله بن مسعود ٣٢-٣٣هـ[١]، بينما مات عبيد الله ٩٨هـ[٢].

والسؤال الآن:

إذا كان عُبَيْدُ الله بن عَبْدِ الله بن عُتْبَةَ لم يُدْرِكْ عَبْدَ الله بن مَسْعُودٍ، فَمَن الذي حَكى ذلك لعبيد الله عن ابن مسعود رضي الله عنه؟

الجواب: مجهول، الراوي مجهول.

واليكم بعض تصريحات كبار أئمة الحديث بذلك:

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .. ذكره ابن المديني فيمن لا يَثْبُت له لقاء زيد بن ثابت، وفي «التهذيب» أنه روى عن ابن مسعود وعمار وأن ذلك مُرْسَل أيضًا)[٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٣٢٣»: (عبد الله بن مسعود .. مات سنة اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها).

(٢) قال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ، ١/ ٧٩»: (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود .. مات عبيد الله سنة ثمان وتسعين على الصحيح).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٣٢).

وقد قال الحافظ العلائي في مقدمة كتابه هذا: (فباتصال الإسناد عُرِف الصحيح من السقيم، وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم؛ فلذلك كان الإرسال في الحديث عِلة يُتْرَك بها ويُتَوَقف عن الاحتجاج به بسببه؛ لِمَا في إبهام الْـمَرْوِي عنه من الغَرَر)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» في إحدى الروايات: (مِنْ رِوَايَة عُبَيْد الله بن عَبْد الله بن عُتْبَةَ بن مَسْعُود، عَنْ عَمّ أَبِيهِ عَبْد الله بن مَسْعُود، وَلَمْ يُدْرِكْهُ)[٢].

وقال الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم: ٤٤٢٧»: (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عبد الله بن مسعود قال: «..». لكنه منقطع بين عبيد الله وعبد الله بن مسعود).

الخلاصة:

أن القسيس لجأ إلى التزوير والتحريف حيث زعم أن الراوي عن ابن مسعود هو عبد الله بن عتبة، وعبد الله بن عتبة[٣] قد أدرك ابن مسعود، وبذلك يكون الإسناد صحيحًا بعد عملية التحريف والتزوير!!

لكن الحقيقة أن الراوي مجهول كما تم توضيحه تفصيلًا.

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٢).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/ ١١٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٧٢»: (عبد الله بن عتبة .. أَدْرَكَ النبي ﷺ، ورآه، وروى عنه وعن عمه عبد الله بن مسعود).

ومن شدة جهل القسيس أنه نطق الاسم هكذا: (ابن عَتَبَة) بفتح العين والتاء، والصواب أنه هكذا: «عُتْبَة» بضم العين، وسكون على التاء.

ومن أين لهذا الغبي الجاهل أن يَعْرِف الفَرْق بين الفتح والضم والسكون؟!!

الكذبة الثامنة عشرة

كِذبة أن كتاب المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تم تأليفه للرد على حلقات القسيس الخسيس

في برنامج (حوار الحق، الحلقة: ١٠٢، الدقيقة: ٤٥) أمسك القسيس الكذاب كتاب «حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين» ورفعه بيديه أمام الشاشة وهو يقول:

(أُوَجِّه حديثي إلى علماء الأزهر الذين كتبوا هذا الكتاب للرد على حلقاتنا). انتهى كلامه.

قلتُ: هذا من شدة غباء هذا الكذاب الخسيس؛ لأنه قد فضح نَفْسه بذلك؛ لأن غلاف هذا الكتاب مكتوب عليه أنه مطبوع عام ٢٠٠٢م، وهذا القسيس الخسيس إنما بدأ حلقاته بعد هذا التاريخ.

وبيان ذلك فيما يلي:

قال القسيس الكذاب في (الحلقة: ١٣١، الدقيقة: ٤): (منذ تاريخ ٥ يونيو سنة ٢٠٠٩ إلى اليوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٩، أي: على مدى ثلاثة أشهر ونحن في موضوع واحد؛ وهو الناسخ والمنسوخ .. علاوة عل مناقشة نفس الموضوع سابقًا في برنامج «أسئلة عن الإيمان» من الحلقة ٢٠ إلى الحلقة ٢٦ ، هذا الكلام تم في عام ٢٠٠٣ ميلاديًا). انتهى كلام الكذاب.

فقالت له المذيعة الكذابة: (طبعًا كُلنا نذكر هذا، لما طلعت حلقات الناسخ والمنسوخ في عام ٢٠٠٣ كان لها صدى وصدمة للإعلام ورجال الدِّين، وانعكست على صفحات الجرائد). انتهى كلام الكذابة.

قلتُ: فقد اعترف هذا الكذاب بأنه بدأ حلقات النسخ (الحلقات رقم: ٢٠ - ٢٦) في عام ٢٠٠٣، وحلقته عن جمع القرآن وحرق المصاحف هي الحلقة رقم (٢٩) من برنامجه: «أسئلة عن الإيمان».

ثم قام هذا الخسيس بإعادة فتح هذه الموضوعات في برنامج «حوار الحق» في عام ٢٠٠٩م كما اعترف بلسانه.

والسؤال الآن:

كيف لكتاب مطبوع عام ٢٠٠٢ أن يكون ردًّا على حلقات تم تقديمها في ٢٠٠٣م؟!!

وهل هذا النَّكِرَة الجاهل الغبي يحتاج إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لفضح أكاذيبه؟!

إن أصغر طالب من طلَّاب المسلمين كفيل بفضح هذا الجاهل وكشف عَوْرَته.

إنما أراد هذا النَّكِرَة - بهذه الكذبة - أن يَنْفخ صورته أمام ضعاف العقول من المشاهدين.

وفيما يلي صورة لغلاف كتاب «حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين» الذي عَرَضه الكذاب على الشاشة:

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

حقـائق الإسـلام
فـى
مواجهة شبهات المشككين

إشراف وتقديم
أ.د. محمود حمدى زقزوق
وزير الأوقاف
ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

هل أَدْرَكْتُم الآن بشاعة كذب وتزييف هذا القِسّيس الخَسِيس؟!

الكذبة التاسعة عشرة

كذبة حَرْق مروان مصحف حفصة خوفًا من كشْف تلاعُب عثمان بالمصاحف

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٧: الدقيقة ٤٨-٥١): (مروان بن الحكم والي المدينة حرق المصحف الذي كان عند حفصة يوم أن دفنوها كما جاء في صحيح ابن حبان ج١٠/ ٣٦٥ يقول: لما توفيت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر بعزيمة ليرسل بهذه الصحف، فساعة رجعوا من جنازة حفصة أرسل بها إلى مروان فحرقها مخافة أن يكون في شيء من ذلك اختلاف لما نسخ عثمان».

صاعقة صاعقة!).

ثم قال الكذاب الخبيث: (لماذا يخشون من مصحف حفصة ويحرقونه؟!!

بحجة أنه ربما وُجد فيه ما يخالف مصحف عثمان!

ياللعجب! ما هو الأصل؟!

المفروض أنه إذا وُجد ما يخالف في مصحف حفصة، يأخذوا بها في الأصل وهو مصحف حفصة.

ولكن هذا يدلك على أن مصحف عثمان كان يختلف عن مصحف حفصة الذي هو مصحف أبي بكر من الجمع الأول، وبحرقه ضاعت الحقيقة، وتأكد تحريف القرآن وتزييفه). انتهى كلام الخبيث.

قلتُ: هذا القسيس الكذاب أتى برواية مُنْكَرَة باطلة، وأَخْفَى عن المشاهدين الرواية الصحيحة التي أثبتها أئمة الحديث.

والكلام هنا في أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان أن الرواية التي ذكرها الخبيث مُنْكَرَة وباطلة.

المطلب الثاني: بيان أن الرواية الصحيحة تُصرح بمطابقة مصحف عثمان لمصحف حفصة ﵂.

المطلب الثالث: مقارنة بين إسناد الرواية المُنْكَرَة الباطلة وإسناد الرواية الصحيحة - تُؤكد حِفْظ الله تعالى للإسلام.

المطلب الرابع: ذِكْر الأسباب التي جعلت مروان يطلب مصحف حفصة رضي الله عنها.

وإليكم التفصيل:

المطلب الأول: بيان أن الرواية التي ذكرها الخبيث مُنْكَرَة وباطلة:

جاء في صحيح ابن حبان: (أخبرنا يونس، عن ابن شهاب، قال: .. فحدثني سالم بن عبد الله قال: لما توفيت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر بعزيمة ليرسل بها، فساعة رجعوا من جنازة حفصة أرسل ابن عمر إلى مروان فحرقها، مخافة أن يكون في شيء من ذلك اختلاف لما نسخ عثمان رضي الله عنه)[1].

هذه الرواية - كما نرى - إنما حكاها يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب

(١) صحيح ابن حبان (١٠/ ٣٦٥).

الزهري، وإليكم تصريحات أئمة الحديث التي تؤكد أن هذه رواية مُنْكَرَة باطلة، مخالِفة للرواية الصحيحة التي ستأتي في المطلب الثاني:

١ - **قال وكيع**: (رأيت يونس الأيلي، وكان سيئ الحفظ)[١].

وقال وكيع أيضا: (لقيت يونس بن يزيد الأيلي، وذاكَرْتُه بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أنْ يُقِيم لي حديثا، فما أقامه)[٢].

٢ - **قال الإمام أحمد بن حنبل**: (يونس كثير الخطأ عن الزهري)[٣].

وقال الإمام أحمد أيضا: (في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري)[٤].

وأيضا: (سُئل الإمام أحمد بن حنبل: مَنْ أَثْبَت في الزهري؟ قال: معمر.

قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرة)[٥].

٣ - **قال الإمام أحمد بن حنبل**: (قال يحيى بن سعيد: قُلتُ لابن المبارك: «اكتب لي حديثا»..وظن يحيى أن ابن المبارك يرويه عن معمر عن الزهري.

فقال ابن المبارك: إنْ أَرَدته عن يونس؛ يعني: كَتَبْتُه لك.

فقال له يحيى: إنْ كان عن يونس لَمْ أُرِدْه. فَتَرَكه.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٤) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٥).

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٥).

كأن يحيى لم يعجبه يونس، وكأن معمرا عنده أصلح من يونس)[١].

المطلب الثاني: بيان أن الرواية الصحيحة تُصرح بمطابقة مصحف عثمان لمصحف حفصة رضي الله عنها:

قال ابن أبي داود في كتابه «المصاحف»: (حدثنا محمد بن عوف قال: حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله: أن مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب منها القرآن، فتأبى حفصة أن تعطيه إياها قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلن إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشققت، فقال مروان: « إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول إنه قد كان شيء منها لم يكتب »)[٢].

ذكر الإمام الحافظ ابن كثير هذه الرواية في «فضائل القرآن» وقال: (الكتب المجتمعة .. عند حفصة رضي الله عنها، فلما جمعها عثمان رضي الله عنه في المصحف، ردها إليها .. هي بعينها الذي كتبه، وإنما رتبه، ثم إنه كان قد عاهدها على أن يردها إليها، فما زالت عندها حتى ماتت، ثم أخذها مروان بن الحكم فحرقها .. كما رواه أبو بكر بن أبي داود: «.. قال مروان: إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال(٢/ ٥١٨، رقم: ٣٤٢١)، الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

(٢) المصاحف (ص١٠٣).

فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب أو يقول: إنه كان شيء منها لم يكتب». إسناد صحيح)[١]. انتهى كلام الإمام ابن كثير.

قلتُ: فالإمام ابن كثير قد صحح إسناد هذه الرواية، وفي هذه الرواية الصحيحة تصريح بأن مصحف عثمان ﷺ مُطابق تماما لمصحف حفصة ﷺ.

فقد أعلنها مروان صراحة حين قال: (إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كُتِب وحُفِظ بالمصحف).

وإليكم بيان أن الرواة ثقات:

١ - محمد بن عوف: ثقة حافظ[٢].

٢ - أبو اليمان: ثقة ثبت[٣].

٣- شعيب: ثقة، من أَثْبَت الناس في الزهري[٤].

٤ - ابن شهاب الزهري: متفق على جلالته وإتقانه[٥].

---

(١) فضائل القرآن (ص٨٥-٨٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٥٠٠»: (محمد بن عوف .. ثقة حافظ).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص١٧٦»: (أبو اليمان الحمصي: مشهور بكنيته، ثقة ثَبت).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٢٦٧»: (شعيب بن أبي حمزة .. ثقة عابد. قال ابن معين: من أَثبَتْ الناس في الزهري).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص٥٠٦»: (الزهري: أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه).

٥ - سالم بن عبد الله: ثَبْت، أحد الفقهاء السبعة[١].

المطلب الثالث: مقارنة بين إسناد الرواية المُنكَرة الباطلة وإسناد الرواية الصحيحة - تؤكد حِفظ الله تعالى للإسلام:

الرواية المُنكَرة الباطلة التي ذكرها الخبيث الكذاب قد رأينا أن الذي حكاها عن الزهري إنما هو يونس بن يزيد، ورأينا أن يونس هذا كان كثير الخطأ عن الزهري، أي أنه يُخطئ كثيرا حين يروي عن الزهري؛ والسبب في ذلك هو أنه كان سيئ الحفظ لأحاديث الزهري.

أما الرواية الثابتة الصحيحة فإسنادها كما يلي:

(أبو اليمان، عن شعيب، عن الزهري).

أما بخصوص رواية شعيب عن الزهري:

فإليكم تصريحات كبار أئمة الحديث بضبط وإتقان شعيب، وأن كتابه بلغ الغاية في الصحة والضبط، وقد كان كاتبا للزهري:

١ - **قال الإمام أبو يعلى الخليلي** (المتوفى ٤٤٦ هـ).في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (شعيب بن أبي حمزة .. ثقة متفق عليه .. أثنى عليه الأئمة)[٢].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب، ص ٢٢٦»: (سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب .. أحد الفقهاء السبعة، وكان ثَبْتا عابدا فاضلا).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/١٩٨-١٩٩)، تحقيق: د. محمد سعيد، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى- ١٤٠٩هـ.

٢ - وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (شُعَيْبُ بن أَبِي حَمْزَةَ ..

الإِمَامُ، الثِّقَةُ، المُتْقِنُ، الحَافِظُ ..

قَالَ عَبْدُ اللهِ بن أَحْمَدَ: «سَأَلْتُ أَبِي: كَيْفَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ؟

قَالَ: حَدِيْثُه يُشبِهُ حَدِيْثَ الإِملاَءِ» ..

وَشُعَيْبٌ -رَحِمَهُ اللهُ- فَقَدْ كَانَتْ كُتُبُهُ نِهَايَةً فِي الحُسْنِ، وَالإِتقَانِ، وَالإِعْرَابِ)[١].

٣ - وقال الإمام يحيى بن معين: (شعيب من أثبت الناس في الزهري؛ كان كاتبا له)[٢].

وقال أبو بكر الأثرم: (عن أحمد بن حنبل: نظرت في كُتُب شعيب، كان ابنه يخرجها إلي، فإذا بها من الحسن والصحة ما يقدر - فيما أرى - بعض الشباب أنْ يكتب مثل تلك صحة وشكلا ونحو هذا)[٣].

٤ - وقال الإمام أبو داود: (سمعتُ أحمد، قال: رأيت كتب شعيب بن أبي حمزة، فإذا كتب مصححة، لا يكاد يخرم منها شيء)[٤].

٥ - وقال الإمام أَبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ في تاريخه: (أخبرني أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، قال:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٨٩-١٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٧).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢٩٧)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زياد محمد منصور.

رَأَيتُ كُتُبَ شُعَيْبٍ، فَرَأَيتُ كُتُبًا مَضْبُوطَةً مُقَيَّدَةً، وَرَفَعَ مِنْ ذِكْرِهِ.

فَقُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ مَنْ يُونُسَ بن يزيد ؟ قَالَ: فَوْقَه)[١].

٦ - **وقال أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ** في تاريخه: (سمعت علي بن عياش يقول: كان شعيب بن أبي حمزة عندنا من خيار الناس .. وكان ضنينا بالحديث، وكان يعدنا المجلس، فنقيم نقتضيه إياه، فإذا فَعَل، فإنما كتابه بِيَدِه، ما يأخذه أحد)[٢].

الآن علمنا قوة ضبط وإتقان رواية شعيب عن الزهري.

والسؤال الآن:

من الذي روى عن شعيب؟

الجواب: إنه أبو اليمان.

ويكفينا هنا كلام الإمام شمس الدين الذهبي عن رواية أبي اليمان عن شعيب، ففيها تتجلى عظمة حفظ الله تعالى لهذا الدين بأن سخر هؤلاء الأئمة لضبط الروايات الصحيحة، وكشف الروايات الباطلة.

قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: «حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، قَالَ: رَأَيتُ كُتُبَ شُعَيْبٍ، فَرَأَيتُ كُتُبًا مَضْبُوطَةً مُقَيَّدَةً» ..

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٢٠١، رقم: ١٠٥٢)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى- ١٩٩٦م. وأيضًا: سير أعلام النبلاء (٧/ ١٨٩-١٩١).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٢٠١، رقم: ١٠٥١)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

قَالَ يَعْقُوبُ الفَسَوِيُّ فِي (تَارِيخِهِ): «حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بن الكُوفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لأَبِي اليَمَانِ: مَا لِي أَسْمَعُكَ .. إِذَا ذَكَرْتَ شُعَيْبَ بن أَبِي حَمْزَةَ، قُلْتَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ؟! ..

قَالَ لِي: مَرِضَ شُعَيْبٌ .. فَأَتَاهُ إِسْمَاعِيلُ بن عَيَّاشٍ.. فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ، أَنَا أَصْغَرُهُم، فَقَالُوا: كُنَّا نُحِبُّ أَنْ نَكْتُبَ عَنْكَ، وَكُنْتَ تَمْنَعُنَا، فَدَعَا بِقُفَّةٍ لَهُ، فَقَالَ: مَا فِي هَذِهِ إِلَّا مَا سَمِعْتُهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَكَتَبْتُهُ، وَصَحَّحْتُهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ مَنْ يَدِي، فَإِنْ أَحبَبْتُم، فَاكتُبُوهَا.

قَالُوا: فَنَقُولُ مَاذَا؟

قَالَ: تَقُوْلُونَ: أَنْبَأَنَا شُعَيْبٌ، وَأَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، وَإِنْ أَحبَبْتُم أَنْ تَكْتُبُوهَا عَنِ ابْنِي، فَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَيْهِ».

قُلْتُ [الكلام للإمام الذهبي]: فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ عَامَّةَ مَا يَرْوِيهِ أَبُو اليَمَانِ عَنْهُ بِالإِجَازَةِ، وَيُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ: بِـ «أَخْبَرَنَا»، وَرِوَايَاتُ أَبِي اليَمَانِ عَنْهُ ثَابِتَةٌ فِي «الصَّحِيْحَيْنِ»، وَذَلِكَ بِصِيغَةِ: أَخْبَرَنَا، وَمَنْ رَوَى شَيْئًا مِنَ العِلْمِ بِالإِجَازَةِ عَنْ مِثْلِ شُعَيْبِ بن أَبِي حَمْزَةَ، فِي إِتقَانِ كُتُبِهِ وَضَبطِهِ، فَذَلِكَ حُجَّةٌ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ ..

وَشُعَيْبٌ -رَحِمَهُ اللهُ- فَقَدْ كَانَتْ كُتُبُهُ نِهَايَةً فِي الحُسْنِ وَالإِتقَانِ وَالإِعْرَابِ)[١].

انتهى كلام الإمام الذهبي.

قلتُ: وقد يسأل سائل:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٨٩-١٩١).

ما السبب في أن يونس أتى بمنكرات عن الزهري؟

الجواب: شعيب كان كاتب الزهري، وكان يُحدث في الدرس من كتابه، وكتابه لا يفارق يده، وأبو اليمان أخذ هذه الكتب من شعيب، فلا مجال للخطأ هنا.

أما يونس فقد كان سيئ الحفظ لأحاديث الزهري، فهو لا يحفظها جيدا، فكان يخطئ حين يُحدث من حفظه.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح العلل الصغير»: (يونس بن يزيد .. قال أحمد[1]: إذا حدث من حفظه يخطئ) [2].

قلتُ: والآن وصلنا إلى مرحلة اليقين بأن الصواب والحق في قصة مروان هو الذي جاء في رواية أبي اليمان عن شعيب عن الزهري.

أما رواية يونس عن الزهري فهي رواية مُنكرة باطلة.

لعل القسيس الخبيث الكذاب - الآن - قد أيقن صِدْق الله تعالى حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ «الحجر:٩».

فَحِفْظ القرآن هو حقيقة واقعة.

المطلب الرابع: ذِكْر الأسباب التي جعلت مروان يطلب مصحف حفصة رضي الله عنه:

جاء في الرواية الصحيحة الثابتة قول مروان: (« إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد

---

(١) هو الإمام أحمد بن حنبل.

(٢) شرح العلل الصغير (٢/ ٧٦٥)، الناشر: مكتبة المنار - الأردن، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

كُتِب وحُفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول: إنه قد كان شيء منها لم يُكتب »).

وفي هذه الرواية الصحيحة تصريح بأن مصحف عثمان ﷺ مُطابق تماما لمصحف حفصة ﭬ.

فقد أعلنها مروان صراحة حين قال: (إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كُتِب وحُفِظ بالمصحف).

ولماذا أراد مروان شق الصحف التي كانت عند حفصة؟

الجواب: نجده في قول مروان: (فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول: إنه قد كان شيء منها لم يُكتب).

ولتوضيح قوله هذا نذكر ما يلي:

ذكرنا في كتابنا هذا (صفحة ١٦٧) أن لجنة نسخ المصحف في عهد عثمان ﷺ كان من مهمتها تحديد رسم للكلمة بحيث تحتمل كل القراءات الثابتة المتواترة التي أنزلها الله تعالى.

وذكرنا مثالين:

المثال الأول:

في سورة الفاتحة قرأ رسول الله ﷺ ﴿ مالك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ فكتب الصحابة في صحيفة سورة الفاتحة بهذه القراءة، وكذلك قرأ ﷺ ﴿ ملك يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، فكتبها الصحابة في صحيفة أخرى.

المثال الثاني:

في سورة الفاتحة قرأ رسول الله ﷺ ﴿ الصراط ﴾ فكتب الصحابة في صحيفة سورة الفاتحة بهذه القراءة، وكذلك قرأ ﷺ ﴿ السراط ﴾، فكتبها الصحابة في صحيفة أخرى.

فكانت نتيجة ذلك أن كبر حجم الصحف التي تم جمْعها والاحتفاظ بها في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم حُفظت عند زوج رسول الله ﷺ وأم المؤمنين حفصة رضي الله عنها.

لكن هذه اللجنة – في عهد عثمان رضي الله عنه- حددت رسم الكلمة الأولى هكذا ﴿مَـٰلِكِ﴾ وهذا الرسم يمكن أن يقرأه القارئ ﴿ ملك ﴾، وكذلك يمكن أن يقرأه ﴿مالك﴾ بتقدير الألف بعد الميم؛ يعني باعتبار أن هناك أَلِف تقديرية بعد الميم، فأصبح الرسم ﴿ ملك ﴾ يحتمل القراءتين.

وكذلك حددت اللجنة رسم الكلمة الثانية هكذا ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾، وهذا الرسم يمكن أن يقرأه القارئ ﴿ الصراط ﴾، وكذلك يمكن أن يقرأه ﴿ السراط ﴾.

وبذلك أصبح حجم الصحف أقل.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (إِذَا كَانَ الخَطُّ وَاحِدًا وَاللَّفْظُ مُحْتَمَلًا،كَانَ ذَلِكَ أَخْصَرَ فِي الرَّسْمِ)[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠٠).

فإذا طال الزمان، وجاء جاهل بما فعلته لجنة نسخ المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه، ورأى مصحف عثمان، والصحف التي كانت عند حفصة ﵂، فسيقع في وَهْم خطأ؛ لسببين:

السبب الأول للوَهْم الخطأ:

محتمل أن يأتي جاهل فيجد في صحف حفصة: صحيفة فيها قراءة «مالك»، وصحيفة فيها قراءة «ملك»، ولا يجد في مصحف عثمان إلا رسم «ملك»؛ فيتوهم أن الصحابة لم يكتبوا قراءة «مالك»؛ جَهْلا منه بأنهم رسموا الكلمة «ملك» لتحتمل القراءتين.

وكذلك (الصراط، السراط) فيأتي جاهل ويجد عند حفصة صحيفة فيها «الصراط» وصحيفة فيها قراءة «السراط»؛ فيتوهم أن الصحابة لم ينسخوا قراءة «السراط».

فكونه جاهلا بالعربية جعله لا يعلم أن رسم «الصراط» يحتمل القراءة بالسين لأنها الأصل، فالجاهل بعبقرية الصحابة في رسم المصحف ستصدر منه هذه الجهالات حين ينظر في الصحف الأصلية التي عند حفصة ﵂.

السبب الثاني للوَهْم الخطأ:

الجاهل حين يرى حجما ضخما وعددا كبير جدا من الصحف عند حفصة ﵂، بينما يرى المصحف الذي في يده أقل من ذلك، فلجهله بكيفية رسم الصحابة للمصحف سيتوهم أن هناك ما لم ينقله الصحابة من تلك الصحف.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في

علوم القرآن»: (قال: «إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب» أي: يظن أن فيها ما يخالف المصاحف؛ فإنها كانت صحفا منثورة لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة)[1].

وإليكم صورة لحجم أحد المصاحف المنسوخة بعد كتابة رسم واحد يحتمل القراءات الصحيحة كلها:



فإذا كان هذا هو حجم المصحف بعد كتابة رسم واحد يحتمل القراءات الصحيحة كلها، فكيف كان حجم الصحف التي كانت عند حفصة رضي الله عنها والتي كانت فيها جميع القراءات تفصيلا ؟!!

فإذا طال الزمان، وجاء الْـجَهَلَة، فمِن المحتمل أن يقعوا في الوَهْمَيْن المذكورَيْن سابقًا.

وبذلك يظهر لنا وَجْه الحكمة فيما فعله مروان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكذبة العشرون

كذبة حرق عثمان لِسِتة أَحْرُف من الأحرف السبعة

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٤: الدقيقة ٣٣): (عثمان بن عفان أحرق ستة أحرف، فهذا تحريف في القرآن بالنقص .. فيكون القرآن الموجود الآن بين المسلمين هو قرآن مُحَرَف؛ لأنه خال من بقية الحروف).

ثم صرخ الخبيث الكذاب قائلا: (كلام الله تحرقوه؟!! كلام الله تضيعوه؟!!).

وقال الخبيث الكذاب في (الحلقة ١٠٦: الدقيقة ١٥-١٦): (هل من حق عثمان أن يلغي شيئا من قرآن منزل لم يلغه رسول الإسلام؟! هل من سُلطانه؟! فكيف يلغي ستة أضعاف القرآن المنزل؟!! هل فكر المسلمون في ذلك مِن قَبْل؟! هذه مشكلة لازم كل واحد يفكر فيها).

وقام الخبيث الكذاب في (الحلقة ١٠٧: الدقيقة ١٩) بنَقَل رأي الإمام الطبري في أن عثمان ﷺ اقتصر في كتابة المصحف على حرف واحد، ثم قال: (هذا كلام الكتب!).

وقال الخبيث الكذاب في (الحلقة ١١٢: الدقيقة ٦٧) ما خلاصته: (نزل القرآن بسبعة أحرف، فقام عثمان بحرق ستة منها، فظهرت قراءات عَشْر، فهل الناس الآن يحتاجون إلى عثمان جديد ليحرق تسع قراءات؟!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: الخبيث الكذاب اعتمد في كل أكاذيبه تلك على زَعْم أن عثمان ﷺ أحرق

ستة أحرف من الأحرف السبعة، وزعم – كذِبًا - أن هذا هو كلام الكتب، ولم ينقل إلا الرأي الشاذ، وأخفى الكذاب الخبيث عن المشاهدين أن جمهور علماء المسلمين قد أنكروا هذا القول الفاسد، وصرحوا – طوال التاريخ الإسلامي – بأن عثمان ﷺ لم يحرق شيئًا من الأحرف السبعة، بل أَثْبَت في المصحف كل القراءات الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ التي لم تُنْسَخ تلاوتها، وقد سبق تفصيل ذلك في كتابنا هذا (صفحة: ١٥٧-١٦٨).

وفيما يلي ننقل لكم بعض تصريحات أئمة الإسلام على مدار التاريخ الإسلامي والتي تكشف شدة قُبح كذب هذا القسيس الخبيث وتزويره وتدليسه:

١ - **الإمام أبو عبد الله الحارث المحاسبي** (المتوفى ٢٤٣هـ): قال في كتاب «فهم السنن»: (وأما تَعَلُّق الروافض بأن عثمان أَحْرَق المصاحف، فإنه جَهْلٌ منهم وعمى؛ فإن هذا من فضائله وعِلْمه؛ فإنه أَصْلَح .. وكان ذلك واجبًا عليه، ولو تَرَكه لَعَصَى؛ لِـمَا فيه من التضييع، وحاشاه من ذلك .. أَحْرَق مصاحف قد أُودِعَتْ ما لا يَحِل قراءته. وفى الجملة: إنه إمام عدل، غير معاند ولا طاعن في التنزيل، ولم يحرق إلا ما يجب إحراقه؛ ولهذا لم يُنْكِر عليه أحد ذلك، بل رضوه وعَدوه من مناقبه، حتى قال عَلِيٌّ: «لو وليت ما ولي عثمان، لعملت بالمصاحف ما عمل»)[1].

٢ - **القاضي أبو بكر الباقلاني** (٣٣٨ - ٤٠٣هـ): قال: (ليس الأمر على ما تَوَهَّمْتُم من أن عثمان ﷺ جمعهم على حرف واحد وقراءة واحدة، بل إنما جمعهم على القراءة بسبعة أحرف وسبع قراءات، كلها عنده وعند الأُمَّة ثابتة عن الرسول

(١) نَقَلَه عنه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٤٤).

ﷺ)[(١)].

وقال أيضًا: (الصحيح أن هذه السبعة أَحْرُف قد كانت ظَهَرَتْ وَاسْتَفَاضَتْ عَنْ الرسول ﷺ، وَضَبَطَتهَا عَنْهُ الْأُمَّة، وَأَثْبَتَهَا عُثْمَان وَالجْمَاعَة فِي الْمُصْحَف)[(٢)].

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «الانتصار للقرآن»: (القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يَمُتْ حتى عُلِم مِنْ دِينه أنه أقرأ بها .. وإنما اختلفوا في قراءات .. لم تقُم بها حجة .. فمنع عثمان من هذا .. وأخذهم بالمتيقن المعلوم من قراءات الرسول ﷺ.

فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله أنزله ويأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه والانتساخ منه وتضييق على الأمة ما وسعه الله تعالى، ويحرم من ذلك ما أحله الله ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك)[(٣)].

وقال أيضًا: (فوجب بذلك القطع على تصويب كل قارئ ببعض هذه الأحرف السبعة وأنها بأسرها من عند الله تعالى، وأن عثمان وأُبَيًّا وعبد الله بن مسعود لم يختلفوا قط في شيء من هذه الأحرف السبعة، ولا أنكر أحد منهم على صاحبه القراءة ببعضها .. وأن عثمان لم يحرق شيئا من المصاحف لتضمنها شيئا من هذه

---

(١) نَقَلَه عنه أبو شامة المقدسي في كتابه (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص١١٤).

(٢) نَقَلَه عنه القاضي عياض في كتابه (إكمال المعلم بفوائد مسلم، ٣/ ١٨٩-١٩٠).

(٣) الانتصار للقرآن (ص٣٥١-٣٥٢)، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، تحقيق: د.محمد عصام، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

القراءات، وأنه إنما حرق منها .. ما أُثبت على خلاف ما أنزل الله، أو لتضمنه الآية وتفسيرها .. أو لتضمن تلك المصاحف لقرآن كان أُنزل ثم نُسخ ومُنع وحُظر رَسْمه، فلم يَعْرِف ذلك مَن سَمِعَه[1]. فيجب - إذا كان ذلك كله - أَخْذُ المصاحف المتضمنة لمثل هذه الأمور، وتصفية آثارها، والمنع من التمسك بها والانتساخ منها إذا كان ذلك من أَجْلَب الأمور لفساد نَقْل القرآن)[2].

٣ - **الإمام أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ): قال في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع»**: (وجملة ما نعتقده من هذا الباب .. أن القرآن منزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف وحق وصواب، وأن الله تعالى قد خير القراء في جميعها .. وأن أمير المؤمنين عثمان ﷺ ومَنْ بالحضرة مِنْ جميع الصحابة قد أثبتوا جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبروا بصحتها، وأعلموا بصوابها، وخَيَّروا الناس فيها، كما كان صنع رسول الله ﷺ)[3].

وقال الإمام أبو عمرو الداني - أيضًا - في كتابه «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: (فإنْ سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف. قلتُ: السبب في ذلك عندنا أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان

---

(١) يقصد أن مَن سَمِع الآية من الرسول ﷺ قديمًا فإنه قد لا يَعْلم بعد ذلك بأن هذه الآية نُسِخت؛ وذلك لسفره وابتعاده عن الرسول ﷺ.

(٢) الانتصار للقرآن (ص٣٦٣- ٣٦٤).

(٣) الأحرف السبعة للقرآن (ص٦٠-٦١)، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان الناشر: دار المنارة- السعودية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وهو جزء من كتاب (جامع البيان في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني.

ﷺ لَـمَّا جمع القرآن في المصاحف، وثَبَتَ عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك مُنَزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعَلِم أن جَمْعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلا بإعادة الكلمة مرَّتَيْن، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به؛ فَفَرَّقها في المصاحف لذلك، فجاءت مُثْبَتة في بعضها ومحذوفة في بعضها؛ لكي تحفظها الأُمَّة كما نزلت من عند الله عز وجل، وعلى ما سُمعت من رسول الله ﷺ؛ فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار)[1].

قلتُ: قد ذكرنا مثالًا يوضح ذلك في كتابنا هذا (صفحة: ١٧٠-١٧١).

٤ - **الإمام أبو الوليد الباجي (٤٠٣-٤٧٤هـ)**: قال في كتابه «المنتقى - شرح موطأ مالك»: (فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَقُولُونَ: إِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ ثَابِتَةٌ فِي الْـمُصْحَفِ؛ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ بِجَمِيعِهَا جَائِزَةٌ؟

قِيلَ لَهُمْ: كَذَلِكَ نَقُولُ)[2].

٥ - **الإمام البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ)**: قال في كتابه «شرح السنة»: (الصحابة ﷺ جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله - سبحانه وتعالى - على رسوله ﷺ مِن غَيْر أنْ زادوا فيه أو نقصوا منه شيئًا .. فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ مِن غير أنْ قَدَّموا شيئًا أو أخروا)[3].

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص١١٨-١١٩).

(٢) المنتقى (٢/ ٤١١)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر، الطبعة: الأولى- ١٩٩٩م.

(٣) شرح السنة (٤/ ٥٢١).

٦ - **القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤هـ)**: قال في كتابه «إكمال المعلم - شرح صحيح مسلم»: (وذهب قَوْم مِن ضَعَفَة القراء والمنتسبين إلى الحديث وجماعة من المعتزلة: أن عثمان كتب المصحف وجمع الناس على بعض الأحرف السبعة وتَرَك باقيها نظرا للمسلمين لِمَا حَدَث من الاختلاف، وأن الذي جمع عليه كان آخر العرض، وهذا قول مُنْكَر مهجور، ولا يصححه نَقْل ولا عَقْل)(١).

٧ - **علم الدين أبو الحسن السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣هـ)**: قال في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء»: (والذي لا يُشَكُّ فيه أن عثمان ﷺ كَتَب جميع القرآن بجميع وُجُوهه، ولم يغادر منه شيئًا، ولو تَرَكْ شيئًا منه لَـمْ يوافَق عليه)(٢).

٨ - **الإمام أبو العباس القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦هـ)**: قال في كتابه «المفهم - شرح صحيح مسلم»: (وما وُجد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروفٍ يزيدها بعضهم، وينقصها بعضهم؛ فذلك لأن كُلًّا منهم اعتمد على ما بَلَغَه في مصحفه أو رواه؛ إذْ قد كان عثمان ﷺ قد كتب تلك المواضع في بعض نُسخ

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٩١).

قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء، ٢٠/ ٢١٣»: (القَاضِي عِيَاضٌ .. الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، الحَافِظُ الأَوْحَدُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ .. استبحر مِنَ العُلُوم، وَجَمَعَ، وَأَلَّفَ، وَسَارَتْ بِتَصَانِيفِهِ الرُّكبَانُ، وَاشْتُهِرَ اسْمُهُ فِي الآفَاق ..

قَالَ القَاضِي شَمْس الدِّيْنِ فِي «وَفِيَات الأَعيَان»: هُوَ إِمَام الحَدِيث فِي وَقْتِهِ، وَأَعْرَفُ النَّاس بِعُلُومِهِ، وَبِالنَّحْوِ، وَاللُّغَةِ، وَكَلاَمِ العَرَبِ، وَأَيَّامِهِم، وَأَنسَابِهِم).

(٢) جمال القراء (١/ ٢٣٦).

المصاحف، ولم يكتبها في بعضٍ؛ إشعارًا بأن كل ذلك صحيح، وأن القراءة بكل منها جائز .. فكلُّ ما تضمنته تلك المصاحف متواتر، مُجْمَعٌ عليه من الصحابة وغيرهم)[(١)].

٩ - أبو شامة المقدسي (٥٩٩ - ٦٦٥هـ): قال في كتابه «المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: (صار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين، وبقي من الأحرف السبعة – التي كان أُبيح قراءة القرآن عليها – ما لا يخالف المرسوم .. وما لا يحتمله المرسوم الواحد فُرق في المصاحف، فكتب بعضها على رسم قراءة، وبعضها على رسم قراءة أخرى، وأمثلة ذلك كله معروفة عند العلماء بالقراءات)[(٢)].

١٠ - برهان الدين إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (٦٤٠ - ٧٣٢هـ): قال في كتابه «كنز المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع»: (الصحيح أن المصاحف العثمانية مشتملة على الأحرف السبعة؛ لِئَلَّا تجتمع الصحابة على تَرْك قراءة قُبض رسول الله ﷺ عليها)[(٣)].

١١ - شمس الدين الكرماني (٧١٧ - ٧٨٦هـ): قال في موسوعته «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»: (الصحف كانت مشتملة على جميع أحرفه

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٤٤٩-٤٥٠).

(٢) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص٨٥).

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع (ص٧٠).

ووجوهها التي نزل بها على لغة قريش وغيرهم)[١].

وقال الكرماني - أيضًا في كتابه هذا: (فإنْ قُلْت: كيف جاز إحراق القرآن؟ قلتُ: المحروق هو القرآن المنسوخ، أو المختلط بغيره من التفسير .. وفائدته أنه لا يقع الاختلاف فيه، جزاه الله تعالى أحسن الجزاء ورضي عنه)[٢].

١٢ - الإمام ابن الجزري (٧٥١ - ٨٣٣هـ): قال في كتابه «النشر في القراءات العشر»: (الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما عَلِموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ .. فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - تلقوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن لَفْظه ومعناه جميعًا، ولم يكونوا ليسقطوا شيئًا من القرآن الثابت عنه ﷺ، ولا يمنعوا من القراءة به)[٣].

١٣ - الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ): قال في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (الْحَقّ أَنَّ الَّذِي جُمِعَ فِي الْمُصْحَف هُوَ الْمُتَّفَق عَلَى إِنْزَاله، الْمَقْطُوع بِهِ، الْمَكْتُوب بِأَمْرِ النَّبِيّ ﷺ، وَفِيهِ بَعْض مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْأَحْرُف السَّبْعَة .. كَمَا وَقَعَ فِي الْمُصْحَف الْمَكِّيّ ﴿ تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ فِي آخِرِ «بَرَاءَة» وَفِي غَيْره بِحَذْفِ «مِنْ»، وَكَذَا مَا وَقَعَ مِن اخْتِلَاف مَصَاحِف الْأَمْصَار مِنْ عِدَّة وَاوَات ثَابِتَة بَعْضهَا دُونَ بَعْض، وَعِدَّة هَاءَات وَعِدَّة لَامَات، وَنَحْو ذَلِكَ،

---

(١) الكواكب الدراري (١٩/ ٧).

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٩/ ٩).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٢-٣٣).

وَهُوَ مَحْمُول عَلَى أَنَّهُ نَزَلَ بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا، وَأَمَرَ النَّبِيّ ﷺ بِكِتَابَتِهِ لِشَخْصَيْنِ، أَوْ أَعْلَمَ بِذَلِكَ شَخْصًا وَاحِدًا، وَأَمَرَهُ بِإِثْبَاتِهِمَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ)[١].

١٤ - الإمام محب الدين النويري (٨٠١ - ٨٥٧هـ): قال في كتابه «شرح طيبة النشر» في المصاحف العثمانية: (ذهب الجمهور إلى أنها مشتملة على ما يحمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة، لم يترك منها حَرْفًا، وهو الظاهر؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المستفيضة تدل عليه)[٢].

١٥ - جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ): قال في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (تنبيه: .. قد أَجْمَع الصحابة على نَقْل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على تَرْك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رَسْمُها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حَرْفًا منها)[٣].

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ٣٠).

(٢) مخطوط: شرح طيبة النشر للنويري (لوحة ٢٤/ الوجه ب).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٣٩).

الكذبة الحادية والعشرون

كذبة أن فقد الآيات كان بعد الجمع الثاني وتكوين سورة من ثلاث آيات

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٧ : الدقيقة ٨):

(جاء في تفسير الطبري وأيضا في أخبار المدينة لابن شبة، وكذلك في «الفصل للوصل المرج[١] للنقل» لابن ثابت البغدادي: قال زيد: فأمرني عثمان بن عفان أن أكتب له مصحفا، فلما فرغت عرضته عرضة، فلم أجد فيه هذه الآية من الأحزاب ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾ «الأحزاب:٢٣»، قال: فاستعرضتُ المهاجرين أسألهم عنها، فلم أجدْها عند أحد منهم، ثم استعرضتُ الأنصارَ أسألهم عنها، فلم أجدها عند أحد منهم،، حتى وجدُتها عند خُزيمة بن ثابت، فكتبتها، ثم عَرَضته عَرضَةً أخرى، فلم أجد فيه هاتين الآيتين من سورة التوبة: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾« التوبة:١٢٨» فاستعرضت المهاجرين، فلم أجدها عند أحد منهم، ثم استعرضت الأنصارَ أسألهم عنها فلم أجدها عند أحد منهم، حتى وجدتها مع رَجل آخر يُدْعى خُزيمة أيضًا، فأثبتها في آخر «براءة»، ولو تَـمَّتْ ثلاثَ آيات لجعلتها سورة على

---

(١) هكذا قالها القسيس الجاهل، فهو لا يعرف كيف يقرأ ولا يَفْهَم ما يقرؤه!! والصواب: «الفصل للوصل الْمُدْرَج في النقل».

حِدَةٍ).

ثم علق القسيس الخبيث الكذاب قائلا: (تعليقي: هذا يوضح أن آيتي التوبة وآية الأحزاب كلها كانت مفقودة حتى الجمع الثاني.

وبعدين انظروا التصرف: «لو كانت ثلاثة كنت جعلتها سورة»!!

هل أنت تؤلف القرآن؟ أم هذا في اللوح المحفوظ؟!! حاجة غريبة جدًّا!!).

ثم علق الكذاب الخبيث قائلا: (لنا تعليقات: ١ - الجمع الأول بدأ بعد معركة اليمامة في سنة ١٢هـ أي بعد موت محمد بسنتين، ويُلاحظ أن طيلة هذه المدة كانت آيتين[1] من سورة التوبة مفقودتين .. ولا أحد يدري عنهما شيئا. فأين كانت آية ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ؟!

ثم أن هاتين الآيتين وُجدتا عند رجل واحد .. فالمصدر أحادي؛ واحد؛ لأنه ليس معه شاهد آخر، وليستا من المتواتر، فالمفروض أن يُرفضا ولا تُوضعا في القرآن.

أفلا يُشكك ذلك في مصداقية القرآن؟!!).

ثم رفع الكذاب الخبيث صوته قائلا: (صاعقة!!).

ثم قال في الدقيقة ١٦: (الجمع الثاني للقرآن كان في عهد عثمان بن عفان الذي تولى الخلافة سنة ٢٣هـ، والعجيب أن ما استعرضناه من كُتب التراث .. كلها تؤكد أن آيتي سورة التوبة وآية سورة الأحزاب كانت مفقودة حتى الجمع الثاني في عهد

---

(١) هكذا قالها القسيس الجاهل، والصواب هكذا: «كانت آيتان»؛ لأن «آيتان» اسم «كان» مرفوع.

عثمان ..

كيف تُفقد آيات من القرآن طوال ١٣ سنة من موت محمد إلى خلافة عثمان بن عفان؟!! فهل تبقى بعد ذلك مصداقية للقرآن؟!!

١٣ سنة والآيات مفقودة!! إنها الصاعقة!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: القسيس الخبيث لجأ إلى الكذب والتزوير والتدليس؛ حيث أخفى عن المشاهدين تصريحات كبار أئمة الحديث بأن هذه الرواية خطأ؛ لأنها من طريق عمارة بن غزية، وعمارة هذا قد أخطأ في إسنادها وفي محتواها، وقد صرح بذلك أئمة الحديث، وأثْبَتوا الروايات الصحيحة الثابتة.

وسيتضح لكم – من التفصيل الآتي - أن أئمة الإسلام في القرون الأولى – منذ أكثر من ١٠٠٠ سنة - قد كشفوا الخطأ الذي في هذه الرواية فَوْر صدوره من عمارة بن غزية.

ففي نفس العصر الذي روى عمارة بن غزية هذه الرواية الباطلة عن الزهري – جاء أئمة الحديث الثقات فسمعوا الزهري بأنفسهم، وضبطوا الرواية عن الزهري نفسه، ثم جاء بعدهم الإمام البخاري واعتمد هذه الروايات المضبوطة الصحيحة في كتابه «صحيح البخاري»، ونبذ رواية عمارة.

وتفصيل ذلك في ستة مطالب:

المطلب الأول: بيان أن الرواية في المراجع الثلاثة من طريق عمارة بن غزية.

المطلب الثاني: بيان أن القسيس الخبيث يتعمد الافتراء والكذب.

المطلب الثالث: بيان الخطأ الأول في الرواية التي ذكرها الخبيث الكذاب.

المطلب الرابع: بيان الخطأ الثاني في الرواية التي ذكرها الخبيث الكذاب.

المطلب الخامس: تصريحات أئمة الحديث بخطأ هذه الرواية.

المطلب السادس: زيد ﷺ وَجَدَ آيتي التوبة وآية الأحزاب مكتوبة في جَمْع أبي بكر ﷺ.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان أن الرواية في المراجع الثلاثة من طريق عمارة بن غزية:

ولبيان ذلك نستعرض أسانيد الرواية في المراجع الثلاثة التي ذكرها الخبيث:

جاء في تفسير الإمام الطبري: (عن عُمارة بن غزِيَّة، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه زيد، قال: ...)[1] فذكر الرواية.

وجاء في «تاريخ المدينة»: (عن عمارة بن غزية، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت ﷺ قال: ..)[2] فذكر الرواية.

وجاء في «الفصل للوصل الـمُدْرَج في النقل»: (عن عمارة بن غزية، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد، قال: ..)[3] فذكر الرواية.

قلتُ: فاتضح بذلك أن هذه الرواية - في المراجع الثلاثة - إنما هي من طريق

(١) تفسير الطبري (١/ ٢٦-٢٧).

(٢) تاريخ المدينة (٣/ ١٠٠١-١٠٠٢).

(٣) الفصل للوصل الـمُدْرَج في النقل (١/ ٣٩٧-٣٩٩).

عمارة بن غزية.

وقد قال الحافظ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»: (عمارة بن غزية .. كان يخطئ)[1].

قلتُ: وسيأتي - في المطلب الخامس - تصريحات كبار أئمة الحديث بأن عمارة بن غزية قد أخطأ في إسناد ومحتوى هذه الرواية.

لكن القسيس الخبيث الكذاب لجأ إلى الكذب والتزوير والتدليس؛ لإخفاء هذه التصريحات عن المشاهدين.

المطلب الثاني: بيان أن القسيس الخبيث يتعمد الافتراء والكذب:

هذا الكذاب ذكر أنه ينقل من كتاب «الفصل للوصل المدرج» للخطيب البغدادي، وسننقل لكم أول رواية ذكرها الخطيب البغدادي في هذا الباب في كتابه المذكور:

قال الخطيب البغدادي: (باب ذكر الأحاديث التي مَتْن كل واحد منها عند راوِيه بإسناد غَيْر ألفاظ فيه؛ فإنها عنده بإسناد آخر ..

فمن ذلك حديث .. عن ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت: «أن عمر بن الخطاب جاء إلى أبي بكر الصديق، فقال: إن القتل قد أسرع في قُراء الناس أيام اليمامة .. قال زيد: فدعاني أبو بكر، فقال: إنك رجل شاب، كنت تكتب الوحي؛ فاجمع القرآن واكتبه .. فجعلتُ أتبع العُسب. قال: وفَقَدتُ آية كنت

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٥)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: ١٩٥٩م.

سمعتها من رسول الله ﷺ، لم أجدها عند أحد، فوجدتها عند رجل من الأنصار ﴿ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ فأضفتها إلى سُورتها .. فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات..»)(١).

قلتُ: قد رأيتم الآن أول رواية ذكرها الخطيب البغدادي في كتابه الذي استند إليه الخبيث الكذاب «الفصل للوصل المدرج»، فالرواية صريحة في أن فَقْد آية سورة الأحزاب إنما كان في الجمع الذي تم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لكن الخبيث الكذاب أخفى ذلك عن المشاهدين!!

المطلب الثالث: بيان الخطأ الأول في الرواية التي ذكرها الخبيث الكذاب:

جاء في رواية عمارة بن غزية: (فأمرني عثمان أن أكتب له صُحُفا، وقال: إني جاعل معك رجلا لَبِيبا ..، فجعل أبان بن سعيد بن العاص، فلما بلغوا ﴿ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾ قال زيد: فقلت: التابوه. وقال أبان: التابوت).

قلتُ: وهذا خطأ من عمارة بن غزية، وقد صرح بذلك أئمة الحديث؛ فقد قُتِل أبان بن سعيد قَبْل خلافة عثمان رضي الله عنهما.

وفي ذلك يقول الإمام ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: (قال موسى بن عقبة: قُتل أبان بن سعيد يوم أجنادين. وهو قول مصعب والزبير وأكثر أهل العِلم بالنسب .. وكانت وقعة أجنادين في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه)(٢). انتهى

---

(١) الفصل للوصل المدرج (١/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) الإستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٦٤).

وقد أَثْبَتَ الحافظ ابن حجر بُطْلان الرواية التي فيها أن أبان بن سعيد بن العاص شارك في نَسْخ المصحف في خلافة عثمان، رضي الله عنهما.

فقال الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»: (وهو كلام يقتضي التناقض والتدافع؛ لأن عثمان إنما أمر بذلك في خلافته، فكيف يعيش إلى خلافة عثمان مَنْ قُتِل في خلافة أبي بكر؟!!

بل الرواية التي أشار إليها ابن عبد البر رواية شاذة .. والمعروف أن المأمور بذلك سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص؛ وهو ابن أخي أبان بن سعيد)[١].

وقال الخطيب البغدادي في كتابه «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (سعيد بن العاص هو الذي خالف زيدا في التابوت، وذَكر عمارة بن غزية في روايته أنه أبان بن سعيد، وذلك وَهْم؛ لأن أبان قُتل بالشام في وقعة أجنادين سنة ثلاث عشرة .. ولا مَدْخل له في هذه القصة)[٢].

المطلب الرابع: بيان الخطأ الثاني في الرواية التي ذكرها الخبيث الكذاب:

لكي نُدرك هذا الخطأ لابد من التفصيل التالي:

عندنا ثلاث قصص مختلفة حُكِيت لابن شهاب الزهري كما في «صحيح البخاري»:

القصة الأولى: حكاها عُبَيْد بن السَّبَّاق للزهري؛ وهي قصة زَيْد بن ثَابِت مع

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٧).

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٤٠٤).

أبي بكر وعمر، وفيها قصة آيتي سورة التوبة.

القصة الثانية: حكاها أنس بن مالك ﷺ للزهري؛ وهي قصة زَيْد بن ثَابِت مع عثمان.

القصة الثالثة: حكاها خَارِجَة بن زَيْد بن ثَابِت للزهري؛ وهي قصة زَيْد بن ثَابِت- أَبِيه – حين فَقَد آية سورة الأحزاب.

فماذا فعل عمارة بن غزية في الرواية التي ذكرها الخبيث الكذاب؟

قام عمارة بن غزية بدمج هذه القصص جميعا وحذف أسانيدها؛ فجعلها كلها بإسناد واحد من طريق خارجة بن زيد، وحكاها بالترتيب التالي على أنها قصة واحدة كبيرة:

(قصة زيد مع أبي بكر وعمر، ثم قصة زيد مع عثمان، ثم قصة آية سورة التوبة، ثم قصة آية سورة الأحزاب).

فأدى ذلك إلى أن يتوهم القارئ أن خارجة بن زيد حكى للزهري كل ذلك مرة واحدة، وأن فَقْد آية التوبة وآية الأحزاب كان في خلافة عثمان رضي الله عنه.

وهذا خطأ كبير وقع فيه عمارة بن غزية، ولأن الله تعالى قد حفظ الدين؛ فقد سَخَّرَ جماعة من الرواة الثقات الذين رووا عن الزهري هذه الأحداث بكل دِقَّة، فظهر بذلك خَطَأ عمارة.

ونذكر في المطلب التالي بعض تصريحات أئمة الحديث الذين حَفِظَ الله تعالى بهم الدين الإسلامي.

المطلب الخامس :تصريحات أئمة الحديث بخطأ هذه الرواية :

تصريح الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (هَذَا هُوَ الصَّحِيح عَنْ الزُّهْرِيّ أَنَّ قِصَّة زَيْد بن ثَابِت مَعَ أَبِي بَكْر وَعُمَر عَنْ عُبَيْد بن السَّبَّاق عَنْ زَيْد بن ثَابِت، وَقِصَّة حُذَيْفَة مَعَ عُثْمَان عَنْ أَنَس بن مَالِك، وَقِصَّة فَقْد زَيْد بن ثَابِت الْآيَة مِنْ سُورَة الْأَحْزَاب .. عَنْ خَارِجَة بن زَيْد بن ثَابِت عَنْ أَبِيهِ ..

وَأَغْرَبَ عُمَارَة بن غَزِيَّة فَرَوَاهُ عَن الزُّهْرِيِّ، فَقَالَ: «عَنْ خَارِجَة بن زَيْد بن ثَابِت، عَنْ أَبِيهِ»، وَسَاقَ الْقِصَص الثَّلَاث بِطُولِهَا: قِصَّة زَيْد مَعَ أَبِي بَكْر وَعُمَر؛ ثُمَّ قِصَّة حُذَيْفَة مَعَ عُثْمَان أَيْضًا، ثُمَّ قِصَّة فَقْد زَيْد بن ثَابِت الْآيَة مِنْ سُورَة الْأَحْزَاب. أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ، وَبَيَّنَ الْخَطِيب فِي «الْـمُدْرَج» أَنَّ ذَلِكَ وَهْم مِنْهُ، وَأَنَّهُ أَدْرَجَ بَعْض الْأَسَانِيد عَلَى بَعْض)[1].

قلتُ: هذا يوضح أنه مشهور عند أئمة الحديث أن الخطيب البغدادي في كتابه «الفصل للوصل الْـمُدْرَج في النقل» قد أَثْبَتَ خطأ عمارة في هذه الرواية.

وهذا هو نفسه المرجع الذي عرضه القسيس الكذاب على الشاشة أمام المشاهدين، لكنه أخفى عن المشاهدين تصريح الخطيب البغدادي بخطأ الرواية.

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/ ١٢).

تصريح الخطيب البغدادي:

ذكرنا أن الخطيب البغدادي بدأ الباب بذكر رواية فيها تصريح بأن فَقْد آية سورة الأحزاب كان في عهد أبي بكر، فقال في كتابه «الفصل للوصل المدرج في النقل»:

(باب ذِكْر الأحاديث التي مَتْن كل واحد منها عند راوِيه بإسناد غَيْر ألفاظ فيه؛ فإنها عنده بإسناد آخر ..

فمن ذلك حديث .. عن ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت: «أن عمر بن الخطاب جاء إلى أبي بكر الصديق فقال: إن القتل قد أسرع في قراء الناس أيام اليمامة ..»)[1].

ثم أَكْمَل الخطيب البغدادي نَقْد الروايات قائلًا: (عن عمارة بن غزية، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد، قال: «لما قُتل أصحاب رسول الله ﷺ باليمامة دخل عمر بن الخطاب على أبي بكر الصديق .. قال زيد: فأمرني أبو بكر، فكتبته .. فلما هلك عمر كانت الصحيفة عند حفصة .. ثم إن حذيفة قَدِم من غزوة غزاها قبل أرمينية، فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان بن عفان .. فأمرني عثمان أن أكتب له صحفا، وقال: إني جاعل معك رجلا لَبِيبا ..، فجعل أبان بن سعيد بن العاص، فلما بلغوا ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ قال زيد: فقلتُ: التابوه. وقال أبان: التابوت ..فلما فرغت عرضته عرضة، فما أخطأ إلا هذه الآية ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ .. فاستعرضت المهاجرين

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٣٩٣).

أسألهم عنها .. فكتبتها ثم عرضته عرضة أخرى فلم أجد فيه هاتين الآيتين ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ الآيتين، قال: فاستعرضت المهاجرين أسألهم عنها ..»). انتهى

قلتُ: ثم بدأ الخطيب البغدادي يشرح كيف أخطأ عمارة بن غزية في روايته هذه، فقال الخطيب:

(هكذا روى هذا الحديث إسماعيل بن جعفر .. عن عمارة بن غزية، وقد وَهِمَ عمارة إذْ روى جميعه على هذه السياقة: عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه ..

وذلك أن ابن شهاب كان يروي من أول الحديث إلى كون الصحيفة عند حفصة بنت عمر عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، وكذلك كان يروي قصة الآيتين اللتين في آخر سورة التوبة عن عبيد أيضًا.

وأما حديث عثمان مع حذيفة عند قدومه من فرج إرمينية فإن ابن شهاب كان يرويه عن أنس بن مالك.

وكان يُرسل الرواية لقصة اختلافهم في التابوت والتابوه، ولا يُسْنِدها عن أحد.

وكان يروي قصة الآية التي في سورة الأحزاب .. عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه.

بَيَّن جميع ذلك إبراهيم بن سعد .. في روايته عن ابن شهاب .. حديث

إبراهيم بن سعد الذي جمع فيه الروايات الثلاث، ومَيَّز بعضها من بعض ..)[١].

قلتُ: وقد يسأل سائل:

وكيف استطاع أئمة الحديث الوصول إلى هذه الحقائق بهذه الدقة العالية؟!!

والجواب: إن هؤلاء الأئمة قد قضوا حياتهم في تَتَبع الروايات وجمعها وفحصها فحصا دقيقا، فحين يجد الإمام جماعة من الرواة الثقات يروون حديثا فيه قصة معينة، ثم يجدون راويا واحدا يخالف كل هؤلاء الثقات في حكاية القصة بأن يروي ما يناقضها؛ فحينئذ يُدْرِك هؤلاء الأئمة النقاد أن هذا الراوي قد أخطأ في روايته (انظر تفصيل ذلك في كتابنا هذا: صفحة ١٣-١٨).

ويتضح لكم ذلك في قول الخطيب البغدادي وهو ينتقد رواية عمارة بن غزية:

(قد وَهِمَ عمارة إذْ روى جميعه على هذه السياقة .. بَيَّن جميع ذلك إبراهيم بن سعد .. في روايته عن ابن شهاب ..

قد روى قصة آية الأحزاب مُفْرَدة: شعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، وهشام بن الغاز، ومعاوية بن يحيى الصدفي؛ أَرْبَعَتهم عن ابن شهاب الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه ..

فأما حديث إبراهيم بن سعد الذي جمع فيه الروايات الثلاث ومَيَّز بعضها من

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٣٩٩-٤٠١).

بعض ..)[١].

ثم انطلق الخطيب البغدادي يَسْرد ما رواه الآخرون سَرْدا تفصيليا؛ ليثبت أن عمارة بن غزية قد أخطأ في روايته هذه التي يعتمد عليها الخبيث الكذاب.

والسؤال الآن:

لماذا أخفى القسيس الخبيث كل هذه الحقائق والتصريحات عن المشاهدين؟!!

تصريح الإمام الدارقطني:

وقد سُئل الإمام الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ) عن رواية عمارة بن غزية هذه التي ذكرها الخبيث الكذاب.

فقال الإمام الدارقطني في كتابه «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: (حديث زيد بن ثابت عن أبي بكر الصديق في جمع القرآن .. هو حديثٌ في جمع القرآن، ورواه الزُّهْرِي عَن عُبَيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، حَدَّث به عن الزُّهْرِي كذلك جماعة، منهم:

إبراهيم بن سعد، ويونُس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع .. اتفقوا على قول واحد.

ورواه عمارة بن غزية عن الزُّهْرِي فجعل مكان «ابن السباق» «خارجة بن زيد بن ثابت»، وجعل الحديث كله عنه.

وإنما روى الزُّهْرِي، عَن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه من هذا الحديث

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٣٩٩-٤٠١).

ألفاظا يسيرة، وهي قوله: «فقدت من سورة الأحزاب آية قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها فوجدتها مع خزيمة بن ثابت».

ضبطه عن الزُّهْرِي كذلك إبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد.

وذكر إبراهيم بن سعد - مِنْ بَيْنهم - عن الزُّهْرِي فيه أسانيد ..

حديث عمارة بن غزية الذي وَهِم فيه على الزُّهْرِي وجعل صلة الحديث كله عن الزُّهْرِي، عَن خارجة بن زيد عن أبيه ..

والصحيح من ذلك رواية إبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد، ويونُس بن يزيد، ومن تابعهم عن الزُّهْرِي؛ فإنهم ضبطوا الأحاديث عن الزُّهْرِي، وأسندوا كل لفظ منها إلى رواية، وضبطوا ذلك)[1]. انتهى

الخلاصة:

ويتضح لكم بذلك أن أئمة الإسلام في القرون الأولى - منذ أكثر من ١٠٠٠ سنة - قد كشفوا الخطأ الذي في هذه الرواية فَوْر صدوره من عمارة بن غزية.

ففي نفس العصر الذي روى عمارة بن غزية هذه الرواية الباطلة عن الزهري - جاء أئمة الحديث الثقات - كإبراهيم بن سعد وغيره - فسمعوا الزهري بأنفسهم، وضبطوا الرواية عن الزهري نفسه، ثم جاء بعدهم الإمام البخاري واعتمد هذه الروايات المضبوطة الصحيحة في كتابه «صحيح البخاري».

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ١٨٦-١٨٨)، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي.

فما بال هذا القسيس الكذاب يأتي اليوم ليلوث أسماعنا بأكاذيبه تلك التي فضحها أئمة الحديث منذ أكثر من ١٠٠٠ سنة؟!!

وصدق الله تعالى حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾.

المطلب السادس: زيد ﷺ وَجَدَ آيتي التوبة وآية الأحزاب مكتوبة في جَمْع أبي بكر رضي الله عنه:

كذبة فَقْد الآيات في الجمع الثاني قد تم بيان بطلانها في مبحث مستقل بكتابنا هذا (صفحة ١٦٩) بعنوان: (زيد ﷺ وَجَدَ آيتي التوبة وآية الأحزاب مكتوبة في جَمْع أبي بكر رضي الله عنه).

الكذبة الثانية والعشرون

كذبة سكوت زَيْد حين أخطا عمر في الآية؛ خوفًا منه

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٦: الدقيقة ٤٥): (جاء في الدر المنثور «ج٣/ ص٢٦٩» أن الخليفة عمر بن الخطاب قرأ سورة التوبة «آية ١٠٠»: «والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصارُ الذين اتبعوهم بإحسان» فرفع «الأنصار»، ولم يلحق الواو في «الذين» حذف واو العطف من «والذين».

فقال له زيد بن ثابت: لا يا أمير المؤمنين، إنها «والذين» .

فقال عمر: «الذين» .

فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم).

ثم عَلَّق الخبيث الكذاب قائلا: (أنت حافظ القرآن وجاءوا بك لتجمعه، فتقول: أمير المؤمنين أعْلَم؟!! ولماذا لم يجمعه أمير المؤمنين؟!! إنه أمر غريب!!).

ثم أكمل الكذاب كلامه: (فقال عمر: ائتوني بأبي بن كعب، فأتاه، فسأله عن ذلك؟ فقال أُبي: إنها في الأصل:«والذين» .

فقال عمر: «فنعم إذن». وأمر زيدا أن يتبع أُبَيًّا).

ثم عَلَّق الخبيث الكذاب قائلا: (لو كان عمر يرى مصداقية كلام زيد لَمَا انصرف عنه إلى أبي بن كعب وطلب رأيه، أفبعد هذا كله يوثق بجمع زيد هذا؟!!

فكيف يُكلف شخص بهذه الصفات والأخلاق بأن يجمع القرآن مرتين؟! .. ذلك ألَا يُثِير الشكوك في القرآن؟!). انتهى كلام الكذاب.

قلتُ: هذا الْمُزَوِر - كعادته - حذف اسم راوي هذه الحكاية؛ لكي لا يُكْتَشف أن هذه القصة الباطلة إنما حكاها راو مجهول.

كما أن القسيس الكذاب أَخْفَى عن المشاهدين الروايات الصحيحة الثابتة في «صحيح البخاري» والتي تؤكد أن هذه رواية مُنْكَرة باطلة، وبيان ذلك في جوابين:

الجواب الأول: بيان أن هذه الرواية من طريق مجهول.

الجواب الثاني: بيان أن هذه رواية مُنْكَرة باطلة؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة، ويرفضها العقل السليم.

وإليكم تفصيل ذلك:

الجواب الأول: بيان أن هذه الرواية من طريق مجهول:

إليكم بداية النص الذي حذفه القسيس الكذاب:

جاء في الدر المنثور: (عن حبيب بن الشهيد، عن عمرو بن عامر الأنصاري، أن عمر بن الخطاب قرأ ..).

قلتُ: عَمْرِو بن عَامِر لم يُدرك زَمَن هؤلاء الصحابة، ولم يسمع منهم، فهو قد وُلد بعد موت عمر بن الخطاب ﷺ بما يقارب خمسين عامًا أو أكثر، إنه وُلد بعد موت هؤلاء الصحابة جميعا بزمن طويل، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - مات عمر ﷺ سنة ٢٣هـ، ومات أُبي بن كعب ﷺ في زمن عمر ﷺ في قول

الأكثر[١]، ومات زيد بن ثابت ﷺ سنة ٤٥هـ في قول الأكثر[٢].

٢ - وُلد حبيب بن الشهيد عام ٧٩-٨٠هـ[٣]، وعمرو بن عامر من نفس طَبَقَة حبيب بن الشهيد.

ولتوضيح ذلك: صرَّح الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» أنه قام بتقسيم الرواة إلى طبقات من حيث الترتيب الزمني، يعني من حيث العَصْر الذي عاش فيه كل منهم.

قال الحافظ ابن حجر: (فإنني لما فرغت من تهذيب «تهذيب الكمال» في أسماء الرجال .. أحكم على كل شخص منهم .. ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم .. وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة .. أما الطبقات:

فالأولى: الصحابة ..

الثانية: طبقة كبار التابعين ..

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين ..

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب، ١/ ١٦٤» في تاريخ وفاة أُبي بن كعب: (الأكثر على أنه في خِلافة عمر).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة، ٢/ ٥٩٤»: (مات زيد سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين .. وفي خمس وأربعين قول الأكثر).

(٣) قال الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٤»: (حبيب بن الشهيد .. وُلِد سنة ثمانين، أو قبلها بسنة).

الرابعة: طبقة تليها، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين ..

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السَّماع من الصحابة)[١].

ثم قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: (حبيب بن الشهيد .. من الخامسة)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» أيضا: **(عمرو بن عامر الأنصاري** .. من الخامسة)[٣].

والسؤال الآن: إذا كان عمرو بن عامر وُلد بعد وفاة عمر بن الخطاب ﷺ بعشرات السنين، فَمَن الذي أخبر عمرو بن عامر بهذه القصة؟

الجواب: الراوي مجهول.

فهذه القصة ليس لها إسناد متصل، فهي رواية من طريق مجهول، فالاستدلال بها فاسد.

الجواب الثاني: بيان أن هذه رواية مُنْكَرة باطلة؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة، ويرفضها العقل السليم:

هذه رواية مُنْكَرة باطلة؛ لأنها تخالف الرواية الصحيحة الثابتة في «صحيح

---

(١) تقريب التهذيب (ص٧٣-٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص١٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٤٢٣).

البخاري» حيث جاء فيها:

(عَنْ زَيْدِ بن ثَابِتٍ ﷺ- وكان ممن يكتب الوحي لرسول الله ﷺ - قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِمَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ ..

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ؛ قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّعْ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ.

قَالَ زَيْدٌ: .. كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسول الله ﷺ؟

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ يَحُثُّ مُرَاجَعَتِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَيَا؛ فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ .. وَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَيَاتَهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتَهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ)(١).

قلتُ: ها هو زيد بن ثابت يُعْلن اعتراضه واستنكاره صراحةً في وَجه خليفة المسلمين وفي وَجْه عمر بن الخطاب، لا يخشى في الله لَوْمة لائِم، رضي الله عنهم جميعًا.

فكيف يزعم القسيس الكذاب أن زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ سكت عن قول الحق لخوفه من عمر رضي الله عنه؟!!

أضف إلى ذلك:

في هذا الحديث الصحيح تصريح باجتماع أبي بكر وعمر وزيد؛ لاتخاذ قرار جَمْع

(١) صحيح البخاري (٤/ ٣٤٠، حديث رقم: ٧١٩١)، المكتبة السلفية.

القرآن، وفيه تصريح بقيام زَيْد بالجمع، وأن الصحف التي جُمِعَتْ تم الاحتفاظ بها عند عمر ﷺ بعد موت أبي بكر رضي الله عنه.

وهنا سؤالان:

السؤال الأول: هل يُعْقَل أن يختلف زيد وعمر في قراءة آية بعد أن تم الاتفاق من قَبْل؟!!

السؤال الثاني: هل يُعْقَل أن يجهل عمر القراءة الصحيحة وقد كانت الصحف محفوظة عنده وفيها القرآن كله؟!!

الخلاصة:

الرواية التي ذكرها القسيس الكذاب ما هي إلا رواية مُنْكَرة باطلة مجهولة المصدر؛ تخالف الروايات الصحيحة الثابتة، ويرفضها العقل السليم.

الكذبة الثالثة والعشرون

كذبة أن ابن مسعود كان أكفأ من زَيْد لنسخ المصحف

طعن الخبيث الكذاب في اختيار أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ لزيد لنسخ المصحف، فَزَعَم أن ابن مسعود ﷺ كان أكفأ من زيد للقيام بهذه المهمة.

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٦: الدقيقة ٣٠): (عبد الله بن مسعود كان أحفظ منه، بشهادة محمد نفسه، كما جاء في مسند أحمد: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قلتُ: بل معنى هذا - كما هو ظاهر من لفظ الحديث - اتصاف ابن مسعود ﷺ بحُسن الترتيل والتلاوة وجودة الأداء.

وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣ هـ - ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (لأَنَّ زَيْدًا كَانَ يَكْتُبُ الوَحْيَ لِرسول الله ﷺ؛ فَهُوَ إِمَامٌ فِي الرَّسْمِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ فَإِمَامٌ فِي الأَدَاءِ)[1].

وقال مكي بن أبي طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ) في كتابه «الإبانة عن معاني القراءات»: (فإنْ قيل: قد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أراد أن يقرأ القرآن غضًّا، فليقرأه بقراءة ابن أم عبد» يعني: ابن مسعود..

فالجواب: ما قاله الحسين بن علي الجعفي، قال: إن معنى ذلك أن ابن مسعود

---

(١) سير أعلام النبلاء (١/ ٤٨٨).

كان يُرتل القرآن، فَحَض النبي ﷺ الناسَ على ترتيل القرآن بهذا القول.

دليله: قوله في الحديث الآخر: «فليسمعه من في ابن مسعود» فحض على سماع ترتيل القرآن)[١]. انتهى

قلتُ: الحُسَيْنُ بن عَلِيّ الجُعْفِيُّ هو أحد أعلام أتباع التابعين (١١٩ – ٢٠٣هـ)، عاش في القرن الثاني الهجري.

قال الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) في كتابه «سير أعلام النبلاء»: (الحُسَيْنُ بن عَلِيِّ بن الوَلِيدِ الجُعْفِيُّ: الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الحَافِظُ، المُقْرِئُ، المُجَوِّدُ، الزَّاهِدُ، بَقِيَّةُ الأَعْلاَمِ .. تَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ .. وَحَدِيثُهُ فِي كُتُبِ الإِسْلاَمِ السِّتَّةِ، وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»)[٢].

قلتُ: فَقَد أجاب أئمة الإسلام عن هذا الحديث منذ أكثر من ألْف وثلاثمائة سَنَة.

فلماذا يُعيد الخبيث الكذاب نفْس هذه الشبهة بعد أكثر من ألْف وثلاثمائة سنة؟!

وقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عن الْبَرَاء بن عَازِب رضي الله عنه، قال: (لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْعُ لِي زَيْدًا، وَلْيَجِئْ بِاللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ وَالْكَتِفِ»، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ ..).

فهذا حديث صحيح صريح في أن زيد بن ثابت ﷺ قد اسْتَأْمَنَه رسول الله ﷺ على كتابة الوَحْي، وأنه ﷺ رآه تتوفر فيه الكفاءة لكتابة القرآن الكريم.

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٩٦-٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٩٧-٤٠٠).

الكذبة الرابعة والعشرون

كذبة تكوين عمر ﷺ لسُورة من ثلاث آيات

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٥: الدقيقة ٢٥): (نرى بعض المخازي الأخرى من الروايات التالية: جاء في «مسند أحمد، ج١/ ص١٩٩»: عن ابْنِ عَبْدِ الله بن الزُّبَيْرِ، قَالَ: أَتَى الْحَارِثُ بن خَزَمَةَ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ بَرَاءَةَ: ﴿ **لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ** ﴾ إِلَى عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، فَقَالَ له عمر: مَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي وَالله، وأني أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهَا مِنْ رسول الله ﷺ وَوَعَيْتُهَا وَحَفِظْتُهَا، فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهَا أنا أيضا مِنْ رسول الله ﷺ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ كَانَتْ ثَلَاثَ آيَاتٍ، لَجَعَلْتُهَا في سُورَةً عَلَى حِدَةٍ . فأمر الكَتَبَة قائلا: انْظُرُوا سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَضَعُوهَا فِيهَا.

زيد بن ثابت يقول: فَوَضَعْتُهَا فِي آخِرِ بَرَاءَةَ).

ثم قال الكذاب: (يتضح من هذه الرواية أن المتصدي لجمع القرآن كان على درجة كبيرة من حرية التصرف في توزيع آيات القرآن وكأنه يرى أن تقسيم آيات القرآن خاضع لرأي البشر، هيخترع لها سورة؟ هي سورة نزلت؟ أم أنت ستخترع لها سورة يا راجل إنت؟!!! خِزْي!! .. يا حلاوة). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: القسيس الـمُزور أخفى عن المشاهدين ثلاثة أشياء مهمة جدا:

١ - القسيس الْمُزور حذف - كعادته - اسم الراوي الذي يوضح فساد

وبُطْلان هذه الرواية وعدم صحتها وهو محمد بن إسحاق.

٢ - القسيس الْمُزَوِر أَخْفَى أن الإمام أحمد - نَفْسه - صاحب «المسند» قد حذر المسلمين من تدليس محمد بن إسحاق إذا لم يذكر اسم الراوي الذي سمع منه الرواية.

٣ - القسيس الْمُزَوِر أَخْفَى تصريحات أئمة الإسلام وإجماعهم على أن ترتيب الآيات في السور إنما كان بوحي من عند الله تعالى، لا مَدْخَل لإنسان في ذلك.

والكلام هنا في مطلبين:

المطلب الأول: بيان بطلان هذه الرواية وعدم صحتها.

المطلب الثاني: بيان إجماع المسلمين على أن ترتيب الآيات في السور بوحي من الله تعالى.

وإليكم تفصيل ذلك:

المطلب الأول: بيان بطلان هذه الرواية وعدم صحتها:

جاء في «مسند أحمد»: (عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بن عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبَّادِ بن عَبْدِ الله .. قَالَ: أَتَى الْحَارِثُ بن خَزَمَةَ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ بَرَاءَةَ: ..)[1].

فهذه الرواية من طريق محمد بن إسحاق، وهو لم يُصرح بأنه سمعها بنفسه من يَحْيَى بن عَبَّادٍ، ومحمد بن إسحاق مشهور بأنه كثير التدليس، يعني يُخْفي اسم الراوي الذي سمع منه الرواية مباشرة، ويقفز إلى الراوي الذي بعده في الإسناد.

(١) مسند أحمد (١/ ١٩٩، حديث رقم: ١٧١٥).

والإمام أحمد الذي ذكر هذه الرواية في مُسْنَده قد حذر - بنفسه - من تدليس محمد بن إسحاق، وتتابع أئمة الحديث - على مدار التاريخ الإسلامي - على التحذير من روايات محمد بن إسحاق إذا لم يُصرح بالسماع، وإليكم بعض هذه التصريحات:

١ - قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ): (قَدِم محمد بن إسحاق إلى بغداد، وكان لا يُبالي عمن يحكي؛ عن الكلبي وغيره)[١].

قلتُ: وقد صرح أئمة الحديث المعاصرين للكلبي بأنه كذاب (انظر تفصيل **ذلك بكتابنا هذا: صفحة ٣٨٩).**

وقال الإمام أحمد بن حنبل أيضا في ابن إسحاق: (هو كثير التدليس جدًّا)[٢].

٢ - وقال الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ) في كتابه «الثقات» في ابن إسحاق: (كان يُدَلس على الضعفاء؛ فوقع المناكير في روايته من قِبَل أولئك)[٣].

٣ - وقال الإمام ابن نُمَيْر في ابن إسحاق: (يُحَدِّث عن المجهولين أحاديث باطلة)[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٣).

(٣) الثقات (٧/ ٣٨٣).

(٤) تهذيب الكمال: (٢٤/ ٤١٩). وقال الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء، ١١/ ٤٥٥): (ابْنُ نُمَيْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ .. الحَافِظُ، الحُجَّةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ .. وُلِدَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ، فَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَعَلِيِّ بنِ المَدِيْنِيِّ .. وَكَانَ رَأْسًا فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ.
=

٤ - وقال الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) في كتابه «تاريخ بغداد»: (قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء؛ لأسباب، منها أنه كان يتشيع .. ويُدَلس في حديثه)(١).

٥ - وقال الإمام أبو بكر البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) في كتابه «السنن الكبرى»: (مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ بن يَسَارٍ إِذَا لَمْ يَذْكُرِ اسْم مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، لَمْ يُفْرَح بِهِ)(٢).

فنقول للقسيس الكذاب: لا تفرح برواية ابن إسحاق هذه.

وقال الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» في ابن إسحاق: (نَقَمُوا عَلَيْهِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمّ عَنْ ضعفاء الناس وَتَدْلِيسِهِ أَسَامِيَهُمْ)(٣).

٦ - وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (محمد بن إسحاق .. مشهور بالتدليس، وأنه لا يُحتَج إلا بما قال فيه: «حدثنا»)(٤).

=

قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ يُعَظِّمُ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ الله بنِ نُمَيْرٍ تَعْظِيمًا عَجِيبًا .. وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ بنُ حِبَّانَ: كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ، وَأَهْلِ الْوَرَعِ فِي الدِّينِ).

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٤).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١٣).

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٠)، الناشر: مكتبة السوادي.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٦١).

٧ - وقال الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين»: (محمد بن إسحاق .. مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وَصَفَه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما)[١].

المطلب الثاني: بيان إجماع المسلمين على أن ترتيب الآيات في السُّوَر بوَحْي من الله تعالى:

١ - قال الإمام بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) في كتابه «البرهان في علوم القرآن»: (فأما الآيات في كل سورة .. فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه؛ ولهذا لا يجوز تعكيسها؛ لأنه قال مكي وغيره: «ترتيب الآيات في السور هو من النبي ﷺ ..». وقال القاضي أبو بكر: «ترتيب الأيات أمر واجب، وحُكْم لازم؛ فقد كان جبريل يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا»)[٢].

٢ - قال الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي، لا شُبْهَة في ذلك، وأما الإجماع فَنَقَلَه غير واحد، منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته: «ترتيب الآيات في سُوَرها واقع بتوقيفه ﷺ وأمْره مِن غَيْر خِلَاف في هذا بين المسلمين». انتهى. وسيأتي من نصوص العلماء ما يدل عليه.

---

(١) طبقات المدلسين (ص٥١)، الناشر: مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم القريوتي.

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٥٦).

وأما النصوص فمنها: .. أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال: «قلت لعثمان: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا ﴾«البقرة:٢٣٤» قد نسختها الآية الأخرى، فَلِمَ تكتبها ولَـمْ تدعها ؟ قال: يا ابن أخي، لا أُغَير شيئا منه من مكانه»[١] ..

ومنها ما رواه مسلم عن أبي الدرداء مرفوعا: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال» ..

ومن النصوص الدالة على ذلك إجمالاً ما ثَبَتَ من قراءته لسور عديدة كسورة «البقرة» و«آل عمران» و«النساء» في حديث حذيفة، و«الأعراف» في «صحيح البخاري» أنه قرأها في المغرب .. و«ق» في «صحيح مسلم» أنه كان يقرؤها في الخطبة .. وما كان الصحابة لِيُرَتبوا ترتيبًا سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خِلَافه؛ فَبَلَغ ذلك مَبْلَغ التواتر ..

وقال ابن الحصار: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: «ضعوا آية كذا في موضع كذا»، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ)[٢].

٣ – وقال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى ١٣٦٧هـ) في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (انعقد إجماع الأُمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على

---

(١) قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (فهذا حديث أبلج من الصبح في أن إثبات هذه الآية في مكانها – مع نَسْخها – تَوْقِيفِي، لا يستطيع عثمان – باعترافه – أن يتصرف فيه؛ لأنه لا مجال للرأي في مِثْله).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦٧-١٧٠).

هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف كان بتوقيف من النبي ﷺ عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه. بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول ﷺ ويُرْشده إلى موضع كل آية من سورتها. ثم يقرؤها النبي ﷺ على أصحابه، ويأمر كُتاب الوحي بكتابتها مُعَيِّنًا لهم السورة التي تكون فيها الآية، ومَوْضع الآية من هذه السورة. وكان يتلوه عليهم مرارًا وتكرارًا في صلاته وعظاته وفي حُكْمه وأحكامه. وكان يُعَارض به جبريل كل عام مرة، وعارضه به في العام الأخير مرتين. كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف. وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئا منه من الصحابة حفظه مرتب الآيات على هذا النمط. وشاع ذلك وذاع وملأ البقاع والأسماع يتدارسونه فيما بينهم ويقرءونه في صلاتهم، ويأخذه بعضهم عن بعض، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن؛ فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يد ولا تَصَرُّف في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم. بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نَقْل القرآن من العسب واللخاف وغيرها في صحف، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نَقْلَه من الصحف في مصاحف. وكلا هذين كان وَفْق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى.

أجل: انعقد الإجماع على ذلك تامًّا، لا رَيْب فيه. وممن حكى هذا الإجماع جماعة، منهم: الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر في «المناسبات»)[1].

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٤٠).

الكذبة الخامسة والعشرون

كذبة أن عثمان ﷺ حَذَفَ آيات من سورة الأحزاب

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٢٧: الدقيقة ٣٥): (جاء في «فضائل القرآن» للقاسم بن سلام: عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عَلَيَّ أُبَي وهو ابن ثمانين سنة، في مصحف عائشة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ «الأحزاب:٥٦» إلى هنا جاء في سورة الأحزاب، ولكن ما حُذِفَ من القرآن هو بقية الآية: «وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى» قالت: كان ذلك قبل أن يُغَير عثمان المصاحف).

ثم يصرخ الكذاب الخبيث قائلا: (يا دِي الْبَلْوَى!). انتهى

قلتُ: القسيس الْمُزَور حذف – كعادته – اسم الراوي الذي يوضح فساد وبطلان هذه الرواية وعدم صحتها، وإليكم ما أخفاه الخبيث عن المشاهدين:

جاء في «فضائل القرآن» للقاسم بن سلام: (.. أخبرني ابن أبي حميد، عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عَلَيَّ أُبَي –وهو ابن ثمانين سنة– في مصحف عائشة ..)[1].

قلتُ: فظهر بذلك أن مَصْدَر هذه الرواية الباطلة هو ابن أبي حميد، وهو

(١) فضائل القرآن (ص٣٢٤).

محمد بن أبي حميد[١]، وقد قام أئمة الحديث من القرون الأولى - وطوال التاريخ الإسلامي – بتحذير المسلمين من هذا الرجُل وحكاياته الباطلة، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - **الإمام يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ)**: قال: (محمد بن أبى حميد .. ضعيف لَيْسَ حديثه بِشَيْء)[٢].

٢ - **الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) إمام أَهْل السنة**: قال: (محمد بن أبى حميد أحاديثه أحاديث مناكير)[٣].

٣ - **الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥ – ٢٧٧هـ)**: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: (سألت أبى عن محمد بن أبى حميد، فقال: كان رجُلًا ضرير البصر، وهو مُنْكَر الحديث، ضعيف الحديث .. يروي عن الثقات بالمناكير)[٤].

٤ - **الإمام البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)**: قال في كتابه «التاريخ الكبير»:

---

(١) لقد تَوَهم البعض أن ابن حميد - هنا - هو حميد بن أبي حميد الطويل، وهذا خطأ؛ لأن الإمام ابن جرير الطبري أخرج رواية في تفسيره «جامع البيان» قال: (.. حدثنا مُحَمَّد بن أَبِي حُمَيْد، عَنْ حُمَيْدَة ابْنَة أَبِي يُونُس مَوْلَاة عَائِشَة ، قَالَتْ: أَوْصَتْ عَائِشَة لَنَا بِمَتَاعِهَا ، فَوَجَدْت فِي مُصْحَف عَائِشَة: ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وَهِيَ الْعَصْر).

قلتُ: فظهر بذلك أن مُحَمَّد بن أَبِي حُمَيْد هو الذي يروي عن حُمَيْدَة ابْنَة أَبِي يُونُس.

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٣).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٣).

(محمد بن أبي حميد .. مُنْكَر الحديث)[١].

٥ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (محمد بن أبي حميد .. كان شيخا مغفلا، يَقْلب الإسناد ولا يَفْهَم، ويلزق به المتْن ولا يَعْلَم، فلما كَثُر ذلك في أخباره بَطل الاحتجاج بروايته)[٢].

٦ - الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ): قال في كتابه «الكاشف»: (محمد بن أبي حميد .. ضَعَّفُوه)[٣].

٧ - الشيخ الألباني (١٣٣٢ -١٤٢٠هـ): قال في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، رقم ٤٦٠» في أحد الأحاديث: (محمد بن أبي حميد ضعيف جدا، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»)

ثم:

ليس هذا فقط؛ بل إن ابن حميد هذا قد زعم أن حميدة بنت أبي يونس هي التي أخبرته بهذه الحكاية الباطلة، وحميدة هذه مجهولة، غير معروفة.

وفي ذلك يقول الشيخ الْمُحَدِّث أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري: (حميدة ابنة أبي يونس مولاة عائشة: لا أدري مَنْ هي، ولا ما شأنها؟ لم أجد لها ذِكْرًا في كل

(١) التاريخ الكبير (١/ ٧٠)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

(٢) المجروحين (٢/ ٢٧١).

(٣) الكاشف (٢/ ١٦٦).

المصادر التي بين يَدي)[١].

فظهر بذلك أن هذه الحكاية الباطلة مَصْدَرها مجهول!

أضف إلى ما سبق:

هذه الرواية باطلة مُنْكَرَة؛ لأنها تخالف الرواية الصحيحة الثابتة في «صحيح البخاري» عن زَيْد بن ثَابِتٍ ﷺ- حين جَمَع القرآن - قال: (فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رسول الله ﷺ يَقْرَؤُهَا، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ .. ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾)[٢].

قلتُ: فظهر بذلك أن زَيْد بن ثَابِتٍ وجد كل آيات سورة الأحزاب مكتوبة عند جَمْع كثير من أصحاب رسول الله ﷺ إلَّا آية واحدة فقط هي التي وَجَدَها مكتوبة عند صحابي واحد، فكل آيات القرآن الكريم - التي لم يَنْسَخ الله تلاوتها - تم إثباتها بلا استثناء.

(١) تفسير الطبري (٥/ ١٧٤)، خرج أحاديثه: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية.

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٢٧٧، رقم: ٤٧٨٤)، المكتبة السلفية.

الكذبة السادسة والعشرون

كذبة ضياع آيات من سورة الأحزاب

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٢٧: الدقيقة ٣٣): (جاء في كتاب «الإتقان في علوم القرآن، ج٢/ ص٦٦» لجلال الدين السيوطي: «عن عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي أكثر من مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا على ما هو الآن». ثلاثة وسبعون آية! فأين بقية الآيات التي مُحِيَت؟!). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

ثم علق المذيع الخبيث قائلا: (علشان ذلك يسمونه «مصحف عثمان»؛ لأنه أخذ الذي على مزاجه).

قلتُ: القسيس الْمُزَور حذف - كعادته - اسم الراوي الذي يوضح فساد وبطلان هذه الرواية وعدم صحتها، وإليكم ما أخفاه الخبيث عن المشاهدين:

قال جلال الدين السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية ..)[1].

قلتُ: وهنا نلاحظ شيئين مهمين:

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٦٦).

الشيء الأول:

أن القسيس الخبيث لا يستطيع أن يقرأ النص دُون أن يُزَور ويحذف ويضيف من عنده، فلفظ الرواية هو: (مائتي آية)، لكن الخبيث الكذاب قرأها أمام المشاهدين: (أكثر من مائتي آية)!!.

الشيء الثاني:

حين نقلنا كلام السيوطي من كتابه ظهر لنا أن مَصْدَر هذه الرواية الباطلة هو ابن لهيعة؛ وهو عبد الله بن لهيعة (المتوفى ١٧٤هـ)، وقد قام أئمة الحديث المعاصرين لابن لهيعة - وطوال التاريخ الإسلامي - بتحذير المسلمين من رواياته وحكاياته الباطلة[(١)]، وإليكم بعض تصريحاتهم:

١ - **الإمام عبد الرحمن بن مهدي**[(٢)] (١٣٥-١٩٨هـ): سُئل: «تَحْمل عن ابن لهيعة؟»، فأجاب: (لا، لا تَحْمل عنه قليلا ولا كثيرا؛ كَتَبَ إِلَيَّ ابن لهيعة كتابا فيه: «حدثنا عمرو بن شعيب»، فقرأته على ابن المبارك، فأخرج إِلَيَّ ابن المبارك مِن كتابه عن ابن لهيعة، فإذَا: «حدثني إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب»)[(٣)].

قلتُ: فابن لهيعة كتب للإمام ابن مهدي أن عمرو بن شعيب حكى له رواية

(١) هناك تفصيل بخصوص روايات ابن لهيعة، ذكَرْتُه في كتابي «الرد على القرضاوي والجديع، ص٢٩٨».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب، ص٣٥١»: (عبد الرحمن بن مهدي .. ثقة ثَبْت، حافظ، عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيتُ أعْلم منه).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٧).

معينة، ثم فوجئ الإمام ابن مهدي بأن الإمام ابن المبارك نقل من كتاب ابن لهيعة أن الذي حكى له هذه الرواية لابن لهيعة هو إسحاق بن أبى فروة، وإسحاق هذا حكاها عن عمرو بن شعيب، أي أن ابن لهيعة لم يسمع هذه الحكاية بنفسه من عمرو بن شعيب مباشرة، فإسحاق هو الواسطة بين ابن لهيعة وعمرو بن شعيب، لكن ابن لهيعة أَخْفى هذه الواسطة؛ فأصبحت الرواية كأن مصدرها عمرو بن شعيب الثقة وليس إسحاق بن أبي فروة (سيأتي كلام الإمام ابن حبان الذي يوضح ذلك).

فهل تعلمون من إسحاق هذا الذي أَخْفاه ابن لهيعة من الإسناد؟

الجواب: قال الإمام يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ): (إسحاق بن أبى فروة كذاب)[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) إمام أَهْل السنة: (لا تَحِل الرواية عندي عن إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة)[٢].

٢ - الإمام أبو زُرْعَة الرازي (٢٠٠ - ٢٦٤هـ): قال: (كان ابن لهيعة لا يَضبط، وليس ممن يُحْتَج بحديثه)[٣].

٣ - الإمام الحافظ ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ): قال في كتابه «المجروحين»: (قد سَبَرْتُ أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصْل له مِن رواية المتقدمين كثيرًا .. فرأيته كان يُدَلس عن أقوام ضَعْفَى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات؛ فالتَزَقَتْ تلك الموضوعات بِهِم .. وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كُتُبه ففيها مناكير كثيرة .. فوجَبَ التَّنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كُتُبه؛ لما فيها من الأخبار الـمُدَلَّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووَجَبَ تَرْك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كُتُبه)[1].

قلتُ: قوله «الموضوعات» يقصد الحكايات المكذوبة الـمُخْتَلَقة، التي تم وَضعها كَذِبًا.

٤ - الإمام التِّرمِذِي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ): قال في كتابه «سُنَن الترمذي»: (ابْنُ لَهِيعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ)[2].

٥ - الإمام الإمام شمس الدين الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ): قال في كتابه «الكاشف»: (عبد الله بن لهيعة .. العَمَل على تضعيف حديثه)[3].

---

(١) المجروحين (٢/ ١٢-١٣).

(٢) سُنَن الترمذي (١/ ١٥)، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٣) الكاشف (١/ ٥٩٠).

الكذبة السابعة والعشرون

كذبة أن ابن عمر ﷺ اعترف بضياع قرآن كثير

قال القسيس الكذاب في الحلقة ١٠١: الدقيقة ٥٦): (في كتاب «الإتقان في علوم القرآن، ج٣/ ص٦٦») لجلال الدين السيوطي، وأيضا في كتاب «فضائل القرآن » للقاسم بن سلام، وفي «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ج١/ ص٢٥» للألوسي، كل هذه المراجع تقول: «عن ابن عمر بن الخطاب قال: لا يقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله. وما يدريه ما كله؟ فقد ذهب منه قرآن كثير، ولكن لِيَقُلْ: قد أخذت منه ما ظهر».).

ثم عَلَّق القسيس الكذاب قائلا: (لأن الباقي ضاع). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: والله لقد أصبح هذا القسيس الكذاب يُضْرَب به الْمَثَل في التزوير والتحريف والكذب والتضليل.

فهذه المراجع الثلاثة التي ذكرها الخبيث قد صرح أصحابها بأن ابن عمر ﷺ كان يتكلم عن الآيات التي نسخ الله تلاوتها ورَسْمها فَلَم تُكْتَب في المصاحف، فنحن الآن لا نعرف عدد الآيات التي أنزلها الله تعالى على رسوله ﷺ ثم نَسَخ الله تلاوتها، وذلك لأن معنى أن الله نسخ تلاوتها أنه لا يجوز لأحد أن يقرأها ولا يجوز لأحد أن يكتبها في المصحف؛ لأن الله تعالى قد نسخ تلاوتها.

فمن أقبح الكذب أن يزعم هذا الخبيث أن تلك الآيات ضاعت؛ وإنما الذي حدث هو أن الله تعالى نسخ تلاوتها؛ فَلَمْ تَعُدْ تُتْلَى، لذلك لم تَصِل إلينا هذه الآيات كما لَمْ تَصِل إلى الذين كان يكلمهم ابن عمر رضي الله عنه.

فالمراجع الثلاثة – التي ذكرها الخبيث الكذاب – إنما ذكروا حديث ابن عمر ﷺ كمثال على نسخ التلاوة، وليس لضياع القرآن.

وإليكم نصوصهم لكشف كذبه وتزويره:

المرجع الأول:

قال جلال الدين السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (الضرب الثالث: ما نُسِخ تلاوته دون حكمه .. وأمثلة هذا الضرب كثيرة: قال أبو عبيد: .. عن ابن عمر قال: لا يقولن أحدكم: «قد أخذت القرآن كله»، وما يدريه ما كله؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن لِيَقُلْ: قد أخذت منه ما ظهر)[١].

المرجع الثاني:

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن»: (باب ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله ؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر منه)[٢].

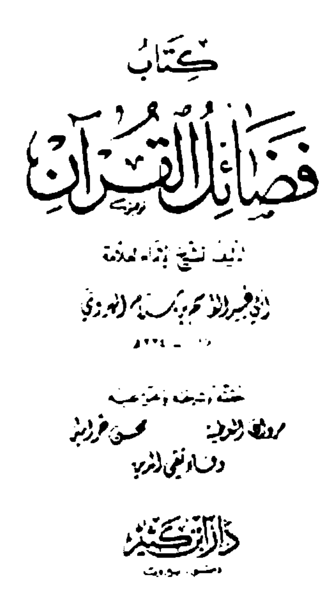
---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٦٦).

(٢) فضائل القرآن (ص٣٢٠).

قلتُ: وإليكم صورة من كتاب «فضائل القرآن» ليتأكد لكم بشاعة جريمة التزوير التي ارتكبها هذا القسيس الخبيث:

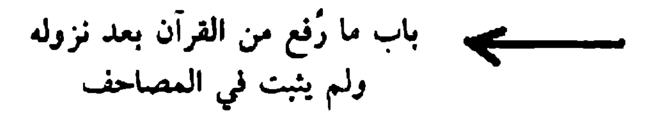
إليكم صورة غلاف الكتاب:


كتاب

فضائل القرآن

دار ابن كثير

وهذه صورة للصفحة التي فيها قول ابن عمر رضي الله عنه:


باب ما رُفع من القرآن بعد نزوله

ولم يثبت في المصاحف

٨٨/ب * /حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوبَ، عن نافع، عن ابن عمر قال:

لا يقولنَّ أحدكم قد أخذتُ القرآن كلَّه! وما يدريه ما كلُّه؟ قد[1] ذهب منه قرآن كثير. ولكن ليقلْ: قد أخذتُ منه ما ظَهر منه[2].

* حدثني ابن أبي مريم، عن ابن لهيْعَة، عن أبي الأسود، عن عُروة بن الزبير، عن عائشة قالت:

قلتُ: وبذلك تتضح لكم جريمة التزوير البشعة التي ارتكبها القسيس الكذاب.

المرجع الثالث:

قال الألوسي في كتابه «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم»: (أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآنا، كما هو موجود بين الدفتين اليوم. نعم، أُسْقِطَ زَمَن الصديق ما لم يتواتر وما نُسِخَتْ تلاوته وكان يقرأه مَن لَمْ يَبْلُغه النسخ .. ومثله كثير، وعليه يُحْمَل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر قال: «لا يقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله. وما يدريه ما كله؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن لِيَقُلْ: قد أخذت منه ما ظهر». والروايات في هذا الباب أكثر من أن تُحْصَى)[1].

وإليكم صورة غلاف كتاب «روح المعاني»:

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٥)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

روح المعاني

في

تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق
ومفتي بغداد العلامة أبي الفضل
شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ سقى الله ثراه
صبيب الرحمة وأفاض عليه سجال
الإحسان والنعمة آمين

الجزء الأول

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الثانية بإذن من ورثة المؤلف خطا وإمضاء علامة العراق
(المرحوم السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي)

إدارة الطباعة المنيرية

دار

إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

مصر : درب الأتراك رقم ١

وإليكم صورة لنفس الصفحة التي ذكرها القسيس المُزَوِّر «ج١/ ص٢٥»:

والجماعة فهو كذب أو سوء فهم لانهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآنا كما هو موجود بين الدفتين اليوم، نعم أسقط زمن الصديق مالم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ ومالم يكن في العرضة الأخيرة ولم يأل جهدا رضي الله تعالى عنه في تحقيق ذلك إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين فلهذا نسب اليه كما روى عن حميدة بنت يونس أن في مصحف عائشة رضي الله عنها (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) وعلى الذين يصلون الصفوف الأول وان ذلك قبل أن يغير عثمان المصاحف فما أخرج أحمد عن أبي قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الله أمرني أن اقرأ عليك فقرأ علي (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة رسول من الله يتلو صحفا مطهرة فيها كتب قيمة وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) إن الدين عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل ذلك فلن يكفره» . وفي رواية «(ومن يعمل صالحا فلن يكفره وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله وفارقوا الكتاب لما جاءهم أولئك عند الله شر البرية ما كان الناس إلا أمة واحدة ثم أرسل الله النبيين مبشرين ومنذرين يأمرون الناس يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويعبدون الله وحده أولئك عند الله خير البرية جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه» وفي رواية الحاكم «فقرأ فيها ولو أن ابن آدم سأل واديا من مال فأعطيه يسأل ثانيا ولو سأل ثانيا فأعطيه يسأل ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب» وما روى عنه أيضا أنه كتب في مصحفه سورتي الحلم والحفد. اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق. فهو من ذلك القبيل ومثله كثير، وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر قال لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله ومايدريه ما كله فقد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل قد أخذت منه ماظهر، والروايات في هذا الباب اكثر من أن تحصى إلا أنها محمولة على ما ذكرناه وأين ذلك مما يقوله الشيعي الجسور (ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور)

والسؤال الآن:

لماذا ارتكب القسيس الخبيث كل تلك جرائم التزوير والكذب؟!!

الجواب: لصد الناس عن الإسلام، وهيهات هيهات، فقد قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ «التوبة:٣٣».

الكذبة الثامنة والعشرون

كذبة أن عَلِي بن أبي طالب ﷺ قال: «رأيت كتاب الله يُزاد فيه»

قال القسيس الكذاب في (الحلقة١٠٥: الدقيقة ٥٧):

(أكتفي اليوم بِذِكْر حقيقة أخرى بخصوص مخازي جَمْع القرآن، تتعلق بعلي بن أبي طالب: جاء في كتاب «الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي: أنه عند بيعة أبي بكر قَعَد علي بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك.

فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتي ؟ قال: لا والله.

قال أبو بكر: ما أقعدك عني؟

قال علي: رأيت كتاب الله يُزاد فيه؛ فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه). انتهى كلام الخبيث الكذاب.

قلتُ: القسيس الْمُزَور حذف - كعادته - اسم الراوي الذي يوضح فساد وبطلان هذه الرواية وعدم صحتها، وإليكم ما أخفاه الخبيث عن المشاهدين:

قال جلال الدين السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»: (عكرمة قال: لما كان بعد بيعة أبي بكر قعد علي بن أبي طالب في بيته ..)[1].

قلتُ: فَظَهَر بذلك أن هذه الرواية ليست صحيحة؛ مَصْدرها مجهول؛ فهي

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٦١).

رواية مُرْسَلة، يعني في إسنادها انقطاع؛ وذلك لأن عكرمة إنما وُلِد بعد موت أبي بكر الصديق ﷺ بأكثر من عَشر سنوات تقريبا؛ فقد مات أبو بكر الصديق ﷺ سنة ١٣هـ[١]، بينما وُلد عكرمة سنة ٢٣هـ أو بعدها[٢].

وقال الإمام أبو زُرْعَة: (عكرمة عن أبي بكر الصديق وعن علي - رضي الله عنهما - مُرْسَل)[٣].

والسؤال الآن:

إذا كان عكرمة لم يولد إلا بعد موت أبي بكر ﷺ بأكثر من عَشر سنوات، فَمَن الذي أخبر عكرمة بهذه الحكاية؟

الجواب: المصْدَر مجهول.

فلماذا أخْفَى القسيس الكذاب هذه الحقائق عن المشاهدين؟!!

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٧٦»: (أبو بكر الصديق .. توفي يوم الإثنين في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة).

(٢) قال الإمام ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار، ص٨٢»: (عكرمة مولى بن عباس .. مات سنة سبع ومائة .. وكان لعكرمة يوم مات أربع وثمانون سَنة).

(٣) جامع التحصيل في ذِكر رواة المراسيل (ص٢٣٩).

الكذبة التاسعة والعشرون

كذبة عَدَم الحكمة من نزول القرآن على سَبْعَة أَحْرُف

قال القسيس الكذاب في (الحلقة ١٠٦: الدقيقة ١٤):

(هل الله يُخْرَج من الناس فيُنزل لهم قرآنًا على مزاجهم ولغتهم؟!!!). انتهى كلام القسيس الخسيس.

قلتُ: هذا بَلَغ الغاية في الغباء!! فقد ظهر لكل عاقل أنه من عظيم رحمة الله تعالى بعباده أنْ أنزل القرآن الكريم على سبعة أَحْرُف، وأننا في أشد الحاجة إلى هذه القراءات في عصرنا هذا، وقد تم تفصيل ذلك بكتابنا هذا (صفحة: ٧٢-٧٩).

لكن هذا الحاقد يتكلم من منطلق ربه المزعوم الذي زعموا – كذبًا وافتراءً – أنه شاء قَتْل يسوع (عيسى عليه السلام) على الصليب بعد المعاناة بأشد أنواع العذاب، وما كان ذلك – في زعمهم – إلا للتكفير عن خطيئة إنسان آخر هو آدم عليه السلام حين أكل من الشجرة!!!

فهذا هو ربهم المزعوم؛ يعذب ويقتل يسوع لأن إنسانا غيره أخطأ!!!!

لا يَفعل ذلك إلا ظالم غشيم!!! تعالى الله عن ذلك علُوًّا كبيرًا.

لذلك فهذا الحاقد يَستبعِد تماما ويَستنكِر أن يرحم الله عباده بأن ينزل القرآن على وَفْق عاداتهم ولهجاتهم في النطق؛ لرفع المشقة عنهم عند تلاوته، وتيسيرها لهم.

الكذبة الثلاثون

كذبة الاكتفاء بشاهِدَيْن لإثبات آية في القرآن

قال القسيس الكذاب في «الحلقة ١٠٥: الدقيقة ١٥»: (إنْ كان الجمع الأول للقرآن - كما يقولون - هو جمع الوثائق التي كتبها كَتَبَة الوحي في حضرة رسول الله، فلماذا كُلِّف زيد بن ثابت بجمعه من الحفاظ، واشترط اثنين من الشهود على صِدْق ما يقوله الحفاظ، كما جاء في «كنز العمال» للمتقي الهندي، وأيضًا في كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، عن هشام بن عروة قال: لَـمَّا قُتِل كثير من القُرَّاء يوم اليمامة، أمر أبو بكر الصديق عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت، فقال: «اجْلِسَا على باب المسجد، فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تُنْكرانه يَشْهَد عليه رجُلان إلا أثْبَتماه»). انتهى كلام الكذاب الخبيث.

قلتُ: لقد أَخْفَى القسيس الخسيس عن المشاهدين أن الإمام جلال الدين السيوطي قد صَرَّح في كتابه «الإتقان» بانقطاع إسناد هذه الرواية، يعني: يوجد انقطاع بين عروة ومَنْ حكى عنهم هذه الحكاية، فلا يوجد اتصال بين عروة وبينهم، فَمَن الذي أخبر عروة بهذه الحكاية؟

الجواب: الـمَصْدَر مجهول!

فهشام بن عروة ثقة لا يكذب، وأبوه عروة بن الزبير ثقة لا يكذب، لكن هل الذي أخبر عروة بهذه الحكاية كان أيضًا ثقة لا يكذب؟ أو: هل كان قوي الذاكرة،

لا يُخْطِئ فيما ينقله؟

الجواب: لا أحد يَعْلَم شيئًا عن مَصْدَر هذه الحكاية!

فهذه رواية باطلة لا تصح، مَصْدرها مجهول؛ لأن أبا هشام بن عروة هو عروة بن الزبير بن العوام، وقد وُلد عروة عام ٢٣هـ[1] في أول خلافة عثمان ﷺ، وزمن الواقعة التي يحكيها إنما كان عام ١٢هـ في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، ففي زمن حدوث هذه الواقعة لم يَكُن عروة موجودًا على سطح الأرض، وإنما وُلد بعدها بأكثر من عَشْر سنوات!!

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (عروة بن الزبير .. قال أبو حاتم وأبو زرعة: «حديثه عن أبي بكر الصديق وعمر وعلي ﷺ مُرْسَل» .. وذكره ابن المديني فيمن لم يَثْبُت له لقاء زيد بن ثابت). انتهى

قلتُ: «مُرْسَل» يعني منقطع، فلا يوجد اتصال بينه وبين أبي بكر وعمر وزيد ﷺ؛ لأنه إنما وُلد بعد جَمْع القرآن بأكثر من عَشْر سنوات.

فهذه القصة الباطلة مَصْدَرها مجهول.

ويكفي لفضح هذا الكذاب الْمُزَوِّر أن نَعْرض لكُم الصفحة مُصَوَّرَة من كتاب «الإتقان في علوم القرآن»:

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٣).

الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

النوع الثامن عشر — في جمعه وترتيبه

وأخرج ابنُ أبي داود[1]، من طريقِ يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب قال: «قَدِم عمرُ فقال: مَنْ كان تَلقّى مِنْ رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فلْيأتِ به، وكانوا / يكتبون ذلك في الصُّحُفِ والألواحِ والعُسُب، وكان لا ١٦٢/١ يَقبَلُ من أحدٍ شيئاً حتى يَشْهدَ شهيدان /، وهذا يَدُلُّ على أنَّ زيداً[2] ١٨١ كان لا يكتفي بمجرَّدِ وِجْدانِه مكتوباً حتى يشهدَ به مَنْ تلقَّاه سَماعاً، مع كونِ زيدٍ كان يحفظُ، فكان يفعلُ ذلك مبالغةً في الاحتياط».

وأخرج ابنُ أبي داود[3] أيضاً، من طريقِ هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه: أنّ أبا بكرٍ قال لعُمرَ ولزيدٍ: اقعدا على باب المسجد، فمَنْ جاءكما بشاهدَيْن على شيءٍ من كتاب الله فاكتباه. رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال ابن حَجَر[4]: «وكان المرادُ بالشاهدَيْن الحِفْظُ والكتابُ». وقال

---

(١) في المصاحف (١ / ١٨١) ح ٣٣. في إسناده انقطاع؛ لأنّ يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمر رضي الله عنه، إذ ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه كما قال أبو حاتم ومات سنة أربع ومئة، كما في التهذيب (١١ / ٢٥٠)، وعزاه له الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /٢٧ به مختصراً، وكذا الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ /١٥ - ١٦).

(٢) ابن ثابت بن الضحاك، أبو سعيد الخزرجي الأنصاري الصحابي، كاتب الوحي المقرئ الفرضي (ت: ٤٥هـ). انظر: السير ٢ / ٤٢٦، الإصابة ٢ / ٥٩٢.

(٣) في المصدر السابق نفسه (١ /١٦٨-١٦٩) ح ٢٣ وأوله لما استحرّ ... وكذا ساقه الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /٢٧ وقال: «منقطع». وكذا عزاه له الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ /١٤) وقال: «رجاله ثقات مع انقطاعه».

(٤) الفتح ٩ /١٤.

٣٨٣

تنبيه:

جاء أيضًا في هذه الصفحة الْمُصَوَّرَة: (من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال: قَدِم عُمَر، فقال: « من كان تَلَقَّى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا من القرآن فليأت به .. وَكَانَ لَا يَقْبَل مِنْ أَحَد شَيْئًا حَتَّى يَشْهَد شهيدان).

قلتُ: هذه - أيضًا - رواية باطلة لا تصح، مَصْدرها مجهول؛ وذلك لأن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب إنما وُلد عام ٣٢هـ[1]، وزمن الواقعة التي يحكيها كان عام ١٢هـ، ففي زمن حدوث هذه الواقعة لم يَكُن يحيى بن عبد الرحمن موجودًا على سطح الأرض، وإنما وُلد بعدها بحوالي عشرين عامًا!!

ومن الممكن أن يكون مَصْدَر هاتين الروايتين شخص واحد مَجْهول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٤٣٧).

خاتمة

لا أجد كلمات أختم بها سوى ما ختمتُ به سائر مؤلَّفاتي، حيثُ قلتُ:

(كُلَّما بحثتُ في مسألة من مسائل هذا الدين ، كلما ازداد يقيني بأن هذا الدين من عند الله حَقًّا ؛ ذلك لأنني أجد الدلائل صريحة وقطعية ، وأجدها مجتمعة على معنى واحد ظاهر ، فيستقر في قلبي يقينٌ بأن هذا المعنى هو أحد معالم المنهج الذي أمرنا الله تعالى باتِّباعه .. ولعل القارئ الكريم قد لمس أهمية دراسة علم أصول الفقه ، وعلم مصطلح الحديث ؛ فهما سلاحان من أسلحة المسلم في مواجهة من يحاول تحريف معاني النصوص الشرعية). انتهى

وأضيف:

إن لجوء هذا القسيس الخسيس «كذابية بطرس»وأمثاله – إلى الكذب والتزوير والتزييف يدل – دلالة قطعية – على أنهم لم يجدوا في الإسلام ثغرة واحدة للطعن من خلالها، ولعل الخبيث الكذاب – الآن – قد أيقن صِدْق الله تعالى حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ «الحجر:٩».

فَحِفْظ القرآن هو حقيقة واقعة.

وعلينا أن نترككم الآن، وننطلق – بعون الله تعالى – إلى رحلة جديدة من المعاناة مع أهل الباطل؛ لإكمال سلسلة كشف أكاذيب «كَذَّابِيَّة بطرس» وأعوانه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

التفسير وعلومه

(١) أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

(٢) أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٣) أحكام القرآن، تأليف: القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، الناشر: دار الوعي - حلب، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

(٥) التبيان في آداب حملة القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، الناشر: الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٣م.

(٦) التحرير والتنوير، تأليف: محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسية، ١٩٨٤م.

(٧) التحرير والتنوير ، تأليف: محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٠م.

(٨) تفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل عبد الموجود.

(٩) تفسير البغوي، تأليف: البغوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك.

(١٠) تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.

(١١) تفسير الطبري، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، خرج أحاديثه: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية.

(١٢) تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ.

(١٣) تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الناشر : دار الشعب - القاهرة.

(١٤) مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير) ، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.

(١٥) مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٩٨١م.

(١٦) تفسير فتح القدير، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٣م.

(١٧) الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣.

(١٨) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١٩) زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.

(٢٠) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف: الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

(٢٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي.

(٢٤) الناسخ والمنسوخ، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبي جعفر، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت - ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد.

(٢٥) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: علي بن أحمد الواحدي أبي الحسن، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت - ١٤١٥هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: صفوان عدنان.

(٢٦) الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار الفكر - لبنان ، تحقيق: سعيد المندوب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٢٧) الانتصار للقرآن: تأليف: القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني، الناشر: دار ابن حزم-

بيروت، تحقيق: د.محمد عصام القضاة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(٢٨) البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، الناشر: دار المعرفة - بيروت ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة: ١٣٩١هـ.

(٢٩) تأويل مُشْكل القرآن، تأليف: أبي محمد عبد الله بن قتيبة، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: السيد صقر، الطبعة: الثانية/ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

(٣٠) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان (ص١٣٠)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب،طبعته: دار البشائر الإسلامية- بيروت، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٣١) التحبير في علم التفسير، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار العلوم- الرياض، تحقيق: فتحي عبد القادر، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٣٢) فضائل القرآن ، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام، الناشر: دار ابن كثير، تحقيق: مروان العطية وآخرون.

(٣٣) فضائل القرآن، تأليف: أبي الفداء ابن كثير، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ.

(٣٤) في ظلال القرآن ،تأليف: سيد قطب، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الثالثة عشر/ ١٩٨٧م.

(٣٥) اللباب في علوم الكتاب ،تأليف: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٨م.

(٣٦) مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر - لبنان ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م

(٣٧) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف: برهان الدين أبي الحسن البقاعي الناشر: دار الكتب العلمية،تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٥م.

(٣٨) تفسير السمرقندي المسمى (بحر العلوم)، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، الناشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.

علم قراءات القرآن الكريم

(٣٩) الإبانة عن معاني القراءات، تأليف: مكي بن أبي طالب، الناشر: دار نهضة مصر، تحقيق: عبد الفتاح شلبي.

(٤٠) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الناشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض.

(٤١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٤٢) التذكرة في القراءات الثمان، تأليف: أبي الحسن طاهر بن غلبون، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى- كلية اللغة العربية- السعودية، إعداد: أيمن رشدي سويد، إشراف: د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح شلبي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٤٣) جامع البيان في القراءات السبع ،رسالة دكتوراه عام ١٤٠٦هـ بجامعة أم القرى – كلية الشريعة – السعودية، إعداد: عبد المهيمن عبد السلام الطحان.

(٤٤) جمال القراء وكمال الإقراء تأليف: علم الدين أبي الحسن السخاوي، الناشر: مكتبة التراث – مكة المكرمة، تحقيق: د. علي البواب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(٤٥) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تأليف: القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، دار النشر: دار الكتاب النفيس – بيروت – ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى.

(٤٦) السبعة – في القراءات،تأليف: أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي، الناشر: دار المعارف – مصر، تحقيق: شوقي ضيف.

(٤٧) كنز المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة (١٤٢٠هـ)، تحقيق: يوسف محمد شفيع.

(٤٨) المبسوط في القراءات العشر، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٤٩) شرح طيبة الالناشر في القراءات العشر، تأليف: محب الدين النويري، مخطوط.

(٥٠) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف: أبي شامة المقدسي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٥١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تأليف: أبي عمرو الداني،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: محمد قمحاوي.

(٥٢) منجد المقرئين،تأليف: شمس الدين ابن الجزري، الناشر: دار الصحابة- طنطا، تحقيق: محمد الشعباني، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٧م.

(٥٣) النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين ابن الْجَزَري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق:على محمد الضباع.

(٥٤) غيث النفع، تأليف: أبي الحسن علي بن سالم الصفاقسي، رسالة دكتوراة بكلية الدعوة وأصول الدين (١٤٢٦هـ)- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، تحقيق: سالم محمد الزهراني، إشراف: د. شعبان إسماعيل.

(٥٥) الأحرف السبعة للقرآن وهو جزء من كتاب (جامع البيان في القراءات السبع) ، تأليف: أبي

عمرو الداني، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، الناشر: دار المنارة- السعودية، الطبعة: الأولى/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥٦) الإقناع في القراءات السبع ،تأليف: أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: أحمد فريد مزيد، الطبعة: الأولى/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

(٥٧) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، تأليف:طاهر الجزائري الدمشقي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب،طبعته: دار البشائر الإسلامية- بيروت، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الثالثة/ ١٤١٢هـ.

الحديث

(٥٨) الأسماء والصفات، تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: مكتبة السوادي، الطبعة: الأولى-١٤١٣هـ.

(٥٩) البحر الزخار (مسند البزار)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم – المدينة، الطبعة: الأولى -١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن .

(٦٠) دلائل النبوة، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية ودار الريان، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى-١٩٨٨م.

(٦١) سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٩٩٤م.

(٦٢) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٦٣) سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، الناشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

(٦٤) السنن الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ - ١٩٨٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

(٦٥) السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت -، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان، سيد كسروي حسن، الطبعة: الأولى١٤١١ هـ- ١٩٩١م.

(٦٦) الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان.

(٦٧) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٦٨) صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

(٦٩) صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، تحقيق: محب الدين الخطيب و محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٠هـ.

(٧٠) صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٧١) المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

(٧٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – مصر.

(٧٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل، الناشر: مؤسسة قرطبة– مصر.

(٧٤) مسند أبي داود الطيالسي، تأليف: سليمان بن داود أبي داود الطيالسي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

(٧٥) مسند أبي داود، الناشر: دار هجر، تحقيق: محمد التركي، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٩م.

(٧٦) مصنف ابن أبي شيبة، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

(٧٧) مصنف عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

(٧٨) المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ – ١٩٨٣م .

(٧٩) الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، تحقيق: محمد عبد الباقي، الطبعة: الثالثة/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

شروح الحديث

(٨٠) إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري، تأليف: شهاب الدين بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة- ١٣٢٢هـ .

(٨١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض، الناشر: دار الوفاء، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى-١٩٩٨م.

(٨٢) أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي سليمان الخطابي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٨٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبي العلا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

(٨٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

(٨٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، الناشر: وزارة الأوقاف- قطر، تحقيق: دار الفلاح، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٨٦) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ، الطبعة: الأولى.

(٨٧) شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، الناشر: المكتب الإسلامي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط .

(٨٨) شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، . الناشر: مكتبة الرشد، السعودية/ الرياض - ١٤٢٣هـ.

(٨٩) شرح مشكل الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

(٩٠) شرح معاني الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبي جعفر الطحاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد زهري النجار.

(٩١) عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، تأليف: الإمام أبي بكر ابن العربي، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٩٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٩٣) غريب الحديث، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٢، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

(٩٤) غريب الحديث، تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الله الجبوري .

(٩٥) غريب الحديث، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد المعطي أمين.

(٩٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

(٩٧) فتح الباري للحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: دار الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦هـ.

(٩٨) فتح الباري، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية - ١٤٢٢هـ.

(٩٩) كشف المشكل من حديث الصحيحين، الناشر: دار الوطن - الرياض، تحقيق: البواب.

(١٠٠)الكواكب الدراري، تأليف: شمس الدين الكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(١٠١)مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

(١٠٢)المعلم بفوائد مسلم، تأليف: الإمام المازري، الناشر: الدار التونسية للالناشر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، الطبعة: ١٩٨٨م.

(١٠٣)المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تأليف: أبي العبَّاس القرطبي، الناشر: دار ابن كثير- بيروت/ دار الكلم الطيب –بيروت، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(١٠٤)المنتقى شرح الموطأ، تأليف: أبي الوليد سليمان الباجي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى-١٩٩٩م.

(١٠٥)المنتقى شرح الموطأ، تأليف: أبي الوليد سليمان الباجي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

(١٠٦)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ .

(١٠٧)النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، الناشر:

المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

علوم الحديث

(١٠٨)تدريب الراوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(١٠٩)توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة

(١١٠)جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط. الثانية، ١٩٨٦م.

(١١١)شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: دار الملاح، تحقيق: نور الدين عتر. ١٩٧٨م.

(١١٢)شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد .

(١١٣)شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تأليف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١١٤)صيانة صحيح مسلم، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ

(١١٥)علوم الحديث، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.

(١١٦)فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٣هـ.

(١١٧)الكفاية في علم الرواية، تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم المدني، الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

(١١٨)نُزْهَة النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر، تأليف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية، طبعة سنة ١٤١٠هـ.

(١١٩)النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثالثة- ١٤١٥هـ.

(١٢٠)شرح التبصرة والتذكرة ، تأليف:زين الدين عبد الرحيم العراقي ، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٢م.

(١٢١)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تأليف: محي الدين بن شرف النووي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(١٢٢)التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى/ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

(١٢٣)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان.

(١٢٤)الموقظة في علوم الحديث، تأليف: الإمام شمس الدين الذهبي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، طبعته: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥هـ.

علم أصول الفقه

(١٢٥)أصول الفقه لابن مفلح، تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٩م.

(١٢٦)التحبير شرح التحرير، تأليف: علاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٠م.

(١٢٧)المسودة، تأليف: آل تيمية، الناشر: مطبعة المدني، مصر.

(١٢٨)الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: علي بن محمد الآمدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى – ١٤٠٤هـ.

(١٢٩)إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.

(١٣٠)البحر المحيط، تأليف: الإمام بدر الدين الزركشي، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمد محمد تامر، الطبعة: الأولى – ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(١٣١)تشنيف المسامع، تأليف: بدر الدين الزركشي، تحقيق: أبي عمرو الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠٠م.

(١٣٢)رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق: علي عوض وعادل عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

(١٣٣)الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تأليف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣٤)المستصفى، تأليف: أبي حامد الغزالي، الناشر: دار الفكر، مطبوع مع فواتح الرحموت .

(١٣٥)المحصول في أصول الفقه، لأبي بكر ابن العربي، الناشر: دار البيارق.

(١٣٦)الموافقات في أصول الشريعة، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: الشيخ عبد الله دراز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

(١٣٧)التحرير في أصول الفقه، تأليف: ابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٣م.

(١٣٨)التقرير والتحبير، تأليف: ابن أمير الحاج، ضبطه: عبد الله محمود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

(١٣٩)فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مطبوع مع المستصفى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١٤٠)كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف: علاء الدين عبد العزيز البخاري، الناشر: دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الثانية - ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

(١٤١)مُسلم الثبوت، تأليف: محب الله بن عبد الشكور، الناشر: دار الفكر، مطبوع مع المستصفى للغزالي.

(١٤٢)الضياء اللامع شرح جمع الجوامع ، تأليف: أحمد بن عبد الرحمن الشهير بـ «حلولو» ، الناشر: مركز ابن العطار- القاهرة، تحقيق: نادر العطار، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

(١٤٣)حاشية البناني على شرح جلال الدين المحلي لـ«جمع الجوامع »،تأليف: عبد الرحمن بن جاد الله البناني، الناشر: مكتبة مصطفى الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية.

(١٤٤)شرح الأصول من علم الأصول ، تأليف:محمد بن صالح العثيمين ،الناشر: دار البصيرة، تحقيق: نشأت كمال المصري.

(١٤٥)مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه مع شرح العضد وحاشية التفتازاني، تأليف: جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب، الناشر: عباس أحمد الباز- مكة المكرمة، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(١٤٦)منع الموانع على جمع الجوامع، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، تحقيق: د. سعيد الحميري، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(١٤٧)المجموع شرح المهذب، تأليف: أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر .

(١٤٨)المهذب مع المجموع، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١٤٩)الكوكب الساطع شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: مكتبة مصطفى الباز – مكة والرياض، تحقيق: محمد الحبيب، الطبعة: الثانية/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
(١٥٠)

الفقه والفتاوى

(١٥١)البيان والتحصيل، تأليف: أبي الوليد بن رشد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
(١٥٢)الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا- محمد علي معوض .
(١٥٣)الـمُحَلَّى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
(١٥٤)مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
(١٥٥)المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب نقله عنه أبو العباس الونشريسي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(١٥٦)المجموع المذهب في قواعد المذهب ، تأليف: صلاح الدين خليل كيكلدي العلائي، رسالة ماجستير بكلية الشريعة – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إعداد: حسن الفكي، ١٤١٤هـ.

بعض كتب الإمام أحمد بن تيمية

(١٥٧)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ١٤١٤هـ.
(١٥٨)درء تعارض العقل والنقل، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ .
(١٥٩)الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
(١٦٠)مجموع الفتاوى ، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني ، الناشر: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الثانية .

التراجم والجرح والتعديل والتاريخ

(١٦١)أحوال الرجال، تأليف: أبي إسحاق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

(١٦٢)الإحاطة في أخبار غرناطة ، تأليف:لسان الدين بن الخطيب ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: د. يوسف علي طويل، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(١٦٣)الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: الخليل بن عبد الله القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

(١٦٤)الاستيعاب في تمييز الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

(١٦٥)الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الجيل - بيروت ، تحقيق: علي محمد ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

(١٦٦)الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، تأليف: خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة -١٩٨٠م.

(١٦٧)البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت.

(١٦٨)البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت ، تحقيق: محمد المصري ، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٧هـ.

(١٦٩)تاريخ أبي زرعة الدمشقي. الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(١٧٠)تاريخ الإسلام، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، الناشر: دار الكتاب العربي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الثانية-١٩٩٠م.

(١٧١)تاريخ المدينة المنورة ، تأليف: أبي زيد عمر بن شبة النميري البصري ،الناشر: حبيب محمود، تحقيق:فهيم محمد شلتوت.

(١٧٢)تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تأليف: الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٧٣)تاريخ بغداد، تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٧٤)تاريخ دمشق، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

(١٧٥)التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم داود.

(١٧٦)تذكرة الحفاظ، تأليف: شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى.
(١٧٧)تقريب التهذيب، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشد، سوريا، ١٩٨٦م.
(١٧٨)تهذيب التهذيب، تأليف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
(١٧٩)تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
(١٨٠)الثقات، تأليف: محمد بن حبان أبي حاتم البستي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
(١٨١)الجرح والتعديل، تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.
(١٨٢)سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زياد محمد منصور.
(١٨٣)سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، تحقيق:د.موفق عبد الله، الطبعة: الأولى/ ١٩٨٤م.
(١٨٤)سير أعلام النبلاء، تأليف: أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة - ١٤١٣هـ.
(١٨٥)الضعفاء الصغير، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار الوعي - حلب ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦ هـ.
(١٨٦)الضعفاء الكبير، تأليف: أبي جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط. أولى، ١٩٨٤م.
(١٨٧)الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار الوعي - حلب ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، الطبعة: الأولى/ ١٣٩٦هـ.
(١٨٨)طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: هجر- ١٤١٣هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو .
(١٨٩)الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد البصري الزهري، الناشر: دار صادر، بيروت .
(١٩٠)طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عاصم القريوتي.
(١٩١)غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: شمس الدين ابن الجزري، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: ج. برجستراسر، الطبعة: الأولى،/ ٢٠٠٦م.

(١٩٢)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن- جدة، ١٩٩٢م.

(١٩٣)الكنى والأسماء، تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٤هـ.

(١٩٤)الكواكب النيرات، تأليف: محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي، الناشر: دار العلم - الكويت ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

(١٩٥)لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند -.

(١٩٦)المجروحين، تأليف: ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي.

(١٩٧)المختلطين، تأليف: أبي سعيد خليل بن الأمير العلائي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - ، تحقيق: د . رفعت عبد المطلب و علي مزيد، ، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(١٩٨)المدلسين، المؤلف: أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الناشر: دار الوفاء، المحقق: د٠رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، الطبعة: الأولى/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١٩٩)مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٠هـ.

(٢٠٠)مشاهير علماء الأمصار، تأليف: ابن حبان البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت- ١٩٥٩م.

(٢٠١)معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى/ ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

(٢٠٢)معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٢٠٣)معرفة الصحابة ، تأليف: أبي نعيم الأصبهاني، الناشر:دار الوطن، تحقيق: عادل العزازي، الطبعة: الأولى/ ١٩٩٨م.

(٢٠٤)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس ، الطبعة: الأولى/ ١٤٠٤هـ.

(٢٠٥)مُقَدِّمَة فتح الباري (هَدْي السارِي)، تأليف: الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الريان للتراث.

(٢٠٦)موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعِلَله ، الناشر: عالم الكتب – بيروت، جمع وترتيب: أبو المعاطي النوري وآخرين، الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢٠٧)ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

(٢٠٨)جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي ، الطبعة: الثانية / ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

(٢٠٩)التمييز، تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الثالثة/ ١٤١٠هـ.

(٢١٠)التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

(٢١١)وفيات الأعيان و انباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، الناشر: دار الثقافة - لبنان، تحقيق: إحسان عباس.

كُتُب علل الحديث والتخريج والتحقيق

(٢١٢)السلسلة الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٢١٣)السلسلة الضعيفة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٢١٤)صحيح سنن أبي داود– الكتاب الكبير، تأليف: الشيخ الألباني، الناشر: دار غراس – الكويت، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٢١٥)علل الترمذي الكبير، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.

(٢١٦)علل الحديث، تأليف: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٢١٧)العلل ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: د. خالد الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى-١٤٢٦هـ.

(٢١٨)العلل الصغير للترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(٢١٩)العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: الإمام أبي الحسن الدارقطني، الناشر: دار طيبة – الرياض – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

(٢٢٠)العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد، برواية المروزي وصالح والميموني، الناشر: دار الإمام أحمد- القاهرة، نحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة: الأولى- ١٤٢٧هـ.

(٢٢١)العلل ومعرفة الرجال، الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض –١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

(٢٢٢)مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ.

(٢٢٣)صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، بقلم: الشيخ الألباني، الناشر: مكتبة الدليل – السعودية، الطبعة: الرابعة/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٢٢٤)صيانة صحيح مسلم، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ا بن الصلاح، ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، تحقيق: موفق عبدالله

(٢٢٥)، الطبعة: الثانية/ ١٤٠٨ هـ.

(٢٢٦)بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، الناشر: دار طيبة – الرياض ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد ، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

(٢٢٧)التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، الناشر: دار باوزير، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٢٨)الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

(٢٢٩)صحيح وضعيف الترمذي ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٣٠)الفصل للوصل المدرج في النقل، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، الناشر: دار الهجرة - الرياض ، تحقيق: محمد مطر الزهراني ، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ.

(٢٣١)كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي،

دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر.

اللغة وعلومها

(٢٣٢)تهذيب اللغة ، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.
(٢٣٣)العين، تأليف (منسوب إلى): أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الهلال.
(٢٣٤)الصحاح في اللغة، الناشر: دار العلم للملايين، تحقيق: أحمد عطار، الطبعة: الثانية/ بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
(٢٣٥)لسان العرب (٦ مجلدات)،تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار المعارف - القاهرة، تحقيق: مجموعة، طبعة: الأولى/ ١٤٠٦هـ-١٩٨١م.
(٢٣٦)لسان العرب (١٥ مجلد)، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور ، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.
(٢٣٧)مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
(٢٣٨)المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

كتب أخرى

(٢٣٩)ألفية السيرة النبوية، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، الناشر: دار المنهاج، تحقيق: السيد محمد بن علوي.
(٢٤٠)العواصم من القواصم، تأليف: أبي بكر بن العربي، الناشر: دار التراث - القاهرة، تحقيق: د. عمار الطالبي.
(٢٤١)كتاب المصاحف، تأليف: أبي بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن سليمان، دار النشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبده.
(٢٤٢)المدخل إلى السنن الكبرى، تأليف: تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي أبي بكر، الناشر: دار

الخلفاء – الكويت، تحقيق: د. محمد ضياء، الطبعة: ١٤٠٤هـ.

(٢٤٣)الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

(٢٤٤)معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، الناشر: دار الفكر – بيروت .

(٢٤٥)معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، و دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.

(٢٤٦) الكتاب المسمى بـ (الكتاب المقدس)، الناشر: دار الكتاب المقدس - مصر. الإصدار السابع ٢٠٠٧ - الطبعة الأولى.

الفهرس

الباب الثاني

نزول القرآن على سبعة أَحْرُف- معناه والْحِكْمة منه

الباب الثالث

مراحل كِتَابة المصحف من عهد النبي إلى عهد عثمان

الباب الرابع

إبطال شبهات حول موقف ابن مسعود من المصحف في عهد عثمان

الباب الخامس

النسخ في القرآن وبيان فساد شبهات النصارى حوله

الباب السادس

الأدلة القطعية على تواتر القرآن بجميع قراءاته الصحيحة

الباب السابع

بالوثائق الْمُصَوَّرَة: كَشْف أكاذيب الْقسيس الْخسيس الْمُزَوِّر حَوْل القرآن الكريم

يطلب في جمهورية مصر العربية من جوال/ ٠١٠٥٢٥٥١٤٠ وجوال/ ٠١١٨٧٣٧٦٠٥

البريد الإلكتروني: Mosa888@Gawab.Com (أو) Moosa888@Hotmail.Com

رقم الايداع بدار الكتب المصرية :٣٤٤٢/ ٢٠١٠



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية / ٣٤٤٢/ ٢٠١٠